

جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية والصرفية

أنماط الرتبة في القرآن الكريم

دراسة نحوية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه
إعداد الطالب :

لطفى عمر بن الشيخ أبوبكر

إشراف الأستاذ الدكتور :

بكري محمد الحاج

م ٢٠٠٨

هـ ١٤٢٩

الإهداء

- إلى روح والدي فقد حانت منيته قبل أن يرمى ثمار

غرسه، طيب الله ثراه.

- إلى والدتي التي لم يفتأ لسانها رطباً بالدعاء لي،

أمد الله في عمرها.

- إلى زوجتي التي هيات لي ظروف البحث

وتحملت انشغالي عنها

- إلى أولادي : بيان ومروان وأقنان وامتنان

بارك الله فيهم .

شكر وتقدير

وبعد أن اكتملت هذه الدراسة واستوى هذا البحث على سوقه ، أصبح لزاماً علي أن أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في إخراج هذا البحث بهذه الصورة .

وأول من أتوجه إليه بعظيم شكري وصادق امتناني وتقديري - بعد الله سبحانه وتعالى - أستاذي الفاضل الدكتور : بكري محمد الحاج الذي شرفني بالإشراف على هذا البحث ورعايته ، منذ أن كان فكرة إلى أن رأى النور وغداً حبراً يسود هذه الصفحات ، رغم ازدحام وقته وكثرة مشاغله ، فقد أحاطني بعظيم رعايته ، وكريم عنايته ، ونبل خلقه وتواضعه ، ومنحني من عزيز وقته ، وجميل صبره ، وغرارة علمه ما هون علي مصاعب البحث ومشاق الدراسة ، فأحال الصعب سهلاً والبعيد قريباً ، والحلم حقيقة ، فكان بحق نعم المشرف والموجه وخير معلم ومعين ، فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأوفره ، وأن يجعله ذخراً لخدمة هذه اللغة لغة القرآن الكريم .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور : عبد الله صالح بابعير الذي أشار علي بموضوع هذه الرسالة ، وزودني بكثير من المصادر والمراجع التي أفادتي كثيراً عند إعداد هذه الرسالة ، فإله أسأل أن يثيبه علي ذلك .

و أتوجه بالشكر أيضاً إلى أستاذي الدكتور الفاضل : محمد غالب وراق الذي احتضنني مذ وطئت قدماي أرض السودان الحبيبة ، ووجهني إلى رحاب هذه الجامعة العريقة جامعة أم درمان الإسلامية، ومهد لي سبيل الالتحاق بها، فله مني كل الشكر والتقدير .

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لمن ساعدني ومدّ لي العون مالياً ومعنوياً الصهر العزيز : عبد الله هادي الحسيني وابنه أحمد عبد الله، أطال الله في أعمارهما ، وجزاهم خير الجزاء .

وأتوجه بالشكر موصولاً للأساتذة الفاضلين رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين سيتفضلون عليّ بقبول مناقشة رسالتي هذه ، بغية إقامة اعوجاجها وإصلاح مفسدها ، وإخراجها وفق المنهج السليم في البحث ، فلهم مني مقدماً خالص شكري وتقديري .

وفي الختام أتوجه بالشكر والعرفان لكل من قدم إليّ العون والمساعدة ، مكثرأً أو مقلأً وأعانني علي إنجاز هذه الرسالة بالقول أو العمل ، سائلاً المولى عز وجل أن يثيب الجميع علي هذا الصنيع ، وأن يتولى جزاءهم خير الجزاء ، وأن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب .

المقدمة

الحمد لله الذي أعز لغة القرآن، وجعلها في أعلى بيان، فليس فوقها سلطان ، ولا يباريها لسان ، وتحدى بها الثقيلين فقال عز من قائل (قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)^١ ، والصلاة والسلام على النبي الهاشمي القرشي ، محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن موضوع هذا البحث هو (أنماط الرتبة في القرآن الكريم) دراسة نحوية تحليلية ، وقد بذلت جهدي في سبيل إبراز هذا الموضوع ، وجلاء مختلف جوانبه والإفصاح عنها وكشف أسرارها وبيان غامضها .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

إن ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أهمية الرتبة أو التقديم والتأخير ، وماله من خصوصية في النص القرآني ، وما وجدته من علاقة قوية بين التركيب النحوي للأسلوب القرآني والأهداف البلاغية التي تكمن وراءه ، فالعلاقة قوية بين صورة التركيب النحوي في القرآن الكريم وما يكون به من تقديم وتأخير وبين خصائص البيان القرآني ، وفي كثير من الأحيان يكشف لنا التقديم والتأخير سمات أسلوبية دقيقة في النص القرآني الذي لا حدود لإعجازه .

ومن الأسباب التي دفعنتي أيضاً أنني لم أجد أحداً تناول موضوعه على هذا النحو من استقراء لأي القرآن وبيان لما خالف منها أصول الرتبة ، صحيح أن الرتبة والتقديم والتأخير والصدارة قد تناولها بعض الباحثين ، لكن الرتبة تُؤلّتُ بعامة من خلال نصوص لغوية شعرية ونثرية ولم تتناول من خلال القرآن الكريم ، على حين عالج الباحثون مسائل الرتبة والتقديم والتأخير على مستوى الجملة الاسمية وحدها ، أو الجملة الفعلية وحدها ، لكن موضوع الرتبة ومخالفتها وجمع ما يتعلق به وتنظيمه وتبويبه وبيان منهج القرآن وضوابطه في المخالفة للرتبة على هذا النحو ، هو موضوع لم يتطرق إليه أحد فيما أعلم قبل هذا البحث .

ومما شدني أيضاً إلى تناول هذا الموضوع أن الدعوة إلى الاعتماد على النص القرآني في عملية النحوي ، وتتبع أسباب مخالفة النص القرآني لأصول النحاة ، هي دعوة لا تتفق مع النظريات الحديثة في الدراسات اللغوية التي تجعل النص هو المحور الأساسي فحسب، بل هي دعوة ذات جذور منذ بدايات العلوم والثقافات الإسلامية ، « فكان التعلق الشديد بالنصوص هو

^١ الإسراء : ٨٨ .

الطابع العام الذي طبع الفكر الإسلامي في مراحلته الأولى ، حتى قالوا في الفقه لا اجتهاد مع النص ، فحكمت هذه القاعدة جميع مجالات الثقافة الإسلامية في مراحلها الأولى ، فلا يفسر القرآن بالرأي ، ولا يقال في العقائد بالرأي إذا كان مخالفاً للمأثور ، ولا يرقى في النحو شيء على ما توفرت فيه شروط السماع ، وإذا اختلف الناس في شيء ردوه إلى الله ورسوله ، كما أمر القرآن ، أي إلى نصوص القرآن والحديث ، ولم يعتمدوا في الحكم فيه على عقولهم ، واجتهادهم، إلا إذا أعياهم أن يجدوا النص الذي يسترشدون به ^١ .

لهذه الأسباب وغيرها اتضحت لي أهمية الرتبة أو التقديم والتأخير ، فأخذتها في القرآن لتكون آياته الجانب التطبيقي للبحث ، ولأبين ما للقرآن من خصوصية في أسلوبه عندما يقدم أو يؤخر ، مخالفاً قواعد النحاة ، ولأقف على الضوابط التي تحكم هذه الظاهرة في القرآن الكريم .

أهداف البحث :

- (١) بيان أهمية الرتبة في القرآن الكريم لاسيما ما وقع منها مخالفاً لأصول الترتيب النحوي.
- (٢) رصد الأهداف البلاغية لمخالفة الرتبة في القرآن الكريم ، وذلك من خلال ما كتبه علماء التفسير والبلاغة .
- (٣) تقنين الضوابط والأسس التي حكمت ظاهرة مخالفة القرآن لأصل الرتبة لدى النحاة في ترتيب أركان الكلم في الجملة العربية .
- (٤) الكشف عن القراءات القرآنية التي خالفت أصول النحاة في الرتبة ، وتتبع أقوال العلماء والمفسرين فيها ومناقشتها.

منهج البحث وخطته :

تقوم هذه الدراسة على أساس المنهج التحليلي من خلال تتبع أنماط الرتبة في القرآن الكريم لاسيما ما خالف منها الترتيب ، واستخراج شواهدا من القرآن وتصنيفها وجعلها في أبواب وفصول ومباحث وعرض آراء النحاة فيما خالف أصولهم ، ويتعمق هذا البحث أحيانا في أسباب هذه المخالفة للرتبة .

ويقوم هذا البحث على استقراء آي القرآن الكريم من المصحف أولاً ، ومن كتب إعراب القرآن وتفسيره وانتقاء ما يخالف القواعد التي عليها النحاة في أصل الترتيب وهذا ما اقتضى منا المقابلة مع نصوص النحاة ، ومعرفة موافقة ومخالفة ما قاله جمهور النحاة في كتب النحو العامة

^١ الأصول : د/ تمام حسان : ٤٥ .

بما عند مؤلفي كتب إعراب القرآن ومعانيه ، لذا كانت حاجة هذا البحث إلى مراجعة كل آيات القرآن الكريم ، وكتب إعراب القرآن ومعانيه ، وكتب التفسير والبلاغة .

وليس من أهداف هذا البحث تحري كل أسباب وعلل مخالفة النص القرآني للرتبة وقواعد النحاة ، أو محاولة تعليل طريقة ورود كل الآيات المستشهد بها في البحث وما وراءها من أسرار بلاغية إلا بعض التعليقات والأسباب الظاهرة ، وما خفيت علته كان البحث عنه ضرباً من الحدس والتخمين ، وهذا ما حاولت تجنبه مركزاً على ظاهرة التركيب النحوي للآية وبعض أسرارها البلاغية ، والبحث لها عن شبيهه بالاستعمال في لسان العرب شعراً ونثراً .

واعتمد هذا البحث أيضاً على المنهج الوصفي والمتمثل في تصنيف الآيات القرآنية المخالفة لأصل الرتبة إلى أنماطها المختلفة وبيان تركيبها ، وإدراجها تحت المباحث والفصول اللائقة بها.

واقترضت طبيعة البحث تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة وفهارس فنية على النحو التالي :

- **المقدمة** : تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياره ، وأهداف البحث ، ومنهجه وخطته ، ومصادره والصعوبات التي واجهت الباحث.
- **التمهيد** : جعلته مدخلاً للرسالة ، وتحدثت فيه عن عدة قضايا نحوية تمهد لأفكار هذه الرسالة ومضمونها وهي : القرآن وأسس وضع النحو ، والرتبة لغة واصطلاحاً ، وأنواع الرتبة ، والرتبة والقرائن النحوية ، والرتبة والبلاغة .

- **الباب الأول** : جعلته بعنوان (الرتبة في الجملة الاسمية) وقسمته على فصلين :

- **الفصل الأول** : بعنوان (الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر) وجعلته ثلاثة مباحث:

الأول : عن الرتبة الأصلية للجملة الاسمية ، والثاني : عن مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً ، وذكرت أن من أنماطه : إذا الفجائية ، وجعلت ما يسمى بلغة أكلوني البراغيث نمطاً له ورجحت كونها من باب التقديم والتأخير ، وذكرت شواهد من القرآن الكريم لكل نمط مشفوعة بأقوال العلماء والمفسرين . أما الثالث : فهو في مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ، وذكرت له أنماطاً هي : كون الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة ، وعندما يكون المبتدأ محصوراً ، أو اسم استفهام أو شرط ، مع تحليل الشواهد القرآنية لكل منها .

- **الفصل الثاني** : جاء بعنوان (الرتبة في تركيب النواسخ) وجعلته مبحثين :

الأول : عن الرتبة في تركيب كان وأخواتها وذكرت له أنماطاً عدة تحمل مخالفة للرتبة في تركيب كان وأخواتها وهي : مخالفة الرتبة في توسط الخبر بين كان واسمها ، وتقديم الخبر

على كان وأخواتها ، وتقدم معمول الخبر عليها ، وتقدم خبر ليس عليها . والثاني : جعلته في الرتبة في تركيب إن وأخواتها في نمطين: مخالفة الرتبة بتقديم خبر إن على اسمها ، وتقديم معمول الخبر عليها ، مع الشواهد القرآنية.

- **الباب الثاني** : جعلته بعنوان (الرتبة في تركيب الجملة الفعلية) وقسمته على ثلاثة فصول ، مهدت لها بمدخل عن الرتبة الأصلية في الجملة الفعلية .

- **الفصل الأول** : جاء بعنوان (الرتبة بين الفاعل والمفعول به)، وجعلته ثلاثة مباحث : الأول : في مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل جوازاً ، والثاني : في تقدمه وجوباً ، ثم فصلت القول في الوجوب في أنماط هي : عندما يكون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل ، وعندما يكون الفاعل متصلاً بضمير يعود على المفعول، وعندما يكون الفاعل محصوراً بإنما. أما الثالث : فهو في مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - المضاف - على الفاعل مع الفصل بين متلازمين .

- **الفصل الثاني** : بعنوان (الرتبة بين المفعول به والفعل) وجعلته مبحثين : الأول : في مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفعل جوازاً ، والثاني : تقدمه وجوباً ، وذكرت للوجوب أنماطاً هي : عندما يكون المفعول به اسم شرط ، وعندما يكون اسم استفهام ، وعندما يكون ضميراً منفصلاً .

- **الفصل الثالث** : جاء بعنوان (الرتبة بين الفعل وفاعله) وتحدثت فيه عن مخالفة الرتبة بتقديم الفاعل على فعله، وناقشت فيه آراء النحويين مؤيداً رأي الكوفيين في ذلك .

- **الباب الثالث** : جعلته بعنوان (قضايا أخرى متفرقة في الرتبة) وقد جمعت في هذا الباب ما عرض لي من مسائل شتى في موضوع الرتبة بعضها من متعلقات الجملة الاسمية وبعضها الآخر من متعلقات الجملة الفعلية ، وهي مسائل عديدة لامت شتاتها وجعلتها في هذا الباب ، وجاءت في فصول ثلاثة :

- **الفصل الأول** : جاء بعنوان (الرتبة بين العامل ومعموله) وهو يشمل مبحثين : الأول : مخالفة الرتبة بتقديم المعمول على عامله ، وجعلته أنماطاً هي : تقديم معمول الفعل عليه ، وتقديم معمول المصدر عليه ، وتقديم معمول الوصف عليه ، وتقديم معمول اسم الفعل عليه . والثاني : في مخالفة الرتبة بتقديم النعت على منوعته.

- **الفصل الثاني** : جاء بعنوان : (الرتبة بين الحال وعاملها وصاحبها) واشتمل على أربعة مباحث : الأول : في مخالفة الرتبة بتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، والثاني

: في تقدم الحال على عامله الفعل وشبهه ، والثالث : في تقدم الحال على عاملها المعنوي ،
والرابع : في وجوب تقدم الحال على عاملها وصاحبها للصدارة .

-**الفصل الثالث** : جعلته بعنوان (الرتبة وباب الاشتغال) واشتمل على مبحثين :

الأول : الاشتغال عند النحويين وتحدثت فيه عن رأي ووجهة نظر تخفف عن كاهل النحو العربي كثيراً من الأمثلة والشواهد التي أدرجت تحت هذا الباب وذلك بالقول فيها بالتقديم والتأخير عن العامل وبإمكانية توجيه العامل إلى معمولين أحدهما متقدم عليه والثاني متأخر عنه . وتحدثت عن أحوال الاشتغال أو أقسامه وقمت بتوزيع شواهد على أبواب نحوية أخرى .
والثاني : تحدثت عن الشواهد القرآنية في باب الاشتغال ، ومناقشة العلماء في توجيهها .

- **الخاتمة** : وفيها تحدثت عن النتائج التي توصل إليها الباحث ، مثبتاً بعض التوصيات والمقترحات والآراء الخاصة التي أعتقد أنها تفيد الدارس العربي ، وتنهض بالدرس النحوي .

وقد أنهيت البحث بوضع فهرس فنية اشتملت على سبعة فهارس ، كان أولها فهرس المصادر والمراجع ، ثم فهرس للآيات القرآنية مرتبة بحسب ترتيب السور ، ثم فهرس خاص بالقراءات القرآنية الواردة في البحث مع أسماء من قرأ بها ، ثم فهرس للأحاديث النبوية وهي قليلة ، ثم فهرس للأعلام وقد ترجمت في البحث للمغمورين من النحاة ، ثم الأشعار ، وأخيراً فهرس تفصيلي لمحتويات البحث .

مصادر البحث ومراجعته :

وهي كثيرة ومتنوعة وقد تراوحت بين تراثية ومعاصرة ، وما بين نحوية ولغوية وبلاغية ، وقد فرضت طبيعة البحث هذا التنوع فجاءت مصادر البحث ومراجعته محصورة في كتب أمهات النحو القديمة ، وكتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه ، وكتب القراءات ، وكتب البلاغة ، و كتب أصول النحو .

بالإضافة إلى كتب المحدثين في الدراسات الحديثة والكتب التي تتبنى فكرة وضع نظرية للنحو القرآني وتستشهد بآيات القرآن في مسائل النحو المختلفة، وتنتصر لرأي القرآن في معظم قضايا النحو.

الصعوبات التي واجهت الباحث :

وهي عديدة منها : كون الباحث يتعامل مع نص مقدس لا يجوز فيه التحريف أو التبديل ، فلا بد من تحري الدقة في نقل الآية والإشارة إلى رقمها في المصحف ، والحرص على

صحة النقل من كتب التفسير ، وهذا اقتضى جهداً مضاعفاً ويقظة دائمة خشية الباحث من التقصير وهو واقع لا محالة .

ومنها كثرة تناول المفسرين للآية الواحدة بالتحليل والتفصيل مع عدم النزوع إلى تحديد رأي واحد في المسألة المدروسة ، مع تعدد أوجه التفسير للآية .

ومنها الكم الهائل من الآيات التي تصلح شواهد لهذا البحث بالقرآن الكريم ، وصلاحيه الآية الواحدة للاستشهاد في أكثر من قضية نحوية مما قد يشتت ذهن الباحث ، ويحتاج إلى ربط دائم بين الأبواب المختلفة للبحث ، بل بين المباحث الفرعية أيضاً ، وهذا ضاعف المجهود المبذول للوصول إلى منتهى الهدف .

ومن أكبر الصعوبات التي واجهت الباحث هو كونه أخذ الظاهرة في القرآن الكريم كله ولم يحدد ذلك بأجزاء معينة منه ، وقد أدركت هذا بعد ما أمضيت مرحلة متقدمة في البحث على حين إنني لم أتوقعه على هذا النحو عند تسجيل الموضوع وكان علي أن أكمل الطريق .

وإن كان لأحدٍ - بعد الله سبحانه وتعالى - فضلٌ في إخراج هذا البحث ، على هذا النحو الذي أمل أن يكون طيباً ، فهو لأستاذي الفاضل الكريم الدكتور: بكري محمد الحاج الذي كان لإشرافه على هذا البحث، ولتوجيهاته السديدة ، وإسناده إياي طوال مدة إعداد هذا البحث ، فضلاً كبير ، ما كان لي غنى عنه ، وما كان للبحث أن يُنجز لولاه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وبعد: فلست أدعي لبحثي هذا الكمال ، فالكمال لله وحده ، ولا أدعي أنني أتيت فيه على كل شيء، فهو جهد المقل ، وهذه حدود الاستطاعة ، فإن وفقت في ما قصدته فهذا بفضل الله علي ، ثم بتوجيه أستاذي لي ، وإن كانت الأخرى ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وحسبي أنني حاولت واجتهدت ، آملاً ألا أحرم أجر المجتهد ، وما توفيقي إلا بالله والله من وراء القصد ...

Abstract

The contradictory of arrangements of the sentence to delay or forward is witnessed as a fact in the Holy Quran, and it is spread widely in the almost of the branches of Arabic Syntax.

The contradictory of the arrangements is placed in the Holy Quran into two sides; permissibility side in which the grammarians permitting it for its widely used in the language, in spite of its fault arranged of the sentence. Their condition is upon the realization of the advantage and not confusion. Another side is obligatory, that it is obliged to the grammarians and they do not stand against it.

The grammarians made a mistake when they did not depend upon the Holy Quran for making the syntactical rules, because the Holy Quran has a pure Arabic style. As undepended interpretation of the grammarians towards Quran is negative because the interprets, philologists of the language and the rhetoric scientists studied these discourse with analytic and discussion.

It is clear that the origin of the grammarians here is taken from limited linguistic patterns, with limited location, tribes and periods. Then they measured these as original where the others are branches. So the original of the text in Holy Quran is different from the other texts according the grammarians.

The contradictory of the arrangement have many reasons as it is not confusion in following the origin of the basic in arranging the discourse. In the noun sentences, the subject of the nominal sentence is at first then comes the predicate but may be the opposite without confusion. If the subject related with pronoun reflecting to the predicate here we contradicting.

The declaration of permission of the subject preceding the verb, is solving many problems in the syntax of Arabic language as in the examples of locating the noun after the conditional sets, which the grammarians prevented it into the nouns. This argument had been in the two grammarian schools; Al-koafah and Al-basarah. Al-koafah permitted while the Al-basarah refused it. So we should consider the text from the original discourse of Arabs and the Holy Quran in which we can find a resolution of the other problems by the way Alsemaa.

The declaration of the presentation and the delay of the sections of syntax will resolve many obstacles that the grammarians added to this subject, which appeared in the Arabic grammar of many evidences that which used by these grammarians in this section and erased all arguments of these grammarians.

التمهيد:

- القرآن وأسس وضع النحو .
- الرتبة لغة واصطلاحاً .
- أنواع الرتبة .
- الرتبة والقرائن النحوية .
- الرتبة (التقديم والتأخير) والبلاغة .

القرآن وأسس وضع النحو

من نعم الله علينا نحن العرب أن جعل كتابه الحكيم بلسان عربي مبين ، وأنزله على خاتم رسله العربي ، فصيح اللسان ، إمام البيان محمد بن عبد الله وجعله بلغة قریش أفصح العرب .

(وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) ^١ ، (وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ لِّلْمُحْسِنِينَ) ^٢ .

ولقد اهتم المسلمون بالقرآن اهتماماً كبيراً من لدن نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحفظوه وجمعوه ودونوه ودرسوا أحكامه ، وقدموا دراسته على دراسة غيره من العلوم . ولقد توافرت الدراسات في شتى العصور والأزمان المتعاقبة وتكاثرت لدراسة القرآن وعلومه ، وكانت بداية التأليف تتجه أولاً إلى القرآن ، فنجد مؤلفات في تفسيره ، وبيان معاني آياته . وفي إعرابه وفي غريبه ونظمه وإعجازه ومجازه وأمثاله وأحكامه ومشكله وقراءاته والناسخ والمنسوخ فيه .

وقد حظيت القواعد النحوية بخاصة ، والدراسات اللغوية بعامة بالتحظ الأوفر من تلك الدراسات حول القرآن الكريم .

هذا وقد ارتبط النحو العربي منذ نشأته بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً ، فلولا القرآن ما نشأ علم النحو بل إنَّ أهم سبب جعل علماء الأمة يفكرون في وضع علم النحو ، هو اللحن في تلاوة القرآن الكريم ، ودليل ذلك تلك الروايات العديدة في كتب تاريخ النحو التي تناولت نشأة هذا العلم ، وأشهرها رواية تذكر أن علياً كرم الله وجهه ^٣ قاد الأمر بنفسه ، وكلف به أبا الأسود الدؤلي عندما سمع أعرابياً يلحن فيقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين) فنصب والصواب (لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ) ^٤

^١ سورة النحل آية / ١٠٣

^٢ سورة الأحقاف آية / ١٢

^٣ انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٨ .

^٤ سورة الحاقة آية / ٣٧

ولكن لحكمة ما كانت بداية وضع أسس النحو العربي وتنظيم قواعده بعيدة عن القرآن وآياته، صحيح أن النحو نشأ لحماية القرآن من خطأ المخطئين ولحن اللاحنين ولكن وضع القاعدة النحوية، وتطورها، والاستشهاد عليها، اعتمد أساساً آخر هو كلام العرب شعراً ونثراً وجانب الآيات القرآنية لا يستتبط منها، ولا يعتمد عليها إلا نادراً، وإن ذكرت أحياناً فتكون للاستئناس فحسب، لا لتتسأ قاعدة نحوية منها. هذا على رغم أن النحاة جميعهم أوائلهم ومن تأخر منهم ينص في أقوال عديدة على أن القرآن الكريم هو أفصح الكلام، وأعلى الأساليب العربية، وأوثق النصوص، ومع هذا عند التطبيق العملي في وضع القواعد تركوه.

وأيضاً أغفل النحويون قراءات القرآن الكريم المتواترة، ولم يكن لها نصيب في عملية التقييد النحوي، بل وصف من بعض النحاة بالشذوذ واللحن، إذا لم تتفق مع الأقيسة التي وضعوها، هذا مع أن القراءات مروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي سنة مؤكدة ولا يجوز ردها.

في مقابل ذلك نجد أن النحاة اعتمدوا أحياناً على شعر منحول ومشكوك فيه، كما ذكر أبو زيد^١ أن الكوفيين نقلوا عن خلف الأحمر^٢ وقد اعترف لهم بأنه قد نحل أكثر ما رواه. ولعل ما هو موجود في المؤلفات الأولى في علم النحو، وفي مقدمتها الكتاب لسيبويه، خير شاهد وأصدق دليل على صحة ما ذكرت من إغفال النحاة للقرآن واعتمادهم الشعر والنثر دونه.

فقد استشهد سيبويه في كتابه بألف وخمسين بيتاً، ولم يستبعد منها ما كان مجهول النسبة إلى قائله، وجاء في خزنة الأدب: «قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأما ألف فعرفت أسماء قائلها وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها»^٣، على حين أحصاها الدكتور علي النجدي ناصف شعراً ورجزاً في ألف وواحد وستين بيتاً، وعلق عليها بقوله: «وبعض شواهد من الشعر والرجز غير منسوب إلى قائله، لكن العلماء يتقنون بشواهد كلها ويتقبلونها بقبول حسن»^٤.

^١ هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد الأنصاري الإمام المشهور كان إماماً نحويّاً وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء من مصنفاته الكثيرة: القوس والترس الإبل وغيرها أنظر: بغية الوعاة: ٥٨٢/١، وأنظر: وفيات الأعيان لشمس الدين بن خلكان، تحقيق:

محمد محي الدين عبد الحميد ١٢١/٢.

^٢ هو أبو محرز خلف بن حبان، المعروف بخلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. أنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدياء ص ٣٧.

^٣ خزنة الأدب، تحقيق: عيد السلام هارون ٣٦٩/١.

^٤ أنظر: كتابه سيبويه إمام النحاة ٢٤١.

^٥ تاريخ النحو، علي النجدي ناصف: ١٩.

ومع ذلك قدمت الأبيات المجهولة على القراءات، مع أن القراءات موثقة السند صحيحة الرواية ومنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

على حين لم يستشهد سيبويه في كتابه إلا بثلاثمائة وثلاث وسبعين آية من القرآن مع بعض قراءاتها^١ .

قال السيوطي : « فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه »^٢ .

ولهذا فكان ينبغي أن تصبح القراءات مصدراً رئيساً ، وأصلاً معتبراً في عملية التقعيد النحوي ، وفي تأصيل علم النحو ، لأنها لا تقل في التوثيق عن الشعر بل تفوقه في ذلك ، ولكن النحاة لم يصنعوا . على الرغم من اتفاقهم على أنه الأفصح والأعلى بين أساليب العربية ، وقد نص على هذا الفراء بقوله : « إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق »^٣ . وقد قال الفارابي في لغة القرآن : « كانت - أي لغة قريش التي نزل بها القرآن - أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق »^٤ .

ومع ذلك فقد اعتمد النحاة على لغات بعض القبائل البدوية ، الموثوق بعربيتهم لبعدهم عن مؤثرات اللحن .

وقد ذكر السيوطي نقلاً عن أبي نصر الفارابي القبائل العربية التي نقلت عنها اللغة وعددها وهم : قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين^٥ .

ومع شدة الاحتراز التي انتهجها النحاة ، فإن بعضهم يرى عدم صحة هذا الأساس لأن هذه اللغة لهذه القبائل ، لو كانت الأفصح لنزل بها القرآن الكريم ، ولكن القرآن نزل بلغة قريش ، وكان الأصح هو الاعتماد عليها في الاستشهاد ، لأنها الأصل ، ولأنها أفصح الأساليب العربية على الإطلاق^٦ .

ويؤكد هذا الرأي قول الفراء : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات جميع العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من متشعب اللغات ، ومستقبح الألفاظ »^٧ .

^١ أنظر : سيبويه إمام النحاة للدكتور علي النجدي ناصف : ٢٤١ .

^٢ الاقتراح للسيوطي ، تحقيق : أحمد محمد قاسم : ٤٨ .

^٣ أنظره في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : ٤١٨/١٠ ، ٢٥٥/١٣ . وذكره أيضاً يوهان فك في كتابه العربية : ٥٤ .

^٤ المزهري للسيوطي : ١٢٨/١ .

^٥ أنظر : الاقتراح للسيوطي : ٥٦ .

^٦ أنظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية د/عبد العال سالم مكرم : ٩٧ .

^٧ الاقتراح للسيوطي : ١٩٨ .

على حين يرى الدكتور تمام حسان أن ما يطو لكثير من طلاب العربية الحديث عنه من أن الفصحى هي لغة قريش ، فكرة تحتاج لإعادة نظر ، لأن القرآن نزل (بلسان عربي مبين) ولم ينزل بلسان قرشي ، ويدلل على هذا بقوله « ولو كانت الفصحى في أصلها لهجة قريش أصفى العرب لسانا، لكان من المتوقع أن يكرم الله رسوله بالإشادة بفصاحة لهجته ، ولا غرابة في ذلك ، فقد أشاد النبي صلى الله عليه وسلم بفصاحة نفسه وحين فعل ذلك ، أشار إلى أنه نشأ في سعد بن بكر ، وهي من عليا هوزان ، إذن المقصود من قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) ^١ في مقابل قوله تعالى (بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) ^٢ أن قومه هم العرب عامة لا قريش خاصة ^٣ .

وسواءً أخذنا بهذا الرأي ، أو سلمنا للقائلين بأنها لغة قريش ، فإن المتفق عليه لدى جميع النحاة قدامى ومحدثين ، هو أن لغة القرآن كانت الأفصح والأعلى بين لغات العرب ، لأنها انتقت من كل لهجة أحسنها ، فصارت بمثابة اللغة الأدبية المشتركة ، لذا كانت هي الأولى للنحاة دون غيرها من اللغات .

والعجيب أن يستبعد البصريون - وهم الذين سبقوا بما يقرب من قرن في وضع علم النحو - القراءات القرآنية ، إلا إذا كان هناك شعر يسندها ، أو كلام عربي يؤيدها ، أو قياس يدعمها ^٤ .

هذا مع أن القراءة القرآنية موثقة ولا يجوز ردها ، لأنها السنة ، كما ذكر السيوطي وابن الجزري ^٥ وغيرهما أنه لا خلاف على جواز الاستشهاد بالقراءات الشاذة والمتواترة . ويستثنى من هذا موقف الفراء وابن هشام من القرآن وآياته ، فقد اعتبر الفراء القرآن المصدر الأول والرئيس في الاستشهاد على قواعد النحو العربي ، وقد اعتمد ابن هشام في تأليفه على الآيات القرآنية مباشرة للاستدلال على القواعد النحوية المختلفة ، نحو صنيعة في المغني والشذور وضياء السالك إلى أوضح المسالك والمسائل السلفية وغيرها .

وهذا يؤكد ما يذهب إليه الباحث - ويذهب إليه كثير من الدارسين - من ضرورة عودة الدراسات النحوية للقرآن ، وأن القرآن مقدم على الشعر ، وعلى غيره من الكلام ، لأنه أقوى في

^١ سورة ابراهيم - آية / ٤

^٢ سورة الشعراء - آية / ١٩٥

^٣ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / تمام حسان : ٧٤ .

^٤ أنظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / د/عبد العال سالم : ٩٧ .

^٥ النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١٧ .

الحجة من غيره ، يقول الفراء: « الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر »^١ وقد نهج في ذلك منهجاً عملياً ، فعرض قضايا النحو ، واستشهد عليها من القرآن ودليل ذلك كتابه معاني القرآن ، وعن هذا يقول الدكتور عبده الراجحي : « لم يكن يقصد - الفراء - إلى تفسير القرآن وإنما كان يهدف إلى أن يتخذ النص القرآني نموذجاً للعربية يقيم عليه تحليله اللغوي فهو من خلال الآيات يقدم النحو الكوفي في أهم مصدر من مصادره جميعاً »^٢ .

وانتقد أبو بكر الرازي في تفسيره موقف النحاة من القرآن بقوله « وكثيراً ما أرى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد العجب منهم ، فإنهم إذ جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها ، دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى »^٣ .

وهل كان النحاة لا يعرفون من لغة العرب غير الشعر ؟ لا مجال للقول بذلك لأن القرآن نزل بلغتهم الفصحى ، لغة شعرهم وهي أفصح وأعلى أساليب العربية ، قال تعالى (وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)^٤ .

لكن مع ذلك لم يكن للقرآن دور في التعميد النحوي، سوى أن يستأنسوا به في بعض القضايا ، ولم يكن عمدة في وضع القواعد النحوية ، إلا إذا لم يسعفهم الشعر في بعض المسائل .

فالأصل المعتبر لدى النحاة في وضع القاعدة كان هو الشعر والنثر لا القرآن وقراءاته، لذا اختلف النص القرآني وقراءاته مع أصل القاعدة النحوية التي صيغت اعتماداً على الشعر والنثر ، بل وعارض النص القرآني هذه القاعدة كثيراً ، فلجا النحاة إلى تأويل النصوص أو ردها أو التقدير والحذف فيها ليتوافق النص القرآني مع أصولهم.

^١ معاني القرآن للفراء: ١٤/١ .

^٢ دروس في المذاهب النحوية د/عبده الراجحي ص ٧٢ .

^٣ تفسير الفخر الرازي : ١٩٣/٣ .

^٤ سورة النحل آية : ١٠٣ .

عودة الدراسات النحوية إلى القرآن : ليس غريباً إذن أن تتجه

الدراسات النحوية الحديثة تجاه النص القرآني ، فقد ارتبط النحو بالقرآن ارتباطاً وثيقاً منذ نشأته ، وقد اتجهت الدراسات إلى القرآن ، لتجعل منه مادة رئيسه في استنباط القاعدة ، وصياغة نحو قرآني بالشاهد والمثال ، وبالإضافة إلى هذا انبرت الدراسات الحديثة تذود عن القراءات ، وتدافع عنها ضد هجمات بعض النحاة ، والمتمثلة في رد قراءة أو تلحين قارئ من القراء المشهورين .

وكثيرون أولئك النحاة المعاصرون الذين يرون أن القرآن كان ولا يزال الطريق الوحيد أمام النحاة، للقضاء على مشاكل النحو العربي ، ويذكر الدكتور عبد العال سالم بعد حديث له عن قياس البصريين ، وما شابهه من اضطراب منهجي أن النحاة « لو حولوا وجهتهم إلى القرآن الكريم ، وهو الجامع لأفصح اللغات ، وأقوى اللهجات ، وأعظم الأساليب ، وجعلوه أصلاً يحتذى بغض النظر عن أن يكون بجانبه شعر يعزز أو أصل يقوي أو مقياس يدعم ، ولو فعلوا ذلك لكانت اللغة في مأمن من هذا لاضطراب الذي أوشك أن تمتد جذوره إلى كل مسألة من مسائلها »^١.

وقد كان قياس البصرة سبباً في رد القراءات الصحيحة ، وتأويل الكثير من آيات القرآن ، فاعتبر أصلاً يجب أن تخضع له الآية ، لذا جاء من النحاة من يرجع بالأصل إلى القرآن ويصوغ قياساً نحوياً جديداً ، يجعل القرآن هو الأصل في عملية التقعيد النحوي ذلك القياس هو (هكذا قال القرآن) .

وهو رأي أشار إليه بعض المعاصرين^٢ مرجحاً منهج الكوفيين في السماع لقربه من الأصل الصحيح للدراسة اللغوية ، وهو الاعتماد على النصوص . وهذا ما اعتمدته المناهج الحديثة في دراسة اللغة.

وإذا صح لابن سنان الخفاجي - وأيضاً هو رأي ابن مضاء القرطبي الأندلسي - أن يقول : « إن النظر إذا سلط على علل النحويين لم يثبت معه إلا الفذ الفرد بل لا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل أن يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك »^٣ فإن المصيب من الطائفتين والمنهجي منهما ، من اتخذ القرآن موضع استشهاد في كل ما يصدر ويورد .

^١ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د/ عبد العال سالم : ١١٧ .

^٢ المرجع السابق ص ١٣٦ .

^٣ سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي : ٣٣ .

وإن من وصل إلى قمة الحق من قال : هكذا قال القرآن ، ذلك لأن القرآن مصدر موثق ، مصدر لم يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، نزل بلغة قريش وغيرها من لغات العرب ، وكان الأحرى بالنحاة أن يتزاحموا على مورده ، وبسيروا على هدى من نوره في كل قاعدة يقعدونها ، وفي كل مسألة يحررونها ، وفي كل مشكلة يحاولون حلها ^١ .

فلا عجب من الرجوع إلى القرآن ، وشيخ الكوفة ^٢ يرد على بعض علماء الشعر ورواة الأخبار التاريخية ، الذين لا يريدون أن يلتمسوا إعجاز القرآن في قوالبه اللغوية ، بل يرون كمال الفصاحة في لغة البادية فيقول رداً على هؤلاء جميعاً : إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق ^٣ .

ويرى د/ عبد العال سالم : أن شواهد القرآن كانت تكفي ، وهي أصح وأفصح وأوثق أسلوب عربي ، لذا كانت تكفي في وضع القاعدة فيقول « كثير من المسائل النحوية كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحده ، لأن وجه الاستشهاد بها واضح بيّن لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة ، ولكن البصريين لم ينسوا أقيستهم إزاءها فتركوا الاستدلال بها ، اعتماداً على هذه المقاييس ، وكان الأحرى بهم أن يحطموا هذه المقاييس ، ليأخذوا بالقرآن ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » ^٤ .

ثم استدلت على ذلك بمسائل منها ما يتعلق بمخالفة الأصل في ترتيب الكلام لدى النحاة ، وهي تقديم خبر ليس عليها ، وتقديم معمول اسم الفعل عليه .

على حين يرى بعضهم أن الاعتماد على الاحتكام إلى أسلوب القرآن وقراءته في القواعد لا يكفي « ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوب القرآن وقراءته في كل ما يعرض له من قوانين النحو والصرف - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - ذلك لأن الشعر قد استبد بجهد النحاة فركنوا إليه وعولوا عليه ، بل جاوز كثير منهم حده ، فنسب اللحن إلى القراء الأئمة ، ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية ؟ وكان تعويل النحويين على الشعر ثغرة نفذ منها الطاعنون عليهم ، لأن الشعر روى بروايات مختلفة ، كما أنه موضع ضرورة » ^٥ .

ومن هنا تبرز لنا أسباب مخالفة الأسلوب القرآني لأصول النحاة ، فقد كان اعتمادهم على الشعر والنثر كنصوص لصياغة القاعدة من شواهد سبباً في ألا تتفق القاعدة الممكن صياغتها من النص القرآني مع قاعدة النحاة ، والعكس صحيح أيضاً فتطبيق قاعدة النحاة

^١ انظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٣٥ وما بعدها .

^٢ هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ، صاحب معاني القرآن ، المتوفي سنة ٢١٠ هـ - تاريخ بغداد ١٤٩/١ .

^٣ أنظر حاشية كتاب العربية ليوهان فك ، نقله إلى العربية د/ عبد الحلیم النجار : ٤ .

^٤ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٠٣ .

^٥ دراسات لأسلوب القرآن الكريم د/ عضيمة : ٢/١ .

على النص القرآني فيه إجحاف لأسلوب القرآن وإخضاع لقاعدة مأخوذة من مستوى لغوي إلى مستوى لغوي آخر .

ولكن هذا ما صنعه النحاة ، فحكّموا أصل القاعدة المأخوذة من لغة العرب على نصوص القرآن ، وجعلوا القياس سيداً على النص المقدس ، فقدموا قياسهم على لغة القرآن .
والغريب أنهم لم يلتزموا هذا المنهج باطراد فقد حطّموا قياسهم لأجل جملة مسموعة أو لهجة غريبة ، أما مع القرآن فكان التأويل والتقدير ، ويؤكد هذا مقالة أحد المعاصرين « على أن البصريين لم يلتزموا القياس في كل مسائلهم ذلك لأنهم حطّموا هذا القياس أمام جملة سمعت عن العرب ، أو حكاية حكيت عنهم ، وعجبت من هذا النهج المضطرب ، كيف لا يأخذون بالآيات القرآنية ويلجئون إزاءها إلى التأويل والتخريج ؟ على حين يقفون مكتوفي الأيدي أمام جملة سمعت عن العرب ، ولم تخضع لمقاييسهم ولا يملكون في مجالها إلا أن يحنوا رؤوسهم إجلالاً لها »^١ .

وإذا كان ابن جني يذهب إلى أن قياس النحاة يرد بلغة العرب لأنها هي المقياس فإن الأولى والأصح والأجدر أن يرد هذا القياس بالنص القرآني إذا خالفه ، والقرآن أوثق وأعلى فصاحة . « واعلم أنه إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته ، فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت »^٢ .

هذا لدى ابن جني من كلام العرب ، فما بال النحاة تأتيهم الآية من كتاب الله تخالف مقاييسه وتنشئ قاعدة على غير مثال من كلام العرب - أو بمثال منها - فيردونها في صورة تأويل أو تخريج أو رفض قراءة متواترة .

ويتفق مع هذا قول ابن جني في المحتسب « ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط - »^٣ .

لذا كان اتباع القراءة المتواترة أولى من اتباع قواعد النحويين ، لأن القرآن بقراءته يجب أن يكون أصلاً لقواعد النحاة لا تابعاً لها ، فهو أفصح نص عربي ، وأصدق مآثور لغوي ، لم يدخله التحريف ، ولم يتطرق إليه أي تبديل . هذا وعلماء اللغة يرون أن نقل اللغة يُكتفى فيه بالأحاد ، قال الداني « إن القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم

^١ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - د/ عبد العال سالم ص ١٠٦ .

^٢ الخصائص لابن جني : ١٢٥/١ .

^٣ المحتسب لابن جني : ٢٣٦/١ .

يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ^١ . وهذا هو الأصح والأولى ، وعليه فيرى الباحث أن الأصل هو لغة القرآن وقراءاته ، وما خالفها من أقيسة النحاة وقواعدهم فهو فرع . لوان النحاة اعتمدوا على القرآن وقراءاته ^٢ لتخلص النحو من كثير من التأويلات والتقديرية ، بسبب الروايات المختلفة في الشعر الذي هو مجال للضرورة ، والذي حدث كان العكس من هذا ، حتى عندما ظهرت كتب إعراب القرآن لم يصحح المعربون ما في الشعر على أساس اللغة القرآنية بل كان التقدير والتأويل في أي القرآن الكريم ليتوافق مع ما وضعوا من أقيسة وقواعد مسبقة على أساس الشعر العربي ، فكان القرآن وقراءاته مجالاً للاستتباب منه لذا كثر لديهم رفض القراءات وتأويل القرآن .

لذا اهتم هذا البحث ببيان ما ورد من قراءات صحيحة متواترة في مخالفة الرتبة تؤيد وجهة نظر الباحث ، وقد ردها النحاة أو حكموا عليها بالشذوذ أو اللحن وكان المرجع في ذلك كتب القراءات .

^١ النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١/١٠، ١١/١٠، قلاً عن أبي عمرو الداني في كتابه جامع البيان ، وانظر الإتيان : ١/٢٢٤ .
^٢ ولكن كثيراً من النحاة طعن في القراءات ، ووصف بعضها بالشذوذ أو اللحن أو الضعف أو الرداءة ، ومنهم أبو عمرو بن العلاء وسيبويه والمبرد والكسائي والفراء والأخفش والزجاج وغيرهم . أنظر : كتاب (سيبويه والقراءات) د/ أحمد مكي الأنصاري : ١٣ .

تعريف الرتبة لغة واصطلاحاً

الرتبة : لغةً «المكانة والمنزلة يقال : رتب الشيء أي ثبت ولم يتحرك ، ورتب رتوب الكعب أي انتصب انتصابه ورتبه ترتيباً: أثبته .وفي حديث لقمان بن عاد : رتب رتوب الكعب : أي انتصب كما ينتصب الكعب إذا رميته ، ومنه حديث أبو الزبير رضي الله عنهما : كان يصلي في المسجد الحرام وأحجار المنجنيق تمرّ على أذنيه وما يلتفت كأنه كعب راتب . والكعب : عقدة ما بين الأنبويين من القصب والقنا ، وقيل هو العظم الناشز عند ملتقى الساق بالقدم . والرتبة والمرتبة: المنزلة»^١ .

أما تعريف الرتبة اصطلاحاً فلم أجد لها تعريفاً عند القدماء لكون المصطلح ظهر حديثاً أما المحدثون فقد اختلفت تعريفاتهم فيها ولكنها تلتقي جميعاً في معنى واحد، ومن هذه التعريفات :

١- هي « موضع الكلمة وفقاً لوظيفتها النحوية في بناء الجملة »^٢ .

٢- «الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية ، فهي (الرتبة) وصف لمواقع الكلمات في التركيب»^٣ .

٣- « هي الموقع الذكري للكلمة في جملتها فيقال : رتبة الفاعل التقدم على المفعول ، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ »^٤ .

٤- عرفها الدكتور تمام حسان بقوله: « المقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها ، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة ، فإذا كان هذا الموقع ثابتاً لا

^١ لسان العرب لابن منظور ، مادة رتب .

^٢ معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د/ محمد ابراهيم عبادة :ص١٣٧ .

^٣ دور البنية الصرفية ، لطيفة النجار :ص١٩٦ .

^٤ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد نجيب اللبدي : ص٩٢ .

يتغير سميت الرتبة محفوظة وإذا كان الموقع عرضاً للتغيير سميت غير محفوظة
«^١.

٥- « هي قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما
من الآخر على معناه »^٢.

فالرتبة عند د/تمام حسان لا تكون للكلمة مفردة أو منعزلة عن غيرها من عناصر
بناء الجملة أو التركيب ، فإذا كانت رتبة كلمة معينة هي التقدم ، فهذا التقدم لهذه الكلمة
يكون بالنظر إلى رتبة التأخر لكلمة أخرى متأخرة عنها ، والكلمة المتأخرة - كذلك - لا
تكون متأخرة إلا إذا كانت هناك كلمة أخرى متقدمة عليها ، والكلمة المتقدمة والكلمة
المتأخرة يكونان معاً في جملة واحدة أو تركيب لغوي واحد ، وما سبق هو نص عليه
الدكتور تمام بقوله (موقع معلوم لصاحبها) .

ظهور مصطلح (الرتبة) ومرادفاته عند القدماء :

وقد تتبعنا مصطلح الرتبة في المؤلفات النحوية القديمة وأول ما عثرت عليه في شرح
السيرافي (٣٦٨ هـ) على الكتاب إذ يقول : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ،
فلزمته الهاء ، يعني أنك جعلت زيدا هو الأول في الرتبة فلا بد من أن ترفعه بالابتداء ، فإذا
رفعته بالابتداء فلا بد من أن يكون في الجملة التي بعده ضمير يعود إليه وتكون هذه الجملة
مبنية على المبتدأ »^٣.

ويبدو لي أن هذا المصطلح قد ظهر بعد منتصف القرن الرابع الهجري ، وهو موجود
عند الفارسي (٣٧٧ هـ) في الإيضاح حيث يقول : « فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر
وذلك أن الرفع يستغني عن النصب والجر نحو : قام زيد ، وعمرو منطلق والنصب والجر لا
يكونان حتى يتقدم الرفع نحو : : قام زيد قياماً ، ومررت بعمره اليوم »^٤
ويقول : « وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يقدم عليهما في الذكر »^٥.

كما نجده عند ابن جني (٣٩٢ هـ) في الخصائص إذ يقول في باب نقض المراتب إذا
عرض هناك عارض : « من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل ، في نحو ضرب غلامه

^١ مقالات في اللغة والأدب ، د/تمام حسان : ص ٣٥٧ .

^٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢٠٩ ، وانظر : الخلاصة النحوية - ص ٢٠٤ ، ٢٤ ، ٨٣ ، البيان في روائع القرآن ١/٦٧ وجميعها لتمام حسان .

^٣ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٩١ .

^٤ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ص ٢٠٩ .

^٥ المرجع السابق : ص ٢١١ .

زيداً، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى ^١ .
 أما ابن السراج (٣١٦ هـ) فقد استخدم مصطلح المرتبة إذ يقول : « فلو قدمت فقلت : ضرب غلامه زيداً لم يجز لأنك قدمت المضمرة على الظاهر في اللفظ والمرتبة » ^٢ .
 ويقول : « أما تقديم المضمرة على الظاهر ، الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته) ويقول : « ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل » ^٣ .
 ومعناها هنا الموقع .

وكذلك الزجاجي (٣٤٠ هـ) في الجمل إذ يقول في باب الإدغام : « وهو إدخال حرف في حرف تخفيفاً ، وأصل ذلك في حروف الضمة خاصة دون الحلقية ، فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ، ومراتبها ، وتقاريفها ، وتباينها ، ومهموسها ، ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها » ^٤ .

وأرى أن معناها هنا هو درجاتها ومنازلها من حيث القوة والضعف.... والخ . كما استخدم الزجاجي أيضاً مرادفاً للمرتبة وهو المنزلة فقال : « ومن العرب من إذا رخم الاسم حذف منه آخره ، فجعل ما بقي اسماً على حاله ، بمنزلة اسم لم يكن فيه ما حذف منه » ^٥ .
 وهي هنا بمعنى مثل ، ويقول في باب ماذا : « اعلم إن لها مذهبين : إن جعلت ذا بمنزلة الذي كان جوابها معها مرفوعاً كقول القائل : ماذا صنعت ؟ فنقول خيراً ، كأنه قال : ما لذي صنعته ، فقلت : خيرٌ ، لأن موضع (ما) رفع لوقوع الفعل عليها في صلة الذي فلم يعمل في ماذا شيئاً » ^٦ ، وهي هنا بمعنى مكانة ، بدلاً من .

ولم أعثر على أي من هذه المصطلحات في كتاب سيبويه (١٨٠ هـ) أو في معاني القرآن للفراء (٢٠٧ هـ) أو المقتضب للمبرد (٢٨٥ هـ) ، وقد استخدموا ألفاظ التقديم والتأخير .

^١ الخصائص لابن جني : ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .
^٢ الأصول في النحو لابن السراج ، ٢٣٨/١ .
^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .
^٤ الجمل في النحو للزجاجي : ص ٤٠٩ .
^٥ المرجع السابق - ص ١٧٠ .
^٦ المعج السابق - ص ٣٤٩ .

أنواع الرتبة

الرتبة أو الترتيب في العربية نوعان: -

(١) رتبة البنية :

ويقصد به ترتيب الحرف أو الصوت مع الآخر وهكذا حتى تتم البنية أو الصيغة ، وهذه الرتبة لاتهم درس النحو وإنما يهتم بدراستها علم الأصوات والصرف.^١ وقد تناول علماء البلاغة ترتيب الحرف أو الصوت مع الآخر داخل البنية تحت عنوان (فصاحة الكلمة)، وأساسهم في فصاحة البنية وهندسة رصفها (البعد المخرجي) ، فبعض الحروف يعطي للكلمة فصاحتها والقرب المخرجي أو اتحاده يذنيها من الفصاحة ، ثم ألبأوا كل ذلك للذوق العربي حين اصطدموا بفصاحة كلمات كثيرة مخالفة لهذا الأساس مثل كلمة (أعهد) في قوله تعالى (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِءِ آدَمَ) ^٢ ، وكلمة (فسبحه) في قوله تعالى (وَمِنْ أَلَيْلٍ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ) ^٣ .

أما النحاة فقد درسوا ذلك في (باب الإدغام) فتناولوا مخرج الحرف وصفته واشتروطوا شروطاً للإدغام فإن لم تنطبق فلا يحدث ذلك ، وجاء ذلك في نهاية الجزء الرابع من الكتاب لسيبويه.^٤

(٢) الرتبة النحوية:

وهو ترتيب الكلمة داخل الجملة ، وهو الذي يهتم بدراسته علم النحو ، ويقصد به كما أوضحناه سابقاً : الموضع أو الموقع أو المكان الذي تأخذه كلمة ما طبقاً لتحقيق العلاقات بين الكلمات . وهو ما سماه علماء النحو (التقديم والتأخير) أي الترتيب بين الأبواب النحوية.^٥

^١ أنظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د/ علي أبو المكارم : ٢١٨/١ - ٢٢٠ .

^٢ سورة ياسين - آية ٦٠ .

^٣ سورة ق - آية ٤٠ .

^٤ أنظر : الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون : ٤٣١/١ .

^٥ أنظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د/ علي أبو المكارم : ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

والرتبة أو الترتيب النحوي **نوعان** :

الأول : هو جواز التقديم والتأخير كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني^١ أو الرتبة الحرة عند النحاة الغربيين من أمثال فندريس^٢ أو الرتبة غير المحفوظة بتعبير الدكتور تمام حسان^٣ .
« وهي تلك الرتبة التي لا تحتفظ بموقعها الذكري في السياق ، وإنما تنتقل بين أجزائه ويمكن إدراك ذلك التنقل في الرتبة بوضوح في (المفعول به) الذي لا يلتزم رتبته في السياق ، (وهو التأخر عن الفاعل) ، وإنما نجده يتقدم على الفاعل تارة ، وعلى الفعل والفاعل تارة أخرى ، نحو (ضرب عمرًا زيدً) ، و (عمرًا ضرب زيدً) .
وهذا القسم من الرتب يعد مجالاً لدراسة البلاغيين الذين يرون أن عدم الحفاظ على الرتبة ، تقديماً وتأخيراً ، يضيف تنوعاً دلاليًا في السياق ، وهذا التنوع يتلاءم مع قصد المتكلم »^٤ .

ويدخل في إطار هذه الرتبة : باب المبتدأ والخبر ، وباب المفعول والفاعل ، المفاعيل والفعل ، الحال وصاحبها وعاملها ، المفعول لأجله ، وشبه الجملة في تقديمه وتأخيره على ما سماه النحاة بمتعلقه ، إذ يجوز في كل ماسبق التقديم بشرط ألا يكون هناك مانع يمنع من ذلك (أمن اللبس) ، والموانع التي تطرأ على الرتبة غير المحفوظة فتحفظها ترجع إلى خفاء الإعراب ، وعود الضمير ، والقصر والانفصال أو الاتصال في الضمير^٥ .

الثاني : ترتيب سماه النحاة وجوب التقديم أو وجوب التأخير أو وجوب الصدارة للأدوات التي تدخل على الجمل أو التقديم على المدخول فقط على الأدوات الخاصة بالدخول على المفردات ، وهذا ماسماه الجرجاني بالتقديم الذي لا على نية التأخير^٦ ، وسماه فندريس بالترتيب الملتزم^٧ ، وسماه الدكتور تمام حسان بالرتبة المحفوظة^٨ .

وهي تلك الرتبة التي تحتفظ بموقعها الذكري في السياق ، ولا تحيد عنه ، وذلك لأنها لو اختلفت لاختلف التركيب باختلافها^٩ .

^١ أنظر : دلائل الإعجاز للجرجاني : ص ٩٦ .

^٢ أنظر : اللغة لفندريس ، تعريب : عبد الرحمن الدواخلي ، محمد القصاص - ص ١٨٧ .

^٣ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢٠٧ ، الخلاصة النحوية ص ٨٣ ، وكلاهما لد/ تمام حسان .

^٤ القرينة في النحو العربي ص ٢١ (رسالة ماجستير لمحمد علوي بن يحيى - جامعة عدن) .

^٥ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧ . و (القرينة في النحو العربي) ص ٢١ - ٢٢ (رسالة ماجستير) .

^٦ أنظر : دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٩٦ .

^٧ أنظر اللغة لفندريس ص ١٨٧ .

^٨ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧ .

^٩ المرجع السابق الصفحة نفسها .

وجعل الأدوات الحقل الأكبر لدراسة هذا النوع من الرتب حيث لاحظ أن الجملة العربية لا تخلو من أداة إلا إذا كانت جملة إثباتية أو أمر بالصيغة وماعدا ذلك فاللغة العربية لغة الأدوات وقسمها إلى قسمين كبيرين :

(١) أدوات تدخل في صدر الأسلوب وتختص بالدخول على الجملة سواء ما كان منها يختص بالدخول على الجملة الفعلية أم بالدخول على الجملة الاسمية أم كان مشتركاً بينهما، ورتبتها التصدر مثال : النواسخ ، وأدوات النفي والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والقسم والشرط والتخصيص .

(٢) أدوات تدخل على المفردات ورتبتها التقدم على مدخولها سواء أكان اسماً أم فعلاً كحروف الجر والجزم والنصب وواو العطف وواو المعية وأداة الاستثناء .^١

ومن الأبواب التي تدخلها الرتبة المحفوظة : بين الفعل وفاعله^٢ أو نائبه ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الناسخ والجملة المنسوخة ، وبين الضمير ومرجعه ، والاسم الموصول وصلته ، واسم الإشارة والمشار إليه ، والمفعول معه وعامله ، وبين التمييز ومميزه وغيرها .^٣

^١ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها صد ١٢٣ - ١٣٢ ، وانظر : الخلاصة النحوية صد ٧٠ - ٧١ .
^٢ هذا على رأي البصريين أما الكوفيون فيرون جواز ذلك ويعدون الاسم المتقدم على فاعلاً - وهو ماذهب اليه الباحث وسيأتي - أنظر صد ٢٠٣ من هذا البحث ، وأنظر : الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٦٢/٢ ، المسألة ٨٥ .
^٣ أنظر : الخصائص لابن جني : ٣٨٣/٢ - ٣٩٠ ، واللغة العربية معناها ومبناها صد ٢٠٧ .

الرتبة والقرائن النحوية

القرينة النحوية هي « الدليل الملفوظ أو الملحوظ الذي يرشد إلى معرفة الوظيفة النحوية للمدلول في السياق التركيبي »^١ .

والجملة في النحو العربي تنتظمها مجموعة من القرائن التي تحدد وظائف الكلمات فيها ، وهذه القرائن في الجملة نوعان :^٢

(١) القرائن المعنوية :

وهي الإسناد ويكون بين الفعل والمرفوع بعده من فاعل أو نائبه ، ويكون كذلك بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك ، والتخصيص بالتعدية في المفعول به ، أو الغائية في المفعول له ، والمضارع بعد الفاء واللام وحتى ولو ، والمعية في المفعول معه والمضارع بعد واو المعية ، والظرفية في المفعول فيه ، والتحديد والتأكيد في المفعول المطلق ، والملابسة في الحال ، والإخراج في الاستثناء ، والتفسير في التمييز ، والنسبة وهي معنى الإضافة ومعنى حرف الجر ، والتبعية في النعت الحقيقي أو السببي ، والعطف بياناً أو نسقاً ، والتوكيد لفظاً ومعنوياً والبدل بأقسامه الأربعة ، والمخالفة في الاختصاص والمتعجب منه وقد أطلق عليها الكوفيون (النصب على الخلاف) في المنصوب على الاختصاص والإغراء والتحذير والاستثناء والمفعول معه والمضارع بعد الأدوات التي ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوباً والنداء على غير الأصل .

(٢) القرائن اللفظية :

والمقصود بها : البنية ، والعلامة الإعرابية ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والرتبة ، والأداة ، والنغمة في الكلام .
وتلعب هذه القرائن الشكلية دوراً هاماً في التعرف على الأبواب النحوية ، حتى أنها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية لأنها أيسر وصولاً إلى الفهم من تلك القرائن المعنوية . ومن هنا نرى المعربين أقل خطأ في الاهتداء بها إلى الإعراب الصحيح .

^١ القرينة في النحو العربي ص ١ (رسالة ماجستير) للباحث : محمد علوي بن يحيى ، وانظر في تعريف القرينة : التعريفات ص ١٨٢ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٨٦ .
^٢ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١-٢٤٠ ، وفيها الكلام على هذه القرائن بالتفصيل .

دور الرتبة بين القرائن النحوية :

يبدو دور الرتبة في تحديد الأبواب النحوية عند خفاء العلامة الإعرابية كأن يكون طرفا الإسناد إشارتين ، أو مقصورين ، أو منقوصين (في حالة الرفع والجر) أو مختلفين فتأتي الرتبة لتحديد الأول في الجملة الاسمية هو المبتدأ ، والثاني : الخبر ، أما في الجملة الفعلية فتحدد ما بعد الفعل هو الفاعل والذي يليه هو المفعول وهكذا ، هذا إذا لم يكن في الجملة قرائن أخرى كالمطابقة مثلاً ، ففي نحو هذا وذاك الأول مبتدأ والثاني خبره قدّمت أن أشرت ، وفي نحو ضرب موسى عيسى ما بعد الفعل فاعله ثم ما يليه هو المفعول به ، أما لو قلت : ضرب هذا هذه عرفنا الفاعل من المفعول بواسطة المطابقة بين الفعل وفاعله في النوع .

الرتبة والعلامة الإعرابية : جعل النحاة الرتبة البديل الحتمي عند خفاء الإعراب »

فلو قلت (ضرب زيد عمر) بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك لو قلت : ضرب هذا هذا ، وأكرم موسى عيسى ، ونقتصر في البيان على المرتبة : قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب «^١ .

وقال ابن جني « فلو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه ، فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه قيل : إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب»^٢ . فالبديل لخفاء العلامة الإعرابية - كما هو واضح - حفظ الرتبة .

ولما كانت العلامة الإعرابية الشغل الشاغل للنحاة وأعطوها أهمية كبرى حتى قيل النحو : علم الإعراب كان لما ينوب عنها عند خفائها من الأهمية بمكان لا تقل عن أهمية العلامة الإعرابية .

^١ شرح المفصل لابن يعيش : ٧٢/١ .

^٢ الخصائص : ٣٥/١ .

والإعراب يعطي للرتبة الحرية بالتقديم والتأخير فحرية الرتبة تأتي من وجود العلامة الإعرابية بين الأبواب التي فيها رتب غير محفوظة كباب المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والمفاعيل والفعل، والحال وصاحبها أو عاملها، والمفعول لأجله والفعل .

أهمية الرتبة في المبنيات : إن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات وإن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطراداً منه مع غيرها « ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رهماً موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام ... والملاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر ...، إن عدم وجود قرينة الإعراب في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة وجعل الرتبة عوضاً لها من العلامة الإعرابية »^١ .

والرتبة تتصافر مع غيرها من القرائن لتوضيح الباب النحوي فتتعاون مع القرائن اللفظية الأخرى كالتضام وغيرها لبيان الباب النحوي، ولكن قد تكون القرينة الوحيدة الدالة على الباب النحوي عند خلو الأسلوب من قرائن أخرى .

الرتبة وقرينة البنية : إذا كانت البنية تقوم بتحديد المسند والمسند إليه، بناء على هذا فإن حكم النحاة على تحديد نوع الجملة بتحديد نوع أول الكلمة فيها في رأي بعض الباحثين^٢ غير دقيق إذ يقولون: الفعلية ما صدرت بفعل والاسمية ما صدرت باسم وما قالوه إن المراد بالصدر أحد ركني الإسناد فتخرج الأدوات الداخلة، والصواب - في نظر الباحث - أن يقال الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً والاسمية ما كان المسند فيها اسماً، فنوع الجملة يتوقف على تحديد نوع بنية المسند فيها إذ المسند إليه فيهما اسم لا نزاع في ذلك .

وهنا تأتي الرتبة بعد أن تحددت الجملة لتحدد أجزائها، فالأول في الجملة الاسمية المبتدأ والثاني الخبر، ما لم يمنع من ذلك مانع يوجب عكس الرتبة .

الرتبة وقرينة المطابقة : والمطابقة كالعلامة الإعرابية تعطي للرتبة الحرية في التقديم والتأخير، إذ المطابقة لا تتحقق إلا بلواصق تكون مؤشرات للتطابق بين طرفي الإسناد

^١ اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٨ .

^٢ أنظر : الفعل زمانه و أبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي : ٢٠٥ ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة أنظر ص ٢١٠ من هذا البحث .

وتدل على النوع والعدد والشخص والإعراب ، قارن بين ما يلي لتحديد الفاعل من المفعول :

ضرب هذا هذا ضربت هذا هذه

أكرم الذي قام الذي نجح أكرمت الذي نجح التي قامت .

فقرينة المطابقة والعلامة الإعرابية تعطيان للرتبة الحرية في التقديم والتأخير نحو :
عظم أخي الطالب صديقي الوفي ، ونحو : أكرمت أخي المخلص أختي الطيبة وهكذا

الرتبة وقريئة التضام: إذا كان التضام هو أن تستدعي وتتطلب كلمة ما كلمة أخرى أو كلمات على سبيل الافتقار كحرف الجر حين يتطلب مجروراً ، والمبتدأ حين يتطلب خبراً ، والفعل حين يتطلب فاعلاً ، والنواسخ حين تتطلب اسماً لها وخبراً ، وأدوات الجزم حين تتطلب مجزوماً وهكذا يأتي دور الرتبة ليحدد الطالب والمطلوب فالطالب أولاً والمطلوب ثانياً فحرف الجر قبل المجرور والمجرور بعده ، والمضاف قبل المضاف إليه ، والمضاف إليه بعده ، والفعل قبل الفاعل وقل ذلك في سائر أبواب النحو دون استثناء .

الرتبة وقريئة الربط : والروابط كثيرة وأهمها الضمير وواضح أن الضمير ومرجعه يلعب دوراً هاماً في حفظ الرتبة بين الأبواب النحوية ، فجملة الخبر أو الخبر المفرد المشتق أو المؤول به يتحمل الضمير ليعود على المبتدأ ويربطه به وإن كانت له الحرية على الرغم من تأخره في نحو : (قائم محمد) لأنه وإن عاد على متأخر لفظاً فإنه متقدم رتبةً ومن هنا تأتي الاحتمالات الآتية :-

- إذا عاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبةً هذا جائز على الأصل .

- إذا عاد الضمير على متقدم لفظاً و متأخر رتبةً وهذا جائز أيضاً .

- إذا عاد الضمير على متقدم رتبةً ومتأخر لفظاً وهذا جائز أيضاً .

- إذا عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً فهذا مرفوض إلا في لغة الشعر .

فالضمير يربط الظاهر ويحدد رتبه ، اقرأ قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ^١) ،

(أَمَّا عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)^٢ وكثير مثله .

^١ سورة البقرة / ١٢٤ .

^٢ سورة محمد / ٢٤ .

الرتبة وقرينة الأداة : واضح أن الأدوات تقتضي رتبة محفوظة لا تتخلف ، و قرينة الأداة إن كانت مختصة بالدخول على الجمل فلها صدارة التركيب ، وإن كانت مختصة بالدخول على المفردات فترتبتها التقدم على مدخولاتها والأدوات التي تدخل على الجمل وحكم بصدارتها هي : أدوات النسخ ، والتأكيد ، والنفي ، والاستفهام ، والنهي ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض ، والشرط ، والقسم ، والنداء ، والتعجب . وهكذا . والأدوات التي تدخل على المفردات وترتبتها التقدم على مدخولها وليس لها صدر الكلام هي : - حروف الجر ، وحروف العطف ، أدوات الاستثناء ، النواصب ، الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً ، أدوات الاستقبال ، أدوات التحقيق والتعليل ، واو المعية ، وغير ذلك . فالرتبة تقتضي وجود الأداة أولاً ثم مدخولها ثانياً سواء اقتضت هذه الأداة عملاً أو لم تقتض ذلك .^١

الرتبة والقرائن المعنوية : إذا فهمنا القرائن المعنوية كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة بواسطة القرائن الشكلية كالعلامة الإعرابية والرتبة والأداة ... إلخ ، أمكن الرتبة بعد ذلك تحديد المسند والمسند إليه والمتعلقات ، ففي نحو : كسر الزجاج الحبر الإسناد يرى أنه من المستحيل أن يسند الكسر للزجاج ، بل الواقع أن يسند للحجر وأن الزجاج وقع عليه ذلك ، ولكن العلامة الإعرابية - وأعتقد إنها أمثلة مصنوعة - رشحت أن الزجاج فاعل والحجر مفعول ، ومن هنا حق أن يقال على الإسناد أن الفاعل منصوب والمفعول مرفوع واعتبر ذلك خروجاً على القاعدة العامة ، ويحتمل أن يكون من باب الترخص في إهدار قرينة لأمن اللبس ووضوح المعنى .^٢

^١ أنظر : الخلاصة النحوية ، د/تمام حسان : ص ٧٠ - ٧١ .
^٢ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

الرتبة (التقديم والتأخير) والبلاغة

التقديم والتأخير باب عظيم الفائدة ، لا غنى لدارس لغة القرآن عن فهمه والوقوف عليه طويلاً لذا يرى صاحب دلائل الإعجاز أن البحث في وجوه البلاغة بالقرآن - ومنها التقديم والتأخير - أمر لا يستهين به إلا من ضعفت همته وبلغ الشيطان منه مراده « وليت شعري إن كانت هذه أموراً هينة ، وكان المدى فيها قريباً والجدي يسيراً من أين كان نظم أشرف من نظم ؟ ويم عظم التفاوت واشتد التباين وترقى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أعناق الجبابرة »^١.

ولكثر التقديم والتأخير في القرآن ، وماله من فوائد جمّة ، قال الجرجاني : « هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزال يفتقر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان »^٢. وإن آراء عبد القاهر الجرجاني في علة التقديم والتأخير ، ومخالفة أصل الرتبة في الكلم لدى النحاة ، ومجيء ذلك في القرآن الكريم ، تظهر لنا العلاقة القوية بين التركيب القرآني وبين المعاني المتوخاة منه .

فما كان تقديم أو تأخير في أركان الكلم بالأسلوب القرآني إلا وخلفه هدف بلاغي ، لا يؤديه التركيب إلا بتقديم أو تأخير « واعلم أنه من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعبارة وأخرى بأنه توسعة -على الشاعر والكاتب- حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعته ، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال ، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين فيزعم أنه للفائدة في بعضها ، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمما ينبغي أن يرغب عن القول به »^٣.

^١ دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٨٥ .

^٢ المرجع السابق ص ٨٣ .

^٣ المرجع السابق ص ٨٦ - ٨٧ .

لذا يشير الجرجاني إلى أن بعض الآيات جاء التقديم فيها مشيراً إلى معنى آخر - غير معناها اللغوي - لا تدركه إلا الأفهام الجيدة و الهمم اليقظة ، ثم يمثل لهذا بقوله تعالى (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ)^١ ، وأصل التركيب : وجعلوا الجن شركاء لله ، ويذهب الجرجاني إلى أن في تقديم (شركاء) حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أشرت فقلت (وجعلوا الجن شركاء لله) وسبب ذلك هو الفائدة الشريفة والمعنى الجليل ، الذي في التقديم والذي لا سبيل إليه مع التأخير ، فيقول الجرجاني : « بيانه إنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله : أنهم جعلوا الجن شركاء لله وعبدهم مع الله وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم »^٢ .

وهذا هو المعنى الأول الذي يفهم من وضع اللفظ في اللغة ثم يتناول ما يستتبعه من الدلالة فيقول : « فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن ، وإذا تأخر فقيل : جعلوا الجن شركاء لله لم يفد ذلك ولم يكن شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن ومن غير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه »^٣ .

وتعد نظرة قاصرة تلك التي تعلل لكل مخالفة للرتبة بأنها تقديم أو تأخير للأهمية ، وهذا ما أورده القرطبي في جامع الأحكام مفسراً قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)^٤ ومعللاً لمخالفة الرتبة في تقديم المفعول به إياك يقول : « وإن قيل لم قدم المفعول على الفعل ؟ قيل له : قدم اهتماماً ، وشأن العرب تقديم الأهم ، يذكر أن أعرابياً سب آخر ، فأعرض المسبوب عنه ، فقال له الساب : إياك أعني ، فقال له الآخر : وعنك أعرض ، فقدا الأهم ، وأيضاً لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود ، فلا يجوز نعبدك ونستعينك ولا نعبد إياك ونستعين إياك فيقدم الفعل على كناية المفعول ، وإنما يتبع لفظ

^١ سورة الأنعام آية ١٠٠

^٢ دلائل الإعجاز ص ٢٨٦

^٣ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني : ، د / عبد الفتاح لاشين ص ٩٣ .

^٤ فاتحة الكتاب آية ٥ .

القرآن ، وقال العجاج :

إياك أدعو فتقبل ملقي
واغفر خطاياي وكثر وريقي^١ »

فالقرطبي يرى أن الأصل هو إتباع لفظ القرآن الكريم ، بتقديم المفعول ضمير النصب المنفصل (إياك) - وكأنه يراه بذلك قسماً قائماً بذاته ، شأنه شأن تقدم الفاعل وتأخر المفعول - بل ذكر القرطبي أن من الشذوذ قول الشاعر مؤخراً ضمير النصب المنفصل « إليك حتى بلغت إياك »^٢ .

وقوله « وإنما يتبع لفظ القرآن » وإن كان يتفق مع منهج هذا البحث ، من جعل القرآن هو الأصل في ترتيب الكلم ، إلا أن رأيه القائل بالتقديم للأهمية لا يكفي في تفسير علة هذا التقديم « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، قال سيبويه وهو يذكر الفاعل والمفعول « كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »^٣ .

ولكن عبد القاهر يرفض هذا الاتجاه « وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال - أنه قُدم للعناية ولأن ذكره أهم - من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخيله ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف ، ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبههه »^٤ .

ويعلق د/ عبد الفتاح لاشين على الآية (إياك نعبد وإياك نستعين) بقوله : « والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بالاستعانة ، فلا نعبد غيرك ولا نستعين بسواك ، ولو كان التعبير نعبدك ونستعينك لم يفد هذا المعنى ، وإنما يحتمل أن يشرك الإنسان أحداً مع الله تعالى في العبادة والاستعانة بالله تعالى »^٥ .

فلم يقف في تعليقه لمخالفة الرتبة بتقديم المفعول عند حدود القول بالأهمية، بل جعل التقديم هنا للاختصاص ولإضافة معاني لا تتحقق مع التأخير .

واعترض ابن الحاجب في الكافية على من قال بأهمية المتقدم فقال : « تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك - أي إنه أهم - بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل إن تقديم

^١ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٤٥/١ والببيت لعبد الله بن روية بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد، من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، أنظر : مجالس تغلب : ٢٥٤ ، والصاحبي لابن فارس : ١٥٤ /٢ .

^٢ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٣ الكتاب لسيبويه : ٣٤/١ . وانظر : دلائل الإعجاز للجرجاني ص١٠٧ .

^٤ دلائل الإعجاز للجرجاني ص١٠٨ .

^٥ صفاء الكلمة - د/ عبد الفتاح لاشين ص١٩٧ .

المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم والأولى أن يقال أنه يفيد القصر كقوله تعالى (بل الله فاعبد) أي لا تعبد إلا الله «^١ .

^١ شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ١٦ / ٢ .

الباب الأول

الرتبة في تركيب الجملة الاسمية

• الفصل الأول :

الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر

• الفصل الثاني :

الرتبة في تركيب النواسخ

الفصل الأول

الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر

المبحث الأول

الرتبة الأصلية للجملة الاسمية .

المبحث الثاني:

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً .

المبحث الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

المبحث الأول :

الرتبة الأصلية للجملة الاسمية

الجملة في العربية نوعان : فعلية تدل على التجدد والحدوث والأصل أن تبدأ بفعل ،
واسمية تدل على الثبوت والأصل فيها أن تبدأ باسم^١ .

وللاسمية ركنان رئيسان : مبتدأ وخبر ، والابتداء معنى يتحقق للاسم الذي يقع في أول
الجملة الاسمية ، والإخبار معنى يتحقق لما يتم به الفائدة ولا ينشئها أصلاً بل يكملها ، ولذا
سمي ما يبتدأ به مبتدأ لابتداء الكلام به ، وسمي ما يكمل الفائدة ويتم المعنى خبراً لكونه
يحقق معنى الإخبار عن المبتدأ^٢ .

لذا شرط النحاة في شكل الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر لأن المبتدأ
موصوف، والخبر واصفٌ وناعت له، وجرى الاستعمال في العربية على تقدم المنعوت وتأخير
النعت وألاً نعت لمتأخر. هذا هو الأصل وفي الارتشاف « الأصل تأخير الخبر »^٣ .

ويرى ابن جني أن المرفوع لا يصح أن يتقدم على رافعه أبداً ، قال في الخصائص :
« وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز أن يتقدم على رافعه »^٤ .

وابن الحاجب يوجب تصدر المبتدأ للجملة الاسمية فيقول : « وأصل المبتدأ التقديم لأنه
محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم فقص في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر

^١ أنظر في هذه المسألة التمهيد ص ١٩ و ٢١٠ من هذا البحث.
^٢ أنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع الإشبيلي : تحقيق : عباد الثبيتي : ١ / ٥٣٦ .
^٣ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان - تحقيق : د/ رجب عثمان محمد : ٣ / ١١٠٣ ، وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني
١ / ٢١٠ ، شرح التصريح على التوضيح للأزهري ١ / ١٧٠ .
^٤ الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٥ .

الحكم عليه ، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول «^١ .

وبشير السيوطي إلى أن الأصل هو تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ويعلل ذلك بقوله في الهمع : « الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق »^٢ .

ولكنه يشير إلى جواز حرية الحركة بينهما بقوله : « ويجوز تأخيره - أي المبتدأ - حيث لا مانع : قائم زيد »^٣ . وكأن جواز تقدم الخبر عند أمن اللبس صار أصلاً ثانياً للجملة الاسمية .

وعليه فالأصل في شكل الجملة الاسمية هو النمط التالي :

مبتدأ + خبر

ولأن تقدم الخبر يخرج المبتدأ عن معنى الابتداء به ، فالأصل هو تقدم المبتدأ وتأخر الخبر .

ولكن ابن جني يرى أن تقدم الخبر لا يعني فقدان معنى الابتداء للمبتدأ لكون التقدم حينئذٍ حدث على لفظ المبتدأ ولم يحدث تقدم على معنى الابتداء ، فيقول : « فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً ، فلم يتقدم الخبر عليهما ، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ فهذا لا ينتقض ، لكنه على قول - أبي الحسن^٤ - مرفوع بالمبتدأ وحده ، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ »^٥ .

وابن جني بذلك يجري على مذهب جمهور البصريين .

وأشار المحقق للخصائص أن كون العامل هو الابتداء والمبتدأ ورد في شرح الرضي للكافية إنه قول سيبويه وأبي الفتح ابن جني وأبي علي ، ورجعت إلى الكافية فوجدت الرأي المنسوب لهؤلاء أن رافع الخبر هو المبتدأ فقط^٦ .

^١ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٨٨/١ .

^٢ همع الهوامع : ٣٢/٢ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ويرى أن المبتدأ مرفوع بالمبتدأ فحسب فقال (رافع المبتدأ خبره) ذكره د/ شعبان صلاح في كتابه (الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط) ص ٢١ .

^٥ الخصائص : ٣٨٥/٢ .

^٦ أنظر : المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

ونصه في الكافية : « قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء ، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان »^١ .

والأصل لدى النحاة أن للمرفوعات رتبة التقديم ، وأن المنصوبات حقها التأخير حتى ولو جاء القرآن على خلاف هذا الأصل بتقديم المنصوبات بكثرة فإن النحاة يرون ذلك مخالفاً لأصول قواعدهم ، وأصل المرفوعات لديهم هو الابتداء والمبتدأ .

قال في الهمع : « واختلف في أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه ، وعزي إلى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ ، وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا عامل »^٢ .

وهو ما أشار إليه ابن الأنباري في الابتداء بالمرفوعات بقوله في المسألة الخامسة^٣ : « أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ، لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ، لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير »^٤ .

وكأن تقدم المرفوعات أصل عام وهو حق للمبتدأ في الجملة الاسمية ، ولكن الباحث في النصوص التي أوردها النحاة في كتبهم من كلام العرب ، يلحظ أصلاً ثانياً ، وهو حرية الحركة بين المبتدأ والخبر بشرط أمن اللبس ، وهذا يوسع في شكل الجملة الاسمية لتشمل نمطاً آخر هو :

خبر (تقدمه لا يحدث لبساً + مبتدأ (لا لبس حين تأخره) (وهو خلاف الأصل)

وهذه الصورة تخالف حق الخبر في التأخير لكونه وصفاً للمبتدأ ، وإلى هذه الصورة أشار

ابن مالك بقوله :

^١ شرح الكافية للرضي ٨٧/١ .

^٢ همع الهوامع للسيوطي ٣/٢ .

^٣ من مسائل الخلاف في كتابه الإنصاف ٥٠/١ .

^٤ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٠/١ .

والأصل في الأخبار أن تؤخرا * وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً^١

قال الشارح : « الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه ، فتقول : قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وفي الدار زيد وعندنا عمرو - وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير (عند البصريين) وفيه نظر فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز في داره زيد ، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح »^٢ .

والكوفيون يمنعون تقدم الخبر الجائز ، ذكره أبو البركات ابن الأنباري ونقله عنهم مطلقاً دون تقييد باستفهام^٣ ورد ابن الحاجب على الكوفيين بشواهد البصريين : تميمي أنا ، ومُستأمنٌ نساؤك ، وسواءً محياهم ومماتهم ، ومثله قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^٤ عند من جعل سواء خبراً .

وجاء الأسلوب القرآني بترتيب متعدد للجملة الاسمية فقدم المبتدأ أحياناً وقدم الخبر أحياناً وفصل بينهما أحياناً بضمير الفصل - أو العماد كما يسميه الكوفيون - وتكرر ذلك كثيراً ومنه قوله تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^٥ .

قال أبو جعفر : « ويجوز أن يكون هم زيادة يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عماداً و (المفلحون) خبر أولئك »^٦ .

ولكن ابن هشام يرجح أصلاً واحداً في الجملة الاسمية ، وهو تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ويرد قول الكوفة بابتدائية أنت في قوله تعالى : (قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنَّا إِلَهِي يَتَابَرَاهِمُ)^٧

قال في المغني : « ويجوز في المرفوع من نحو (أَلَيْسَ اللَّهُ شَكُّ)^٨ وما في الدار زيد ، الابتدائية والفاعلية وهي أرجح ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ومثله كلمتا (غرف) في

^١ الألفية باب المبتدأ والخبر ، وانظر : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد مجي الدين عبد الحميد ٢٧٧/١ .

^٢ شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ ، وانظر تفصيل المسألة في مبحث تقدم الخبر ص ٣٦ من هذا البحث .

^٣ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة التاسعة ٦٥/١ .

^٤ سورة البقرة - آية ٦ .

^٥ سورة البقرة - آية ٥ .

^٦ إعراب القرآن : ١٨٤/١ .

^٧ سورة مريم - آية ٤٦ .

سورة الزمر^٢ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها وكذا نار في قول الخنساء :
كأنه علم في رأسه نارٌ^٣ .

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيدٌ قائمٌ أبوه - و أقائمٌ زيد ، لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً وهو الأصل في الخبر ومثله (ظلمات) من قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ)^٤ لأن الأصل في الصفة الإفراد فإن قلت : أقائم أنت ؟ ، فكذلك عند البصريين^٥ .

ويرد ابن هشام بذلك قول الكوفيين بوجوب ابتدائية الضمير بعد الوصف المسبوق باستفهام « وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك وحجتهم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه لا يقال (قام أنا) ، والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا تجهل معناه ، لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمت أو قمت ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى (قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ

عَنْ ءِالِهَتِي يَتَّبِرَاهِمُ)^٦ وقول الشاعر^٧ :

خليتي ما واف بعهدي أنتما

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي ، والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويجوز في نحو : ما في الدار زيد وجةً ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسماً لما الحجازية والظرف في موقع نصب على الخبرية ، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً^٨ .

^١ سورة إبراهيم - آية ١٠ .

^٢ يشير إلى قوله تعالى (لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية) آية ٢٠ .

^٣ صدر البيت هو : وإن صخرأ لتأتم الهداة به . ديوان الخنساء - ص ٢٧ .

^٤ سورة البقرة - آية ١٩ .

^٥ المغني : ٧٢٢ .

^٦ سورة مريم - آية ٤٦ .

^٧ البيت من الطويل و لايعرف قائله ، وتكلمته : إذا لم تكونا لي على من أقطع . وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢٦٩/١ و

الأشموني برقم (١٣٦) .

^٨ مغني اللبيب لابن هشام : -٧٢٣ / ٧٢٤ .

وأرجع الزمخشري تقدم الخبر على المبتدأ إلى الاهتمام وإظهار التعجب قال : «
وقدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى وفيه ضرب من التعجب
والإنكار لرغبته عن آلهته وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها »^١ .

ومنه أيضاً قوله تعالى (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ)^٢ .

قال أبو جعفر : « ويجوز أن يكون هم توكيداً للهاء والميم ، ويجوز أن يكون فاصلة
والكوفيون يقولون : عماد »^٣ .

ومثله قوله تعالى (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ)^٤ .

ولعل القول بجواز حرية الحركة عند أمن اللبس يجعل الحكم يسبق المحكوم عليه ، إذ
الخبر حكم على المبتدأ ، والمبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم متوجه إلى المبتدأ ، وهذا التوجه
يستوجب كون المبتدأ متلقياً للحكم وأصله التقدم .

فالأصل إذا في الجملة الاسمية تقدم المبتدأ ، وقد اعتبر النحاة نمطاً آخر هو حرية
الحركة بتقدم الخبر ، وعلى الرغم من مجيء الخبر مقدماً أحياناً وأجازته النحاة إلا أنه لم يجعل
في رأيهم أصلاً ثابتاً أو نمطاً بديلاً في شكل الجملة الاسمية بل عُدَّت هذه الصورة مخالفة
للأصل على سبيل الجواز .

وعلى الرغم أنني وجدت من النحاة من يشير إلى أن تقدم المفعول قسم قائم برأسه كتقدم
الفاعل وأنه أصل ، إلا أنني لم أجد أحداً من النحاة - عدا ابن السراج الذي اعتبره قسماً
برأسه في مقابل الخبر المفرد والجملة ونقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في
الشيرازيات^٥ - أما غيره فلم أجد أحداً يشير إلى أن تقدم الخبر أصل أو أنه قسم قائم بذاته ،

^١ الكشاف : ٥١١/٢ .

^٢ سورة البقرة - آية ١٢ .

^٣ إعراب القرآن : ١٩/١ .

^٤ سورة البقرة - آية ١٣ .

^٥ أنظر : شرح ابن عقيل تحقيق : محمد مجي الدين عبد الحميد ٢١١/١ .

في مقابل تقدم المبتدأ بل ظل دائماً في رأيهم مخالفاً للأصل لأنهم ذهبوا يعللون له بتعليقات مختلفة على ما سيأتي بيانه في مبحث خصصناه لذلك وهو تقدم الخبر وجوباً على المبتدأ^١.
ودليل ذلك إشارة ابن جني بجواز تقدم الخبر دون أن يجعله قسماً - وهو الناقل من قبل عن أبي علي الفارسي بأن تقدم المفعول قسم قائم برأسه^٢ - بقوله « ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ نحو قائم أخوك ، وفي الدار صاحبك . وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها وكذلك خبر ليس نحو زيداً ليس أخوك ومنطلقين ليس أخوك ، وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين : البصريين والكوفيين وترك لموجب القياس عند النظر والمتكلمين »^٣ .

وأكد هذا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله : « وأيضاً فقد تقدم المفعول على الفاعل كثيراً في سعة الكلام ، حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ، لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة »^٤ .

ولعل تقدم الخبر هو النمط المعتبر لدى النحاة في تعاملهم مع قواعد الجملة الاسمية ، مع أن التعريفات لأركان الجملة الاسمية اعتمدت الأصل الأول ، فعند تعريف الجملة الاسمية عُرِّفت - في أبسط التعريفات - بأنها تبدأ باسم وهو المبتدأ وعُرِّف المبتدأ بأنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه^٥ لذا اشتق اسمه من الابتداء .

أما عند تصنيف قواعد الجملة الاسمية فقد اعتمد النحاة الأصل الثاني وهو حرية الرتبة ، فحكم على المبتدأ أحياناً بمخالفته للأصل بوجوب تقدمه أو حكم على الخبر بوجوب تقدمه لاعتبارات تمنع حرية الرتبة بينهما وقد ورد هذا في القرآن الكريم وسيأتي بيانه .

^١ أنظر صفحة ٣١ من هذا البحث .

^٢ أنظر : الخصائص لابن جني ٢٩٥/١ . وانظر : مدخل الباب الثاني (الأصل في تركيب الجملة الفعلية) ص ١١٣ من هذا البحث .

^٣ المرجع السابق ٣٨٢/٢ - ٣٨ .

^٤ محمد محي الدين عبد الحميد - منحة الجليل بشرح ابن عقيل ٢٤٢/١ .

^٥ أنظر : التعريفات للجرجاني : ١٩٧ .

وأيضاً جاء التلازم بين المبتدأ والخبر أصلاً معتبراً لدى النحاة ، وقد وقع في القرآن مخالفة هذا الأصل بالفصل بينهما كثيراً .

ومن خلال هذه الأصول المتعددة لأنماط الجملة الاسمية وأشكالها ، ومن خلال مراجعتي للنص القرآني ، يتبين لي أن مخالفة هذه الأصول واقعة في القرآن الكريم ، وسوف أفصل القول في أنواعها في المباحث التالية :

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً

أصل الرتبة في شكل الجملة الاسمية - كما أشرت في المبحث الأول - هو تقدم المبتدأ وتأخير الخبر ، وعُلل ذلك بأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كشأن الوصف ، وأنه تابع للموصوف ومتأخر عنه .
والآيات التي جاءت على الترتيب الأصلي كثيرة جداً بحيث يستحيل حصرها ولكن يمكن إيراد نماذج منها وهي :

- قوله تعالى (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ)^١ .
- قوله تعالى (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)^٢ .
- قوله تعالى (لَمَّا عَلِمُوا أَن مَدِينَتُهُمْ آلَمَأْ وَكِنَافَ الْمَدِينَةِ لَقُوا نَصْرًا مِّنَ اللَّهِ وَنَصْرًا مِّنَ النَّبِيِّ (مُحَمَّدٍ) فَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا)^٣ .

ولكن النحاة - لكثرة ما وجدوا من أمثلة في الكلام العربي - عادوا فأجازوا تقدم الخبر على المبتدأ مخالفين بذلك أصل الرتبة - وجاء القرآن أيضاً بذلك بكثرة - واشتروا لذلك شرطاً هو عدم حدوث لبس إذا تقدم الخبر .

أما ما يحدث فيه لبسٌ لتقدم الخبر فقد أوجب النحاة فيه التأخير ، جاء في شرح التسهيل : « والأصل تأخير الخبر ويجوز تقديمه إذا لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ »^٤ .
وقد أشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا * وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

قال ابن عقيل : « ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه ، تقول : قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلقٌ زيد ، وفي الدار زيد ، وعندك عمرو »^٥ .

^١ سورة الكهف : ٤٦ .

^٢ سورة الرعد : ٢٦ .

^٣ سورة الإسراء : ٤٧ .

^٤ شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون : ٢٩٦/١ .

^٥ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد مجي الدين عبد الحميد : ٢٢٧/١ .

وأُنكر ابن عقيل على من نسب منع تقدم الخبر الجائز التقديم إلى الكوفة ، فقال :
« وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير - عند
البصريين - وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز:
في داره زيد ، فنقل المنع عن الكوفيين ليس بصحيح »^١ ، وأثبت ابن الأنباري للكوفيين
خلاف ذلك بقوله : « إن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ مفرداً
كان أو جملة »^٢ .

فتقدم الجار والمجرور لدى الكوفيين وتأخر الاسم عنه نحو : في الدار زيد ليس من قبيل
تقدم الخبر بل يعربون زيداً فاعلاً ، وفي الارتشاف « والكوفيون يرفعون ما بعد الظرف من
نكرة ومعرفة على الفاعلية »^٣ ، وردت البصرة رأيهم ودللوا بأن تقدم المعمول ليس دليلاً على
ضرورة تقدم العامل .

قال ابن الأنباري : « قال الكوفيون إن الأصل في قولك أمامك زيد ، وفي الدار عمرو
: حلّ أمامك زيد ، وحلّ في الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، قلنا: - أي
ابن الأنباري^٤ - لا نسلم إن التقدير في الفعل التقديم ، بل الفعل ما عمل فيه في تقدير
التأخير وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر
وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ولأن المبتدأ يخرج عن كونه
مبتدأ بتقديم الخبر عليه »^٥ .

والجار والمجرور - لدى جمهور النحاة عدا ابن السراج^٦ - في تقدير المفرد أو في تقدير
الجملة .

واستندت الكوفة في منعها لتقدم الخبر الجائز على مسألة مرجع الضمير وأنه لا يصح
عود الضمير على مرجع متأخر ، وهذا عجيب من الكوفيين لأنهم بذلك خالفوا منهجهم
المعتمد على السماع ، والذي ينشأ قاعدة من بيت شعر حتى لو خالفت القياس ، والمستعمل
المشهور لدى النحاة .

^١ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد : ٢٢٨/١ ..

^٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد المسألة ٩ : ٦٥ .

^٣ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١١٠٦/١ .

^٤ وهو رأي البصريين في الرد على الكوفيين .

^٥ الأنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ٦ : ٥٤/١ .

^٦ أنظر : الأصول لابن السراج : ٦٢/١ - ٦٣ .

وورد في الشعر تقدم الخبر وهو ظرف والضمير عائد على المبتدأ المتأخر وهذا ما احتج به البصريون - وهم في هذه المسألة يوافقون ما ورد في القرآن بتقديم الخبر على المبتدأ - ومنه قول حسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم :

قد تكلت أمه من كنت واحده * وبات منتشباً في برثن الأسد^١

فعاد الضمير المتقدم في الخبر (تكلت أمه) على المبتدأ المتأخر (من كنت واحده) ، وعلق ابن عقيل على رأي الكوفيين في ذلك بقوله « والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك »^٢ .

قال ابن مالك في التسهيل « ويجوز نحو في داره زيد إجماعاً »^٣ واستدل على وجوده بقولهم : في أكفانه لف الميت ، وقول الشاعر :

بمَسَعاته هلكُ الفتى أو نجاته * فنفسك صن عن غيها تك ناجيا^٤

وهو مضمون قول ابن مالك : وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً .

وقد أجاز الجمهور عود الضمير على المتأخر لفظاً إذا كان متقدماً في الرتبة ، والأصل في المبتدأ تقدمه فلا ضرر من عود الضمير من الخبر - الظرف والجار والمجرور - المتقدم عليه .

ومنه في النثر ما أورده صاحب الإنصاف دليلاً للبصريين على جواز تقدم الخبر كقولهم في المثل : في بيته يؤتى الحكم^٥ ، وقولهم : في أكفانه لف الميت ، ومشنؤ من يشنؤك^٦ . وحكى سيبويه : تميمي أنا^٧ ، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ، لأن التقدير فيها : الحكم يُؤتى في بيته ، والميت لف في أكفانه ، ومن يشنؤك مشنؤ ، وأنا تميمي^٨ .

ومثله في الشعر قول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من محاربٍ * أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره^٩

^١ البيت من البسيط ، أنظر : ديوان حسان بن ثابت : ٥٩ ، وانظر : الكامل للمبرد : ١٦٤ / ٢ .

^٢ شرح ابن عقيل : ٢٢٩ / ١ .

^٣ وفي نقل الإجماع نظراً لنقل ابن الأنباري الخلاف عليه .

^٤ شرح التسهيل : ٣٠٠ / ١ . والبيت من الطويل ولا يعرف قائله (شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٤١ / ٦) .

^٥ أنظر : جمهرة الأمثال : ٨٧ / ٢ ، ومجمع الأمثال : ٤٤٢ / ٢ ، واللسان (حكم) : ٩٥٢ / ٢ .

^٦ الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

^٧ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٨ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٦ / ١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٢ / ١ .

^٩ البيت من الطويل وهو للفرزدق يمدح به الوليد بن عبد الملك . أنظر : ديوان الفرزدق : ٢٥٠ / ١ ، الخصائص : ٣٩٤ / ٢ ، والدرر اللوامع :

٧٠ / ٢ ، شرح شواهد المغني : ٣٥٧ / ١ .

فتقدم الخبر (ما أمه من محارب أبوه) مشتملاً على ضمير المبتدأ ، وتأخر المبتدأ ، ولا ضرر في ذلك إذ رتبة المبتدأ هي التقديم وإن تأخر لفظه .
وفي هذه المسألة وافق رأي البصرة السماع وما ورد في القرآن الكريم .
فقد شاع وكثر في القرآن تقدم الخبر الظرف والجار والمجرور لأهدافٍ - سنيينها - على المبتدأ وحكم ذلك مجموعة من الضوابط التي اعتمدت كلها على أمن اللبس ، ووضوح المعنى ، وأداء أغراض بلاغية ومعنوية عديدة .

ومن نماذج تقدم الخبر على المبتدأ في القرآن الكريم جوازاً :

(١) قوله تعالى (مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ مَخْرُجُوا ^ط وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنْ اللَّهِ)^١ .

فقدم مانعتهم وهو الخبر على حصونهم وهو المبتدأ، وذلك ليشير إلى شدة ثقتهم بها ، واعتقادهم أنها قوية لا تمكن المسلمين منهم ، ولو تأخر الخبر لما انعقد هذا الاختصاص بمنعة الحصون^٢ .

قال ابن عاشور : « ونظم جملة { وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ } على هذا النظم دون أن يقال: وَظَنُّوا أن حصونهم مانعتهم ليكون الابتداء بضميرهم لأنه سيعقبه إسناد { مَانِعَتُهُمْ } إليه فيكون الابتداء بضميرهم مشيراً إلى اغترارهم بأنفسهم أنهم في عزة ومنعة، وأن منعة حصونهم هي من شؤون عزتهم. وفي تقديم { مَانِعَتُهُمْ } وهو وصف على { حُصُونُهُمْ } وهو اسم والاسم بحسب الظاهر أولى بأن يجعل في مرتبة المبتدأ ويجعل الوصف خبراً عنه، فعدل عن ذلك إشارة إلى أهمية منعة الحصون عند ظنهم فهي بمحل التقديم في استحضار ظنهم^٣ »

على أن بعضهم يعرب مانعتهم خبر أن ، وحصونهم فاعل لاسم الفاعل مانعتهم والخبر من الله ، ولا وجه بالآية على هذا الإعراب^٤ .

^١ سورة الحشر - آية ٢ .

^٢ أنظر : الكشاف للزمخشري : ٨٠/٤ ، وانظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٢١٥/٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ١٣٨/١٠ .

^٣ تفسير التحرير والتنوير : ٦٩/٢٨ .

^٤ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٢٤٥/١٠ .

٢) قوله تعالى ((قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)¹.

قال أبو حيان : « ومن تقدم الخبر ليخص بأمر ما قوله تعالى على لسان أبي إبراهيم عليه السلام قال : أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم »² ، فجاء الخبر أراغباً مقدماً على المبتدأ أنت وفيه مخالفة للرتبة . وذلك ليدل على المبالغة في التعجب من ميل إبراهيم عنها وليشير إلى الاهتمام الزائد من والد إبراهيم بآلهته المزعومة وأنه لا يصح الكفر بها .

قال الزمخشري : « وقدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد »³ .

وفي دلالة تقديم الخبر يقول ابن عاشور : « فدل النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب. »⁴

٣) قوله تعالى : (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ

كَفَرُوا يَتَوَيَّلْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ)⁵ .

فهو مما تقدم فيه الخبر على المبتدأ ليخص الخبر بأمر ما لو تأخر لم يظهر حيث تقدم الخبر شاخصة على المبتدأ أبصار ، وذلك ليشير إلى اختصاص الشخص بهم غيرهم في يوم القيامة ، وأن عيونهم تعذب بالشخص دون غيرهم من صنوف العذاب للعيون كالحسرة والطمس ⁶ .

قال الألوسي : « شَاخِصَةٌ { شَاخِصَةٌ } خبر مقدم و { أَبْصَرُ } مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر الضمير ، ولا يجوز أن يكون { شَاخِصَةٌ } الخبر و { أَبْصَرُ } مرفوعاً به لأن خبر الضمير الشأن لا يكون إلا جملة مصرحاً بجزأياها ، وأجاز بعض الكوفيين كونه مفرداً فيجوز ما

¹ سورة مريم - آية ٤٦ .

² البحر المحيط : ٤٧/٧ ، هذا وقد اشترطت البصرة أن يسبق بنفي أو استفهام - يعتمد عليهما - ولم تشترط الكوفة والأخفش (من المتقدمين البصريين) وتبعهما ابن مالك .

³ الكشاف : ٥١١/٢ .

⁴ تفسير التحرير والتنوير : ١١٩/١٦ .

⁵ سورة الأنبياء - آية ٩٧ .

⁶ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٤٦٨/٧ ، والتبيان للعكبري : ٩٢٨/٢ .

ذكر عنده. وعن الفراء أن {هِيَ} ضمير الأبصار فهو ضمير مبهم يفسره ما في حيز خبره؛ وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في مثل ذلك جائز عند ابن مالك. ^١»

٤) قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) ^٢

فقد ذكر المعريون أن (من) في قوله تعالى : ماله في الآخرة من خلاق ، زائدة لتأكيد نفي ما ، وأن التقدير هو ماله في الآخرة خلاق . قال ابن الأنباري : « من زائدة لتأكيد النفي وتقديره ماله في الآخرة خلاق ، وخلاق مبتدأ ، وله في الآخرة خبره » ^٣ .

ولعلّ علة التقديم هنا هو الاهتمام والعناية بالآخرة .

قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ) ^٤

ففي الآية تقدم الجار والمجرور - وهو شبه جملة خبراً على المبتدأ (مَنْ) وهو اسم موصول معرف بصلته - وأصل الكلام من يقول آمنا من الناس ، وفي تقدم الخبر هنا مخالفة للرتبة في الجملة الاسمية ورد على قاعدة النحاة بتقديم الخبر شبه الجملة وجوباً على المبتدأ النكرة ليسوّج الابتداء به ، وهنا تقدم شبه الجملة على المبتدأ المعرفة وهو جائز لديهم .

وفي دلالة تقديم الخبر والفائدة المعنوية لذلك يقول ابن عاشور : «(وَمِنَ النَّاسِ) خبر مقدم لا محالة وقد يتراءى أن الإخبار بمثله قليل الجدوى لأنه إذا كان المبتدأ دالاً على ذات مثله، أو معنى لا يكون إلا في الناس كان الإخبار عن المبتدأ بأنه من الناس أو في الناس غير مجد بخلاف قولك الخضر من الناس، أي لا من الملائكة فإن الفائدة ظاهرة ، إن القصد إخفاء مدلول الخبر عنه كما تقول قال هذا إنسانٌ وذلك عندما يكون الحديث يكسب ذمّاً أو نقصاناً، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» ^٥ وقد كثر تقديم الخبر في مثل هذا التركيب لأن في تقديمه تنبيهاً للسامع على عجب ما سيذكر،

^١ روح المعاني: ٤٠١/١٧ .

^٢ سورة البقرة - آية ١٠٢ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٥/١ .

^٤ سورة البقرة - آية ٨ .

^٥ رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة : باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد : ٢٥٧ / ١ .

وتشويقاً لمعرفة ما يتم به الإخبار ولو أُخِرَ لكان موقعه زائداً لحصول العلم بأن ما ذكره المتكلم لا يقع إلا من إنسان^١ .

٥ قوله تعالى (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ)^٢

قال ابن الأنباري : « وأن يكفروا في تقدير المصدر وهو المقصود بالذم وهو في موضع رفع لوجهين :-

أحدهما : أن يكون مبتدأ وما تقدم خبره .

الثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره هو أن يكفروا أي كفرهم وهو بمنزلة قولك : بئس رجلاً زيد في الوجهين جميعاً^٣ .

وعلى الوجه الأول يكون المبتدأ قد تأخر عن الخبر وخالف أصل الرتبة لدى النحاة .

وعن دلالة هذا التقديم يقول ابن عاشور : « فأنت في غنى عن التكلف . وعلى كلا التفسيرين يكون {اشْتَرَوْا} مع ما تفرع عنه من قوله: {فبأءوا بغضب على غضب} تمثيلاً لحالهم بحال من حاول تجارة ليربح فأصابه خسران، وهو تمثيل يقبل بعض أجزاءه أن يكون استعارة وذلك من محاسن التمثيلية. وجيء بصيغة المضارع في قوله: {أَنْ يَكْفُرُوا} ولم يؤت به على ما يناسب المبيّن وهو {مَا اشْتَرَوْا} المقتضي أن الاشتراء قد مضى للدلالة على أنهم صرحوا بالكفر بالقرآن من قبل نزول الآية فقد تبين أن اشتراء أنفسهم بالكفر عمل استقر ومضى، ثم لما أريد بيان ما اشتروا به أنفسهم نبه على أنهم لم يزالوا يكفرون ويعلم أنهم كفروا فيما مضى أيضاً إذ كان المبيّن بأن يَكْفُرُوا معبراً عنه بالماضي بقوله: {مَا اشْتَرَوْا} «^٤ .

^١ تفسير التحرير والتنوير: ٢٥٩/١ - ٢٦٠ .

^٢ سورة البقرة - آية ٩٠ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٠٨/١ ، وذكر وجهاً ثالثاً أنها بدل من الضمير في به .

^٤ تفسير التحرير والتنوير : ٦٠٥/١ .

٦ قوله تعالى (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^١

قال ابن هشام : « وقد حمل قوم على هذه اللغة - يقصد لغة أكلوني البراغيث - آيات من التنزيل العظيم منها هذه الآية ، والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبراً^٢ .
وما ذهب إليه ابن هشام هنا يعضد ما ذهب إليه الباحث من أن القول بالتقديم والتأخير هو التوجيه الأولى لما يسمى بلغة أكلوني البراغيث لتندمج مع قواعد اللغة .
وقد أفردت لذلك مبحثاً^٣ .

٧ قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)^٤

قال أبو حيان : « فُرئ : حصرة بالرفع على أنه خبر مقدم أي صدورهم حصرة وهي جملة اسمية^٥ » ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى الحسن وقتادة ويعقوب .
وتقديم الخبر على هذه القراءة للعناية والأهمية .

٨ قوله تعالى (وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ)^٦

فمثل مبتدأ ولهن خبره مقدم .

وقد أطال ابن عاشور في الكلام على هذه الآية ودلالاتها فقال : « وتقديم الظرف للاهتمام بالخبر ؛ لأنه من الأخبار التي لا يتوقعها السامعون ، فقدم ليصغى السامعون إلى المسند إليه ، بخلاف ما لو أُرْقِل : ومثل الذي عليهن لهن بالمعروف ، وفي هذا إعلان لحقوق النساء ، وإصداع بها وإشادة بذكرها ، ومثل ذلك من شأنه أن يُتلقى بالاستغراب ، فلذلك كان محل الاهتمام .^٧ »

^١ سورة الأنبياء - آية ٣ .

^٢ شرح شذور الذهب ، بتحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - ص ١٧٢ .

^٣ مخالفة الرتبة بتقديم الخبر في لغة أكلوني البراغيث - ص ٥٠ .

^٤ سورة النساء - آية ٩٠ .

^٥ البحر المحيط : ١٤/٤ ، وانظر : معجم القراءات القرآنية ، د/ عبد العال سالم ، د/ أحمد مختار عمر : ١٥١/٢ .

^٦ سورة البقرة - آية ٢٢٨ .

^٧ تفسير التحرير والتنوير : ٣٦٩/٢ .

٩) قوله تعالى (مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ)^١

(منهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(الصالحون) مبتدأ مؤخر،
ومنهم جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم أيضاً، ودون ظرف متعلق
بمحذوف صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ المؤخر، والمعنى: ومنهم ناس
منحطون عن الصلاح، وتقديم الخبر الجار والمجرور للتأكيد والأهمية.^٢

١٠) وقوله تعالى (وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَبَدِ)^٣

قال في البيان: «الله مرفوع لأنه مبتدأ، وحسن مبتدأ ثان، وعنده خبر عن المبتدأ
الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول»^٤.
وتقديم الخبر (عنده) للتخصيص.

١١) وقوله تعالى: (تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ)^٥

فلها ما كسبت مبتدأ وخبر، وفيها تقدم الخبر الجار والمجرور (لها) على المبتدأ
(ما) على سبيل الجواز.

١٢) قوله تعالى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ

اللَّهُ)^٦

ففيها تقدم الخبر على المبتدأ (من)، وهو اسم موصول وصلته (كلم الله) وذلك على
سبيل الجواز.

^١ سورة الأعراف ١٦٨ .

^٢ أنظر: روح المعاني للألوسي: ٨٩/٥ .

^٣ سورة آل عمران - آية ١٤ .

^٤ البيان في غريب إعراب القرآن للعكبري: ١٩٤/١ .

^٥ سورة البقرة - آية ١٣٤ .

^٦ سورة البقرة - آية ٢٥٣ .

١٣) وقوله تعالى (فَإِنَّهُمْ قَلْبُهُر)^١

ذكر صاحب البيان لها ثلاثة أوجه إعرابية، منها ان يكون قلبه مبتدأ وأثم خبره وقد تقدم عليه ،والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع لأنها خبر إن^٢ والتقديم للأهمية والتأكيد .

وفي الآية قراءة أخرى هي : فإنه أثم قلبه ، وثالثه هي : فإنه أثم قلبه وكلاهما لابن أبي عبة^٣. ولا شاهد فيهما في هذا الموضع .

١٤) قوله تعالى : (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)^٤

أعرب الحوفي^٥ (عنده علم الكتاب) مبتدأ وخبراً في صلة مَنْ ، وقال أبو البقاء ويجوز أن يكون خبرا يعني عنده ، والمبتدأ علم الكتاب^٦ .

١٥) قوله تعالى : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)^٧

نلاحظ حدوث المخالفة للرتبة في الآية الكريمة على ضربين : الجواز في قوله (لكم دينكم) لكون المبتدأ معرفة ، والوجوب في قوله (ولي دين) لكون المبتدأ نكرة ، مسوِّغ الابتداء به تقدم الجار والمجرور والمخالفة حاصلة بالجملتين معاً ، وقدم الجار والمجرور في الجملتين خبراً عن مبتدأ ين أحدهما معرّف بالإضافة والآخر نكرة لتخصيص كل خبر بمبتدأه أولاً ، ولتتوافق رؤوس الآي في سورة الكافرون وتتناغم صوتياً بحرف النون ثانياً .

وقد يكون الغرض البلاغي من تقديم الخبر (الجار والمجرور) : إفادة قصر المسند إليه على المسند . أي : دينكم مقصور عليكم ، وديني مقصور علي^٨ .

^١ سورة البقرة - آية ٢٨٣ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن للعكبري : ١٨٦/١ .

^٣ أنظر : معجم القراءات القرآنية ، د/ عيد العال سالم ، د/ أحمد مختار عمر: ٢٩٩/١ .

^٤ سورة الرعد - آية ٤٣ .

^٥ هو علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي: نحوي، من العلماء باللغة والتفسير. من أهل الحوف (بمصر) من كتبه " البرهان في

تفسير القرآن ، و " الموضح " في النحو، و " مختصر كتاب العين ، أنظر : الأعلام للزركلي : ٢٥٠ /٤ .

^٦ أنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، د/ محمد عبد الخالق عضيمة : ٣٩٧/٦ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٧٦١/٢ ، وذكر لها

قراءات أخرى منها : (ومن عنده علم الكتاب) وهي قراءة ابن السميعف والحسن وابن عباس وابن جبير ، وقراءة أخرى هي (ومن عنده

علم الكتاب) وهي للقراء السابقين ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٢٢٣/٣ .

^٧ سورة الكافرون - آية ٦ .

^٨ أنظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، للسيد أحمد الهاشمي : ١٣٩ .

وجعله صاحب الإشارات من قبيل تخصيص المسند وتقديمه لتخصيصه
بالمسند إليه - المبتدأ - وجعله من قبيل قولهم قائم هو لمن قال : زيد غما قائم
أو قاعد ، وقولهم تميمي هو وهذا من أهداف تقديم الخبر لدى البلاغيين ^١ .

(١٦) قوله تعالى (سَلَّمُ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ)^٢

قال أبو حيان : « وسلام مستأنف خبر للمبتدأ الذي هو هي ، أي هي سلام ^٣ .
وعن الفائدة المعنوية للتقديم يقول ابن عاشور : «وتقديم المسند وهو {سَلَّمُ} على
المسند إليه لإفادة الاختصاص، أي ما هي إلا سلام. والقصر ادعائي لعدم
الاعتداد بما يحصل فيها لغير الصائمين القائمين»^٤
وقد تقدم الخبر هنا لأهميته ، فالسلام في ليلة القدر المنى الذي تدور حوله
الآية وهو الذي يحمل قداسة هذه الليلة فقدم لأهميته ولاختصاص هذه الليلة
بالسلام الإلهي .

(١٧) قوله تعالى (وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ)^٥ .

قال أبو حيان : « وقليل خبر مقدم وما زائدة تفيد معنى التعظيم والتعجب وهم
مبتدأ ^٦ » .

وفي دلالة التقديم يقول الألوسي : «وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ» أي وهو قليل جداً فقليل خبر
مقدم و {هُمُ} مبتدأ وما زائدة، وقد جاءت المبالغة في القلة من التكرير وزيادة ما
الإبهامية ويتضمن ذلك التعجب فإن الشيء إذا بولغ فيه كان مظنة للتعجب منه
فكانه قيل: ما أقلهم ^٧ .

^١ أنظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، علي بن محمد الجرجاني . تحقيق : د/ عبد القادر حسين - ص ٧٨ .

^٢ سورة القدر - آية ٥ .

^٣ البحر المحيط : ٥٥١/١٠ .

^٤ التحرير والتنوير : ٤٦٥ / ٣٠ .

^٥ سورة ص - آية ٢٤ .

^٦ البحر المحيط : ١٥٠/٩ .

^٧ روح المعاني : ١٧٤/١٢ .

(١٨) قوله تعالى (لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ)^١

فتقدم الخبر الجار والمجرور ، والأصل : شأن لكل امرئ منهم ، وتقدمه للقصر

وغير ما ذكرت آيات كثيرة تقدم فيها الخبر بأنواعه مفرداً أو شبه جملة - ظرفاً أو جاراً
ومجروراً - على المبتدأ مخالفاً للرتبة وهذا بيان بآيات أخرى :

اسم السورة	أرقام الآيات
البقرة	٦٢ ، ١٢٢ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ٢٣٣
آل عمران	٢٨ ، ٧٥ ، ١١٠
النساء	١٢ ، ١٢٥ ، ١٣٢
الأنعام	١٣ ، ٦٢
الأعراف	١٦٨
التوبة	١٧ ، ٦٢
يونس	٤ ، ٢٦ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٤
هود	٤ ، ٧١ ، ١٢٣
الرعد	١٤ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٤٢
إبراهيم	٤٦
النحل	٣١ ، ٥٢ ، ٦٠
الإسراء	١١٠
الكهف	٨٨
مريم	٦٢
طه	٦ ، ٨
الأنبياء	١٩ ، ٨٢
الحج	٤١ ، ٦٤
المؤمنون	٨٠
النور	٤٢ ، ٤٥

^١ سورة عبس - آية ٣٧ .

١٦	الفرقان
٨٨ ، ٧٠	القصص
٤ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٤ ، ٤٦	الروم
٢٠ ، ٢٦	لقمان
١٩	السجدة
١٠	يس
٤٨	الصفات
٥٢	ص
٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٧ ، ٦٣	الزمر
٣ ، ١٦ ، ٢٨ ، ٥٢	غافر
٢٣ ، ٢٨ ، ٣٧	فصلت
٤ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٥٣	الشورى
٢٧ ، ٣٦ ، ٣٧	الجمعة
١٢	الأحقاف
١٠ ، ١٦ ، ٢٤	محمد
٤ ، ١٤	الفتح
٢٢	الذاريات
٤١	الطور
١٥ ، ٢٥ ، ٣١	النجم
٢٤	الرحمن
٢ ، ٥ ، ١٠ ، ١٩	الحديد
٣	الحشر
٣	التغابن
١٥	الملك
١٠	البروج

ومن أنماط هذه المخالفة الجائزة :

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر جوازا وهو إذا الفجائية :

يرى النحاة أن إذا الفجائية تختصّ بالجملة الاسمية ، قال ابن هشام : « ردّ جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى : (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضِرَاءٍ مَّسَّهِمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرُوفٌ ءَايَاتِنَا) ^١ » ^٢ .

وتسد أحيانا مسد الخبر فتكون هي الخبر ، ويكون المبتدأ بعدها فنقع المخالفة بتقدمها على المبتدأ على سبيل الجواز .
وفي شرح الكافية : « فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها » ^٣ .

وقد وقعت إذا خبراً مقدماً في القرآن ومن ذلك : -

(١) قوله تعالى (ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ)؛

قُورِي بنصب (قياماً) قال أبو حيان : « قرأ زيد بن علي (قياماً) بالنصب ° على الحال وخبر المبتدأ الظرف الذي هو إذا الفجائية ، وهي حال لا بد منها إذ هي محط الفائدة » ^٤ .
والمسوّغ الدلالي لتقديم الخبر هو «للتنبية على سرعة حلول الحياة فيهم وقيامهم إثره » ^٥ .

^١ سورة يونس - آية ٢١ .

^٢ مغني اللبيب : ٥٨٧/١ .

^٣ شرح الكافية : ١٠٣/١ .

^٤ سورة الزمر - آية ٦٨ .

^٥ أنظر : الكشاف : ٤١/٣ ، و حاشية الشهاب : ٣٥٢/٧ ، روح المعاني : ٢٤ / ٢٩ ، معجم القراءات القرآنية : ١٨٩ / ٨ ، ١٩٠ .

^٦ البحر المحيط : ٢٢٢/٩ .

^٧ التحرير والتنوير : ٦٥/٢٤ .

(٢) قوله تعالى (قَالَ بَلْ أَلْقُوا^ط فَإِذَا حِبَاهُمْ وَعَصِيهِمْ^ج خُيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ^ح أَنهَا تَسْعَى^١) .

قال العكبري : « فإذا هي للمفاجأة ، وحبالهم : مبتدأ والخبر إذا »^٢ .

(٣) قوله تعالى (فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اَسْتَنْصَرَهُ^د بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ^ج)^٣ .

قال العكبري : «إذا للمفاجأة وما بعدها مبتدأ، ويستصرخه الخبر أو هو حال والخبر إذا»^٤ .
وقال ابن عاشور في المعنى « و(إذا) للمفاجأة، أي ففاجأه أن الذي استنصره بالأمس يستنصره اليوم»^٥ .

(٤) قوله تعالى (أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ^ه وَلِيٌّ حَمِيمٌ^٦) .

ذكر العكبري في إعرابه لها وجهين جعل في أحدهما إذا الفجائية خبراً للمبتدأ الذي ، وجملة كأنه وليٌّ حميم حالاً وبه حصلت الفائدة^٧ .
ولعل تقدم إذا هنا من قبيل توسع النحاة في الظروف ، وإذا الفجائية تفيد هنا الظرفية المكانية ، على معنى بالمكان المعادي يشبه الصديق الحميم .

^١ سورة طه - آية ٦٦
^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٨٩٦/١ .
^٣ سورة القصص - آية ١٨ .
^٤ التبيان في إعراب القرآن : ١٠١٨/٢ .
^٥ التحرير والتنوير : ٩٣/٢٠ .
^٦ سورة فصلت - آية ٣٤ .
^٧ أنظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٢٧/٢ .

النمط الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر فيما يسمى بلغة أكلوني البراغيث :

كثيرٌ هي مشكلات النحو التي تحل بالقول بوقوع المخالفة للرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ ، فلو قلنا بالتقديم والتأخير في لغة أكلوني البراغيث وتوجيه شواهدنا التي اعتمد عليها النحاة على هذا الوجهة ما احتجنا إلى قصرها على لهجة خاصة . كقوله تعالى ((وَأَسْرُوا

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^١، وحديث : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)^٢

وغيرهما من الأشعار التي وردت في كلام العرب كقول عبد الله بن قيس الرقيات :

تولّى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعدٌ وحميم^٣

وخرجها النحاة على أنها لهجة خاصة ، ولو قلنا بالتقديم والتأخير ما احتجنا إلى القول بأن هذه لهجة خاصة لا يصح القياس عليها بل يعم حكمها لتتسع مرونة اللغة وتزداد الأساليب اللغوية الممكنة بها .

ومع أن البعض خرّج الحديث الشريف على أنه مقطوع من حديث مطّول أن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، وأنه لا يصح الاستشهاد به على ما يسمّى بلغة أكلوني البراغيث إلا أن هذه اللغة نسب إليها بعض النحاة قوله تعالى ((وَأَسْرُوا

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^٤، قال أبو حيان : « وجوزوا في إعراب الذين ظلموا وجوهاً : الرفع

..... فالرفع على البديل من ضمير وأسروا وعزاه ابن عطية إلى سيبويه أو على أنه فاعل والواو في أسروا علامة للجمع على لغة أكلوني البراغيث قاله ابو عبيدة والأخفش وغيرهما . قيل وهي لغة شاذة ، والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزد شنوءة وخرّج

عليه قوله (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^٥ ، وقال شاعرهم :

^١ سورة الأنبياء : ٣ .

^٢ رواه البخاري في صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر : ٢٩١ / ١ .

^٣ ديوان عبدالله بن قيس الرقيات : ١٩٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٨٢ ، شرح التصريح : ١ / ٢٧٧ ، شرح شواهد المغني : ٢ / ٧٨٤ ، أنظر غيرها في أمالي ابن السجري : ١٩٩ / ١ . شرح شذور الذهب لابن هشام - ص ١٧٠ .

^٤ سورة الأنبياء - آية ٣ .

^٥ سورة المائدة - آية ٧١ .

يلومونني في شراء النخيد * يل أهلي وكلهم ألوم^١ «

ولو قيل فيها بالتقديم والتأخير فيكون (أسروا النجوى) خبراً مقدماً و (الذين) مبتدأ مؤخراً لكان أفضل وإليه ذهب الكسائي ، وجاء في البحر المحيط : « والمعنى : وهؤلاء أسروا النجوى)^٢ ، ويؤيد ذلك تضعيف أبي حيان لهذه اللغة في توجيه قوله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^٣ فقد حمله البعض على لغة أكلوني البراغيث قال أبو حيان : « وجوزوا أن يرتفع - أي كثير - على الفاعل والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث ولا ينبغي ذلك لقلّة هذه اللغة وقيل : مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر . وضَعَفَ بأن الفعل قد وقع موقعه ، فلا ينوى به التأخير «^٤ .

ولكن الرأي لدى الباحث هو القول بالتقديم والتأخير فيها جميعاً ، وهذا بحث فرعي في تقديم الخبر على المبتدأ ، ورأي جديد في الضمير المتصل بهذا الخبر . فالنحاة على أن هذه لهجة تجيز إلحاق علامة الجمع والتنثية بالفعل إذا كان الفاعل مجموعاً ، أو مثني ، والرأي الأرجح أنها خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ويؤيد هذا ما أشار إليه المرادي بقوله : « ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيئ ، وقال بعضهم : هي لغة أزد شنوءة ، ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك . فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدماً ، ومبتدأ مؤخراً ، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر الأسماء الظاهرة أبدال منها »^٥ .

ولكن الغريب في تعليقه على هذين التأويلين قوله : « وهذان تأويلان صحيحان فيما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب »^٦ .

^١ البحر المحيط : ٤٠٨/٧ ، و البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : ٤٨ ، والدرر اللوامع : ٢٨٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٧٦ / ١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٣٦٣ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٠٠ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٢٩ / ٢ ، وانظر : أمالي ابن الشجري : ٢٠١ / ١ .

^٢ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٣ سورة المائدة - آية ٧١ .

^٤ البحر المحيط : ٣٢٨ / ٤ .

^٥ الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل : ١٧١ .

^٦ المرجع السابق الصفحة نفسها .

وفي قول الباحث بأن الجملة الفعلية : أكلوني خبر مقدم ، والبراغيث مبتدأ مؤخر بُعد عن هذا الشطط ، وبُعد عن التفرّيع لاستعمال لغوي سواء ورد هذا الاستعمال على لسان قبيلة بعينها أو استعمله غيرهم .

ثم إن د/ تمام حسان يعلّق على هذه اللغة بأن التخريج قد يكون بالتقديم والتأخير^١ ولكنه مشروط لديه - ونقلاً عن صاحب الجنى الداني وعن ابن الأنباري - بالرد إلى أصل متفق عليه ولغة أكلوني البراغيث لديهم هي أصل لأصحابها ولا يجوز ردها في جميع نماذجها لأنه لا يجوز الرد من الأصل إلى غير الأصل^٢ .

ولكن أليس التقديم والتأخير في كلام العرب أصلاً معتبراً ، وأن بعض الأساليب اللغوية لا تكاد تستعمل إلا مع التقديم والتأخير وهو ما نقول به في هذه اللغة ونماذجها فعل - أصحاب هذه اللغة - ممن يقدمون ويؤخرون وذلك الأصل لديهم . فلنا أن نرى برأي د/ تمام حسان حتى ولو خالفت الأصول لأن الأصول مستمدة من اللغة الحية واللغة هي القياس والقاعدة .

وأين جمود النحاة مع هذه اللغة من تأويلهم للغة القرآن الكريم أنه - المرادي - يجعل لغة أكلوني البراغيث أصلاً برأسها ، ولا يصح لديه التأويل لها لتندمج مع اللغة الأدبية ونظام الجملة العربية . فهلا جعلوا القرآن أصلاً ، وهو الأولى من لغة أكلوني البراغيث .

ورفض المرادي حمل الآيات القرآنية عليها فقال : « وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^٣ ، (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^٤ ، قلت : ولا ينبغي ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة فلا يحمل القرآن الا على اللغات الفصيحة^٥ . وكيف تكون ضعيفة وثابت نماذجها في القرآن وتكلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نقل المرادي نفسه عن ابن مالك الذي أنشد عليها :

بني الأرض قد كانوا بني فعزني * عليهم لإخلال المنايا كتابها^٦

^١ أنظر رأي د/ تمام حسان في الأصول : ١٦٥ - ١٥٨ .

^٢ من قواعد التوجيه التي ذكرها د/ تمام حسان في أصوله وهي في الإنصاف لابن الأنباري ص٥٧ ، ٣٩٨ ، ٧٢ ، ٥٤٣ .

^٣ سورة المائدة : ٧١ .

^٤ سورة الأنبياء : ٣ .

^٥ الجنى الداني : ١٧١ .

^٦ البيت من الطويل وهو مجهول القائل ، أنظره في شرح الكافية الشافية : ٥٨٢/٢ ، وفي شرح التسهيل : ١١٧/٢ ، ورواية أخرى هي :

وموضع الشاهد (كانوا بني) حيث جمع بين الواو وبنيّ وهما لشيء واحد .
وقال فيه السهيلي : « ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة
وجودتها »^١ .
ثم القول في مثل هذه النماذج بالتقديم والتأخير لا يتعارض مع قول النحاة بأن اللغة لا
تؤوّل لأن التقديم والتأخير هنا هو الأصل الذي نطق به أصحاب هذه اللغة .

بني الأرض قد كانوا بني فعزني * عليه لأجال المنايا كتابها
^١ الجنى الداني : ١٧١ .

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

بان لنا من خلال المبحث السابق أن مخالفة الرتبة بتقديم الخبر كثرت نماذجها في القرآن على سبيل الجواز ، وفي هذا المبحث نعرض نماذج أخرى لتقدم الخبر ولكن على سبيل الوجوب وقد كثرت أيضاً نماذجها في القرآن الكريم .

والنحاة على أن تقدم الخبر وجوباً له مواضع معينة في الشعر والنثر ذكرها النحاة في كتبهم^١ ، ويلخصها ابن مالك في ألفيته بقوله^٢ :

وَنَحْوِ عُنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيٍّ وَطَرٍّ	*	مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
وَكَذًا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ	*	مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبِينًا يُخْبِرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا	*	كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا
وَخَبْرُ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا	*	كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

وقد وردت آيات عديدة على هذه المواضع في القرآن في القرآن الكريم ، وسوف أفصل القول فيها هنا - وفي مواضع أخرى - مع بيان الأهداف المعنوية والبلاغية الضابطة لهذه المخالفة للرتبة وأجعلها في الأنماط الآتية :

^١ أنظر : إرتشاف الضرب لأبي حيان : ١١٠٦/٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٣٨٧/١ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٠/١ ، و شرح التصريح للأزهري : ١٧٠/١ ، و حاشية الصبان على الأشموني : ٢١٢/١ .
^٢ شرح ابن عقيل : ٢٣٩/١ .

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر شبه الجملة والمبتدأ نكرة :

أوجب النحاة هذا التقدم لكونه لا مسوغ للابتداء بالنكرة هنا إلا بتقدم الظرف أو الجار والمجرور عليه .

قال السيوطي في الهمع : « يمتنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب منها تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والجار والمجرور »^١ ، وقال ابن عقيل : « فلا تقول : رجل عندك ولا امرأة في الدار وأجمع النحاة العرب على منع ذلك »^٢ .

ولا يصح هذا القول على إطلاقه ، ففيه نظر لورود الابتداء بالنكرة في القرآن وتأخر شبه الجملة عنه مع تحقيق الفائدة التي ينشدها النحاة ومنه :-

- قوله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ، وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ)^٣
- وكذلك قوله تعالى : (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿٨﴾ أَبْصَرُهَا خَشِيعَةٌ)^٤
- وقوله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ)^٥
- وقوله تعالى : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلِيَّا غَيْرَةٌ ﴿٤﴾ تَرَهَّقُهَا قَتْرَةٌ)^٦
- وقوله تعالى : (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ)^٧
- وقوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ)^٨

قال ابن الأنباري : « مبتدأ وخبر ، وجاز أن يكون ويل مبتدأ ، وإن كان نكرة لأن في الكلام معنى الدعاء كقوله (سلام عليكم) »^٩

^١ همع الهوامع : ١٠٢/١ .
^٢ شرح ابن عقيل : ٢٤٠/١ .
^٣ سورة القيامة : ٢٢ ، ٢٤ .
^٤ سورة النازعات : ٧ ، ٨ .
^٥ سورة عبس : ٢٨ ، ٢٩ .
^٦ نفس السورة : ٤٠ ، ٤١ .
^٧ سورة الزمر : ٧٢ .
^٨ سورة البقرة : ٧٩ .
^٩ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٢٢/١ .

وعلى كلامهم كأن الظرف والجار والمجرور سوغا للنكرة أن تكون- في الإعراب-مبتدأ وإن كانت في النطق مؤخرة، ولكن لا اعتبار بالمنطوق لديهم إذ الاعتبار الوظيفي والأصل للكلمات هو المراعى لدى النحاة ، ففي قولهم :عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، يكون رجل وامرأة مبتدئين وقوى ذلك شبه الجملة المتقدم .

ويبتدأ بالنكرة فتحصل الفائدة دون إخبار بشبه الجملة ،ومنه:

- قوله تعالى(وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا)^١

قرأ الجمهور بالنصب ، ووجهه الزجاج والزمخشري على الحالية ، وفي الآية قراءة أخرى قال أبو حيان : « وقرأ أبو حيوة : ودانية بالرفع»^٢ ، وأوردها الأخفش مستدلا على أنها من قبيل اسم الفاعل المرفوع على المبتدأ دون أن يعتمد على نفي أو استفهام ، وظلالها فاعل سد مسد الخبر ،وقد رد ابن عصفور هذا الرأي في شرحه للجمل بقوله « فدانية عنده- أي الأخفش - مبتدأ، وظلالها فاعل به وقد سد مسد خبره، وذلك لا دليل فيه لاحتماله أن تكون دانية خبرا مقدما ،وظلالها مبتدأ مؤخر »^٣،وقد رجح أبو حيان التقديم والتأخير فيها بقوله :« الأظهر أن يكون ظلالها مبتدأ ودانية خبر لهوهو من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية »^٤ ، ففي هذه الآية تقدم المبتدأ وهو نكرة وحصلت الفائدة وإن لم يكن الخبر شبه جملة . ومنه :

- قوله تعالى: (أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ)^٥

فابتدأ بالنكرة وأفادت ، ووجهها ابن الحاجب على أن الاستفهام المسوَّغ للابتدأ هو الهمزة المعادلة بأم نحو(أرجل في الدار أم امرأة؟)^٦.

ولكن النحاة يخصصون شبه الجملة بتقوية المبتدأ النكرة فيسوغون التوسع فيها قال الرضي في شرح الكافية: « وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها »^٧.

^١ سورة الإنسان : ١٤ .

^٢ البحر المحيط: -١٠/ ٣٦٢ ، وانظر : معجم القراءات القرآنية ٢٢/٨ . .

^٣ شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : صاحب أبو جناح . : ٣٤١

^٤ البحر المحيط : -١٠/ ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

^٥ سورة النمل - الآية ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

^٦ مغني اللبيب : / ٦١١ ، ٦١٢ .

^٧ شرح الكافية : / ١١١ .

وجاءت مخالفة الأصل هنا لضابط عارض ، وهو تنكير الاسم مع وقوعه مبتدأ مخبراً عنه فلزم تأخيره ولا مخالفة للأصل -كما يرى النحاة- إلا لأمر عارض.

قال ابن جنى : « ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً ، نحو قولهم عندك مال فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها ، إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدمها عليها »^١

فالمراتب محفوظة إلا للحوادث والعوارض فحينئذ تنتقض وينبه على علتها ، لذا يقول ابن جنى : « فاعلم إذاً لأنه لا تنتقض مرتبة إلا لأمرٍ حادث فتأمله وابحث عنه »^٢ .

ويدلل ابن هشام عليه بآيات من القرآن الكريم بقوله : « أن يكون خبرها - أي النكرة - ظرفاً أو مجروراً ، قال ابن مالك : أو جملة نحو قوله تعالى : (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)^٣ ، وقوله تعالى (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ)^٤ وشرط الخبر فيهن الاختصاص وأقول إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ، واشترطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص ، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها »^٥ .

وترتبط مسألة تقدم الخبر وجوباً بمسألة الابتداء بالنكرة ، ونماذج المسألتين بالقرآن واحدة ، فالنحاة على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ، وكما أن الأصل في الجملة الاسمية تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، فالأصل أيضاً كون المبتدأ معرفة ، لأن الخبر وصف له في المعنى ، والنكرة مجهول لا يوصف ولا يفيد وصفه .

ولكن النكرة وقعت في القرآن مبتدأ وسوّج النحاة ذلك إذا كان الخبر جاراً ومجروراً وظرفاً ، وقد شرط النحاة لجواز الابتداء بالنكرة تحقق الفائدة ، يقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقد كعند زيد نمرة^٦

^١ الخصائص : ٢٩٩/١ .

^٢ المرجع السابق : ٣٠٠/١ .

^٣ سورة ق - آية ٣٥ .

^٤ سورة الرعد - آية ٣٨ .

^٥ مغني اللبيب : ٦١١ .

^٦ مسوغات الابتداء بالنكرة عديدة وذكرت هذه الحالة لكونها المسوّج الوحيد الذي يتعلّق بموضوع البحث .

^٧ أنظر : شرح ابن عقيل : ٢١٥/١ .

ومن نماذج مخالفة الأصل بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة:

(١) قوله تعالى : (وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ)^١

قال أبو جعفر « رفع بالابتداء ، وعند الكوفيين بالصفة.....وروى المفضل عن

عاصم بن بهدلة (غشاوة بالنصب أ ضمير وجعل)^٢

ولا شاهد فيها على هذا الوجه.

وقال ابن الأنباري : « ومن قرأ غشاوة بالرفع فلأنه مبتدأ، وخبره ا لجار والمجرور قبله »^٣

والأولى اعتبار هذا الوجه - بالرفع - لعدم التقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

وقال أبو حيان : « وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به »^٤ .

قال النحاس : « رُفِعَ بالابتداء »^٥ وعلل مخالفة الرتبة في الآية السابقة بأن المبتدأ نكرة ، ولا مسوغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر عليها وهو شبه جملة ، وبهذا التقدم حصلت الفائدة ، وفي ذلك نظر لأن شرط الفائدة قد يتحقق بتقديم المبتدأ النكرة ، كأن تقول : غشاوة على أبصارهم ، وهذا ينقض شرط النحاة الذي ذكره ابن مالك بقوله : « ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُقَدِّم » ولماذا لا يصح : نمرة عند زيد ؟ هل لأن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى ؟ ومع ذلك فالموصوف لا يشترط أن يكون معرفة دائماً ، فقد ورد في كلامهم وصف المنكور .

^١ سورة البقرة - آية ٧ .

^٢ إعراب القرآن : ١٨٦/١ ، وهي قراءة للحسن وزيد ابن علي مع ضم الغين (غُشاوة) وأخرى لأبي حيوة والحسن مع فتح الغين (غشاوة) وفيها قراءات أخرى ، أنظرها في معجم القراءات القرآنية : ٢٣-٢٢/١٥ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ٥٣/١ .

^٤ البحر المحيط : ١٧٦ / ١ .

^٥ إعراب القرآن : ١٨٧/ ١ .

(٢) قوله تعالى (وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ)^١ .

قال ابن الأنباري : « (ما) نافية و (من) زائدة و (ناصرين) مبتدأ و (لهم) خبره ، والجملة جملة اسمية في موضع نصب على الحال من المضمرة المجرور في لهم الأول »^٢ .
وعلى هذا الوجه يكون تقدم الخبر وجوباً لكون المبتدأ ناصرين نكرة .

(٣) قوله تعالى (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ

فَأَحْتَرَقَتْ)^٣ .

قوله (فيه نار) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . والتقديم لإفادة التخصيص .

(٤) قوله تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ)^٤

قال ابن الأنباري « فدية مبتدأ ، وعلى الذين يطيقونه خبره مقدم عليه »^٥ ، والتقديم للتخصيص .

(٥) قوله تعالى (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى)^٦

حيث تقدم الخبر (فيه) على المبتدأ (هدى) .

(٦) قوله تعالى (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنرَفُونَ)^٧ .

(فيها) خبر مقدم و (غول) مبتدأ مؤخر ، وجاء تقديم الخبر ليدل على نفي الغول عن خمور الجنة وما تسببه من أوجاع وتصدع في الرأس ، فهذه الخمرة هي بخلاف خمور الدنيا التي تذهب العقل وتسبب الأوجاع للرأس ، ولذلك لم يقدم الظرف في قوله تعالى (الْمَرَّةِ)

^١ سورة آل عمران : ٩١ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٢/١ .

^٣ سورة البقرة : ٢٦٦ .

^٤ سورة البقرة : ١٨٤ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٣/١ .

^٦ سورة المائدة : ٤٦ .

^٧ سورة الصافات : ٤٧ .

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ^١ لَأَن الْمَعْنَى سِيدِلْ عَلَى أَن هُنَاكَ كِتَابًا سَمَاوِيَّةً غَيْرَ الْقُرْآنِ فِيهَا رَيْبٌ ، جَاءَ فِي الْكِشَافِ : « فَهَلَا قَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى الرَّيْبِ كَمَا قَدَّمَ الْقَوْلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَا فِيهَا غَوْلٌ) قَلَّتِ الْقَصْدُ فِي إِيْلَاءِ حَرْفِ النَّفْيِ ، نَفْيِ الرَّيْبِ عَنْهُ وَإِثْبَاتِ أَنَّهُ حَقٌّ وَصَدَقَ لَا بَاطِلَ وَكَذَبَ كَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَدْعُونَهُ ، وَلَوْ وَلِيَ الظَّرْفَ لَكَانَ الْقَصْدُ مَا يَبْعَدُ عَنِ الْمُرَادِ وَهُوَ أَنَّ كِتَابًا آخَرَ فِيهِ الرَّيْبُ كَمَا قَصَدَ فِي قَوْلِهِ (لَا فِيهَا غَوْلٌ) تَفْضِيلَ خَمْرِ الْجَنَّةِ عَلَى خَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّهَا لَا تَغْتَالُ الْعُقُولَ كَمَا تَغْتَالُهَا هِيَ »^٢.

(٧) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ^٣ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى)^٤

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : « وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ »^٥ . وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : « وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى مُّبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْأَلْوَاحِ وَالْعَامِلُ فِي أَخْذٍ »^٥ .

(٨) قَوْلُهُ تَعَالَى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ^٦) فِيهِ ظُلُمَاتٌ خَيْرٌ مُّقَدَّمٌ وَمُبْتَدَأٌ مُّؤَخَّرٌ .

(٩) قَوْلُهُ تَعَالَى (هُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ^٧) فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبْرِ لَهُمْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُتَأَخَّرِ مَغْفِرَةٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ .

^١ سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١ ، ٢ .

^٢ الْكِشَافُ : ٢٧/١ .

^٣ سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٥٤ .

^٤ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ : ١٥٤/١ .

^٥ الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣٧٥/١ .

^٦ سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٩ .

^٧ سُورَةُ الْمَائِدَةِ : آيَةٌ ٩ .

(١٠) قوله تعالى (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ)^١

قال ابن الأنباري : « وجزاء مرفوع لأنه مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره فعليه جزاء »^٢ . ففيها تقدم الخبر على المبتدأ وحذف .

(١١) قوله تعالى (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا)^٣

قال النحاس : « مرض: رفع بالابتداء »^٤ .

ففيها تقدم الخبر الجار والمجرور (في قلوبهم) على المبتدأ (مرض) على سبيل الوجوب ، والنحاة ينسبون ذلك إلى تكرير المبتدأ وتقدم الخبر مسوغ بتحقيق الفائدة ، وبيّننا أن ذلك ليس بالضرورة فقد تتحقق الفائدة والنكرة متقدمة بدون مسوغ .

(١٣) قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)^٥

فتقدم الخبر (ولكم في الأرض) على المبتدأ النكرة (مستقر) قال صاحب الإشارات : « لتنبية السامع من أول الأمر على أنه خبر لا نعت »^٦ .

أما الأغراض البلاغية من تقديم الخبر – إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة – تتعدد حسب سياق الكلام ، فابتدأنا في جملة معينة بحرف الجر يفيد معنى غير الذي يفيد تركيب آخر في المعنى نفسه وهذا الذي يميز لغتنا عن غيرها من اللغات « وأوسع من ذلك في وسائل التفرقة أن اللغة تسمح بابتداء الجملة بحرف الجر وتؤدي بذلك معنى تحسبه الأجرومية الأوربية مجرداً من الكلام المفيد ، فإذا قال العربي : (في الدار رجل) فهو كلام مفيد ، وتقديم الجار والمجرور فيه مقصودٌ لأنه اشتمل على تنبيه لا يؤديه هذا الأداء قول القائل (رجل في الدار) »^٧ .

^١ سورة المائدة : ٩٥ .
^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٠/١ ، وفيها قراءات عديدة منها : فجزاؤه مثل ، فجزاء مثل ، فجزاء مثل ، أنظر : معجم القراءات القرآنية : ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ .
^٣ سورة البقرة – آية ١٠ .
^٤ إعراب القرآن : ١٨٨/١ .
^٥ سورة البقرة – آية ٣٦ .
^٦ الإشارات والتنبيهات للجرجاني : ٧٨ .
^٧ أشاتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس العقاد : ٦٠ – ٦١ .

وغير ما ذكرت آيات كثيرة وقعت فيها المخالفة للرتبة بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ
النكرة وجوباً ، وهذا بيان بأرقام آيات أخرى :

أرقام الآيات	اسم السورة
٢٢٨ ، ٢٦١ ، ١٧٤ ، ١٤٨ ، ١٠٤ ، ٤٩ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ١٠ ، ١٩ ، ٧	البقرة
١١٣ ، ٩٧ ، ٧٧ ، ٧ ، ٤	آل عمران
١٤	النساء
٤١ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٩	المائدة
١٣٢ ، ٩٩ ، ٦٧	الأنعام
١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٥٩ ، ١٥٤ ، ١٤٨ ، ١٤١ ١٩٥	الأعراف
٧٤ ، ٤	الأنفال
٩٨ ، ٧٩ ، ٦٨ ، ٦١	التوبة
٤٧	يونس
٣٨ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ١١ ، ٧ ، ٤	الرعد
١٧ ، ١٦ ، ١٠ ، ٦	إبراهيم
١٠٦ ، ١٠٤ ، ٩٤ ، ٧٧ ، ٦٩ ، ١٠ ، ٩ ، ٦ ١١٧	النحل
٥٠ ، ٣٣ ، ٢١	الحج
١٠٠ ، ٢١ ، ١٩	المؤمنون
٥٠ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ١٩ ، ١١	النور
٩١ ، ٨٩	النمل
٨٤	القصص
٣٢	لقمان
٢٣	الأحزاب
٣٨	فاطر
٧٣ ، ٥٧	يس

٩	الصفات
٢٦ ، ٢٣	ص
٢٠ ، ١٦	الرمز
٣١	فصلت
١٦	الشورى
٧٣	الزخرف
١٠	الجاثية
١٩	الأحقاف
١٥	محمد
٣	الحجرات
٣٥ ، ٤	ق
٢١ ، ٢٠ ، ١٩	الذاريات
٧٠ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٥٠ ، ٤٦	الرحمن
٢٠ ، ١٨ ، ١١	الحديد
١٦ ، ٥ ، ٤	المجادلة
١٥	الحشر
١٢	الملك
٢٣	القيامة
٣٧	عبس
٢٥	الانشقاق
٢٢	البروج
١٣ ، ١٢ ، ١٠ ، ٩	الغاشية
٢٠	البلد
٦	التين
٦	الكافرون

ومن خلال النماذج السابقة سواء في تقديم الخبر على سبيل الجواز أو على سبيل الوجوب يتبين لنا أن الضوابط التي حكمت ظاهرة تقدم الخبر في القرآن هي ضوابط متعددة بعضها عارض نحو تنكير الاسم مع وقوعه مبتدأ مخبراً عنه فلزم تقديم الخبر فهو ضابط عارض ، ويتعلق به تسويغ وقوع المبتدأ نكرة وتحقق الفائدة ، وقد تكون في تقدم الخبر هي القصر للتوكيد . ويكون الضابط أيضاً التوسع في الظرف وأخيه بتقديمهما ، كذا التوسع في اللغة وعدم التضييق بإعطاء حرية الحركة لأمن اللبس ودلالة الخبر على المعنى سواء تقدم أو تأخر .

النمط الثاني :-

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر، والمبتدأ محصور

ومن مواضع مخالفة الخبر للرتبة بتقديمه على المبتدأ ، وقوع الخبر مقدماً لمبتدأ محصور .

قال السيوطي : « أن يكون مسندا إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو : ما في الدار إلا زيد ، وإنما في الدار زيد »^١ .

ومن الأخبار اللازمة تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى نحو قولك : ما في الدار إلا زيد ، وإنما عندك عمرو^٢ ، وإليه أشار ابن مالك في الألفية بقوله :
وخبر المحصور قدّم أبدا * كما لنا إلا اتباع أحمداً
قال الشارح : « أن يكون المبتدأ محصوراً نحو: إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد ، ومثله مالنا إلا اتباع أحمد ، فالمحصور رتبته التأخير لأنك لو قدمته لاختل المعنى »^٣ ،
فالمبتدأ يجب تأخيره للحصر ، وهذا ما أشار إليه أيضاً ابن مالك في حالات تقدم المفعول وجوباً عندما ينحصر الفاعل ، فقال : « وما بإلا أو بإنما انحصر آخر »^٤ .

وهذا الأصل لدى النحاة هو ما أشار إليه الجرجاني ، وأسماه بالقصر والاختصاص فجعل الحصر للمتأخر منهما أياً كان المتأخر ، فيقول : « إنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ . تفسير هذا أنك تقول : إنما هذا لك ، فيكون الاختصاص في لك بدلالة أنك تقول إنما : إنما هذا لك لا لغيرك ، وتقول : إنما لك هذا ، فيكون الاختصاص في هذا بدلالة أنك تقول : إنما لك هذا لا ذاك ، والاختصاص يكون أبداً في الذي إذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه »^٥ .

^١ همع الهوامع : ٣٨٨/١ .

^٢ أنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٢/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢١٣/١ ، و شرح التصريح للأزهري : ١٧٥/١ .

^٣ شرح ابن عقيل : ٢٤٣/١ .

^٤ المرجع السابق : ٤٨٨/١ .

^٥ دلائل الإعجاز : ٣٤٥ .

ولا يقف وجوب التقديم للخبر في الحصر عند حدود حصر المبتدأ بإلا أو وإنما بل وذهب النحاة إلى أن الحصر يقع أيضاً بالمعنى فأوجبوا تقدم الخبر الذي يفهم معنى لا يفهم منه حين تأخره كقولهم : تميمي أنا ، لمن أراد أن يخبر أنه من قبيلة تميم دون غيرها . يقول الرضي : « وإذا كان تقدم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخره وجب التقديم نحو قولك : تميمي أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخبر »^١ .

وفي هذا وجه آخر للحصر بدون اللفظ وإنما هو حصر بالمعنى وهذا من فراسة النحاة ومرونة اللغة .

وقال أيضاً : « ويجب أيضاً تأخير المبتدأ الذي بعد إلا لفظاً نحو ما قائم إلا زيد ومعنى نحو : إنما قائم زيد ، لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصر وإن قدمته مع إلا لم يجز لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز لدى النحاة »^٢ .

هذا ونماذج هذا النوع من المخالفة للرتبة بتقدم الخبر على مبتدئه للحصر عديدة في القرآن الكريم ومنها :

(١) قوله تعالى (فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ)^٣ .

(على رسولنا) خبر مقدم و(البلاغ) مبتدأ مؤخر ، وقد بين الجرجاني الغرض البلاغي الذي يخرج إليه الكلام في استعمال (إنما) وهو الاختصاص^٤ وهو يأتي في الاسم المؤخر بعد إنما ، ويزيد الجرجاني التوضيح في ذلك فيورد أمثلة قرآنية ويبين الاختصاص فيها : « وإن أردت أن يزداد ذلك وضوحاً ، فانظر إلى قوله تعالى (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ)^٥ وقوله عز وعل : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِذُونَكَ)^٦ فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو (البلاغ) و(الحساب) ،

^١ شرح كافية ابن الحاجب : ١٠٠/١ .

^٢ المرجع السابق - الصفحة نفسها .

^٣ سورة التغابن : ١٢ .

^٤ أنظر : دلائل الإعجاز للجرجاني : ٣٤٥ .

^٥ سورة الرعد : ٤٠ .

^٦ سورة التوبة : ٩٣ .

دون الخبر الذي هو (عليك) و (علينا) وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو (على الذين) ، دون المبتدأ الذي هو (السبيل) «^١ .

وقد أفاض ابن عاشور في الحديث عن الحصر فقال « ومعنى الحصر في قوله: {فَأَيُّهَا عَلَى رَسُولِنَا أَلْبَلُغُ الْمُؤْمِنِينَ} قصر الرسول صلى الله عليه وسلم على كون واجبه البلاغ، قصر موصوف على صفة فالرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على لزوم البلاغ له لا يعدو ذلك إلى لزوم شيء آخر. وهو قصر قلب تنزيلاً لهم في حالة العصيان المفروض منزلة من يعتقد أن الله لو شاء لألجأهم إلى العمل بما أمرهم به إلهاباً لنفوسهم بالحث على الطاعة»^٢ .

وينطبق الاختصاص على المتأخر في باب (ما) أو ما في معناه و (إلا) في :

(٢) قوله تعالى (مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ)^٣

(٣) قوله تعالى (إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ)^٤

(٤) قوله تعالى (فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلُغُ الْمُؤْمِنِينَ)^٥ .

قال الجرجاني : « واعلم أنه إذا كان الكلام (بما) و (إلا) كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه ، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين ، تقول (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ويكون المعنى أنك اختصت (القيام) من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها فتجعله صفة له ، وتقول (ما قائمٌ إلا زيدٌ) فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف على الصفة »^٦ .

وهذا الكلام ينطبق على قوله تعالى في الآيات السابقات ، ففي الأولى اُخْتُصَّ الرسول بكونه موصوفاً بالبلاغ ويقول ابن عاشور في ذلك « والقصر ليس بحقيقي لأنَّ على الرسول أموراً آخر غير البلاغ مثل التعبد لله تعالى، والخروج إلى الجهاد، والتكاليف التي كلفه الله بها مثل قيام الليل، فتعيّن أنّ معنى القصر: ما عليه إلا البلاغ، أي دون إجماعكم إلى الإيمان، فالقصر إضافي فلا ينافي أنّ على الرسول أشياء كثيرة »^٧ .

^١ دلائل الإعجاز : ٣٤٥ .

^٢ التحرير والتنوير : ٢٨١/٢٨ .

^٣ سورة المائدة : ٩٩ .

^٤ سورة غافر : ٥٦ .

^٥ سورة النحل : ٣٥ .

^٦ دلائل الإعجاز : ٣٤٦ .

^٧ التحرير والتنوير : ٦١/٧ .

أما في الآية الثانية فقد اختصت صدور المجادلين في آيات الله بالكبر « والمعنى: ما يحملهم على تكذيبك إلا ما في صدورهم من التكبر عليك وما هم ببالغي مقتضى ذلك الكبر لأن الله تعالى مذلهم »^١.

^١ زاد المسير لابن الجوزي : ٢٣٣/٧

النمط الثالث :

مخالفة الخبر بتقدم الخبر في الاستفهام والشرط

ومن مواضع تقدم الخبر على المبتدأ مخالفاً بذلك الرتبة أن يكون اسماً من أسماء الاستفهام أو الشرط، فالصدارة معنى لا ينفك عن هذه الأدوات باختلاف مواقعها الإعرابية. ومخالفة الرتبة حاصلة أيضاً بتقدمها حين وقوعها خبراً ، ويكون تقدمها حينئذٍ على سبيل الوجوب .

قال أبو حيان : « ويجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام نحو : أين زيد ؟ ، أو مضافاً إليها نحو : صبح أيّ يوم السفر ، خلافاً للأخفش والمازني ، فإنهما أجازا زيد كيف، وعمرو أين »^١ .

والصدارة ضابط مشترك بين المفعولية والخبرية ، يوجب تقدم هاتين الأداتين إذا وقعتا في هاتين الوظيفتين ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

كذا إذا يستوجب التصديرا * كأين من علمته نصيرا

قال الشيخ خالد الأزهري : « أن يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو أين زيد أو بغيره نحو لقائم زيد »^٢ .

وقال ابن عقيل : « أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله (كذا إذا يستوجب التصديرا) نحو أين زيد ، فزيد : مبتدأ مؤخر ، وأين : خبر مقدم ولا يؤخر ، فلا تقول (زيد أين) لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك (أين من علمته نصيرا) فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، وعلمته نصيرا : صلة من »^٣ .

وقد ورد هذا النوع من المخالفة للرتبة في القرآن الكريم فنقدم الخبر الواقع استفهاماً أو شرطاً على المبتدأ على سبيل الوجوب ، وهاهي ذي نماذج على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا)^٤

^١ ارتشاف الضرب : ١١٠٦/٣ . وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢١٣/١ ، همع الهوامع للسيوطي : ٣٨٧/١ .

^٢ شرح التصريح على التوضيح : ١٧٥/١ .

^٣ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٤٣/١ .

^٤ سورة الأعراف : ١٨٧ .

(٢) قوله تعالى (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) ^١

ففيهما تقدم اسم الاستفهام (أَيَّانَ) الواقع خبراً - لصدارته - على المبتدأين (مرساها) و (يوم الدين) .

قال ابن الأثيري : « أَيَّانَ مَرَسَاهَا ، مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، مَرَسَاهَا مَبْتَدَأٌ ، وَأَيَّانَ خَبْرُهُ ، وَهُوَ ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ وَبَنِي عَلَى حَرَكَةِ لِالتَّجَاؤِ السَّاكِنِينَ » ^٢ .

وكذا وقعت (مَنْ) الاستفهامية في محل رفع خبر مقدماً إذا وليها معرفة ومن ذلك :

(١) قوله تعالى (مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ) ^٣

(٢) قوله تعالى (مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^٤

(٣) قوله تعالى (فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى) ^٥

والمعنى يعين أن تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتدأ مؤخر ^٦ .

وكذا وقعت (مَا) الاستفهامية خبراً مقدماً إذا وليها المعرفة فحكمها حكم (مَنْ) غير أن من للعاقل وما لغير العاقل نحو :

(١) قوله تعالى (مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) ^٧

(٢) قوله تعالى (مَا يَوْمُ الدِّينِ) ^٨

(٣) قوله تعالى (مَا يَوْمُ الْفَصْلِ) ^٩

^١ سورة الذاريات : ١٢ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٨٠/١ .

^٣ سورة آل عمران : ٥٢ ، سورة الصف : ١٤ .

^٤ سورة الرعد : ١٦ .

^٥ سورة طه : ٤٩ .

^٦ أنظر : أساليب الاستفهام ، د/ عبد العليم فودة ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

^٧ سورة الواقعة : ٨ .

^٨ سورة الإفطار : ١٧ .

^٩ سورة المرسلات : ١٤ .

- (٤) قوله تعالى (مَا الطَّارِقُ)^١
- (٥) قوله تعالى (مَا الْحَاقَّةُ)^٢
- (٦) قوله تعالى (وَمَا الرَّحْمَنُ)^٣
- (٧) قوله تعالى (مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ)^٤
- (٨) قوله تعالى (قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسْمِرِي)^٥
- (٩) قوله تعالى (مَا لَوْنُهَا)^٦
- (١٠) قوله تعالى (مَا هِيَ)^٧
- (١١) قوله تعالى (مَا السَّاعَةُ)^٨
- (١٢) قوله تعالى (مَا أَلْكَتَبُ)^٩
- (١٣) قوله تعالى (فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى)^{١٠}
- (١٤) قوله تعالى (مَا بَالُ النِّسْوَةِ)^{١١}

والمعنى يعين أن تكون (ما) هنا خبراً مقدماً ، والذي بعدها مبتدأ مؤخر لأن معناه التعظيم والتحقيق على هذا الاعتبار لا سواه^{١٢} .

(١) قوله تعالى (لَمَنْ أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)^{١٣}

قال ابن عصفور : « لمن خبر مقدم والله خبر لمحدوف »^١ .

^١ سورة الطارق : ٢ .
^٢ سورة الحاقة : ٢ .
^٣ سورة الفرقان : ٩٠ .
^٤ سورة الأنبياء : ٥٢ .
^٥ سورة طه : ٩٥ .
^٦ سورة البقرة : ٦٩ .
^٧ سورة البقرة : ٦٨ .
^٨ سورة الجاثية : ٣٢ .
^٩ سورة الشورى : ٥١ .
^{١٠} سورة طه : ٥١ .
^{١١} سورة يوسف : ٥٠ .
^{١٢} شرح جمل الزجاجي : ٨/٤ .
^{١٣} سورة غافر : ١٦ .

(٢) قوله تعالى (أَنْ لَّكَ هَذَا) ٢

قال العكبري : « هذا مبتدأ و الخبر أنى » ٣ .

(٣) قوله تعالى (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ) ٤

قال أبو حيان : « متى في موضع الخبر » ٥ .

وتقدم الخبر هنا أعطى معنى استعجال هؤلاء في السؤال عن الوعد ، فمحور الآية يدور حول سؤالهم عن الوقت فتقدم الخبر (متى) لأنه يحمل هذا المعنى .

(٤) قوله تعالى (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ) ٦ .

(متى) اسم استفهام متعلق بمحذوف خبر مقدم ، (هو) مبتدأ مؤخر أي (البعث) ، قال ابن عاشور : « واستفهموا عن وقته بقولهم: متى هو { استفهام تهكم أيضاً؛ فأمر الرسول بأن يجيبهم جواباً حقاً إبطالاً للآزم التهكم » ٧

(٥) قوله تعالى (أَيْنَ شُرَكَاءِي) ٨

(أين) اسم استفهام متعلق بمحذوف خبر مقدم (شركائي) مبتدأ مؤخر .

(٦) قوله تعالى (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ) ٩ .

(متى) اسم استفهام متعلق بمحذوف خبر مقدم ، (هذا) مبتدأ مؤخر .

(٧) قوله تعالى (أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ) ١٠ .

١ شرح جمل الزجاجي : ٧٤/١ .

٢ سورة آل عمران : ٣٧ .

٣ التبيان في إعراب القرآن : ٧٧ .

٤ سورة يونس : ٤٨ ، الأنبياء : ٣٨ ، النمل : ٧١ ، سبأ : ٢٩ ، يس : ٤٨ ، الملك : ٢٥ .

٥ البحر المحيط : ٣١٣/٦ .

٦ سورة الإسراء : ٥١ .

٧ التحرير والتنوير : ١٢٩/١٥ .

٨ سورة النحل : ٢٧ ، فصلت : ٤٧ ، القصص : ٦٢ .

٩ سورة السجدة : ٢٨ .

١٠ سورة غافر : ٧٣ .

(أين) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية المكانية ، والظرف متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر .

الفصل الثاني

الرتبة في تركيب النواسخ

المبحث الأول :-

الرتبة في تركيب كان وأخواتها

المبحث الثاني :-

الرتبة في تركيب إن وأخواتها

المبحث الأول :-

الرتبة في تركيب كان وأخواتها

تقديم :

أصل الرتبة في الجملة الاسمية - كما سبق - تقدم الاسم وتأخر الخبر ، فإذا نسخت هذه الجملة بناسخ ، تغيرت الوظائف النحوية فصار المبتدأ اسماً للناسخ ، وصار خبر المبتدأ خبراً له ، إلا أن ترتيب الكلم مع الناسخ يكون الأصل فيه مستمداً من أصل الترتيب في الجملة الاسمية .

فأصل الرتبة إذن في الجملة المنسوخة أن تبدأ بعد الناسخ بالاسم ، ثم يليه الخبر ، لأنه وصف للاسم في المعنى وهو المتم للفائدة . ويمكن تمثيل شكل الجملة ذلك بالنمط الآتي :

(الجملة) - الناسخ + الاسم + الخبر

والشواهد التي جاءت على الأصل في القرآن كثيرة بحيث يصعب حصرها ويمكن الإشارة إلى نماذج منها وهي :

(١) قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) ^١

(٢) قوله تعالى : (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) ^٢

(٣) قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى) ^٣

ولكن مخالفة الرتبة في الجملة الاسمية واقعة بين المبتدأ والخبر - كما بينا في أنماط عديدة - وكذلك وقعت هذه المخالفة للرتبة بين خبر الناسخ والاسم وبينهما الناسخ نفسه .

والنحاة يشيرون إلى أحوال خبر كان واسمها معها ^١ ، ويجعلون ذلك في صور عديدة يمكن أن نشير إليها في الأنماط الآتية :

^١ سورة النساء : ٩٣ .

^٢ السورة نفسها : ٢٨ .

^٣ السورة نفسها : ٤٣ .

النمط الأول : الناسخ + الخبر مقدم جوازاً + الاسم مؤخر جوازاً
 النمط الثاني : الناسخ + الخبر مقدم وجوباً + الاسم مؤخر وجوباً
 وهو ما يشير إليه النحاة بتوسط الخبر ويقصدون به توسطه بين الناسخ والاسم .
 النمط الثالث : خبر مقدم + الناسخ + الاسم
 النمط الرابع : معمول الخبر مقدم + الناسخ + الاسم + الخبر مؤخر .

قال ابن أبي الربيع : « إن الخبر يوجد على سبعة أقسام : خبر يلزم التأخير ، وخبر يلزم التوسيط ، وخبر يلزم التقديم ، وخبر يلزم ألا يتأخر ، وخبر يلزم ألا يتقدم ، وخبر يتوسط ويتأخر ويتوسط »^٢

ثم يذكر هذه الأقسام ويضرب لها الأمثلة :

فالخبر الذي يلزم التأخير كقولك : ما كان زيداً إلا عالمياً
 والخبر الذي يلزم التوسيط كقولك : ما كان إلا عالمياً زيداً
 والخبر الذي يلزم التقديم كقولك : أيهم كان زيداً

والخبر الذي يلزم ألا يتقدم كقولك : هل كان زيداً عالمياً ، فيجوز أن تقول : هل كان عالمياً زيداً ، ولا يجوز أن تقول : هل عالمياً كان زيداً : لأن هل إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا يليها إلا الفعل ، ولا يجوز أن يليها اسم هو معمول فعلها ، ولا تقول : عالمياً هل كان زيداً ؟ لأن الاستفهام لا يتقدم عليه ما كان في خبره .

والخبر الذي يلزم ألا يتأخر كقولك : كان على التمرة مثلها زيداً ، وعلى التمرة كان مثلها زيداً ، ولا يجوز أن تقول : كان مثلها زيداً على التمرة ، لأنك إن قلت ذلك : كان الضمير متقدماً لفظاً ومرتبتهً وذلك لا يجوز .

والخبر الذي يلزم ألا يتوسط قولهم : كنت نائماً ، وقائماً كنت ، ولا يجوز التوسيط لأن الضمير المتصل إذا قُدر عليه فلا يُؤتى بالمنفصل ، ولو وسطت الخبر لزال الاتصال للضمير ، ولزمك أن تأتي بالضمير منفصلاً وأنت تقدر على الاتصال .

والخبر الذي يتقدم ويتوسط ويتأخر كقولك : كان زيداً قائماً ، وكان قائماً زيداً ، وقائماً كان زيداً^٣ .

^١ أنظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان : ١١٦٧/٣ - ١١٧٧٤ ، و همع الهوامع للسيوطي : ٤٢٨/١ - ٤٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

٣٤٨/١ - ٣٥١ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٣٣٢/١ - ٣٣٥ ، وشرح التصريح للأزهري : ١٩٠/١ .

^٢ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : د/ عياد الثبيتي : ٦٧٩/١ .

^٣ أنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق : د/ عياد الثبيتي : ٦٨٠ ، ٦٨٩/٢ .

وقد لخص ابن مالك في ألفيته أحوال خبر كان مع اسمها قائلاً :
ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر * تتصبه ككان سيدياً عمر
وفي مثاله إشارة ضمنية إلى جواز تقدم أخبارها على الاسم ثم أشار إلى أحكام توسطها بقوله :

وفي جميعها توسط الخبر * أجز و كل سبقه دام حطر
كذلك سبق خبر ما النافية * فجيئ بها متلوة لا تالية
ومنع سبق خبر ليس اصطفي *
وقوله :

ولا يلي العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر^١

والنحاة^٢ على أنه لا يصح تقدم خبر كان عليها ، ولا توسطه بينها وبين اسمها إذا خفي الإعراب وحدث اللبس ، ففي قولهم : (كان أخي رفيقي) لا يصح لديهم أن يتقدم الخبر ، بل يجب أن يلزم موضعه لاتفاق كل من الاسم والخبر في الإعراب بالحركات المقدره ، وخفاء الإعراب مما يحدث لبساً ولا يعرف أيهما الاسم ، وأيهما الخبر إلا بتقدم الأول وتأخر الثاني . واشترط النحاة في جواز التوسط عدم حدوث اللبس ، وعليه جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^٣ فتقدم الخبر (حقاً) وتأخر الاسم (نصر)
(لوضوح الإعراب .

وللنحاة كلام كثير في توسط خبر ليس يأتي في موضعه من هذا المبحث^٤ .

وقد أوجب النحاة التوسط إذا اشتمل الاسم على ضمير يعود على الخبر واقتضى تأخر الخبر عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فيجب عندهم في نحو : كان في الدار صاحبها ، تأخر الاسم وتوسط الخبر فاصلاً بين الفعل والاسم .

^١ أنظر : شرح ابن عقيل : ٢٧١/١ - ٢٨٠ .

^٢ أنظر : همع الهوامع للسيوطي : ٤٢٩/١ .

^٣ سورة الروم : ٤٧ .

^٤ أنظر ص ٩٣ من هذا البحث .

وجاءت الصدارة علّة ضابطة لتقدم الخبر وجوباً على الناسخ واسمه - وهو نفس ضابط تقدم الخبر وجوباً على المبتدأ - كأن يكون الخبر استفهاماً أو شرطاً مثل قولهم (أين كان زيد) .

وعلى عكس هذه الصورة امتنع تقدم الخبر على حروف الاستفهام المستحقة للصدارة - مع جواز توسطه - مثل (هل كان قائماً زيداً) وفيه أيضاً لا يصح تقدمه على الفعل لئلا يفصل بين الاستفهام والفعل بفاصل لكون الاستفهام يختص بالأفعال .

وجاء الحصر للخبر موجباً لتأخره ، لكون المحصور لديهم رتبته التأخر ، وعليه جاء قوله تعالى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً)^١ ، فالمكاء خبر لكان منصوب ، وهو واجب التأخير وقد عطفت عليه التصدية ، فحقها التأخير أيضاً .

هذا والنحاة يجعلون أمن اللبس ضابطاً يحكم موضع الخبر في النواسخ فكلما أمن اللبس جاز تحرك الخبر ، متوسطاً بين الناسخ واسمه أو متقدماً على الناسخ نفسه ، عندما لا يسبق الناسخ بمستحق للصدارة ففي قولنا (كان زيدٌ رفيقك) يصح تقدم الخبر على الاسم فنقول : (كان رفيقك زيد) ، وتقدمه على الناسخ أيضاً نحو (رفيقك كان زيد) لأمن اللبس فيها جميعاً .

وقد خالف القرآن النمط الأصلي للرتبة بين الناسخ واسمه وخبره :
(الجملة) - الناسخ + الاسم + الخبر

وجاءت هذه المخالفة في صور عديدة نجعلها في الأنماط الآتية :

^١ سورة الأنفال : ٣٥ .

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتوسط الخبر بين كان وأخواتها واسمها

ونقصد به تقدم الخبر عن موضعه مخالفاً الأصل في رتبته ، فاصلاً بين الناسخ واسمه

على النمط الآتي :

(الجملة) - الناسخ + الخبر + الاسم

وأجازه النحاة - مع مخالفته لرتبته الأصليّة - لكثرتة في كلام العرب شعراً ونثراً ، قال السيوطي : « أجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، قال تعالى (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وقال (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ) ^١ وقال الشاعر :

لا طيبَ للعيشِ مادامت منغصةً * لذائهُ بادكارِ الموتِ والهزمِ ^٢

وقال :

فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ ^٣

ومنعه الكوفيون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه ^٤ «

قال ابن مالك : « (وفي جميعها توسط الخبر أجز) ^٥ »

^١ سورة الروم : ٤٧ .

^٢ سورة البقرة : ١٧٧ .

^٣ البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك : ٢٣٩/١ ، والدرر اللوامع للشنقيطي : ٦٩/٢ ، وشرح الأشموني : ١١٢/١ ،

وشرح التصريح : ١٨٧/١ .

^٤ عجز بيت من الطويل ، وصدره : سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم

وهو للسموأل بن عاديء في ديوانه - ص ٩٢ ، وخزانة الأدب : ٣٣١/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني : ١١٢/١ .

^٥ همع الهوامع : ٤٢٨/١ .

^٦ شرح ابن عقيل : ٢٧١/١ .

ومن نماذجه في القرآن الكريم :

(١) قوله تعالى (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^١

جاء في شرح التصريح : « فحقاً خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها »^٢.
وفي دلالة تأخير الاسم يقول أبو حيان : « والظاهر أن {حَقًّا} خبر كان، و{نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} الاسم، وأخر لكون ما تعلق به فاصلة للاهتمام بالجزء، إذ هو محط الفائدة. »^٣
ففي هذه الآية تقدم المسند إليه لإعطاء فائدة التوكيد ، ففي لفظ (حَقًّا) يشعر السامع مبالغة في تكريم المؤمنين الذين يظهرون سابقة الفضيلة والإيمان والجهاد في سبيل الله ، فجعلهم مستحقين للظفر والنصر ، فكان تقديم الخبر أهم من حيث كونه امتناناً على المؤمنين وتشجيعاً لهم ، ومشعراً بالتوكيد والاطمئنان في نفوسهم .^٤

(٢) قوله تعالى (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ)^٥

بالنصب للبر على قراءة حمزة وحفص ، وقال ابن مجاهد : « قرأ حمزة وحده : ليس البرُّ أن تولوا . وقرأ الباقون : ليس البرُّ أن تولوا ، وروى حفص عن عاصم : ليس البرُّ مثل حمزة ، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم الوجهين بالرفع والنصب »^٦ .
وقال الأزهري : « (البر) خبر ليس مقدم ، و(أن تولوا) اسمها مؤخر »^٧
فقد توسط الخبر بين ليس واسمها .
وقد وجه ابن عاشور هذا التقديم فقال « فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ فإذا سمعه تقرر في علمه »^٨ .

^١ سورة الروم : ٤٧ .

^٢ شرح التصريح : ١٨٨/١ .

^٣ البحر المحيط : ١٧٨/٧ .

^٤ أنظر : المرجع السابق : ١٧٨/٧ .

^٥ سورة البقرة : ١٧٧ .

^٦ ذكره ابن مجاهد في السبعة - ١٦٧ ، ونسب محقق التبيين (الجاوي) هذه القراءة إلى الكسائي نقلاً عن الكشف ومعاني القرآن . أنظر :

التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٤٣/١ .

^٧ شرح التصريح : ١٨٨/١ .

^٨ التحرير والتنوير : ١٢٩/٢ .

٣) قوله تعالى : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^١

بنصب حجتهم وهي قراءة السبعة^٢ ، فتوسط الخبر بين كان واسمها المكون من المصدر المؤول (أن قالوا) .

قال ابن الجزري : « وانفقوا - أي القراء العشر - على ما كان حجتهم بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلاف عن النحاس عن النمار عن رويس من الرفع ، وهي رواية موسى ابن اسحاق عن هارون عن أبي بكر نفسه ، ورواية عبد الحميد عن بكار عن ابن عمر ، وحجتهم اسم كان وإلا أن قالوا الخبر وعلى قراءة الجماعة بالعكس وهو واضح »^٣ .
قال ابن عاشور : « وتقديم خبر {كَانَ} على اسمها لأن اسمها محصور بـ{إِلَّا} فحقه التأخير عن الخبر »^٤ .

٤) قوله تعالى (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً)^٥

على قراءة عاصم والأعمش بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء) يكون الخبر متوسطاً بين كان واسمها ، وهي قراءة لأحد القراء السبعة وثار حولها خلاف فردّها بعض المفسرين واتّهم عاصم باللحن . وذكرها ابن مجاهد فقال : « كلهم - أي السبعة - قرأ (وما كان صلاتهم) رفعاً (عند البيت إلا مكاءً وتصديّةً) نصباً إلا ما حدثني به موسى بن اسحاق الأنصاري عن عن الأعمش : أن عاصماً قرأ (وما كان صلاتهم) نصباً (إلا مكاءً وتصديّةً) رفعاً ، فقال للأعمش : وإن لحن عاصمٌ تلحن أنت ؟ »^٦ .
وعلق عليه د / شوقي ضيف بقوله : « لم يلحن عاصم فلقرآته وجهٌ واضح ومكاء وتصديّة اسمها ، ولا مانع في العربية إذ جعل صلاتهم خبر كان »^٧ .

ولعل هذه القراءة من القراءات التي طعن فيها الطاعنون مع أنها لقارئ الكوفة عاصم ، وقد قدمه ابن مجاهد وجعله من السبعة ، ولقرآته وجه في العربية ، وقد سبق قول ابن جني

^١ سورة الجاثية : ٢٥ .

^٢ أنظر : النشر في القراءات لابن الجزري : ٣٧٢

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ التحرير والتنوير : ٣٦٤/٢٥ .

^٥ سورة الأنفال : ٣٥ .

^٦ كتاب السبعة في القراءات : ، تحقيق : د/ شوقي ضيف : ٣٠٦ .

^٧ المرجع السابق الصفحة نفسها .

« لا يصح أن يقال لشيء له وجه من العربية قائم إنه غلط »^١ كما مرّ قول السيوطي « إن القراءة لا ترد لأنها السنة »^٢

والمخالفة للرتبة واضحة في هذه القراءة بتقدم الخبر على الاسم .

وقد بين الزمخشري المعنى لهذا التقديم فقال : « وقرأ الأعمش : «وما كان صلاتهم» بالنصب على تقديم خبر كان على اسمه، فإن قلت: ما وجه هذا الكلام؟ قلت: هو نحو من قوله:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ عَطَاؤُهُ أَدَاهُمْ سُوداً أَوْ مُحَدَّرَجَةً سُمْرًا^٣

والمعنى أنه وضع القيود والسياط موضع العطاء، ووضعوا المكاء والتصدية موضع الصلاة، وذلك أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة: الرجال والنساء، وهم مشبكون بين أصابعهم يصفرون فيها ويصفقون، وكانوا يفعلون نحو ذلك إذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته يخلطون عليه»^٤

٥) قوله تعالى (وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ)^٥

ذكر ابن الأنباري عدة أوجه منها، أن اسم كان مضمّر يعود على ما ، ويصنع خبرها ، ورأى يرى أن كان زائدة وتقدير الآية (ودمرنا ما يصنع فرعون) ثم أورد وجهاً يتقدم فيه الخبر على الاسم فقال « وقد أجاز بعض النحويين أن يكون (فرعون) اسم كان و(يصنع) خبر كان مقدم على اسمها ، وفيه بعد عند البصريين لأن إعمال الفعل الثاني أولى من الأول »^٦ .

هذا إلا أن الحصر للخبر - في النواسخ - جاء مانعاً لتوسط الخبر لكون المحصور حقه التأخير ، لذا قيدت رتبة الخبر بالتأخير في بعض الآيات لحصره: قال الأزهري : « إلا أن يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو قوله تعالى (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً)^٧ »^٨ .

^١ المحتسب : ٢٣٦/١

^٢ الاتقان في علوم القرآن : ٢٠٩/١، وقد سبق في تمهيد هذا البحث .

^٣ البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه : ١٩٨ ، وانظر : الأغاني للأصفهاني : ٨ : ١٨٤ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢٠٦ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه : ٥ : ٤٥ .

^٤ الكشاف : ١٥٦/٢ .

^٥ سورة الأعراف : ١٣٧ .

^٦ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٧٣/١ .

^٧ سورة الأنفال : ٣٥ .

^٨ شرح التصريح : ١٨٨/١ .

والنحاة يذكرون مانعاً آخر - وقد سبقت الإشارة إليه - وهو خفاء الإعراب بين الاسم والخبر ، ومثّل له صاحب شرح التصريح بقوله : « كان موسى فتاك »^١ .

وقد منع النحاة أيضاً تقدم الخبر في النواسخ مع دام وحدها ، وأجازوه مع بقية النواسخ وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وفي جميعها توسط الخبر * أجز وكل سبقه دام حذر

« ذكر ابن معط أن خبر - دام - لا يتقدم على اسمها فلا تقول : لا أصحابك مادام قائماً زيد ، والصواب جوازه وأشار بقوله (وكل سبقه دام حذر) إلى أن كل العرب - أو كل النحاة - منع سبق خبر (دام) عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر (دام) على ما المتصلة بها نحو (لا أصحابك قائماً ما دام زيد) وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على (دام) وحدها ، نحو (لا أصحابك ما قائماً دام زيد) وعلى ذلك حملة ولده في شرحه - ففيه نظر - والذي يظهر أنه لا يمنع تقديم خبر دام على دام وحدها ، فتقول (لا أصحابك ما قائماً دام زيد) كما تقول (لا أصحابك ما زيداً كلمت)^٢ .

هذا ولم أجد لها أمثلة في القرآن الكريم .

^١ المرجع السابق الصفحة نفسها .
^٢ شرح ابن عقيل : ٢٧٤/١ - ٢٧٦ .

النمط الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على كان وأخواتها

أصل الرتبة لدى النحاة أن يتأخر الخبر عن الناسخ لأنه معموله والعامل مقدم على المعمول . ولكن ورد في القرآن مخالفة هذه الرتبة بتقديم الخبر على الفعل الناسخ .

ويكون الضابط لهذا التقدم هو أحقية الخبر للصدارة كأن يكون اسم استفهام ومنه على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى (فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ)^١

قال العكبري : « في كان وجهان :

أحدهما : هي الناقصة ، وعاقبة مرفوعة على أنها اسمها ، وفي الخبر وجهان : أحدهما : كيف والوجه الثاني : أن يكون خبر كان : إنا دمرناهم ، إذا فتحت وإذا كسرت لم يجز لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على عاقبة وكيف على هذا حال «^٢ .
ولا شاهد مع الوجه الثاني .

ولم يشر أبو حيان في تفسيره إلى احتمال كون (كيف) خبراً مقدماً للناسخ وإن كان يجيز كونها خبراً للمبتدأ (عاقبة) على اعتبار كان زائدة^٣ .

(٢) قوله تعالى (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي)^٤

قال ابن الأنباري : « كيف في موضع نصب من جهتين :

أحدهما : على خبر كان - إذا كانت ناقصة - وعذابي اسمها . والثاني : على الحال إن كانت تاممة وعذابي فاعلها ولا خبر لها «^٥ .
ولا شاهد بالآية على الوجه الثاني .

^١ سورة النمل : ٥١ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ١٠١٠/٢ .

^٣ أنظر : البحر المحيط : ٢٥٢/٨ .

^٤ سورة القمر : ١٦ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٠٤/٢ .

وقال أبو حيان : « وكان إن كانت ناقصة كانت كيف في موضع خبر كان : وإن كانت تامة كانت في موضع الحال والاستفهام لا يراد به حقيقته بل المعنى على التذكير بما حل بهم .^١ »

(٣) قوله تعالى (فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ)^٢

فكيف خبر كان مقدم .

(٤) قوله تعالى (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ)^٣

قال العكبري : « اسم يكون (عهد) وفي الخبر ثلاثة أوجه :

أحدها : كيف ، وقدم للاستفهام ، وهو مثل قوله (كَيْفَ كَانَ عِقَابُ مَكْرِهِمْ)^٤ «^٥ .
وجعل الوجهين الآخرين : للمشركين ، عند الله .

(٥) قوله تعالى (قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ)^٦

قال العكبري : « الجار والمجرور (فيم) خبر كنتم »^٧ .

وأمثلة تقدم خبر كان وهو كيف الاستفهامية كثيرة في القرآن ومنها :

(٦) قوله تعالى (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ)^٨

(٧) قوله تعالى (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ)^٩

(٨) قوله تعالى (فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ)^{١٠}

^١ البحر المحيط لأبي حيان : ٤٠/١٠ .

^٢ سورة غافر : ٥ .

^٣ سورة التوبة : ٧ .

^٤ سورة النمل : ٥١ .

^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٦٣٦/٢ .

^٦ سورة النساء : ٩٧ .

^٧ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٤/١ . وانظر : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ٢٦٦/١ .

^٨ سورة الأعراف : ٨٤ .

^٩ نفس السورة : ١٠٣ . والنمل : ١٤ .

^{١٠} سورة غافر : ٢١ .

وغيرها كثير^١ .

وتقدّم (أنى) الاستفهامية جاء كثيراً في القرآن وقد تعلّقت بخبر كان نحو :

(١) قوله تعالى (أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا)^٢

(٢) قوله تعالى (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلْمٌ)^٣

(٣) قوله تعالى (أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ)^٤

(أنى) اسم استفهام متعلق بخبر يكون ، وفي معنى الاستفهام يقول ابن عاشور : «استفهام مراد منه التعجب، فصدّ منه تعرّف إمكان الولد، لأنّه لما سأل الولد فقد تهيأ لحصول ذلك فلا يكون قوله أنى يكون لي غلام إلاّ تطلباً لمعرفة كيفية ذلك على وجه يحقّق له البشارة، وليس من الشك في صدق الوعد، وهو كقول إبراهيم: {لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي}^٥»

ومن تقدم الخبر على كان - لأحقيقته في الصدارة - أدوات الشرط ، ومن نماذج ذلك :

(١) قوله تعالى (أَيَّنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا)^٦

قال العكبري : « أيما ظرف لتكونوا »^٧ .

(أيما) اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانية ، وهو متعلق بمحذوف خبر تكونوا المقدم .

(٢) قوله تعالى (أَيَّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^٨

(٣) قوله تعالى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ)^٩

(٤) قوله تعالى (وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ)^{١٠}

^١ أنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم - د/ عضية : ٤١٨/٢ .

^٢ سورة البقرة : ٢٤٧ .

^٣ سورة آل عمران : ٤٠ .

^٤ نفس السورة : ٤٧ .

^٥ التحرير والتنوير : ٢٤١/٣ - ٢٤٢ .

^٦ سورة البقرة : ١٤٨ .

^٧ التبيان في إعراب القرآن : ١٢٧/١ .

^٨ سورة النساء : ٧٨ .

^٩ سورة الحديد : ٤ .

^{١٠} سورة مريم : ٣١ .

(٥) قوله تعالى (هُوَ مَعَهُمْ أَيَّنَ مَا كَانُوا)^١

(٦) قوله تعالى (فَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ)^٢

فكيف خبر كان^٣.

(٧) قوله تعالى (ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ)^٤

كيف خبر كان ، وعاقبة اسمها^٥.

(٨) قوله تعالى (فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ)^٦

فكيف خبر كان مقدم .

(٩) قوله تعالى (فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ)^٧

قال أبو حيان : « قال ابن عطية : قال الزجاج : كيف في موضع نصب على خبر كان ، ولا يجوز أن يعمل فيه (انظر) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه ، هذا قانون النحويين »^٨.

^١ سورة المجادلة : ٧ .

^٢ سورة آل عمران : ١٣٧ .

^٣ أنظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٢٩٣/١ ، البحر المحيط لأبي حيان : ٣٥١/٣ .

^٤ سورة الأنعام : ١١ .

^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٤٨٣/١ .

^٦ سورة الأعراف : ١٠٣ . والنمل : ١٤ .

^٧ سورة يونس : ٣٩ .

^٨ البحر المحيط : ٦١/٦ .

النمط الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول خبر كان

الأصل لدى النحاة هو تأخر المعمول عن عامله . لأن قانون النحويين أن: « رتبة العامل قبل رتبة المعمول »^١، ولذا يقولون إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل .

والنحاة على أنه لا يجوز أن يتقدم معمول خبر كان على الاسم واستثنوا من ذلك - الجار والمجرور - وفي ذلك تفصيل:

أولاً: أجازت الكوفة تقدم معمول الخبر على الاسم ، والخبر مؤخر نحو (كان طعامك زيداً أكلاً) ومنعته البصرة .

ثانياً: اختلفت النحاة أيضاً في تقدم المعمول على الاسم ، مع كون الخبر تالياً له ومتقدماً على الاسم ، في نحو (كان طعامك أكلاً زيداً) وقد أجازتها البصرة .

ثالثاً: المعمول الظرف والجار والمجرور يجوز أن يلي كان، باتفاق جمهور البصريين والكوفيين نحو (كان عندك زيداً مقيماً) ، و (كان فيك زيداً راغباً)^٢.

أما تقدم الخبر ومعموله على الاسم بالصورة الآتية :

(الجملة) - الناسخ + الخبر + معمول الخبر + الاسم

فلا مانع لدى النحاة، نحو (كان أكلاً طعامك زيداً)^٣ .

ولم أجد لهذا النمط أمثلة في القرآن الكريم .

ولم يتخذ النحاة من تقدم المعمول دليلاً على أن الأصل في الخبر التقديم بل جعلوه دليلاً على جواز تقدمه سواء على الاسم أو على كان وأخواتها . فاستدل النحاة على جواز تقدم خبر كان عليها بتقدم معمول خبر كان ، فقالوا لو لم يجز تقدم الخبر لما تقدم المعمول، قال العكبري: « وقد قدم معمول خبر كان عليها ، فيدل على جواز تقديم خبرها عليها »^٤ .

^١ الأصول - د/ تمام حسان ص ٤٢ .

^٢ أنظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان : ١١٠٧٣/٣ ، و همع الهوامع للسيوطي : ٤٣٤/١ - ٤٣٣ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢٣٧/١ - ٢٣٩ ، و شرح التصريح للأزهري : ١٨٩/١ - ١٩٠ .

^٣ أنظر : شرح ابن عقيل : ٢٨٠/١ .

^٤ التبيان في إعراب القرآن : ٦٥٠/٢ .

وقال : « وفيه دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها ، لأن معمول الخبر بمنزلته
« ١ .

وقال ابن الأنباري : « المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل » ٢ .

وشواهد هذه المسألة من القرآن كثيرة - مع قلتها في الشعر العربي - وهذا دليل آخر
على أن القرآن أوسع من قواعد النحاة ، وأنه تفرد بإنشاء قواعد نحوية لو تتبعها النحاة لوجدوا
فيها ملجأً نرّاً وملاذاً لأغلب مشاكل النحو .

ومن مخالفة الرتبة بتقديم معمول خبر كان عليها على سبيل التمثيل :-

(١) قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا

فِيهَا وَبَطِلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ٣ .

قال الزمخشري : « وعن عاصم : باطلاً بالنصب » ٤ ولم يجعله خبراً مقدماً بل نصبه
بيعملون ، لكونه مفعولاً به مقدماً .

أما أبو حيان فجعل قراءة الرفع (وباطلٌ) خبراً مقدماً ، مع كونه من عطف الجمل ،
والمبتدأ (ما كانوا) ، وعلى هذه القراءة تكون مخالفة الرتبة في تقديم الخبر على المبتدأ ،
ونصّ على قراءة النصب (وقرأ أبي ، وابن مسعود : وباطلاً بالنصب ، وخرجه صاحب
اللوامح على أنه مفعول ليعملون ، فهو معمول خبر كان متقدماً . وما زائدة أي : وكانوا
يعملون باطلاً ، وفي جواز هذا التركيب خلاف بين النحويين وهو أن يتقدم معمول الخبر على
الجملة بأسرها من كان واسمها وخبرها » ٥ .

وأشار أبو حيان إلى تأييد هذه القراءة بقوله تعالى : (أَهْتُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) ٦ ،

وأن من منع تقدم المعمول يتأول الآية .

١ المرجع السابق : ١٠٧٠/٢ .

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٢/١ .

٣ سورة هود : ١٦ .

٤ الكشف : ٢٦٢/٢ .

٥ البحر المحيط : ١٣٣/٦ . وفيها قراءة أخرى لزيد بن علي (وباطلٌ) ، أنظر : معجم القراءات القرآنية : ١٠٤/٣ .

٦ سورة سبأ : ٤٠ .

٢) قوله تعالى (أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^١

قال أبو حيان : « (هؤلاء) مبتدأ، خبره (كانوا يعبدون)، و (إياكم) مفعول (يعبدون) ، ولما تقدم انفصل ، وإنما قدم لأنه أبلغ في الخطاب، ولكون (يعبدون) فاصلة فلو أتى بالضمير منفصلاً كان التركيب يعبدونكم ، ولم تكن فاصلة . واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة ، وهي مسائل خلاف ، وأجاز ذلك ابن السراج ، ومنع ذلك قوم من النحويين ، وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة ، وقال ابن السراج : القياس جواز ذلك ، ولم يسمع . ووجه الدلالة من الآية أنّ تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل ، فكما جاز تقديم (إياكم) جاز تقديم (يعبدون) وهذه القاعدة ليست مطردة ، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب »^٢ .

والباحث لا يوافق أبا حيان فيما ذهب إليه ذلك لأنه يُحكّم قياس النحاة في القرآن ويقصر السماع على العرب فحسب ، ويرفض السماع إذا كان من القرآن فيقول : « والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب »^٣ .
ونقول رداً عليه :

أولاً : سُمعَ هذا من القرآن ، ودلّت عليه شواهد عديدة من آياته وأشرنا إلى قاعدة سابقة ، وهي (هكذا قال القرآن) .

ثانياً : ألم يقل أبو حيان من قبل إنني تتبعت دواوين العرب ، فوجدت منه قول الشاعر^٤ :

ويأبى فما يزدادُ إلا حاجةً * وكنت أبيتاً في الخنا لستُ أُقَدِّمُ^٥

بتقديم معمول ليس عليها، وليس أخت كان ومن بابها.

ثالثاً : قال ابن السراج إنه القياس وإن لم يسمع ، واستدلّ بالآية السابقة .

رابعاً : قال العكبري : « في قوله تعالى (أهؤلاء) مبتدأ و (إياكم) في موضع نصب بيعبدون ، و (يعبدون) خبر كان ، وفيه دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها ، لأن معمول الخبر بمنزلته »^٦ .

^١ نفس السورة : ٤٠ .

^٢ البحر المحيط : ٥٥٦/٦ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ أنظر : البحر المحيط : ١٢٧/٦ .

^٥ لم أقف عليه .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ١٠٧٠/٢ .

على حين أجاز ابن مالك تقديم خبر كان الجملة خلافاً لبعض النحاة ، واستند ابن مالك في ذلك على السماع مستشهداً بالقرآن ، فأجاز ابن مالك التقديم والتوسط .
قال السيوطي في الهمع : « وذكر ابن السراج : أنه القياس وإن لم يسمع ، وصححه ابن مالك ، قال : لأنه وإن لم يُسمع مع كان فقد سُمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق :
إلى مَلِكٍ ما أمه من محاربٍ * أبوه ، ولا كانت كُليبٌ تصاهره^١
قال : ويدل لجوازه مع (كان) تقديم معموله في قوله تعالى (أَهْتُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^٢ ، و(وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)^٣ وتقديم المعمول يُؤذن بتقديم العامل^٤ .

(٣) قوله تعالى (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ^٥ قُلْ أَبِاللَّهِ
وَأَيِّنَّتِهِ^٦ وَرَسُولِهِ^٧ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ)^٨

قال العكبري في التبيان : « (أبالله) الباء متعلقة بـ (يستهزون) وقد قدم معمول خبر كان عليها ، فيدل على جواز تقديم خبرها عليها^٩ .
وقال أبو حيان في تفسير هذه الآية : « وتقديم بالله ، وهو معمول خبر كان عليها يدل على جواز تقديمه عليها^{١٠} .

وعن دلالة التقديم في الآية يقول ابن عاشور : « وتقديم المعمول وهو {أبِاللَّهِ} على فعله العامل فيه لقصد قصر التعيين لأنهم لما أتوا في اعتذارهم بصيغة قصر تعيين جيء في الردّ عليهم بصيغة قصر تعيين لإبطال مغالطتهم في الجواب ، فاعلمهم بأن لعبهم الذي اعترفوا به ما كان إلا استهزاء بالله وآياته ورسوله لا بغير أولئك ، فقصر الاستهزاء على تعلّقه بمن ذكر اقتضى أن الاستهزاء واقع لا محالة لأنّ القصر قيد في الخبر الفعلي ، فيقتضي وقوع الفعل ، على ما قرره عبد القاهر في معنى القصر الواقع في قول القائل : أنا سعيثُ في حاجتك وأنه يؤكّد بنحو : وحدي ، أو لا غيري ، وأنه يقتضي وقوع الفعل فلا يقال : ما أنا قلت هذا ولا غيري ،

^١ تقدم تخريجه ص ٣٧ .

^٢ نفس السورة : ٤٠ .

^٣ سورة الأعراف : ١٧٧ .

^٤ همع الهوامع : ٤٣١/١ ، وانظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ١٩٣ - ١٩٤ .

^٥ سورة التوبة : ٦٥ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٦٥٠/٢ .

^٧ البحر المحیط لأبي حيان : ٤٥٤/٨ .

أبي ولا يقال: أنا سعييت في حاجتك وغيري، وكذلك هنا لا يصحّ أن يفهم أبالله كنتم تستهزئون أم لم تكونوا مستهزئين. والاستهزاء بالله وبآياته إلزام لهم: لأنهم استهزأوا برسوله وبيدنه، فلزمهم الاستهزاء بالذي أرسله بآيات صدقه^١ .

^١ التحرير والتنوير : ٢٥١/١٠ .

النمط الرابع :

مخالفة الرتبة بتقدم خبر ليس

الأصل لدى النحاة في باب النواسخ هو تقدم الناسخ متلوّاً بالاسم ثم يعقبه الخبر متأخراً، وقد أجاز النحاة في جميع النواسخ - عدا دام - أن يتوسط خبرها فاصلاً بينها وبين الاسم . قال ابن مالك في ألفيته :

وفي جميعها توسّط الخبر * أجز وكل سبقه دام حطر

وقد وردت الشواهد في القرآن الكريم دالةً على تقدم خبر ليس ومعمولها عليها مخالفاً لأصل الرتبة المتفق عليه لدى النحاة .

- قال تعالى (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ)

قال ابن الأنباري في البيان : « قُرئ^٢ (البرُّ) بالرفع والنصب ، فالرفع على أنه اسم (ليس) و (أن تولوا) خبرها ، أي : ليس البر توليتكم ، والنصب على أن يكون (البر) خبر ليس و (أن تولوا) اسمها ، ورجحه بعض النحويين لأن المصدرية مع صلتها أعرف من البر لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمّر ، والمضمّر أعرف المعارف ، كان جعلها الاسم أولى^٣ .

وقد وقع ذلك مع كان بكثرة في القرآن الكريم .

^١ سورة البقرة : ١٧٧ .

^٢ في البحر المحيط (قرأ حمزة وحفص (ليس البر) بنصب الراء ، وقرأ باقي السبعة برفع الراء) : ١٣١/٢ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٣٨/١ - ١٣٩ .

أما تقدم خبر ليس عليها فتلك مسألة انفرد القرآن الكريم فيها بشواهد دلت على أنه يُنشئ قواعد نحوية مخالفة للأصول التي عليها النحاة .

وللنحاة آراء ومذاهب وتعليقات عديدة في جواز تقدم خبر ليس عليها ، فيذهب ابن مالك إلى منع تقدمه بقوله :

ومنع سبق خبر ليس اصطفي^١

وهو رأي جمهور الكوفيين إذ يرون أنه لا يصح تقديم خبر ليس عليها ، ووافقهم من البصريين أبو العباس المبرّد .

واحتجّ من منع به « أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن ليس فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه لأنها متصرفة وإذا كان كذلك فوجب ألا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً ، فوجب ألاّ يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه ، فينبغي ألا يتصرف عمله فهذا قلنا لا يجوز تقديم خبره عليه »^٢ .

وقال ابن عقيل : « ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – ومنهم المصنّف – إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع »^٣ .

وقال ابن الأنباري مشيراً إلى رأي من منع « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس في ذلك نص »^٤

^١ أنظر : شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٧٧/١ .

^٢ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / ١٢٨ ، د/ عبد العال سالم .

^٣ شرح ابن عقيل – ج١ ص٢٧٧ ، ٢٧٨ .

^٤ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٠/١ ، المسألة ٩٠ .

وفي الارتشاف : « وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز »^١ .

ويشير الدكتور عبد العال سالم إلى هذه المسألة بقوله : « إن جمهور البصريين يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها ، قاسوها على عسى ، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً ، والجامع بينهما الجمود »^٢ .

أما القرآن فقد ورد فيه تقدم الخبر على ليس، قال تعالى (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^٣ .

ويميل أبو حيان إلى القول بمنع تقدم الخبر مخالفاً بذلك ما ورد في القرآن فيقول مرجحاً مذهب من منع : « والظاهر أن (يوم) منصوب بقوله (مصروفاً) فهو معمول لخبر ليس ، وقد استدل به على جواز تقدم خبر ليس عليها قالوا : لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ونسب هذا المذهب لسيبويه وعليه أكثر البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك ، قالوا : لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضاً فإن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما نحو : إن اليوم زيدا مسافراً »^٤ .

ثم يدلّ تعليقه الآتي إلى ما يذهب إليه الباحث من منعه لتقدم الخبر فيقول : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ، ولا معموله إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية وبيت من الشعر »^٥ .

^١ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١١٧١/٣ .

^٢ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / ١٠٤ ، د/ عبد العال سالم ، وانظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري : ١٨٨/١ .

^٣ سورة هود - آية ٨ .

^٤ البحر المحيط : ١٢٧/٦ .

^٥ المرجع السابق ، وسبق ذكر بيت الشعر المقصود ، أنظر ص ٧٠ من هذا البحث .

ولعلّه لا يميل إلى القول بأن معمول خبر ليس أو خبرها يجوز تقديمه عليها ويؤيد هذا أيضاً رأيه في نصب ليس للظرف (إذا) في قوله تعالى (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لَوْقَعَتَهَا كَاذِبَةٌ)^١ فيرفض نصبها بليس ، حيث يورد رأي الزمخشري : « فإن قلت : بم انتصب إذا ؟ قلت بليس كقولك : يوم الجمعة ليس لي شغل »^٢ .

ثم يعلّق عليه رافضاً نصب ليس لـ (إذا) المتقدمة عليها فيقول : « أما نصبها بليس فلا يذهب نحوياً ولا من شكا شيئاً من صناعة الإعراب إلى مثل هذا ، لأن ليس في النفي كـ (ما) ، و (ما) لا تعمل فكذلك ليس ، وذلك أن ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان ، والقول بأنها فعل على سبيل المجاز لأن حد الفعل لا ينطبق عليها ، والعامل في الظرف إنما هو ما يقع فيه من الحدث ، فإن قلت : يوم الجمعة أقوم ، فالقيام واقع في يوم الجمعة ، وليس لا حدث لها فكيف يكون لها عمل في الظرف »^٣ .

وأبو حيان هنا يجري على عادته في رد القاعدة التي جاءت في القرآن وقد حكّم فيها قياس النحاة ونظريتهم في العامل والمعمول ورأيه هنا ليس بعيداً عن رأيه في تقدم خبر كان حيث قال : « والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب »^٤ .

والباحث لا يذهب مذهب أبي حيان في تحكيم قياس النحاة وسماع العرب على قاعدة وُجِدَتْ لها شواهد في القرآن ولو كانت هذه الشواهد قليلة، لأن القرآن أعلى في اللغة وأصح في الأسلوب وأصح في الرواية ، وأوثق نصّ موجود .

ويؤيد ما ذهب إليه من جواز تقدم الخبر أو معموله على ليس وجواز نصب ليس لـ (إذا) قبلها آراء عديدة للنحاة أوردها فيما يلي :

- قال الرضي : « ولا مانع أن يقال إنّ (يوم يأتيهم) ظرف لليس فإنّ الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدالاتها على الحدث »^٥ .

^١ سورة الواقعة : ١ ، ٢ .

^٢ الكشاف : ٥١/٤ .

^٣ البحر المحيط : ٧٦ ، ٧٥/١٠ .

^٤ المرجع السابق : ٥٥٦/٨ .

^٥ شرح الكافية : ٣٩٧/٢ .

- قال الزمخشري : « في قوله تعالى (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لِقَوْمِهَا كَذِبَةٌ) ^١

فإن قلت : بم انتصب إذا ؟ قلت بليس كقولك : يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف يعني إذا كان كيت وكيت أو بإضمار أذكر» ^٢، فأولى آراءه يؤيد ما أذهب من عمل ليس فيما قبلها .

- قال ابن هشام بجواز عمل ليس في الظرف السابق لها النصب : « وقد يُجاب بأنَّ الظرف يتعلّق بالوهم ، وفي ليس رائحة قولك : انتقي » ^٣.

- وابن عقيل يورد آراء من أجاز تقدم خبر ليس فيقول : « وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول : قائماً ليس زيد ، واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها ، كقوله تعالى (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ

لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^٤ وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقديره أن (يوم يأتِيهِمْ) معمول الخبر الذي هو مصروفاً ، وقد تقدم على ليس . قال : ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل » ^٥.

والباحث يأخذ على ابن عقيل قوله (لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها) أي لم يرد في الشعر والنثر ، ثم يقول وإنما ورد من لسانهم أي القرآن وطالما أن القرآن من لسان العرب المبين فهو الأولى بالإتباع .

ويؤيد ما ذهب إليه قول أبي الفتح ابن جني : « فإن قلت : كيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف وليس فيها تقدير حدث ؟ قيل : جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع وتتصب وكانت على مثال الفعل ، فكما عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث ، كذلك أيضاً تتصب الظرف لفظاً كما عملت الرفع والنصب لفظاً ، ولأنها على وزن الفعل » ^٦ .

^١ سورة الواقعة : ١ ، ٢ .

^٢ الكشاف : ٥١/٤ .

^٣ مغني اللبيب - ص ٥٧ وما بعدها .

^٤ سورة هود : ٨ .

^٥ شرح ابن عقيل : ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ .

^٦ الخصائص : ٤٠٠/٢ .

وعلى ذلك وجّه أبو علي الفارسي قول الله سبحانه (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

عَنْهُمْ) ^١ لأنه أجاز في نصب يوم أن يكون متعلقاً بنفي ليس من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي .

وساق ابن جني دليلاً فقال: « وقال لي أبو علي رحمه الله يوماً : الظرف يتعلق بالوهم » ^٢ .

وقد احتجّ ابن جني على أبي العباس المبردّ بعدة حجج وعارضه في منعه لجواز تقدم خبر ليس ، فأفرد في الخصائص باباً أسماه (باب في الاحتجاج بقول المخالف) : « وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقدم خبر ليس عليها ، فأحد ما يحتجّ به عليه أن يُقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تتفرّ من خلافه وتستوحش منه » ^٣ .

وساق أبو حيان في ارتشاف الضرب قولاً بيّناً في تحديد مذاهب النحاة ومناحيهم في جواز تقدم خبر ليس ومنعه فقال: « وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور ، وروى أيضاً عن السيرافي ، واختلف النقل في ذلك عن سيبويه ، فنُسب الجواز والمنع إليه ، وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد خالف في ذلك البصريين والكوفيين » ^٤ .

وقد رد ابن الأنباري على من نسب المنع لسيبويه فقال : « زعم بعضهم أن مذهب سيبويه عدم جواز التقديم ، وليس بصحيح والصحيح أنه ليس في ذلك نص » ^٥ .
وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رأي أهل البصرة ورأي شيوخهم فقال : « أما البصريون فقد أجازهم الفراء ، وبعض المتأخرين ، كابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب البصرة غالباً » ^٦ .

^١ سورة هود : ٨ .

^٢ الخصائص : ٤٠٠/٢ .

^٣ المرجع السابق : ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

^٤ ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣ ، ١١٧٢ .

^٥ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٠/١ .

وقد احتجّ البصريون بالآية السابقة ، وساق ابن الأنباري دليلاً لهم وأورد حجتهم القياسية فقال : « ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما أجاز تقديم معمول خبرها عليه لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل فلو لم يجز تقديم (مصروف) الذي هو خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمولها عليها »^١ .

فكلّ هذه الآراء تؤيد وقوع المخالفة للأصل في النص القرآني ، فتقدم في الآية معمول خبر ليس وهو (يوم يأتيهم) على ليس مع تعلقه بالخبر (مصروفاً) ، وذكره المعربون ، قال العكبري : (قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم) يوم ظرف لـ (مصروفاً) ، أي لا يصرف عنهم يوم يأتيهم ، وهذا يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها »^٢ .

والرأي عند الباحث ما ذهب إليه البصريون موافقاً للنص القرآني وهو أولى بالإتباع ، فكما جاز تقديم خبر ليس على اسمها في قولنا (ليس قائماً زيداً) جاز أن يتقدم خبرها عليها . ولا حاجة إلى ما ذهب إليه بعض النحاة من تأويلات وتخريجات لهذه الآية ففيها شطط كبير من نحو قولهم: « لا حجة للبصريين لأن يوم ليس متعلقاً بمصروف ، وليس منصوباً ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما هو مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وقياسهم - المانعين - لها على قراءة نافع والأعرج لقوله تعالى (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^٣ ببناء يوم على الفتح وهو مرفوع لإضافته للفعل ينفَعُ^٤ لما في ذلك من بُعد عن المتناول القريب ، ومن أصول النحاة أنه لا يجوز الخروج عن المتأولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، ومن أصولهم أيضاً لا يجوز العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له^٥ .

ولا حاجة أيضاً إلى قولهم بأن يوم منصوب بفعل مقدر وتقديره (يلازمهم يوم يأتيهم العذاب) ، لأن من أصولهم : أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

^١ الانتصاف من الإنصاف- بحاشية الأنصاف : ١٦٠/١ .

^٢ أنظر : الإنصاف : ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

^٣ التبيان في إعراب القرآن : ٦٩٠/٢ .

^٤ سورة المائدة : ١١٩ .

^٥ الإنصاف : ١٦٣/١ .

^٦ أنظر : الأصول - د/ تمام حسان / ١٦٣ .

هذا ولا يخفى ما في حجة الكوفيين - من أن ليس غير متصرفة فلا تجري مجرى الفعل المتصرف في تقدم معموله عليه - من نقض لمذهب الكوفيين القائم على السماع . وإليه ذهب الدكتور عبد العال سالم بقوله : « وهكذا اشتغل الكوفيون بالقياس العقلي ، وخالفوا منهجهم مع وجود الآية القرآنية التي تجيز تقديم خبر ليس عليها والتي اعتمد عليها البصريون كذلك في هذا الجواز وهي قوله تعالى (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^١ » ^٢ .
وقد أشرت من قبل ^٣ إلى أن مذهب النحاة ترك القياس إذا سمع من كلام العرب ما ينقضه أو يخالفه ، ولا سماع أقوى وأوثق من القرآن .

والصواب كما أشرنا جواز تقدم خبر ليس عليها ، وتحقيق القاعدة السماعية (هكذا قال القرآن) ، وهكذا القرآن الكريم فيه حلٌ لكثير من التأويلات والتخرجات التي غصّ بها علم النحو فهو سفينة النجاة .

أما قول من قال بقياس (ليس) على (عسى) في منع تقدم خبرها بجامع عدم التصرف بينهما فلا أراه كافياً في رفض ظاهر الآية واللجوء إلى التأويل وقال في شرح التصريح : « يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها ، قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليه اتفاقاً ، والجامع بينهما الجمود » ^٤ .

وعلق عليه د/ عبد العال سالم بقوله : « مع أنه كان يجب أن يترك القياس في هذا الموضع مع وجود الآية التي تنطق بالجواز » ^٥ .

وهكذا يتبين لنا أنّ مخالفة الرتبة بتقدم خبر ليس أو معموله عليها وورود ذلك في القرآن قد أنشأ قاعدة انفرد بها القرآن الكريم ، ولم يجد لها النحاة شواهد كثيرة في كلامهم . ولا عجب فإن القرآن أوسع من قواعد النحاة .

^١ سورة هود : ٨ .

^٢ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - د/ عبد العال سالم ص ١٢٨ .

^٣ أنظر : الخصائص لابن جني - ج ١ ص ١٢٥ ، وانظر : ص ٨ من هذا البحث .

^٤ شرح التصريح للأزهري : ١٨٨/١ .

^٥ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية - د/ عبد العال سالم ص ١٠٤ .

المبحث الثاني :

الرتبة في تركيب إن وأخواتها

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم خبر إن على اسمها

أصل الرتبة في إن وأخواتها أن يتقدم الناسخ ويتأخر عنه الاسم مثلواً بالخبر فيكون نمط

جملتها :

(جملة) - الناسخ + الاسم + الخبر

والشواهد على الترتيب الأصلي كثيرة جداً منها :

(١) قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ^١.

(٢) قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) ^٢.

(٣) قوله تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) ^٣.

(٤) قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ^٤.

والنحاة على أنه لا يصح تجاوز هذا الترتيب فلا يجيزون تقدم خبرها على الاسم ، ولكن

النحاة يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، فيجيزون تقدم خبر إن

على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

قال أبو حيان في الارتشاف : « ولا يتقدم خبرهنّ عليهنّ ولا على اسمهنّ ، إلا إذا كان

ظرفاً أو مجروراً ، فيجوز ، قد يجب نحو : إن في الدار ساكنها ، وإن عند هندٍ بعلها » ^٥.

^١ سورة التوبة : ١١٥ .

^٢ السورة نفسها : ١١٨ .

^٣ سورة الحج : ٧٠ .

^٤ سورة الأحزاب : ٥٦ .

^٥ ارتشاف الضرب : ١٢٤٤/٣ ، وانظر : همع الهوامع للسيوطي : ٤٩٣/١ ، ٤٩٤ ، وشرح التصريح للأزهري : ٢١٤/١ .

واليه أشار ابن مالك في ألفيته بقوله : -

كإن زيداً عالمٌ بأنِّي * كُفءٌ ، ولكنّ ابنه ذو ضِعْنِ

وراع ذا الترتيب إلا في الذي * كليت فيها - أو هنا - غير البذي^١

ونكره في التسهيل بقوله : « (وللجزأين من بعد دخولهنّ ما لهما مجردين لكن يجب هنا تأخير الخبر ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوز توسطه) وشرحه بأنه يجب تقديم منصوب هذا وتأخير مرفوعه فلا يجوز الإخلال بمقتضاه فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه لأنه في الحقيقة معمول الخبر وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر ، إلا أنّ الظرف والجار والمجرور يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما^٢ .

وقال ابن عقيل : « أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإنه لا يلزم تأخيره^٣ .

وعليه فتقدم اسم إن يكون على سبيل الوجوب وهو ما اختصت به دون كان .

وجاء في حاشية الصبان : « قوله (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً إلا في الموضع الذي يكون الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كليت فيها أو هنا غير البذي) للتوسع في الظروف والمجرورات^٤ .

وقد أشار ابن الأنباري إلى أنّ الأصل تقدم المنصوب بها وهو الاسم على مرفوعها وهو الخبر ، لأنها فرع في العمل على الأفعال ، فقال في الإنصاف : « والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أنّ المنصوب هاهنا قدم على المرفوع ، لأن عمل إنّ فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع^٥ .

وإنما أجاز النحاة تقدم الخبر الظرف والمجرور مع كونه مخالفاً لأصولهم الموجبة لمراعاة الترتيب بين اسم إنّ وخبرها ، وذلك لكثرة وروده في اللغة فاستثنوه ، وتلك قاعدة في أصولهم

^١ أنظر : شرح ابن عقيل على الألفية : ٣٤٨/١ .

^٢ أنظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٠/١ - ١٢ .

^٣ شرح ابن عقيل على الألفية : ٣٤٨/١ .

^٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٧٢/١ .

^٥ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٧٨/١ .

إذا كثر الاستعمال وشاع أُبيح مخالفة القياس ، قال ابن جني في الخصائص : « إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كثر استعماله »^١ .
وبه قالت الكوفة « كثرة الاستعمال تُجيز ترك القياس والخروج عن الأصل »^٢ .

وقد ورد هذا النوع من المخالفة للرتبة بالقرآن الكريم كثيراً ، فنقدم الخبر لأنّ أو إحدى أخواتها على الاسم ، ولعل وروده في القرآن يجعل تقدم الظرف والجار والمجرور هو الأصل المساوي لأصل آخر وهو مراعاة الترتيب .
فنمط جملة إنّ في القرآن :

الناسخ + الاسم + الخبر أو الناسخ + الخبر + الاسم
وكلاهما أصل لشكل الجملة ، ويكفي في اعتباره أصلاً وروده في القرآن الكريم وإن كان النحاة لا يعللون إجازته بذلك بل يشيرون إلى الاتساع فيهما وأنهما - الظرف والجار والمجرور - من لوازم الأفعال .

قال المجاشعي^٣ في شرح عيون الإعراب : « مسألة لم جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً ؟ والجواب : أنّ العرب اتسعت في الظروف فأجازت فيها ما لا تجيزه في غيرها من قبل أن جميع الأفعال لا تخلو منها ، فهي موجودة في الكلام وإن لم تُذكر لأنه لا يصح وقوع فعل إلا في زمان ومكان ، فلما كان معناها موجوداً في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين إن واسمها »^٤ .

^١ الخصائص : ١٢٤/١ .

^٢ الأصول - د/ تمام حسان : ٢٣٠ ، وهي من قواعد التوجيه ومثلها قولهم : كثرة الاستعمال تُجيز الخروج عن الأصل . ص٤٢١ .

^٣ هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن ، صنف : العوامل والهوامل ، وشرح معاني الحروف . توفي سنة :

٤٧٩ هـ ، أنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٨٣/٢ .

^٤ شرح عيون الإعراب ، تحقيق : حنا جميل حداد : ١١٣ .

واتفق النحاة على عدم جواز تقدم خبرها عليها لكونها من الحروف المستحقة للصدارة وذلك مع إنَّ المكسورة الهمزة ^١ .

ومن نماذج تقدم الخبر على الاسم مع إنَّ وأخواتها في القرآن على سبيل التمثيل الآيات التالية :

(١) قال تعالى (وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ)^٢

والشاهد (أنَّ لهم جنات) حيث تقدم خبر إن وهو جار ومجرور (لهم) وتأخر اسمها جنات ، قال أبو جعفر النحاس : « جنات في موضع نصب اسم إنَّ وكسرت التاء عند البصريين لأنه جمع مُسَلَّم ، فوجب أن يستوي خفضه ونصبه » ^٣ .

(٢) قال تعالى (وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ)^٤

قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور و (إنَّ) مشددة ، وقرأ قتادة : وإنْ مخففة ويحتمل وجهين أحدهما : أن تكون مُعْمَلَةٌ وتكون (من الحجارة) في موضع خبرها و (ما) في موضع نصب بها وهو اسمها واللام لام الابتداء أدخلت على الاسم المتأخر . والوجه الثاني : أن لا تكون معملة بل تكون ملغاة ، وما في موضع رفع بالابتداء والخبر في الجار والمجرور قبله » ^٥ .

وعلى الوجهين مخالفة الرتبة حاصلة بتقدم الخبر وتأخر المبتدأ المحذوف والتقدير : وما من الحجارة حجرٌ إلا يتفجر منها الأنهار ، وسوّغ حذفه دلالة الكلام عليه .

(٣) قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ)^٦

^١ أنظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ١٠٠/١ .

^٢ سورة البقرة : ٢٥ .

^٣ إعراب القرآن : ٢٠١/١ .

^٤ سورة البقرة : ٧٤ .

^٥ البحر المحيط : ٤٢٥/١ .

^٦ سورة النساء : ٧٢ .

قال ابن الأنباري : « اللام الأولى في (لمن) هي لام الابتداء التي تدخل مع إن ، وهي ههنا داخلة على اسم إن ، وخبرها (منكم) وقد تقدم على اسمها »^١ .

(٤) قوله تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ) ^٢ .

(في ذلك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) مقدم و اللام المزحلقة و (آية) اسم (إن) المؤخر . ومثله :

(٥) قوله تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) ^٣

(٦) قوله تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ) ^٤ .

« في خلق) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) المقدم و اللام المزحلقة و (آيات) اسم (إن) المؤخر ، وتقديم الخبر (لمجرد الاهتمام بالخبر لَلْفَتْ الأَنْظَارِ إِلَيْهِ »^٥ .

(٧) قوله تعالى (قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ) ^٦

(فيها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) المقدم ، و (قوما) اسمها المؤخر ، والتقديم للاهتمام بالخبر ، ومثله :

(٨) قوله تعالى (إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) ^٧

^١ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٥٩/١ .
^٢ سورة البقرة : ٢٤٨ ، آل عمران : ٤٩ .
^٣ سورة آل عمران : ١٣ .
^٤ سورة آل عمران : ١٩٠ .
^٥ التحرير والتنوير لابن عاشور : ١٩٦/٤ .
^٦ سورة المائدة : ٢٢ .
^٧ سورة الأنعام : ٩٩ .

٩) قوله تعالى (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ

الْغَالِبِينَ) ^١

١٠) قوله تعالى (أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^٢

(لله) خبر (إن) المقدم ، و(ما) اسم موصول خبرها المؤخر . والتقديم «أفاد أن جميع ما في السموات والأرض ملكه لا ملك لأحد فيه سواه جل وعلا» ^٣

١١) قوله تعالى (قَالُوا يَتَأْتِيهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا

مَكَانَهُ) ^٤

(له) خبر (إن) المقدم و(شيخاً) اسمها مؤخر . والتقديم أفاد شدة التصاق يعقوب بابنه .

١٢) قوله تعالى (إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ) ^٥

(في هذا) خبر (إن) المقدم ، واللام المزلقة و(بلاغاً) اسمها المؤخر ، قال ابن عاشور « فالإشارة بقوله تعالى: {إِنَّ فِي هَذَا} إلى الوعد الموعود في الزبور والمبلى في القرآن . ^٦»

^١ سورة الأعراف : ١١٣ .

^٢ نفس السورة : ٥٥ .

^٣ روح المعاني للألوسي : ٢١٤/٥ .

^٤ سورة يوسف : ٧٨ .

^٥ سورة الأنبياء : ١٠٦ .

^٦ التحرير والتنوير : ١٨٩/١٥ .

وآيات أخرى كثيرة تقدم فيها خبر إنَّ مخالفاً للرتبة على اسمها وهذه بعض مواضعها في كتاب رب العالمين : -

أرقام الآيات	اسم السورة
٦٧	الأعراف
٦	يونس
١٠٣	هود
٤	الرعد
٥	إبراهيم
٧٧ ، ٧٥	الحجر
٧٩ ، ٧٥ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١	النحل
١٢٨ ، ٥٤	طه
٣٠	المؤمنون
٦٤ ، ٤٤	النور
١٩٠ ، ١٧٤ ، ١٥٨ ، ١٢١ ، ١٠٣ ، ٦٧ ، ٨	الشعراء
٨٦ ، ٥٢	النمل
٥١ ، ٤٤ ، ٣٢ ، ٢٤	العنكبوت
٣٧ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١	الروم
٣١	لقمان
٢٦	السجدة
١٩ ، ٩	سبأ
٦٧	الصفافات
٥٢ ، ٤٢	الزمر
٥٠ .	فصلت
٢٣	الشورى
١٣ ، ٣	الجاثية
٣٧	ق

التغابن	١٤
القلم	٣٩ ، ٣٨ ، ٣٤
المزمل	١٢ ، ٧
القيامة	١٩ ، ١٧
النبأ	٣١
النازعات	٢٦
الغاشية	٢٦ ، ٢٥
الليل	١٢

وغيرها كثير من قصار السور ، ومن خلال هذه الشواهد يتبين لي أن الضابط الذي حكم ظاهرة مخالفة الرتبة هو التوسع في الظرف والمجرور .

النمط الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول خبر إن على اسمها

الأصل لدى النحاة تأخر معمول عن عامله ، ومعمول الخبر متأخر عنه في الرتبة ، ولما وقعت المخالفة بتقديم الخبر على الاسم ، فقد شرط النحاة لذلك أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وقد قال النحاة بأن لمعمول الخبر حكم الخبر نفسه في جواز تقدمه على الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أيضاً .

ولم يتحدث النحاة كثيراً عن تقدم معمول الخبر في كتبهم ، جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني : « حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : إنَّ عندك زيدا مقيم ، إنَّ فيك عمراً راغبٌ . ومنه قوله :

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بَحْبَهَا * أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلِهِ

والشاهد فيه قوله (إنَّ بحبها أخاك مصاب القلب) فقدّم (بحبها) وهم معمول الخبر (مصاب) على الاسم ، وأصل الترتيب : إن أخاك مصاب القلب بحبها ^١ .

وعلق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عليه بقوله : « وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة ^٢ وجعله سيبويه نحو : إن فيك زيدا لراغب ^٣ .

ورغم قلة الشواهد الشعرية في تقديم معمول الخبر على الاسم إلا أن هذا النوع من المخالفة للرتبة قد وقع بكثرة في القرآن الكريم ، وهذه بعض الآيات الدالة على ذلك على سبيل التمثيل :

^١ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٧٢/١ ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه : ٢٨٠/١ – غير منسوب إلى قائله ، أنظر : خزنة الأدب

: ٥٧٢/٣ ، و الهمع : ١٣٥/١ ، و شرح شواهد المغني : ٣٢٧ ، والأشموني : ٢٧٢/١ .

^٢ شرح ابن عقيل : ٣٥٠/١ .

^٣ أنظر : كتاب سيبويه : ١٣٢/٢ ، ١٣٣ ، تحقيق : عبد السلام هارون .

(١) قال تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ^١ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ^٢)

قال العكبري : « و (على كل) متعلق بـ(قدير) في موضع نصب »^٣ .
وقال ابن عاشور : « وقوله: {إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} تذييل، وفيه ترشيح للتوجيه المقصود للتهديد زيادة في تذكيرهم وإبلاغاً لهم وقطعاً لمعذرتهم في الدنيا والآخرة »^٤ .
وقد يكون التقديم لرعاية الفاصلة القرآنية .

(٢) قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^٥)

(بما تعملون) الجار والمجرور متعلقان بالخبر ، (بصير) خبر (إن) . قال أبو حيان : « المجيء بالاسم الظاهر يدل على استقلال الجمل، فلذلك جاء إن الله، ولم يجيء إنه، مع إمكان ذلك في الكلام. وهذه جملة خبرية ظاهرة التناصب في ختم ما قبلها بها، تتضمن الوعد والوعيد »^٦ . ومثله :

(٣) قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ^٧)

(٤) قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ^٨)

(٥) قال تعالى (ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ^٩)

فالظرف والجار والمجرور معمولان متعلقان بخبرهما المتأخر عنهما (لمسرفون) ، قال العكبري : (بعد ذلك : ظرف لمسرفون ولا تمنع لام التوكيد ذلك »^{١٠} .
وقال أبو حيان : « والعامل في (بعد) ، والمتعلق به (في الأرض) خبر إنّ ولم تمنع لام الابتداء من العمل في ذلك، وإن كان متقدماً لأن دخولها على الخبر ليس بحق التأصل »^{١١} .

^١ سورة البقرة : ٢٠ ، ونحوه : ١٤٨ ، وسورة آل عمران : ١٦٥ ، والنحل : ٧٧ ..

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٣٧/١ .

^٣ التحرير والتنوير : ٣٢٣/١ .

^٤ سورة البقرة : ١١٠ ، ٢٣٧ .

^٥ البحر المحيط : ٥١٩/١ .

^٦ سورة البقرة : ١٤٣ .

^٧ سورة آل عمران : ١٢٠ .

^٨ سورة المائدة : ٢٢ .

^٩ التبيان في إعراب القرآن : ٤٣٤/١ .

^{١٠} البحر المحيط : ٢٣٩/٤ ..

٦) قوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) ^١

(من بعدها) جار ومجرور متعلق بالخبر (غفور) والتقديم للتأكيد .

٧) قوله تعالى (إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ) ^٢

(على كل شيء) متعلقان بالخبر (حفيظ) . ومثله :

٨) قوله تعالى (إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) ^٣

٩) قوله تعالى (إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِمْ عَلِيمٌ) ^٤

(بكيدهم) جار ومجرور متعلقان بالخبر (عليم) . « فأشار بقوله: {إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِمْ عَلِيمٌ} إلى مبالغتهن في الترغيب في تلك الخيانة» ^٥

١٠) قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) ^٦

١١) قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ) ^٧

١٢) قوله تعالى (إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) ^٨

١٣) قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^٩

وآيات أخرى كثيرة وقد أشار إليها الدكتور عضيمة تحت مبحث عن تقديم معمول

الخبر . ^{١٠}

ومن خلال عرض لهذه النماذج من مخالفة الرتبة في إن وأخواتها يتبين لنا أن

الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة هي التوسع في الظرف والجار والمجرور .

^١ سورة النحل : ١١٩ .

^٢ نفس السورة : ٥٧ .

^٣ نفس السورة : ٩٢ .

^٤ سورة يوسف : ٥٠ .

^٥ تفسير الفخر الرازي : ٤٩٤/٥ .

^٦ سورة الحج : ١٧ .

^٧ نفس السورة : ٦٥ .

^٨ نفس السورة : ٧٠ .

^٩ سورة النور : ٤٥ .

^{١٠} أنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم - د/ عضيمة : ٦٠٦/١ .

الباب الثاني

الرتبة في تركيب الجملة الفعلية

• الفصل الأول :

الرتبة بين الفاعل والمفعول به

• الفصل الثاني :

الرتبة بين الفعل والمفعول به

• الفصل الثالث :

الرتبة بين الفعل والفاعل

الرتبة الأصلية في الجملة الفعلية

الجملة الفعلية تبدأ بفعل^١ ، ولا يخلو الفعل من فاعل ظاهر أو مضمرة أو مستتر ولذلك لزم أن يُكوّن كل فعل مذكور جملة فعلية ، لأن الجملة الفعلية ذات ركنين : الفعل والفاعل ، فإذا اجتمعا ولا بد أن يجتمعا ، فقد اجتمع للجملة الفعلية ركنها اللذان تقوم بهما ، قال ابن مالك في شرح التسهيل : « المرفوع بالفعل كجزئه فالأصل أن يليه بلا فصل وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه ، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو : ضرب هذا ذاك »^٢ .

فالأصل لدى النحاة في تركيب الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولاً ويعقبه الفاعل متصلاً به غير منفصل عنه إلا إذا أمن اللبس ، وقد اعتبر نحاة البصرة ما جاء فيه تقدم الفاعل على الفعل من كلام العرب مخالفاً للأصل المعتبر لديهم .

والشواهد على الأصل في القرآن الكريم أكثر من أن تحصى ومنها على سبيل المثال :

(١) قوله تعالى : (فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ) ^٣

(٢) قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)

(٣) قوله تعالى : (فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ) ^٤

(٤) قوله تعالى : (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ) ^٥

وأشار ابن مالك إلى هذا الأصل في ألفيته بقوله :

وبعد فعلٍ فاعلٍ فإن ظهر * فهو و إلا فضمير استتر

^١ أنظر : الفعل زمانه و أبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي : ٢٠٥ ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة أنظر ص ٢٠٣ من هذا البحث .

^٢ شرح التسهيل : ١٣٣/٢ .

^٣ سورة البقرة : ٣٧ .

^٤ سورة المائدة : ١٢ .

^٥ نفس السورة : ٤٤ .

^٦ نفس السورة : ٦٤ .

وعلق عليه ابن عقيل بقوله : « حكم الفاعل التأخر عن رافعه - وهو الفعل أو شبهه - فالفاعل في الأصل يعقب الفعل حتى إن النحاة إذا لم يجدوه قدره بضمير مستتر »^١ .
وقول ابن مالك : (و إلا فضمير استتر) أي و إلا يكون الفاعل مذكوراً أو ظاهراً فيقدر وهذا ما عليه البصريون من عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل . أما أهل الكوفة فيجيزون ذلك وهم أقرب إلى السماع وإلى ما ورد في القرآن الكريم^٢ .

ويقول د / تمام حسان : « فليس لأحدٍ حتى لو كان موصوفاً بالفصاحة أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكمٌ واجب »^٣ .
وعدم الانفصال بين الفعل وفاعله أصلٌ معتبر لدى النحاة وما عداه اعتبر مخالفاً لأصولهم ، قال ابن مالك :

والأصل في الفاعل أن يتصلا * والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يُجاءُ بخلاف الأصل * وقد يجيء المفعول قبل الفعل^٤

ومن أصولهم أيضاً أن ينفصل المفعول من الفعل ويكون متأخراً عن الفاعل ، لكثرة ما ورد مخالفاً لهذا الأصل أجاز النحاة بشروط تغيير هذه الصورة بأن يتقدم الفاعل أو يتقدم المفعول ، بل ورأى بعضهم أن حرية الحركة بين الأركان الثلاثة : الفعل والفاعل والمفعول أصل ثانٍ لشكل الجملة الفعلية .

وعن هذه الصورة المخالفة للأصل لدى النحاة يقول ابن جني : « الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالماً غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى أنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم »^٥ .
وينقل ابن جني عن أبي علي الفارسي : « أن تقدم المفعول على الفاعل قسمٌ قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسمٌ قائم برأسه »^٦ .

^١ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٧٧/٢ .

^٢ سبأتي تفصيله في الحديث عن قوله تعالى (والعمل الصالح يرفعه) صد ٢١ .

^٣ الأصول : ١٩ .

^٤ شرح ابن عقيل : ٩٦/٢ .

^٥ الخصائص : ٢٦٧/١ .

^٦ المرجع السابق : ٢٩٥/١ .

وقال تعالى (أَفْحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ) ^١ بفتح الميم والناصب له ييغون ^٢.

وعلى جواز التقديم والتأخر ورد قوله تعالى (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ) ^٣ ، والفاعل هو سليمان والمفعول داوود مع جواز التقديم .

بل إن الزجاجي وهو بغدادي المذهب يجعل التقديم للمفعول على الفاعل قياساً يَتَّبِعُ فقال: « وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وقد جاء في كتاب الله عز وجل (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) ^٤ (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ خُلُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا) ^٥ ، (لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا) ^٦ (إِنَّمَا تَخَشَىٰ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ^٧ فقس عليه إن شاء الله ^٨ .

و يوجب النحاة تأخير المفعول وتقديم الفاعل إذا خيف اللبس وقاله ابن مالك : وأخَّر المفعول إن لبس حُذِرَ).

وبمخالفة هذا الأصل وردت قراءة (إِنَّمَا تَخَشَىٰ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ^٩ بالرفع (الله) بتقديم الفاعل ^{١٠} وهي قراءة الجفاة والأعراب وهم الذين عنهم أخذت العربية وقواعدها لتقّة النحاة بفصاحتهم .

أما ابنُ الحاج ^{١١} - وهو من المتأخرين - فينتقد ابن عصفور في المقرَّب لقوله بوجوب تأخير المفعول عند أمن اللبس وحجته أن الغموض والإجمال من مقاصد العقلاء ، وأن العرب لم تشتترط أمن اللبس في كثير من تصرفها في اللغة ^{١٢} ، « فالعرب تجيز تصغير عمرو

^١ سورة المائدة : ٥٠ .

^٢ أنظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٤٤٢/١ .

^٣ سورة النمل : ١٦ .

^٤ سورة البقرة : ١٢٤ .

^٥ سورة الحج : ٢٧ .

^٦ سورة الأنعام : ١٥٨ .

^٧ سورة فاطر : ٢٨ .

^٨ كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد . ص ١٠ ، ١١ .

^٩ سورة فاطر : ٢٨ .

^{١٠} القراءة للخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز وانظر : ص ١٣٠ من هذا البحث في تقدم المفعول والفاعل محصور بإنما .

^{١١} ابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي - أنظر : بغية الوعاة للسيوطي : ٣٥٩/١ برقم ٦٩٨ .

^{١٢} أنظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري : ٢٨٢/١ .

وعمر على عمير مع وجود اللبس وذلك لأن لهم غرضاً في الإجمال كما أن لهم غرضاً في البيان^١ .

ولأن الأصل لدى النحاة في الفاعل أن يتأخر عن فعله قال ابن مالك : (وبعد فعلٍ فاعل) فقد منع النحاة تقديم الاسم المميز إذا كان فعله متصرفاً، واعتبر هذا مخالفاً للأصل ، لأن أصله فاعل في المعنى .

قال ابن جني : « ومما يُقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً . فلا تجيز : شحماً تفقأتُ ، ولا عرقاً تصببتُ ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبييها * وما كان نفساً بالفراقِ تطيب^٢

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراقِ تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعدُ حاكم . وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام تصببَ عرقي ، وتفقأتُ شحمي ، ثم نُقل الفعل ، فصار في اللفظ لي^٣ فخرج الفاعل في الأصل مميزاً ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل^٤ .

وحكم نائب الفاعل كحكم الفاعل ، فلا يجوز لدى النحاة أن يتقدم نائب الفاعل على فعله إذ الأصل تقدم الفعل على الفاعل والنائب ينوب عن الفاعل ، ورتبته التأخير فكذلك يكون هو . قال ابن جني : « وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم ما أُقيم مقام الفاعل ، كضرب زيد^٥ .

وهذا البحث يهتم بمواقع الكلمات ورتبتها ومدى مخالفة قواعد النحاة لما جاء في القرآن ، ولا يتطرق لمسألة الفصل بين المتلازمين بالتفصيل ، ولكن من حيث كونها ذات صلة بأصل

^١ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥٦/٢ .

^٢ اختلف الرواة في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن عبد الرحمن بن عبدالله ، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي ، والبيت من شواهد الأشموني - برقم ٥١٤ ، وابن عقيل رقم ١٩٤ ، وابن الناظم في باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العيني - ج ٣ ص ٢٣ بهامش الخزانة .

^٣ هكذا في الأصل (فصار اللفظ لي) ولعله يقصد إسناد الاسم إلى باء المتكلم ولم يعلق عليها المحقق .

^٤ الخصائص : ٣٨٦/١ .

^٥ المرجع السابق : ٣٨٥/٢ .

الترتيب للكلم ، ومخالفته في القرآن الكريم ، وقد ورد في كتاب الله ما يخالف أصول الترتيب بالفصل كثيراً^١ .

جاء في الخصائص : « والاعتراض قد جاء بين الفعل والفاعل وبين
المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن وفصيح الكلام ،
ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله :-
وقد أدركتني - والحوادثُ جمّةٌ - * أسنة قومٍ لا ضعافٍ ولا عزلٍ
والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن »^٢ .

ومن ذلك الفصل في القرآن على سبيل التمثيل لا الحصر قوله تعالى (إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ
مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^٣ على قراءة الجمهور وسيرد تفصيلها ، وقراءة من قرأ بنصب
(إبليس) ورفع (ظنه) في قوله تعالى (وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ)^٤ فأسند الفعل
إلى (ظنه) ، ففصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، مخالفاً بذلك أصول النحاة .^٥

ومن الأصول المعتمدة لدى النحاة في الجملة الفعلية أن يتقدم العامل ويتأخر عنه معموله
، وأن يتقدم المتعلق ويتأخر عنه متعلقه ، وجاء في القرآن ما خالف هذا الأصل فتقدم المتعلق
على متعلقه ، والعامل على معموله ، ومن أمثله في القرآن على سبيل التمثيل لا الحصر :
قوله تعالى (أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^٦ ، وقوله تعالى (أَيَّانَ يُبْعَثُونَ)^٧ ، وقوله تعالى
(فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)^٨ .

قال ابن هشام فيها كلها : « هي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً »^٩ .

^١ جمع الباحث في مسألة الفصل بين المتلازمين مادة علمية كثيرة ونماذج له من القرآن ولكن أجلت إلى بحث آخر غير هذا.
^٢ الخصائص لابن جني : ٣٣١/١ والبيت فيه غير منسوب ، و في شواهد المغني البيت منسوب لرجل من بني درام : ٨٠٧/٢ ، والدرر
للوامع : ٢٠٥ /١ ، وبلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان : ٢٥١ /١ ، وشرح التسهيل : ٣٧٦ /٢ ، ومغني اللبيب : ٣٨٧ /٢ .
^٣ سورة فاطر : ٢٨ .
^٤ سورة سبأ : ٢٠ .
^٥ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٥٤٠/٨ ، والقراءة لزيد بن علي والزهري وجعفر بن محمد وأبو الهجاء الأعرابي وهو من فصحاء
العرب وبلال بن أبي برزة ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ١٥٧/٥ .
^٦ سورة الشعراء : ٢٢٧ .
^٧ سورة النحل : ٢١ ، والنمل : ٦٥ .
^٨ سورة التكويد : ٢٦ .
^٩ مغني اللبيب : ٦٠٧/ .

وقد تقدم المفعول به وجاء عامله متأخراً عنه ، وذلك إذا كان اسم شرط أو اسم استفهام ، والفعل بعدهما متعدي ، وقد تسلط عليهما نحو قوله تعالى (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^١ ، وقوله تعالى (أَيُّ مَّا تَدْعُونَ) ^٢ ، وقوله تعالى (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) ^٣ ، وللنحاة تعليل في ذلك يدور حول أحقية هذه الأدوات في الصدارة ، ولكن المخالفة هنا قد تتعلق بمقاصد معنوية وبلاغية للآيات الكريمة تتعدى حدود هذا التغيير لدى النحاة ، مما سيذكر في مكانه من هذا البحث عند الحديث عن تقدم المفعول وهو أداة في القرآن .

ومن الأصول المعتمدة لدى النحاة أن المخالفة في ترتيب أركان الكلم تكون لأسباب وفوائد أهمها وجود قرينة تدل على الموقع الأصلي للكلمة سواء تقدمت أم تأخرت ، فيتقدم الخبر أو يتقدم المفعول به لوجود قرائن تدل على أن المتقدم هو الخبر أو هو المفعول به . ولهذا كانت المخالفة هي الأصل حين أوجب النحاة تقدم المفعول ، وتأخر الفعل والفاعل مع وجود قرينة تدل عليهما في موقعهما الجديد .

ومثاله من التنزيل قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ^٤ حيث تقدم المفعول وهو ضمير . قال الجرجاني في الإشارات والتنبيهات : « يعرض للمفعول به أن يتقدم على فعله ، إما لكونه أهم كما أنك منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ قلت : وجه الحبيب أتمنى ، ويحتمل أن يكون هذا أيضاً للتخصيص نحو : زيداً ضربت أي ما ضربت غير زيد ، ومنه (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) أي لا نعبد إلا إياك » ^٥ .

ويشير البلاغيون إلى ذلك بتقديم المسند أو تأخير المسند إليه . ولعل من أوضح فوائد مخالفة الرتبة بتقديم المفعول ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من أن التقديم يفيد التحقيق والتنبيه « وهذا الذي ذكرت من أن التقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له وقد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرغ بالابتداء وبني الفعل الناصب

^١ سورة غافر : ٨١ .
^٢ سورة الإسراء : ١١٠ .
^٣ سورة الأعراف : ١٨٦ .
^٤ سورة الفاتحة : ٥ .
^٥ الإشارات والتنبيهات للجرجاني : ٨٥ .

كان له عليه وعدي إلى ضميره فشغل به كقولنا: في ضربت عبد الله ، عبد الله ضربته، فقال وإنما قلت عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»^١ .

وتكون مخالفة الرتبة أيضاً للسببية والمحافظة على النغم الموسيقي للآية ، فالمقدم سبب للمؤخر « بمعنى أن المقدم سبب في المؤخر ، فيقدم عليه كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) فقدمت العبادة على الاستعانة ، لأن العبادة هي الأصل والأساس ، وينبغي تحقيقها أولاً فهي سبب في الاستعانة ، كما أن تأخير لفظ (نستعين) يحافظ على النغم القرآني ويجعل الآية منسجمة مع ما قبلها وما بعدها فيسهل حفظها وترديدها »^٢ .
وكان التقديم للأهمية هو تعليق السكاكي على قوله تعالى ((وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ))^٣، مما جعله السكاكي من باب تقديم الأهم قول الله تعالى في الآية بناء على أنهما مفعولا جعل^٤ .

وعلق عليه صاحب الإشارات والتنبيهات بقوله : « إن نسبة الشركاء إلى الله هي المنكرة لكونها ممتعة ، وعلّة هذا الامتناع وهو مفهوم الله لا مفهوم الشركاء ، لجواز إسناد الشركاء إلى غير الله ، وهو الذي أوجب الاعتناء بالله وأوجب الاعتناء بتقديمه على (شركاء) وهذا هو مراد السكاكي والله أعلم بالصواب »^٥ . ويؤيده رأي ابن خطيب زملكان في الآية^٦ .

^١ دلائل الإعجاز: ١٣١ ، وانظر : الكتاب لسبيويه : ٨١/١ .
^٢ فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب - فتحي عبد القادر فريد ص٢٥ .
^٣ سورة الأنعام آية ١٠٠ .
^٤ أنظر : مفتاح العلوم للسكاكي : ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
^٥ الإشارات والتنبيهات للجرجاني : ٨٨ .
^٦ أنظر : إعجاز القرآن الكريم لابن خطيب زملكان، تحقيق : شعبان صلاح : ١٢٢

الفصل الأول

الرتبة بين الفاعل والمفعول به

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً

المبحث الثالث :

مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به المضاف على الفاعل
مع الفصل بين متلازمين

تمهيد:

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل

وقد كثر ذلك وتتنوع ، فكان يتقدمه على الفاعل أحياناً وجاء أيضاً بتقدمه على الفعل والفاعل معاً ، حتى صار كأصل ثان لشكل الجملة الفعلية .

ذكر ابن جني تحت عنوان « فصل في التقديم والتأخير : وذلك على ضربين : أحدهما ما يقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطرار ، فالأول : كتقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل الناصبه أخرى ، كضرب زيداً عمرو ، وزيداً ضرب عمرو »^١ .

بل ويشير ابن جني في موضع آخر إلى أنه الأصل « والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام ، متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول (على الفاعل) كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال جزى عدي بن حاتم ربه^٢ ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجفُ عليك ، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تستبشعه »^٣ .

وقال بعد حديثه عن الصفة المشبهة : « وهذا يدل على تمكين الفروع عندهم حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها ، قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدواته إليها وجعلته عطيةً منها لها ، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل ويؤكد أن الهاء في ربه لعدي ابن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ، ألا تراك لا تكاد تقول : جزى رب زيد عمراً وإنما يقال : جزاك ربك خيراً أو شراً ، وذلك أوفق لأنه كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ به ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه »^٤ .

وابن جني هنا جعل تقدم المفعول المشتمل على ضمير الفاعل المتأخر كأنه أصل ثان لشكل الجملة الفعلية .

^١ الخصائص : ٣٨٢/٢ .

^٢ يشير إلى قول النابغة الذبياني :

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

^٣ الخصائص : ٢٩٧/٢ .

^٤ المرجع السابق : ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .

ومخالفة الرتبة بتقدم المفعول تأتي على غير طريقة النحاة في ترتيب أركان الجملة الفعلية ولكنهم جعلوا ذلك أصلاً ثابتاً « إن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل ، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه ، وإن كان الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ، نحو قول الله عز وجل (إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (١) « ٢ .

وقد أشار الأشموني في شرحه للألفية إلى أوجه عديدة يخالف فيها المفعول أصل الرتبة المتبعة لدى النحاة : « والأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل لأنه كجزء منه ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة والأصل في المفعول أن ينفصلاً " عنه بالفاعل لأنه فضلة ، " وقد يجئ بخلاف الأصل " فيتقدم المفعول على الفاعل إما وجوباً وإما جوازاً. وقد يمتنع ذلك " وقد يجئ المفعول قبل الفعل " وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز : نحو فريقاً هدى ، وواجب : نحو من أكرمت ؟ ، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه» ٣ .

وتكون مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفاعل - على كثرته - في القرآن على ضربين :

- الأول : مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً .
- الثاني : مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً .

^١ سورة فاطر : ٢٨ .

^٢ الخصائص : ٢٩٧/١ .

^٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥٥/١ . وتركت التمثيل لما وجب تأخره أو توسطه لخروجه عن موضوع البحث .

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل جوازاً

وجاءت مخالفة الرتبة على سبيل الجواز بتقديم المفعول به على الفاعل وكلاهما اسمٌ ظاهر كثيراً في القرآن الكريم وإن كان الجواز يعني إمكان التصرف في الآية إلا أنه يعطي صورة مخالفة لشكل الجملة الفعلية ومن نماذج ذلك على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى (فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ)

وذلك لتأكيد وقوع الفعل عليه دون غيره ، فلو قلنا (فلما جاء المرسلون آل لوط) لوقع الفعل على آل لوط وعلى غيرهم ، أي : جاء المرسلون وغيرهم من الأقوام ، فالأهم في هذه الآية هو المفعول به . وفي نحو قولنا : (ضرب زيدا عمرو) المفعول به هو مركز العناية والاهتمام فقدّم ، لأن من شأن العرب أن تقدم الأهم في كلامها ، فالأهمية هنا كانت في وقوع الفعل على المفعول به بصرف النظر عن الفاعل الذي أوقع الفعل ، فقد يكون المفعول به (زيد) فارساً شجاعاً ، أو ذا مكانة لا يتصور معها ضربه ، أو قد يكون مفسداً شريراً ، وإهانته تهم السامع والمتكلم ، وفي الحاليتين هو الأهم فيقدّم ، وقد قال الجرجاني في هذا المعنى : « إن معنى ذلك أنه يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يباليون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويُفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يباليون من كان القتل منه ، ولا يعنيه منه شيء ، فإذا قُتل وأراد مُريد الأخبار بذلك فإنه يقدّم ذكر الخارجي ، فيقول : (قتل الخارجي زيد) ولا يقول : قتل زيد الخارجي ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ، وبهمهم ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ، ومتطلعون إليه ، حتى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم كفؤا شره وتخلصوا منه »^٢ .

فالجمله المقدم فيها المفعول به يختلف معناها عنها إذا وقع المفعول به موقعه بعد الفعل

والفاعل .

^١ الحجر : ٦١ .

^٢ دلائل الإعجاز : ٨٤ .

(٢) قوله تعالى (إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)^١

قال أبو حيان : « وقدّم المفعول هنا على الفاعل للاعتناء. »^٢ ومثله :

(٣) قوله تعالى (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ)^٣

قال الآلوسي : « وتقديم المفعول لإفادة كمال تمكن الفعل عند النفس وقت وروده عليها »^٤

(٤) قوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ)^٥

(٥) قوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)^٦

(أحدهم) مفعول به مقدم على الفاعل المؤخر (الموت) .

(٦) قوله تعالى (وَتَغْشَىٰ وُجُوهُهُمُ النَّارُ)^٧

تقديم المفعول به (وجوههم) له دلالة معنوية يقول الفخر الرازي : « واعلم أن موضع المعرفة والنكرة والعلم والجهل هو القلب، وموضع الفكر والوهم والخيال هو الرأس. وأثر هذه الأحوال إنما تظهر في الوجه، فلهذا السبب خص الله تعالى هذين العضوين بظهور آثار العقاب فيهما فقال في القلب: {نَارُ اللَّهِ الْمَوْجِدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ} وقال في الوجه: {وَتَغْشَىٰ وُجُوهُهُمُ النَّارُ} بمعنى تتغشى »^٨ . ومثله :

(٧) قوله تعالى (تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ)^٩ .

قال الآلوسي : « والمراد تحرق وجوههم النار، وتخصيص الوجوه بذلك لأنها أشرف الأعضاء فبيان حالها أزجر عن المعاصي المؤدية إلى النار وهو السر في تقديمها على الفاعل »^{١٠}

^١ سورة البقرة - آية ١٣٣ .

^٢ البحر المحيط : ١٥٤ / ١ .

^٣ نفس السورة : ١٨٠ .

^٤ روح المعاني : ٥٢ / ٢ .

^٥ سورة النساء : ١٨ .

^٦ المؤمنون : ٩٩ .

^٧ سورة إبراهيم : ٥٠ .

^٨ تفسير الرازي : ١١٩ / ٦ .

^٩ المؤمنون : ١٠٤ .

^{١٠} روح المعاني : ٦٦ / ١٨ .

٨) قوله تعالى (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا) ^١

(الله) مفعول به مقدم و(لحومها) فاعل مؤخر ، والغرض البلاغي من هذا التقديم هو الاختصاص ^٢ .

٩) قوله تعالى (فَتَلَقَّى آءَادَمُ مِنْ رَبِّهِء كَلِمَتِ) ^٣

قرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات ، قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور : برفع آدم ونصب الكلمات ^٤ وعكس ابن كثير . ومعنى تلقى الكلمات لآدم : وصولها إليه ، لأن من تلقاك فقد تلقيته فكأنه قال : فجاءت آدم من ربه كلمات « ^٥ ، والمخالفة هنا بتقدم المفعول على الفاعل على سبيل الجواز .

١٠) قوله تعالى (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) ^٦

الله بالنصب ^٧ في قراءة وثاب ، وفي المحتسب قال أبو الفتح ابن جني : « يشهد لهذه القراءة قوله جل وعز حكايةً عن موسى : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) ^٨ وغيره من الآي التي فيها كلامه لله تعالى « ^٩ .

وعلى هذه القراءة تكون المخالفة متحققة بتقدم المفعول وتأخر الفاعل على سبيل الجواز .

^١ سورة الحج : ٣٧ .
^٢ أنظر : الكشاف للزمخشري : ٢٠٠/٢ ، ٥٤١/٢ ، ٣٢١/٣ .
^٣ سورة البقرة : ٣٧ .
^٤ على قراءة الجمهور لا شاهد في الآية الكريمة
^٥ البحر المحيط : ٢٦٧/١ ، وقرأ بها أيضاً ابن كثير ومجاهد وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٤٨/١ .
^٦ سورة النساء : ١٦٤ .
^٧ على أن يكون هو المتكلم . وانظر : معجم القراءات القرآنية : ١٨٢/٢ .
^٨ سورة الأعراف : ١٤٣ .
^٩ المحتسب : ٢٠٤/٢ .

(١١) قوله تعالى (يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ)¹

قال ابن جني : « ومن ذلك قراءة حميد بن قيس : يغشي بفتح الياء والشين ، ونصب الليل ورفع النهار ، قال أبو الفتح : ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها ، وهو الله تعالى أي يغشى الليل النهار بإذنه وبأمره » ² .

وقال أبو حيان : « ويفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين وضم اللام حميد بن قيس ، كذا قال : عن أبي عمرو الداني وقال أبو الفتح عثمان بن جني : عن حميد بن نصب الليل ورفع النهار . قال ابن عطية : وأبو الفتح أثبت . وهذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت كلام لا يصح » ³ .

وعلى هذه القراءة تقدم المفعول مخالفاً للرتبة على الفاعل على سبيل الجواز .

(١٢) قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ)⁴

(الإنسان) مفعول به مقدم على الفاعل (ضر) المؤخر . ومثله :

(١٣) قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ)⁵

(١٤) قوله تعالى (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ)⁶

المفعول به المقدم (عذابهما) على الفاعل المؤخر (طائفة) ، والتقديم هنا للاهتمام بذكر العذاب والتغليظ عليه .

(١٤) قوله تعالى (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى)⁷

قال الآلوسي : « {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ} أي قسمة التركة بين أربابها وهي مفعول به ، وقدمت لأنها المبحوث عنها ولأن في الفاعل تعدداً فلو روعي الترتيب يفوت تجاذب أطراف الكلام ،

¹ سورة الأعراف : ٥٤ .

² المحتسب : ٢٥٣/١ . وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٣٦٨/٢ .

³ البحر المحيط : ٦٦/٥ .

⁴ الزمر : ٨ .

⁵ الروم : ٣٢ ، ومثلها : يونس : ١٢ .

⁶ النور : ٢ .

⁷ النساء : ٨ .

وقيل: قدمت لتكون أمام الحاضرين في اللفظ كما أنها أمامهم في الواقع، وهي نكتة للتقديم لم أر من ذكرها من علماء المعاني»^١.

(١٦) قال تعالى (وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ)^٢

(آباءنا) مفعول به مقدم على الفاعل (الضراء) «ولعل تأخير السراء للإشعار بأنها تعقب الضراء فلا ضير فيها»^٣.

(١٧) قوله تعالى (سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ)^٤

فُدِّمَ المفعول به (الذين) على الفاعل المؤخر (صغار). ومثله:

(١٨) قوله تعالى (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)^٥

(١٩) قوله تعالى (فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ)^٦

(القوم) مفعول به مقدم للأهمية والفاعل المؤخر (قرح).

(٢٠) قوله تعالى (وَنَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةً)^٧

(عرش) مفعول به مقدم والفاعل المؤخر (ثمانية) وسبب تقديم المفعول به هو الأهمية والتعظيم للعرش الإلهي.

(٢١) قوله تعالى (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^٨

(خيفة) مفعول به مقدم (موسى) فاعل مؤخر «وتأخير الفاعل لمراعاة الفواصل»^٩.

^١ روح المعاني: ٢١٢/٤

^٢ الأعراف: ٩٥

^٣ روح المعاني للآلوسي: ١٠/٩

^٤ الأنعام: ١٢٤

^٥ هود: ٦٧

^٦ آل عمران: ١٤٠

^٧ الحاقة: ١٧

^٨ طه: ٦٧

^٩ روح المعاني: ٢٢٨/١٦

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل وجوباً

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل:

ومن المواضع التي جاءت فيها المخالفة للرتبة بتقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم تلك التي اتصل فيها المفعول وهو ضمير بالفعل فوجب تقدم المفعول .

فالأصل - كما أشرنا بالمدخل - أن يتقدم الفاعل ويتأخر عنه المفعول ، وكلاهما يتأخر عن الفعل الذي تنصدر به الجملة الفعلية .
وإذا كان المفعول ضميراً ، فالأصل أيضاً أن يلزم هذا الضمير الواقع مفعولاً به مرتبة المفعول وهي التأخير ، وليس للضمير أفضلية أو أحقية الصدارة لكونه مفعولاً به .

وقد خالف القرآن الكريم هذا الأصل فتقدم المفعول به وهو ضمير على الفاعل مراراً على سبيل الجواز ، أو مخالفة على سبيل الوجوب . وقد أوجب النحاة اتصال الضمير في كل موضع يتأتى ذلك فقالوا : لا يصح العدول عن الاتصال إلى الانفصال .
وقد فلسف النحاة والمفسرون هذا التقديم للضمير الواقع مفعولاً به ، فجعلوا ذلك أحياناً لإظهار أهمية المفعول به ، أو لكونه منفصلاً وتأخره يوجب اتصاله .

ولكن يبقى أن هذا النسق القرآني هو نسق يختلف عن الأصل المعتبر لدى النحاة في ترتيب الكلم بالجملة الفعلية التي تكون صورتها :

(جملة) - فعل + فاعل + مفعول

وقد جاءت المخالفة بتقديم الضمير الواقع مفعولاً به في القرآن الكريم على صور عديدة ،
فأحياناً يكون الضمير مفرداً وأحياناً يكون جمعاً ، وأحياناً يكون للمخاطب ، وأحياناً يكون
للغائب .

وأمثلة ذلك عديدة في القرآن ، وقد تتبعناها بالمصحف الشريف^١ فوجدتها تدخل تحت
الأنماط التالية :

النمط الأول : تقدم المفعول به وهو ضمير مفرد مذكر :

(١) قوله تعالى (إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِاللَّوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)^٢

(٢) قوله تعالى (فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْرِةِ وَالْأُولَى)^٣

ويعلق عليهما أحد المعاصرين بقوله : « إنهما جملتان تقدم فيهما المفعول على الفاعل لا
لغرض بلاغي ، وإنما لقاعدة نحوية ، والقاعدة أنه إذا أمكن اتصال الضمير فلا يُؤتى به
منفصلاً »^٤ .

وقد قرر ابن مالك هذه القاعدة بقوله في الألفية :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل * إذا تآتى أن يجيء المتصل^٥

وكأن د / نحلة يريد القول إن الآيتين كانتا على هذه الصورة لموافقة القاعدة النحوية ، وهذا
خطأ صراح فالقرآن أسبق ، وهو الأصل وعليه ينبغي أن تُبنى القاعدة النحوية .

(٣) قوله تعالى (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى)^٦

وفي هذه الآية تقدم المفعول الأول وجوباً على الفاعل ، لأنه ضمير متصل بالفعل - ولما
أمكن اتصاله وجب تقدمه - وتأخر الفاعل لفظ الجلالة ثم جاء المفعول الثاني المحصور بإلا
، والحصار من الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة على ما سيأتي تفصيله بعد .

وقال العكبري : « بشرى : مفعول ، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله ، ويكون (جعل)
متعدياً إلى مفعول واحد »^٧ .

^١ هذا كل ما وجدته من آيات في هذه المسألة .

^٢ سورة النازعات : ١٦ .

^٣ نفس السورة : ٢٥ .

^٤ لغة القرآن الكريم في جزء عم ، د / محمود أحمد نحلة / ٤٨٤ .

^٥ ألفية ابن مالك باب النكرة والمعرفة والضمير ، وانظر : شرح ابن عقيل : ٩٩/١ .

^٦ سورة الأنفال : ١٠ .

^٧ التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٦/١ .

٤) قوله تعالى (وَمَنْ تَخَرَّجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ

الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)^١

٥) قوله تعالى (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ^٢ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

كَثِيرًا)^٣

قرأ يعقوب المدني بكسر التاء من (يؤت) على البناء للفاعل . قال الزمخشري : « بمعنى : ومن يؤته الله الحكمة »^٤ ، وقرأ الأعمش : ومن يؤته الله^٥ وعلى القراءتين تقدم المفعول وتأخر الفاعل ، لأن المفعول ضمير متصل بالفعل ، ولو تأخر لانفصل ، هكذا الأصل لدى النحاة ولدى الباحث رؤية بأن الأصل هنا هو الاتصال والتقدم ، وليس الانفصال والتأخر ، والعدول عنه عدول عن الأصل الوارد في القرآن فلا يجوز .

وقد ردّ أبو حيان توجيه الزمخشري لقراءة يعقوب بأن المفعول ضمير مقدر في الفعل ، قال أبو حيان : « فإن أراد بقوله : من يؤته الله ، تفسير المعنى فهو صحيح ، وإن أراد تفسير الإعراب فليس كذلك ، فليس في (يؤت) ضمير نصب حذف ، بل مفعوله مقدم بفعل الشرط ، كما تقول : أياً تعط درهماً أعطه درهماً »^٥ .

وسواء أخذنا بتأويل الزمخشري ، أم بتأويل أبي حيان للآية الكريمة فالنتقديم للمفعول حاصل على الفاعل تارة ، أو على الفعل تارة أخرى وفيه مخالفة للرتبة .

٦) قوله تعالى (يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^٦

وقرأ الحسن وجماعة^٧ (تلتقطه بعض السيارة) وفيها اتصل الضمير بالفعل فتقدم مخالفاً للرتبة مع كونه مفعولاً به ، ورتبته الأصلية لدى النحاة التأخر عن الفاعل . وجاءت هذه المخالفة أيضاً مع ما يعمل عمل الفعل عند اتصاله بالضمير الواقع مفعولاً به .

^١ سورة النساء : ٩٨ .

^٢ سورة البقرة : ٢٦٩ .

^٣ الكشاف : ٣٩٦/١ .

^٤ أنظر المرجع السابق ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٦٨٥/٢ .

^٥ البحر المحيط : ٦٨٥/٢ .

^٦ سورة يوسف : ١٠ .

^٧ هم مجاهد وقتادة وأبو رجاء ، وانظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٢٤٤/٦ ، واتفق فضلاء البشر : ١٤١/٢ .

(٧) قوله تعالى (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا)^١

(٨) قوله تعالى (وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)^٢

(٩) قوله تعالى (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ)^٣

(١٠) قوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ)^٤

قال ابن الأنباري : « وبما أراك الله : أي أراكه الله . فالكاف المفعول الأول ، و الهاء المحذوفة المفعول الثاني ، لأن أرى ههنا تتعدى لمفعولين »^٥.

(١١) قوله تعالى (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي)^٦

ففيها تقدم المفعول وتأخر الفاعل ، قال ابن الأنباري : « فناده الملائكة " فمن قرأ فنادته بالتأنيث أراد جماعة الملائكة »^٧ ، وفيها تقدم المفعول به وهو الضمير على الفاعل الملائكة وذلك على القراءتين .

(١٢) قوله تعالى (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِغَايَتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ^٨

كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ)^٩

(١٣) قوله تعالى (قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ^{١٠}

فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)^{١١}

^١ سورة النساء : ١٥٨ .

^٢ سورة الأنعام : ٦٨ .

^٣ سورة آل عمران : ٧٩ .

^٤ سورة النساء : ١٠٥ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٦٦/١ .

^٦ سورة آل عمران : ٣٩ .

^٧ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٠٢/١ ، وقرأ حمزة والكسائي (فناداه) وقرأ باقي السبعة (فنادته) ، وانظر : البحر المحيط لأبي حيان :

١٢٨/٣ ، ومعجم القراءات القرآنية - : ٢٦/٢ .

^٨ سورة الأنعام : ٥٤ .

^٩ سورة المائدة : ١٠٠ .

(١٤) قوله تعالى (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ^ط وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ^ج وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^ط وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا^ج وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ^١)

(يئوده) فعل مضارع و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به .

(١٥) قوله تعالى (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعَهَا أَذًى^ظ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ^٢)

(يتبعها) فعل مضارع و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به .ومثله :

(١٦) قوله تعالى (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ رِءَابٌ^٣ وَابِلٌ^٣)

(أصابه) فعل ماض والضمير مفعول به .

(١٧) قوله تعالى (أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضِعْفَاءُ^٤ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ^٤)

(١٨) قوله تعالى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ^٥)

^١ سورة البقرة : ٢٥٥ .
^٢ سورة البقرة : ٢٦٣ .
^٣ نفس السورة : ٢٦٤ .
^٤ نفس السورة : ٢٦٦ .
^٥ نفس السورة : ٢٧٥ .

النمط الثاني : تقدم المفعول به وهو ضمير جمع مذكر :

(١) قوله تعالى (أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ)^١

(٢) قوله تعالى (وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ)^٢

(٣) قوله تعالى (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ)^٣

فالأفعال في (يلعنهم) ، (يكلمهم) ، (يزكيهم) ، (يأتيهم) متصلة بضمائر جمع وهي المفعول المقدم . ومثله :

(٤) قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ

قَبْلِكُمْ)^٤

(٥) قوله تعالى (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ

سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ)^٥

(٦) قوله تعالى (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً

قَالُوا يَحْسَرْتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا)^٦

(جاءتهم) فعل ومفعول به مقدم و (الساعة) فاعل مؤخر ، وهذا التقديم يعطي معنى التهيب بالمفاجأة ، فتأخير الفاعل (الساعة) وتقديم المفعول به (هم) يجعل السامع يتفاجأ بالفاعل (الساعة) فالغرض من هذا التقديم هو توجيه الكلام باتجاه الفاعل ، والفاعل هنا محور الآية الذي يدور حوله معنى الكلام .

(٧) قوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ)

الْيَسِينَةُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا)^٧

^١ سورة البقرة : ١٥٩ .
^٢ نفس السورة : ١٧٤ .
^٣ نفس السورة : ٢١٠ .
^٤ نفس السورة : ٢١٤ .
^٥ نفس السورة : ٢٤٨ .
^٦ سورة الأنعام : ٣١ .
^٧ سورة البقرة : ٢٥٣ .

٨ قوله تعالى (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ١)

فتقدم المفعول وهو ضمير الجماعة (هم) في آتاهم على الفاعل وهو لفظ الجلالة .

٩ قوله تعالى (وَظُنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ٢)

ففي الآية تقدم المفعول به على الفاعل لكونه ضميراً متصلاً باسم الفاعل المضاف إلى مفعوله . ومثله :

١٠ قوله تعالى (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ٣)

١١ قوله تعالى (يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ٤)

١٢ قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ ٥)

تُقَدِّةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ٦ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ٥

(يحذركم) فعل ومفعول به مقدم ، (الله) فاعل مؤخر .

١٣ قوله تعالى (وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ٧ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ ٦)

(جاء) فعل ماض ، و (هم) مفعول به مقدم ، (البيِّنَات) فاعل مؤخر .

١٤ قوله تعالى (يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمَنُوا خَيْرًا

لَكُمْ ٧)

١٥ قوله تعالى (يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا

مُبِينًا ٨)

١ سورة آل عمران : ١٨٠ .
٢ سورة الحشر : ٢ .
٣ سورة البقرة : ٢٨٤ .
٤ سورة يونس : ٥٧ .
٥ سورة آل عمران : ٢٨ .
٦ نفس السورة : ٨٦ .
٧ سورة النساء : ١٧٠ .
٨ نفس السورة : ١٧٤ .

(١٦) قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ) ^١

(١٧) قوله تعالى (وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا) ^٢

بتقدم الضمير كم مفعولاً به على الفاعل شنان .

(١٨) قوله تعالى (فَأَثَبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا) ^٣

ففيها تقدم المفعول الأول وهو ضمير الجماعة هم ، على الفاعل لفظ الجلالة (الله) أما المفعول الثاني فهو جنات .

(١٩) قوله تعالى (لِيَبْلُوَنكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) ^٤
وفيهما تقدم المفعول به وهو كم وتأخر لفظ الجلالة وهو الفاعل - في ليبلونكم الله - وتقدم المفعول الهاء على الفاعل أيديكم في قوله (تناله أيديكم) .

(٢٠) قوله تعالى (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ إِخْرَانٍ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ آرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ) ^٥

^١ نفس السورة : ٣٢ .
^٢ سورة المائدة : ٢ .
^٣ نفس السورة : ٨٥ .
^٤ سورة المائدة : ٩٤ .
^٥ نفس السورة : ١٠٦ .

وفيه شاهدان الأول في (إذا حضر أحدكم الموت) والثاني في (فأصابكم مصيبة الموت) .

(٢١) قوله تعالى (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ)^١

(٢٢) قوله تعالى (وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا)^٢

قال ابن الأنباري : « وقيل هو مرفوع على تقدير التقديم والتأخير ، وتقديره ولا يضركم كيدهن شيئاً أن تصبروا وتتقوا »^٣ .

(٢٣) قوله تعالى (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ)^٤

بتقديم ضمير الجماعة في كم على لفظ الجلالة .

(٢٤) قوله تعالى (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ)^٥

قال ابن الأنباري : « أن وصلتها في تقدير المصدر في موضع رفع ، بأنه فاعل وتقديره (أن يكفيكم إمداد ريكم إياكم بثلاثة آلاف »^٦

(٢٥) قوله تعالى (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ)^٧

فيها قراءة لابن كثير وأبي عمرو بن العلاء (إذ يغشاكم النعاس) بالرفع وبها تقديم للمفعول (كم) وهو ضمير الجماعة على فاعل الغشيان وهو النعاس مخالفة لترتيب النحاة في الجملة الفعلية .

^١ سورة آل عمران : ١٥٤ .

^٢ نفس السورة : ١٢٠ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢١٨/١ .

^٤ سورة آل عمران : ١٢٣ .

^٥ نفس السورة : ١٢٤ .

^٦ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢١٨/١ .

^٧ سورة الأنفال : ١١ .

(٢٦) قوله تعالى (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذُرُّوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ)^١

(٢٧) قوله تعالى (فَمَا كَانَ دَعْوَانُهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)^٢

(٢٨) قوله تعالى (وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)^٣

والشاهد فيها تقدم المفعول كم على الفاعل هدى .

(٢٩) قوله تعالى (يَبْنِيٰ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ)^٤

(٣٠) قوله تعالى (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَاهُمْ نَصِيحُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَإِنَّا مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ)^٥

(٣١) قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)^٦

(٣٢) قوله تعالى (وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا)^٧

ف(هم) مفعول به أول ، و (غرورا) مفعول ثان ، وقد تقدم المفعول الأول - وهو ضمير متصل بالفعل - وجوباً ن وفي ذلك مخالفة للأصل المعبر لدى النحاة ، من مجي الفعل المتعدي لمفعولين متصلاً بفاعله ، ثم المفعول به الأول ثم المفعول به الثاني .

١ سورة الأعراف : ٧٣ .
٢ نفس السورة : ٥ .
٣ سورة البقرة : ٣٨ .
٤ سورة الأعراف : ٢٧ .
٥ نفس السورة : ٣٧ .
٦ نفس السورة : ٤٩ .
٧ سورة النساء : ١٢٠ .

(٣٣) قوله تعالى (وَإِن يَأْتِهِمْ عَرْضٌ مِّثْلُهُ^١ يَاخُذُوهُ^١)

(٣٤) قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ^٢ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ^٣ وَمَنْ عَمِيَ^٤

فَعَلَيْهَا^٥)

(٣٥) قوله تعالى (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ^٦ بَغْتَةً قَالُوا يَحْسِرْتَنَا عَلَىٰ فَرْطِنَا مَا فِيهَا^٧)
ففيها تقدم المفعول (هم) وتأخر الفاعل (الساعة) .

(٣٦) قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ^٨ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي^٩ أَنْفُسِهِمْ^٩)

() ففيها تقدم المفعول به وهو ضمير الجماعة في (توفاهم) على الفاعل ، وهو
الملائكة) وفيه مخالفة لأصل ترتيب الجملة الفعلية لدى النحاة .

(٣٧) قوله تعالى (وَسَأَلُهُمْ^{١٠} عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ^{١١} فِي

السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ^{١٢} حِيَتَانُهُمْ^{١٣} يَوْمَ سَبَّتِهِمْ^{١٤} شُرْعًا^{١٥})

فتقدم ضمير الجماعة في (تأتيهم) وتأخر الفاعل (حيتانهم) .
وهذا النمط (تقدم المفعول وهو ضمير جمع مذكر) أكثر الأنماط وروداً في القرآن .

^١ سورة الأعراف : ١٦٩ .

^٢ سورة الأنعام : ١٠٤ .

^٣ نفس السورة : ٣١ .

^٤ سورة النساء : ٩٧ .

^٥ سورة الأعراف : ١٦٣ .

النمط الثالث : تقدم المفعول به وهو ضمير مفرد مؤنث :

(١) قوله تعالى (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا)^١

وذلك في قراءة من خفف كفّلها فتقدم المفعول ضمير المؤنث (ها) وتأخر الفاعل زكريا ، قال ابن الأنباري : « يقرأ كفّلها بالتخفيف والتشديد ، ويقرأ زكرياء بالرفع والنصب فمن قرأ : كَفَّلَهَا بالتخفيف رفع زكرياء لأنه فاعل ، ومن شدد كَفَّلَهَا نصب زكرياء لأنه مفعول »^٢ .

(٢) قوله تعالى (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا

وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)^٣

(أطفأها) فعل ماض و (ها) مفعول به مقدم و (الله) فاعل مؤخر .

(٣) قوله تعالى (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)^٤

(٤) قوله تعالى (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ

وَالْبَحْرِ)^٥

(٥) قوله تعالى (إِنَّهُمْ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ)^٦

(٦) قوله تعالى (قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ)^٧

(٧) قوله تعالى (لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرَعْمِهِمْ)^٨

ففيها مخالفة للرتبة بتقدم المفعول ، واجتمع لذلك علتان ، الأولى منهما لأن المفعول به ضمير متصل بالفعل فالأصل تقدمه لئلا ينفصل ، والثانية لأن الفاعل - اسم الموصول من محصور بإلا وحق المحصور أن يتأخر مخالفاً بذلك أصل الترتيب في الجملة الفعلية وهو تقدم الفاعل واتصاله بفعله وعدم انفصاله منه .

^١ سورة آل عمران : ٣٧ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٠١/١ ، وفيها قراءات عديدة هي : وكفّلها ، وأكفّلها ، وكفّلها ، وكفّلها ، وانظر : معجم القراءات

القرآنية : ٢٥/٢ .

^٣ سورة المائدة : ٦٤ .

^٤ سورة الأعراف : ٤ .

^٥ سورة الأنعام : ٥٩ .

^٦ سورة هود : ٨١ .

^٧ سورة المائدة : ١٠٢ .

^٨ سورة الأنعام : ١٣٨ .

النمط الرابع: تقدم المفعول به وهو ضمير للمثنى المذكر :

(١) قوله تعالى (فَوَسَّوَسَ هُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا

وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) ^١

(نهاكما) فعل ماضٍ وضمير المثنى مفعول به مقدم و(ربكما) فاعل مؤخر .

(٢) قوله تعالى (وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ

الشَّيْطَانُ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ) ^٢

الأفعال (نادى) و (أنهى) اتصالاً بضمير المثنى وهو مفعول به مقدم .

النمط الخامس: تقدم المفعول به وهو ضمير لجمع الإناث :

(١) قوله تعالى (فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ

سَبِيلًا) ^٣

(يتوفى) فعل مضارع اتصل بضمير الإناث (هن) وهو ضمير متصل في محل نصب

مفعول به مقدم ، و(الموت) فاعل مؤخر .

هذا وتقدم المفعول وهو ضمير على الفاعل في القرآن الكريم أكثر من أن يحصى

وصوره عديدة ، فأحياناً يكون الضمير مفرداً وأحياناً يكون ضمير جمع ويتنوع بين التذكير

والتأنيث ، وأشار الآن إلى مواضع أخرى لتقدم المفعول وهو ضمير بسور أخرى :

^١ سورة الأعراف : ٢٠ .

^٢ نفس السورة : ٢٢ .

^٣ سورة النساء : ١٥ .

أرقام الآيات	اسم السورة
١٥٦ ، ١٠١ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧	البقرة
١٦٠ ، ١٥٢ ، ١٤٨ ، ١٤٠ ، ١٢٠ ، ١٠٥ ، ٨١ ، ٧٧ ، ٢٩ ١٨٣ ، ١٧٤ ، ١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٦ ،	آل عمران
١٥٣ ، ١٠١ ، ٨٣ ، ٧٨ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٦٢ ، ٥٤ ، ٣٩	النساء
٩٤ ، ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٧٠ ، ٦٣ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٥ ، ٤	المائدة
١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٤٢ ، ١٣٠ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ٧١ ، ٤٧	الأنعام
، ١٠١ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٧٣ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٤٣ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٣ ، ١٣١ ، ١٠٥ ٢٠١ ، ١٨٨ ، ١٧٥ ، ١٦٩	الأعراف
٥٢ ، ٣٤ ، ٢٦ ، ١٩ ، ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ٥	الأنفال
، ٧٤ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٤٠ ، ٢٨ ، ٢٥ ١٢٠ ، ٩٤ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٣	التوبة
، ٩٠ ، ٧٦ ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٣٩ ، ٢٧ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ١٣ ، ٩ ١٠٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣	يونس
، ٧٦ ، ٧٤ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٥٤ ، ٣٩ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣١ ، ١٧ ١١٣ ، ١١١ ، ٩٣ ، ٨٩ ، ٧٨	هود
، ١٠٧ ، ٨٨ ، ٦٨ ، ٥٠ ، ٤٢ ، ٣٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٠ ، ٦ ١١٠	يوسف
٣٧ ، ٣١	الرعد
٤٤ ، ٢١ ، ١٧ ، ٩	إبراهيم
٨٣ ، ٧٣ ، ٥٤ ، ٤٨ ، ١٨ ، ١١ ، ٣	الحجر
، ١١٢ ، ١٠٤ ، ٥٣ ، ٤٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٢٨ ، ٢٦ ١١٤ ، ١١٣	النحل
٩٤ ، ٨٣ ، ٦٧ ، ٦٤	الإسراء
٥٥	الكهف
٤٣ ، ٢٣	مريم

١٣٣ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ٧٨ ، ٣٩ ، ٩	طه
١٠٥ ، ١٠٣ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٦٣ ، ٤٦ ، ٣٦	الأنبياء
٨٣ ، ٧٢ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٣٧ ، ٣١ ، ١٥ ، ١١	الحج
٩٩ ، ٦٨ ، ٤١	المؤمنون
٦٣ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٢٥ ، ١٤ ، ٣ ، ٢	النور
٦٣	الفرقان
٢٠٦ ، ١٩٧ ، ١٨٩ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ١١١ ، ٥	الشعراء
٣٦ ، ١٨ ، ١٤ ، ١٣	النمل
٨٠ ، ٧٧ ، ٤٨ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ١٥ ، ٨	القصص
٥٥ ، ٥٣ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ١٤	العنكبوت
٦٠ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٩	الروم
٣٣ ، ٣٢ ، ٢٣ ، ١٤ ، ١١	لقمان
١١ ، ٣	السجدة
٦٩ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٢٢ ، ٩	الأحزاب
٣	سبأ
٤٢ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٢٥ ، ٥	فاطر
٧٦ ، ٦٩ ، ٦٥ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٣٥ ، ٣٠ ، ١٣	يس
٧٥ ، ١٠	الصافات
٤١ ، ٢١ ، ٤	ص
١٨ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧١	الزمر
٨٥ ، ٨٣ ، ٦٦ ، ٥٠ ، ٤٥ ، ٣٤ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٤	غافر
٥١ ، ٤٩ ، ٤٢ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٢١ ، ١٨ ، ١٤ ، ١٣	فصلت
٥١ ، ٤٨ ، ٣٩ ، ١٤	الشورى
٦٢ ، ٣٩ ، ٣٠ ، ٢٩	الزخرف
١٧ ، ١٣	الدخان
٣٥ ، ٣٠ ، ١٧	الجاثية

الأحقاف	١٥
محمد	٢٧ ، ٢٣ ، ١٨
الفتح	٢٢ ، ٢٠ ، ١٦
الحجرات	٦
ق	٢
الذاريات	٤٤ ، ٢٤ ، ١٦
الطور	٣٢ ، ٢١ ، ١٨
النجم	٢٣ ، ٥
القمر	٤
الرحمن	٧٤ ، ٥٦ ، ٢٩
الواقعة	٧٩
الحديد	١٤
المجادلة	١٨ ، ٨ ، ٦
الحشر	٧ ، ٢
المتحنة	١٢ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٣ ، ١
الجمعة	٢
المنافقون	١٠ ، ٤ ، ١
التغابن	٦ ، ٥
الطلاق	٧
التحريم	٣
الملك	٢٨ ، ٩ ، ٨
القلم	٥٠ ، ٤٩
الحاقة	٣٧ ، ١٢
المعارج	٤٤ ، ٢١ ، ٢٠
نوح	٦ ، ١
المدثر	٤٨ ، ٤٧
الإنسان	٢١ ، ١١

النازعات	٢٥ ، ١٦ ، ١٥
عبس	٤١ ، ٢
المطففين	٢١
البروج	١٧
الأعلى	١١
الغاشية	٢٤ ، ١
الفجر	١٥
البلد	٧
الليل	١٧ ، ١٥
الضحى	٥ ، ٢
البينة	٤ ، ١

أما سورة الصف والجن والمزمل والقيامة والمرسلات والنبأ والتكوير والانفطار والانشقاق والطارق والشمس والشرح والتين والعلق والقدر والزلزلة والعاديات والقارعة والتكاثر والعصر والهمزة والفيل وقريش والماعون والكوثر والكافرون والنصر والمسد والإخلاص والفلق والناس فلم أجد فيها تقدماً للمفعول به الضمير لكونه متصلاً بالفعل ، ومن خلال هذه النماذج يتبين لنا أن الضابط الذي حكم ظاهرة المخالفة للرتبة بتقدم المفعول به وجوباً على الفاعل هو قول النحاة بأنه لا يجوز العدول عن اتصال الضمير إلى انفصاله ، لذا لزم تقدم المفعول به الواقع ضميراً متصلاً بالفعل لأنه لو تأخر عن الفاعل لزم انفصاله بالإضافة إلى أن تقدم المفعول في بعض هذه الآيات يحقق معاني لا تتحقق مع تأخره وهذا يدعونا إلى القول بأن الأصل هنا هو ما عليه القرآن وهو تقدم المفعول ، وهذا يؤيد قول ابن جني^١ بأن كثرة تقدم المفعول شائعة في القرآن ، وقول غيره بأن تقدم المفعول قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه .

هذا وقد لاحظت أن تقدم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل جاء أحياناً والفاعل مجرور بحرف الجر الزائد ومن نماذج ذلك في القرآن الكريم :

^١ أنظر : ص ١١ من مدخل هذا الباب من هذا البحث .

(١) قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ^١)

وفيها تقدم المفعول وهو الضمير في جاءك على الفاعل وهو مجرور بحرف الجر . قال ابن الأنباري : « " من " فيها وجهان : أحدهما : أن تكون وصفاً لمصدر محذوف وتقديره : ولقد مجيء من نبا المرسلين ، ويكون الفعل وهو جاءك دالاً على المصدر المحذوف ، ولا تكون زائدة في الواجب ، وإنما تزداد في النفي ، وهذا مذهب سيبويه . والثاني : أن تكون زائدة وتقديره : ولقد جاءك نبا المرسلين ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش ويجوز زيادة من في الواجب كما يجوز زيادتها في النفي^٢ » فالفاعل نبا المرسلين ، وعلى الوجهين فتقديم المفعول وتأخر الفاعل المجرور حاصل .

(٢) قوله تعالى (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ^٣)

قال العكبري : « قال الأخفش (من) زائدة والتقدير : من بعد مجيء العلم إياك^٤ »

(٣) قوله تعالى (وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ^٥)

(من) حرف جر زائد ، و (آية) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل تأتيتهم .

(٤) قوله تعالى (وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ

مِّنَ الْعَالَمِينَ^٦)

(من) حرف جر زائد ، و (أحد) فاعل سبقكم . وفي دلالة الزيادة يقول أبو حيان : « والجملة المنفية تدل على أنهم هم أول من فعل هذه الفعلة القبيحة وأنهم مبتكروها والمبالغة في {مِّنْ أَحَدٍ} حيث زيدت لتأكيد نفي الجنس وفي الإتيان بعموم العالمين جمعاً .^٧ »

^١ سورة الأنعام : ٣٤ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٢٠/١ . وانظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٤٩٢/١ .

^٣ سورة آل عمران : ٦١ .

^٤ التبيان في إعراب القرآن : ٨٠ .

^٥ سورة الأنعام : ٤ ، ويس : ٤٦ .

^٦ سورة الأعراف : ٨٠ .

^٧ البحر المحيط : ٣٣٦/٤ .

(٥) قوله تعالى (يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ
وَلَا نَذِيرٍ)^١

(٦) قوله تعالى (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ)^٢

(من) حرف جر زائد ، و (رسول) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الفاعلية. ومثله :

(٧) قوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرُّهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ

مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ)^٣

(٨) قوله تعالى (يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِءُونَ)^٤

(٩) قوله تعالى (مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ)^٥

(من) زائدة وسماها الألويسي (سيف خطيب) قال : « و {مِن} سيف خطيب وما بعدها

مرفوع المحل على الفاعلية، والقول بأنها تبعيضية بعيد «^٦ ومثله :

(١٠) قوله تعالى (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُّحَدَّثٌ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُّعْرِضِينَ)^٧.

^١ سورة المائدة : ١٩ .
^٢ سورة الحجر : ١١ .
^٣ سورة السجدة : ٣ .
^٤ سورة يس : ٣٠ .
^٥ سورة الأنبياء : ٢ .
^٦ روح المعاني : ٨/٩ .
^٧ سورة الشعراء : ٥ .

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل المتصل بضمير

يعود على المفعول :

ومن المواضع التي وقعت فيها مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وجوباً على فاعله مواضع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول ، فيقدم المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، والآيات في ذلك عديدة منها على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى (فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ

يُسْتَعْتَبُونَ)^١

(الذين) مفعول به وجب تقديمه لاتصال الضمير العائد إلى المفعول به بالفاعل (معذرتهم) .

(٢) قوله تعالى (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ^ط وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ

)^٢

(الظالمين) مفعول به مقدم ، (معذرتهم) فاعل مؤخر .

(٣) قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَائِدِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ

ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا^ق قُلِ اأَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ)^٣

قال ابن عاشور: «وتقديم المفعول في قوله: {نَفْسًا إِيْمَانُهَا} لِيَتِمَّ الإِيْجَازُ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ»^٤ .

^١ سورة الروم : ٥٧ .

^٢ سورة غافر : ٥٢ .

^٣ سورة الأنعام : ١٥٨ .

^٤ التحرير والتنوير : ٢٠٥/٤ .

(٤) قوله تعالى (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رُسُوهَا كَذَّبُوهُ)^١

إن تقديم المفعول به (أمة) أفاد من الوجهة البلاغية التشويق للمتأخر (الرسول والتكذيب) والاهتمام بالأمة .^٢

(٥) قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ)^٣

(٦) قوله تعالى (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^٤

وللنحاة تعليقات كثيرة لتقدم المفعول في نحو هذه النماذج ففي قوله تعالى : ((وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ)) قرأ الجمهور بنصب إبراهيم ورفع ربه^٥ ، وذلك على أن الفاعل هو الرب وابتلاه أي اختبره . « قال ابن عطية : وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء ، إذ معلوم أن الله تعالى هو المبتلى ، وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول »^٦ .

وفي الآية قراءة أخرى برفع إبراهيم ونصب ربه ، على وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، لتقدم مرجع الضمير ، وهي قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء وأبي حنيفة^٧ .

وعلى قراءة الجمهور تكون المخالفة للرتبة بتقديم المفعول وتأخر الفاعل ، وسوغ ذلك اشتغال المفعول على ضمير الفاعل . وعلى القراءة الأخرى تكون المخالفة حاصلة أيضاً بوجوب تقدم الفاعل إذ الأصل حرية الحركة للفاعل والمفعول عند أمن اللبس . وأشار يوهان فك في كتابه (العربية) إلى هذه الآية معلفاً بقوله : « موقع الكلمة في الآية لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً »^٨ .

^١ سورة المؤمنون : ٤٤ .

^٢ أنظر : الكشاف للزمخشري : ٢٨٦/٣ .

^٣ سورة البقرة : ١٢٤ .

^٤ سورة المائدة : ١١٩ .

^٥ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٦٠٠/١ ، وفي (ابتلى إبراهيم) قراءات عديدة . أنظر : معجم القراءات القرآنية : ١٠٩/١ .

^٦ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٧ أنظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٨ العربية ليوهان فك : ٤ ، نقله للعربية د/ عبد الحلیم النجار .

وفي الإنصاف يعلل ابن الأنباري لقراءة الجمهور بقوله : « فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم وفي الآية تقدم ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً ، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظاً أو تقدم لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً »^١ .

هذا لأن « رتبة الضمير التأخير عن مظهره ، فإذا تقدم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى لم يجز أن ينوى به غير رتبته »^٢ .

وعلى القراءة الأخرى لا تكون مشكلة الضمير تقدماً وتأخراً حاصلة ، والقراءة هنا هي الأولى بالإتباع وتتحل بها مشكلة الآية .

وقد أورد ابن جني تعليلاً لوجوب تقدم المفعول إذا اشتمل الفاعل على ضميره وذلك في باب عقده بالخصائص بعنوان (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)^٣ فيقول : « من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيداً ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى فهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل ، فتقول : ضرب زيداً غلامه ، وعليه قوله سبحانه (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) وأجمعوا على أن ليس بجائز : ضرب غلامه زيداً ، لتقدم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى وقالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل^٤

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون في قوله (جزى ربه عني عدي بن حاتم) عائدة على عدي خلافاً على الجماعة »^٥ .

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٠/١ ، وانظر أيضاً : ص ٢٥٠ - ٢٥٢ من نفس الجزء ، وانظر : مغني اللبيب لابن هشام : ٦٣٩ - ٦٤٠

^٢ أمالي ابن الشجري : ١٥٢/١ . وقال (ولم يجز ذلك - ضرب غلامه زيداً - أحد من النحويين) وفيه نظر .

^٣ الخصائص : ٧٠/١ .

^٤ اختلف في نسبة هذا البيت هو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي ، أو للنابغة الذبياني أو لعبد الله بن همارق بن غطفان ، أنظر

: خزنة الأدب : ٢٧٧/١ ، الخصائص : ٢٩٤/١ .

^٥ الخصائص : ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

وقد جاء القرآن مخالفاً للرتبة بتقدم المفعول وتأخر الفاعل على قراءة الجمهور ، أما على قراءة نصب ربه ورفع إبراهيم ففيها يعود الضمير على مظهر سابق ولا مشكلة في الآية حينئذ .

ومن هنا يظهر أن من الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة القرآن للرتبة ما يدخل تحت عود الضمير .

فالأصل أن يتقدم الاسم الذي يعود عليه الضمير ، لكن النحاة جوزوا عود الضمير على متأخر لفظاً ولكنه متقدم في الرتبة ومنه قوله تعالى (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^١ فالضمير في نفسه عائد إلى موسى وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم^٢ .

وفي المفصل عرض ابن يعيش لمذهب ابن جني في مسألة (ضرب غلامه زيداً) ورأيه في مرجع الضمير في بيت النابغة الذبياني :

جزى ربّه عني عدي بن حاتم

ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر والتقدير : جزى رب الجزاء . وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إلى إذا كان دالاً عليه

وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ، ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه »^٣ .

وأجاز البعض تقدم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى ، ومنهم أبو عبد الله الطوال^٤ ، وابن جني يشير إلى إجماع على عدم جوازه وليس كذلك^٥ .

أما الأخفش فقد أجاز نحو : ضرب غلامه زيداً ، وتبعه ابن جني أي أجاز اشتغال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل^٦ .

وأشار ابن الحاجب إلى أن مرتبة المفسر وجوب تأخره بقوله : « إن المفسر مرتبته التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء لأن التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير ألا ترى

^١ سورة طه : ٦٧ .

^٢ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥١/١ ، ٢٥٢ ، وانظر : ص ٧٠ من نفس الجزء .

^٣ شرح المفصل : ٢٥١/١ ، ٢٥٢ . وانظر : حاشية الخصائص : ٢٩٨/١ ، وأما ابن الشجري : ١٠٢/١ .

^٤ في حاشية الخصائص هو محمد بن أحمد وهو من أصحاب الكسائي وكانت وفاته سنة ٢٤٣ هـ .

^٥ أنظر : الخصائص لابن جني : ٢٩٤/١ .

^٦ أنظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ٧٢/١ .

إلى قوله تعالى (وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، ووافق الكسائي رأي البصريين في جواز نحو (زيداً غلامه ضارب) ولا في نحو (زيدٌ غلامه ضرب) وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متأخراً بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة ، والأولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي^١ .

وهذا ما ورد به القرآن مخالفاً لأصول النحاة في عود الضمير وهو ما أسماه الدكتور تمام حسان بـ(الرخص) وهي ما يستثنى من القاعدة العامة التي وضعها النحاة وجعلوها أصلاً والهدف هو ضبط القياس الذي جعلوه هدفاً سمع أنه منهج لا يصلح للدراسات اللغوية -^٢ ، ولو أن القاعدة لديهم أجازت ذلك أصلاً لما جعله ابن يعيش ضرورة لا تصلح في الاختيار^٣ ، ولما أسماه المعاصرون بالرخصة^٤ ، في مقابل مصطلح الجواز لدى القدماء ، ولكن القرآن هو المعتمد في تأصيل القواعد النحوية .

(٧) قوله تعالى (وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ)^٥

بقراءة النصب لإبليس والرفع لظنه .

قال ابن جني : « " إبليس " نصب و " ظنه " رفع . قال أبو حاتم : روى عبيد الله بن عقيل عن أبي الوراق . قال سمعت أبا الهججاج^٦ ، وكان فصيحاً يقرأ : إبليس بالنصب و ظنه بالرفع ، قال أبو الفتح : معنى هذه القراءة أن إبليس كان سؤل له ظنه شيئاً فيهم ، فصدقه ظنه فيما كان عقد عليه معهم من ذلك الشيء »^٧ .

قال أبو حيان : « وقرأ زيد بن علي والزهري وجعفر بن محمد وأبو الهججاج الأعرابي من فصحاء العرب وبلال بن أبي برزة : بنصب إبليس ورفع ظنه ، أسند الفعل إلى ظنه ، لأنه كان ظنا ، فصار ظنه في الناس صادقاً ، كأنه صدقه ظنه ولم يكذبه »^٨ .

وعلى هذه القراءة يكون المفعول مقدماً وجوباً لاحتواء الفاعل على ضمير يعود على المفعول ، ولو تأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا ما منعه النحاة .

^١ المرجع السابق : ٩٩/١ .

^٢ أنظر : مناهج البحث في اللغة ، د/ تمام حسان : ٢٥ .

^٣ أنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/١ .

^٤ أنظر : الأصول د/ تمام حسان : ١٠٣ .

^٥ سورة سبأ : ٢٠ .

^٦ ويقال (أبو الهججاه) من فصحاء الأعراب .

^٧ المحتسب : ٩١/٢ .

^٨ البحر المحيط : ٥٤٠/٨ .

وقد ورد في الشعر ولكن مع تقدم المفعول وتأخر الفاعل ، وقال عنه ابن مالك :

وشاع نحو خافَ رَبَّهُ عُمَرُ * وشدَّ نحو زان نورَه الشَّجَرُ

قال ابن عقيل في حديثه عن الأصل في هذه المسألة : « شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر وذلك نحو : خاف ربه عمر ، فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل ، وإنما أجاز ذلك ، وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً - لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول . لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً^١ ، وفي لسان العرب شعر فصيح على مثال ذلك ، كقول الأعشى ميمون :

كناطح صخرةً يوماً ليُوهِنَهَا * فلم يضرها وأوهى قرنهُ الوعلُ^٢ .

أما ما ورد في هذه القراءة فهو على العكس حيث تقدم المفعول وتأخر الفاعل وهو يحتوي على ضمير المفعول فوجب هنا تقدم المفعول ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً مع كونه متأخراً رتبة أصلاً^٣ .

ومن خلال هذه النماذج المعروفة كشواهد على مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به لأن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، يتبين لنا أن الضابط الذي حكم ظاهرة المخالفة هنا هو مقالة النحاة بأن الضمير لا يصح أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة . والمفعول به متأخر في الرتبة أصلاً ، فإن تقدم لفظه على الفاعل جاز عود الضمير عليه لأن النحاة أجازوا عود الضمير على المتقدم في اللفظ وإن تأخر في الرتبة .

^١ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك : ٤٩٣/١ .

^٢ البيت من البسيط للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته الشهيرة ، وهو من شواهد الأشموني : ٢٩٥ / ٢ .

^٣ وأجاز بعض النحاة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ومنهم الأخفش وابن جني وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك ومنه قول الشاعر :

جَزَى بِنُوهِ أَبَا الْغِيلَانَ عَن كَبِيرٍ * وَهُنَّ فَعْلٌ كَمَا يَجْزَى سَنَمَارَ
قال ابن الشجري (واستعماله في الشعر من أفصح الضرورات) .

وانظر : أمالي ابن الشجري : ١٥٢/١ ، والخصائص لابن جني : ٢٩٤/١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٤٩٤/١ وما بعدها .

النمط الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به و الفاعل محصور بإنما

ومن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة بالجملة الفعلية خاصة الحصر^١ فالمحصور يفقد رتبته بالحصر ، ويخالف ترتيبه الأصل إلى موقع آخر بالجملة لتحقيق معنى الحصر .

والى ذلك أشار ابن مالك ألفيته بقوله : -

وما بإلا أو بإنما انحصر * أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر^٢

فالمفعول يتقدم وجوباً مخالفاً للرتبة إذا كان الفاعل محصوراً ، ومع أن النحاة استثنوا من ذلك جواز التقدم للمحصور إذا ظهر المحصور وتحدد من غيره ، إلا أنهم جعلوا هذا الاستثناء مخصوصاً بإلا .

أما إنما فالمحصور بها لا يجوز أن يتقدم « إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخره بخلاف المحصور بإلا فإنه يعرف بكونه واقعاً بعد إلا »^٣ .

والحصر أو القصر - لغة - هو الحبس والإلزام^٤ ، والقصر في اصطلاح علماء المعاني :

تخصيص شيء بشيء وحصره فيه ، أو تخصيص أمر بآخر بطريقة مخصوصة^٥ .

فإذا أردنا قصر شيء على شيء ، بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر منقطعاً له استعملنا هذا الأسلوب . ولا بد في الحصر من شيء محصور ، ومن محصور فيه ، وأداة حصر كالنفي والاستثناء ، وإنما ، وهناك طرق متعددة للقصر ، وعلامات خاصة لها موضعها في علم المعاني .

وإذا كانت أداة الحصر (إنما) فالمحصور عليه هو المتأخر في الجملة ، وإذا كان النفي والاستثناء فالمحصور عليه هو الواقع بعد إلا مباشرة^٦ .

ومن طرق الحصر التي تعيننا هنا :

(١) الحصر بإنما .

^١ ويسمى القصر أيضاً .

^٢ شرح ابن عقيل : ٤٨٩/١ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ لسان العرب ، لابن منظور ، مادة قصر وحصر . ٧٦ .

^٥ التعريفات : للشريف الجرجاني : ١٥٣ ، وانظر : أساليب بلاغية : د/ أحمد مطلوب :

^٦ أنظر : النحو الوافي لعباس حسن : ٤٩٥/١ .

٢) الحصر بالنفي والاستثناء .

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني بأن الحصر بالنفي والاستثناء ليس الحصر وإنما من المعنى ، فهما ليسا سواء وبينهما فروق ، مخالفاً بذلك النحاة ، ومنهم أبو علي الفارسي ، فقد يكون الشيء في معنى الشيء ، ولكن لا يكون الشيء الشيء ذاته ، وإنما تستعمل في ما يكون معلوماً أو ما هو في منزلة المعلوم ، أما النفي والاستثناء فيستعمل في ما يكون مجهولاً أو ما يُنزل منزلته ، فلكل منهما موضع لا يصلح فيه الآخر ، فقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ)^١ لا يساوي قولنا : (ما حرّم ربي إلا الفواحش) بل لا يمكن أن يكون هذا هو المعنى المقصود .^٢

و (إنما) تستعمل في ما هو معلوم لا ينكره المخاطب ولا يجهله ، أو ما هو في منزلة المعلوم ، كقوله تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)^٣ ، وقوله (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ)^٤ ، وقوله (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا)^٥ ، فإذا حذفنا (إنما) من هذه الآيات تبقى حقائق لا يجهلها المخاطبون ولا ينكرونها ، أما ما هو في منزلة المعلوم فكما في قوله تعالى (قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا)^٦ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ)^٦ ، فمريم وإن كانت تجهل حقيقة كونه رسولاً فإنها نُزلت منزلة غير المنكر لهذا الأمر .

أما الحصر بالنفي والاستثناء فيستعمل في ما يكون مجهولاً أو ينزل منزلة المجهول ، يقول تعالى رداً على أولئك المنكرين لرسالة المسيح : (مَا الْمَسِيحُ آبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ)^٧ . وقد وقع الحصر للفاعل في القرآن الكريم فتقدم المفعول وجوباً لتحقيق قيم معنوية استوجبها وقوع الحصر بالآية ، ومن ذلك على سبيل التمثيل :

١ الأعراف : ٣٣ .
٢ أنظر : دلائل الإعجاز : ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
٣ الحجرات : ١٠ .
٤ الحجرات : ٢٨ .
٥ الحجرات : ١٥ .
٦ مريم : ١٧ ، ١٨ .
٧ المائدة : ٧٥ .

(١) قوله تعالى (إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^١

قراءة حفص بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء^٢ ، بالحصر للفاعل وتقدم المفعول ، مخالفاً لأصل وضعه بالجملة الفعلية .

قال الجرجاني : « وههنا كلام ينبغي أن تعلمه إلا أنني أكتب لك قبله مسألة لأن فيها عوناً عليه . قوله تعالى (إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) في تقديم اسم الله عز وجل معنى خلاف ما يكون لو آخر ، وإنما يبين لك ذلك إذا اعتبرت الحكم في ما وإلا وحصلت الفرق بين أن تقول : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، وبين قولك ما ضرب عمرو إلا زيداً . والفرق بينهما أنك إذا قلت : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، فقدمت المنصوب ، كان الغرض بيان الضارب من هو ، والإخبار بأنه عمرو خاصةً دون غيره ، وإذا قلت : ما ضرب عمرو إلا زيداً فقدمت المرفوع ، كان الغرض بيان المضروب من هو ، والإخبار بأنه زيد خاصةً دون غيره . وإذ قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية ، وإذا اعتبرت بها علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشعون مَنْ هم ؟ ويخبر بأنهم العلماء خاصةً دون غيرهم ، ولو أحر ذكر اسم الله وقدم العلماء فقيل : إنما يخشى العلماء الله ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ولصار الغرض بيان المخشي من هو ؟ والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذٍ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض من الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى ن إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى »^٣ .

فتقدم المفعول مع مخالفته للرتبة في الآية الكريمة أدى هذه المعاني ، لذا جعل النحاة المحصور بإنما واجب التأخير . وفي الآية قراءة أخرى ، برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء ، وعلى هذه القراءة لا شاهد بالآية على موضوع البحث .

^١ سورة فاطر - آية ٢٨ .

^٢ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان ١٩٥/٧ .

^٣ دلائل الإعجاز: باب القصر والاختصاص في (ما) و (إلا) ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

قال الزمخشري : « فإن قلت : فما قراءة من قرأ : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة وهو عمر بن عبد العزيز ويحكى عن أبي حنيفة ؟ قلت : الخشية في هذه القراءة استعارة والمعنى : إنما يجلبهم ويعظمهم »^١

وقال أبو حيان في تفسيره : « ولعل ذلك لا يصح عنهما ، وقد رأينا كتباً في الشواذ ، ولم يذكروا هذه القراءة وإنما ذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف ابن جبارة في كتابه الكامل »^٢ .

على أن بعضهم يرى أن الحصر بإنما لا يوجب التأخير ، ولا يكون الحصر إلا في المتقدم سواء كان الحصر بإنما أو بإلا .

جاء في الإشارات والتنبيهات : « ظن كثير من أهل العربية منهم المعاصر^٣ أن القصر بإنما هو الأخير بخلاف إلا ، وهو فاسد ، إذ لا فرق بين إلا وإنما في أن القصر في الأول فمعنى (إنما ضرب زيد عمراً) : ما ضرب زيد إلا عمراً ، فزيد في الصورتين ليس ضارباً إلا لعمرو ، وعمرو يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد ، ومعنى (إنما ضرب عمراً زيد) : ما ضرب عمراً إلا زيد ، فعمراً فيهما ليس مضروباً إلا لزيد ، وزيد يجوز أن يكون ضارباً لغيره . ثم قال المعاصر : ويعلم من كون القصر بإنما في الثاني فائدة الفرق بين قوله تعالى (إِنَّمَا

تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) وقولنا (إنما يخشى العلماء من عباده الله) فإن الأول يقتضي قصر خشية الله على العلماء ، والثاني يقتضي قصر خشية العلماء على الله . قلت^٤ : إذا كان معنى التلاوة : لا يخشى الله من عباده إلا العلماء فالله ليس مخشياً لأحد إلا للعلماء ، والعلماء لا يمتنع أن يخشوا غير الله كالظلمة مثلاً ، وإذا قدم العلماء أفاد : أنهم ليسوا يخشون إلا الله ، والله لا يمتنع أن يكون مخشياً لغيرهم ، والمعنى على الأول ، فظهر عدم الفرق بين الأداتين في القصر ، ثم إن الحكم في أن القصر في إنما في الأخير مع ما استفيد من الاستقراء أن التقديم يفيد التخصيص إذ إنه أهم ، فلا يجتمعان ، والثاني ثابت ، فينتقي الأول والله أعلم بالصواب »^٥ .

^١ الكشف : ٣٠٨/٣ .

^٢ البحر المحيط : ٣١/٩ .

^٣ الإيضاح للقرظيني : ٧٧ والبغية : ٢٧/٢ . نقلاً عن صاحب الإشارات .

^٤ الكلام لمحمد بن علي الجرجاني .

^٥ الإشارات والتنبيهات لمحمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : عبد القادر حسين ، والمعاصر هو القرظيني : ٩٩ .

وجاء في القرآن الكريم أيضاً الحصر بالإلا مع تأخير المفعول المحصور وتقديم الفاعل فتحققت المخالفة للرتبة .

(٢) قوله تعالى (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ^١

والحصر هنا قد تم بـ (النفى والاستثناء) مما يضيفي على التركيب توكيداً يزيل كل شبهة وشك ، ويبين هذا إذا حذفنا أداتي النفي والاستثناء ، وأرجعنا التركيب إلى أصله في الآية ، فالأصل فيه قولنا (يعلم الله تأويله) فالجملة هنا خبرية ، يفهم السامع منها أن الله سبحانه وتعالى يعلم تأويل المتشابه من القرآن ، ويعلمه الراسخون في العلم برأي من عطف الراسخين على (الله) وقد يعلمه آخرون أيضاً ، ولكن الله سبحانه لم يرد هذا المعنى . فالمعنى المراد هو أن تأويل المتشابه خاص بالله وحده دون غيره ، أخذاً برأي من جعل (الراسخون) في موضع الابتداء ووقف على لفظ الجلالة ^٢ . وقد أكد الله تعالى هذه الآية بمؤكدين هما : تقديم المفعول به ، وإضافة النفي والاستثناء ليزيل الشك من النفوس ، لأنها جاءت بعد ادعاء قوم بمعرفة المتشابه ليحققوا غرضاً يسعون إليه ، وهو التشكيك في القرآن الكريم ، فهذه الآية جزء من قوله تعالى (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا) ^٣ فهؤلاء المبطلون إنما يعمدون إلى المتشابه ويتأولونه بحسب شهواتهم ، ليفتنوا الناس عن دينهم ، فبعد أن عرض الله سبحانه وتعالى نواياهم جاء بالآية التي نحن بصددنا ، لتفيد أن علم تأويله لا يتعدى الله إلى سواه ، يقول أبو السعود في معرض تفسيره لهذه الآية : « يبتغون المتشابه لابتغاء تأويله ، والحال أنه مخصوص به تعالى » ^٤ .

^١ آل عمران : ٧ .

^٢ أنظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣١١/١ .

^٣ آل عمران : ٧ .

^٤ تفسير أبو السعود : ٨/٢ .

٣) ومن ذلك قوله تعالى (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) ^١

وقد تم الحصر في هذه الآية بالاستفهام والاستثناء لأن الاستفهام بـ(من) هنا بمعنى النفي ، والمعنى : « أنه وحده معه مُصَحَّحات المغفرة » ^٢ ، فلا أحد يغفر الذنوب ويزيل عقوبتها إلا الله عز وجل .

وهنا تقدم المفعول به (الذنوب) وتأخر الفاعل لفظ الجلالة (الله) .

٤) قال تعالى (لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ) ^٣

قال ابن الأنباري : « من نشاء " في موضع رفع لأنه فاعل يطعم » ^٤
فالمفعول فيها - وهو الضمير في يطعمها - متقدم لكون الفاعل محصوراً بإلا فوجب تأخيره .

٥) قال تعالى (لَا تُجْلِيهَا لَوْقَتَهَا إِلَّا هُوَ) ^٥

علق عليه ابن مالك بقوله : « وإذا كان مرفوع الفعل محصوراً وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي ^٦ ويستوي في ذلك المضمرة والظاهر نحو لا يصرفُ السوءَ إلا الله » ^٧ .

ومن خلال هذه النماذج تبين أن الضابط الذي حكم ظاهرة مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل المحصور بإنما أو بإلا هو قول النحاة بأن رتبة المحصور هي التأخير ، خاصة مع إنما لأنه لا يظهر الحصر بها إلا مع تأخير المحصور ، وأن تقدم المفعول مع الحصر يكون مؤدياً لمعان مقصودة لا يحققها لزوم المفعول أصله في الرتبة ، بل لا بد من المخالفة فيها لأصل الرتبة ليتحقق المعنى الرباني المطلوب من الآية الكريمة .

^١ آل عمران : ١٣٥ .

^٢ الكشاف : ٤٦٤/١ .

^٣ سورة الأنعام : ١٣٨ .

^٤ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٣/١ .

^٥ سورة الأعراف : ١٨٧ .

^٦ أجاز تقدم المحصور ولم يوجب تأخره لأن الاقتران بإلا يشير إلى المعنى ووضوح المعنى يبيح التوسع وهو أولى من التضييق بمنع التقديم فيجوز لا يصرف إلا الله السوء ، وأيد رأي الكسائي قول الشاعر :

تزوَّدت من ليلي بتكليم ساعة * فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

^٧ شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٤/٢ .

المبحث الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - المضاف - على الفاعل

مع الفصل بين متلازمين

كان اعتماد النحاة على الشعر سبباً في تركهم ما عداه عند استخلاص القاعدة ، مع أن لغة الشعر تهتم بتحقيق المعنى في قوالب جمالية ولو على حساب التركيب الأصلي والقاعدة النحوية ، ولهذا فهي لغة الضرورات .

وعندما تتعارض لغة الشعر مع قاعدة النحاة فإنهم يلجئون إلى القول بالتوسع ، ويبيحون للشاعر ما لا يباح لغيره محاولين التوفيق بين قواعدهم واللغة الأدبية في الشعر . وهذه الإباحة بالضرورة والتوسع كانت للشاعر على عكس موقف النحاة من القرآن والقراءات ، فقبلت بعض القراءات بالطعن والرد .

ولعل أصدق شاهد على ذلك هو موقف بعض النحاة من قراءة ابن عامر لقوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ)^١

عندما قرأ ببناء " زين " للمجهول ورفع القتل ونصب أولادهم ، وجر الشركاء فصارت : (وكذلك زَيْنَ لكثيرٍ من المشركين قَتَلُ أولادهم شركائهم) فردّها كثيرٌ من النحاة مدّعين مخالفتها لقواعد العربية في الفصل بين المضاف والمضاف إليه وتقديم المفعول به على الفاعل .

وقد اعتمد النحاة في قبولهم للقراءة الصحيحة على شروط هي :

- ١- أن تصح نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر .
- ٢- أن توافق العربية (قواعد النحو) ولو بوجه .
- ٣- أن توافق الرسم العثماني . هذا سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم غيرهم من الأئمة المقبولين^٢ .

^١ سورة الأنعام : ١٣٧ .

^٢ أنظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١٠/١ . ونسب هذا الرأي إلى الداني ومكي بن أبي طالب ، وغيرهما ، وقال : هو مذهب السلف واستدل د/ تمام حسان بهذه الشروط في أصوله : ٩٨ .

قال ابن الجزري : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف قراءة القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية وإذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »^١

ولما اختلفت مقاييس القراءة الصحيحة بين القراء والنحاة ، فقد قبلت قراءات عديدة لدى القراء ، وردّها النحاة لمخالفتها شروطهم وتعارضها مع قياسهم ، وبرزت قراءات فيها مخالفة لأصول النحاة بالتقديم والتأخير (الرتبة) ، فرفضها النحاة ووصفوها بالشذوذ ، والعلة لديهم مخالفتها للعربية وقياسها - أي النحو - مع كونها صحيحة السند ، إلا أنها خالفت شرط النحاة القائل بموافقة العربية ولو بوجه ، ومنها قراءة ابن السميع وابن السّمأل وأبي حنيفة وابن عامر ، ولم يميزوا في ذلك بين كون القراءة سبعية متواترة أم شاذة مع أنها السنة وهذا هو رأي جمهور النحاة البصريين ، وقد خالف الكوفيون في ذلك لاعتمادهم على السماع وعدم رفضهم لنصوص لغوية صحيحة بناء على القياس .^٢

وفي قراءة ابن عامر وبعض القراءات الأخرى التي سأوردها في هذا البحث خصوصية من جهات :

أولاً : إن وقوع المخالفة للأصل في بعضها كانت في الرتبة بتقديم المفعول به - وهو مضاف - على الفاعل .

ثانياً : إن المخالفة أدت إلى مخالفة أخرى لأصل معتبر لدى النحاة ، وهو عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور .

وفي هذه القراءة وغيرها حدث التقدم للمفعول على الفاعل وكان في بعضها فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه .^٣

ثالثاً : إن المخالفة للأصل في الآيات المذكورة كانت في قراءات قرآنية وصارت مجالاً للأخذ والرد بين النحاة ، وتجراً عليها بعضهم فرفضها رغم أنها قراءات سبعية ورواياتها صحيحة .

^١ النشر في القراءات العشر : ١٠/١ ، ١١ .

^٢ أنظر : مدرسة الكوفة النحوية - د/ مهدي المخزومي : ٣٣٧ .

^٣ يقع الفصل بينهما بالظرف ، ونعت المضاف والنداء والقسم ، أنظر : الإنصاف لابن الأنباري : ٤٣١/٢ وما بعدها .

إن هذه المخالفة للأصل وإن كانت تدخل تحت مسألة الفصل بين متلازمين وهو كثير في القرآن - ولكنه ليس من خصوصية هذا البحث - إلا أن الفصل هنا جاء نتيجة تقدم المفعول به على فاعله، وهذا مما يدخل تحت موضوع هذا البحث دراسة وتحليلاً .

وجمهور النحاة على أن الأصل أن يلي المضاف المضاف إليه مباشرة^١ ، وعبر ابن مالك عن المضاف إليه بأنه الثاني ، ويعلل النحاة^٢ لذلك بأنهما بمثابة الكلمة الواحدة إذ إن المضاف كالجاء من المضاف إليه أحياناً ، كثوب خز وخاتم فضة ، فهما في الأصل ملتصقان .

وأهل البصرة يقولون « إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر »^٣ .

فالنحاة جميعاً كوفيين وبصريين يمنعون الفصل إلا بأشياء محددة وهي الظرف والجار والمجرور ثم اختلفوا فيما بينهم هل يجوز الفصل بغير هذين أم لا ؟
فالبصرة تمنع الفصل بغير هذين وترى أن الأصل تلازمهما . ولكن القرآن خالف هذا الأصل لديهم في كثير من النصوص فقدم المفعول به فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه .
والكوفة ترى جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور وهم بهذا يعتمدون على السماع ، وهو ما جاء به القرآن في قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) بنصب أولادهم وجر شركائهم ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله " (أولادهم) والتقدير فيه (قتلُ شركائهم أولادهم) ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى^٤ .

وعلى هذه القراءة جاءت المخالفة للرتبة بتقدم المفعول (أولادهم) على الفاعل (شركائهم) وهو مضاف إليه ، ويتحقق الفصل أيضاً بين المضاف والمضاف إليه ، فكانت القراءة مجال أخذ ورد بين النحاة ، فرفضها بعضهم بل ووصفها بالوهي والشذوذ والقبح .

^١ أنظر : الأصول لابن السراج : ٦/٢ - ٧ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ١٧٩٩/٤ - ١٨٠٣ ، و همع الهوامع للسيوطي : ٥٠٠/٢ - ٥٠٤

^٢ أنظر : الأصول لابن السراج - ج ٢ - ص ٢٢٢ - ٢٤٧ ، والأشباه والنظائر للسيوطي : ١٦٩/١ .

^٣ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٤٢١/٢ .

^٤ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٤٢١/٢ .

قال البصريون : « لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر لأنهم يتوسعون فيهما »^١ ، قال ابن الأنباري : « والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ إذ لو كانت صحيحة ، لكان ذلك من أفصح الكلام ، إنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام " شركائهم " مكتوباً بالياء »^٢ .

« وأنكر أكثر النحاة الفصل وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مرّ في باب لا التبرئة و الفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو مجروراً أو غيرهما ، فقراءة ابن عامر ليست بذاك ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين »^٣ .

وقال الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر (قتلُ أولادهم شركائهم) برفع القتل ، ونصب الأولاد وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمح وردّ :
زج القلوص أبي مزادة^٤

فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركائهم في أقوالهم ، لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب »^٥ .

وقال الفراء : « وليس قول من قال (زُين لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم بشيء ، وقد فسّر ذلك ، ونحوه أهل المدينة ينشدون قوله :
زج القلوص أبي مزادة »^٦ .

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري - مسألة ٦٠ : ٤٢٧/٢ .

^٢ المرجع السابق .

^٣ شرح كافيّة ابن الحاجب للرضي : ٢٩٣/١ .

^٤ وأوله : فرجّجته بمزجّة . وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، واستشهد به الرضي في شرح الكافية في باب الإضافة وشرحه البغدادي في الخزانة - ج٢ ص٢٥١ ، وابن جني في الخصائص : ٤٠٦/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل - ص٣٤١ .

^٥ الكشف : ٥٤/٢ .

^٦ معاني القرآن : ٨١/٢ ، ٨٢ .

وقال في موضع آخر : « وليس بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية »^١ .

وقال ابن الجزري : « وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة وقد عدَّ هذا من سقطات ابن جرير »^٢ .

هذا وقد أجاز مخالفة الرتبة هنا بتقديم المفعول به على الفاعل ، فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، ودافع عن هذه القراءة نحاة كثيرون منهم : قال السخاوي : « قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي : إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر ، والله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله ، حيث قال في كافيته الشافية وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضدٍ وناصر »^٣ .

وقال ابن الجزري : « والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحق لمسلم القراءة بما يجد من غير نقل ؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر »^٤ .

وردَّ ابن المنير^٥ في الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بقوله : « لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ، وتاه في تيهاء ، وأنا أبرأ إلى الله وأبرىء كتابه وحفظه كلامه مما رماهم به ، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً وقرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً ، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه ، وأخذ يبين أن وجه غلظه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم ، فاستدل بذلك على أنه مجرور ، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس ، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً فهذا كله

^١ المرجع السابق : ٣٥٨/١ .

^٢ النشر في القراءات العشر : ٢٦٤/٢ .

^٣ المرجع السابق نفس الصفحة .

^٤ النشر في القراءات العشر : ٢٦٣/٣ .

^٥ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الأسكندري المالكي ، وكتابه مطبوع بحاشية تفسير الكشاف .

كما ترى ظنُّ من الزمخشري أن ابن عامر قراءته هذه رأي منه . وكان الصواب خلافه
والفصيح سواه . ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف
والمضاف إليه بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل، كما أنزلها
عليه كذلك ، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد
التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفاً عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها كما سمعها
«^١ .

وابن مالك يقوي صحة هذه القراءة ومعناها من جهات أحدها : كون الفاصل فضلة فإنه
لذلك صالح لعدم الاعتداد به ، والثاني : أنه غير أجنبي معنى لأنه معمول المضاف هو
والمصدر ، والثالث : أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم لأنه فاعل في
المعنى حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد
فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فيحكم
بجوازه مطلقاً ، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب : هو غلام
إن شاء الله أخيك ، فالفصل بالمفرد أسهل^٢ .

وذهب ابن هشام إلى شذوذه في الشعر وجوازه في النثر فقال : « الإتيان بالفاعل بعد
إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل أنه ضرورة كقوله :
أفنى تِلادِي وما جَمَعْتُ من نَسَبٍ * قَرَعُ القَوَاقِيزِ أفواهَ الأَبَارِيقِ
فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت
..... وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول »^٣ .

أما الدكتور محمد الخضر حسين فأنكر رد النحاة لهذه القراءة بقوله : « فأنكر بعضهم
القراءة وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول،
ولا نحمل الآية ما تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير، بل نبقئها على ظاهرها ، ولا نسلم
أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في
الخصائص شواهد متعددة ، ولا أخالُ أحداً يعول في مثل هذا على نوقه فيقول : إن الذوق

^١ حاشية تفسير الكشاف : ٥٣/٢ .

^٢ أنظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص : ٢٦٥/٢ .

^٣ مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام : ٦٩٤ ، والبيت للأقيشر الأسدي ، وهو المغيرة بن الأسود في ديوانه : ٦٠ ، والأغاني : ١١ /
٢٥٩ ، وخرانة الأدب : ٤٩١ / ٤ ، والدرر اللوامع : ٢٥٦ / ٥ ، وشرح التصريح : ٦٤ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩١ / ٢ .

ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، وبثبت في الرواية ، فما نجده وارداً في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يتلم من سور البلاغة فتياً^١ .

ولعل أكثر من أيد هذه القراءة وفصل القول في أسباب تأييده لها ودحض آراء من ردها - وهو بهذا يؤيد مخالفة القرآن للرتبة بتقديم المفعول على فاعله ومخالفة أصول النحاة - أبو حيان في البحر وأورد تحليله للآية فيما يلي :

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ)^٢ .

(١) قرأ الجمهور (زَيْن) مبنياً للفاعل ونصب قتل مضافاً إلى أولادهم ورفع شركاءهم فاعلاً بـ (زين) .

(٢) وقرأت فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبدالله قاض الجند صاحب ابن عامر (زَيْن) مبنياً للمفعول (قتل) مرفوعاً مضافاً إلى أولادهم (شركاءهم) مرفوعاً على إضمار فعل أي زينة شركاءهم ، هكذا خرّجه سيبويه ، أو فاعلاً بالمصدر ، أي (قتل أولادهم شركاءهم) كما تقول : حبب لي ركوب الفرس زيد) هكذا خرّجه قطرب .

فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما ذلك في القراءة الأولى . وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين ، وإن لم يكونوا مباشري القتل ، وقرأت فرقة كذلك إلا أنهم خفضوا شركائهم ، وعلى هذا الشركاء هم الموعودون لأنهم شركاء في النسب والمواريث أو لأنهم قسيموا أنفسهم وأبعض منها .

(٣) وقرأ ابن عامر : (كذلك) إلا أنه نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها^٣ . فجمهور

^١ القياس في اللغة العربية للدكتور / محمد الخضر حسين : ٣٠ ، ٣١ .

^٢ سورة الأنعام : ١٣٧ .

^٣ أنظر في هي هذه المسألة : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٧/٢ ، و شرح التصريح للأزهري : ٧١/٢ ، و شرح ابن يعيش على المفصل : ٣٣٩/٢ ، و شرح الكافية للرضي : ٢٧٠/١ .

البصريين يمنعونها ، متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ،
وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى
العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر
اللحن في لسان العرب.

(٤) ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه
أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه
بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر
كقوله :

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً * يهوديٌّ يُقاربُ أو يُزِيلُ^١

فكيف بالمفعول في أفصح كلامٍ ؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة
في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش :

فزججته بمزجةٍ * زج القلوصَ أبي مزادة^٢

وفي بيت الطرماح وهو :

يُطْفَنَ بِحُوزِيٍّ المَرَاتِعِ لم تُرْعَ * بواديه من قَرَعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ^٣

(٥) ولا التفات أيضاً إلى قول الزمخشري : أن الفصل بينهما يعني بين المضاف
والمضاف إليه لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجاً مردوداً ؟ فكيف
به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالاته ؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في
بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر (الأولاد) و (الشركاء)
لأن (الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب »^٤

(٦) وقد علق أبو حيان على كلام الزمخشري السابق بقوله : « وأعجب لعجمي ضعيف
في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب
في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه

^١ هذا البيت من كلام أبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه : ٩١/١ ، وابن جني في الخصائص : ٤٠٥/١ ،
وحاشية الصبان على شرح الأشموني برقم ٦٦٢ .
^٢ وذكره الفراء في معاني القرآن برواية أخرى هي :

فزججتها متمكناً * زج القلوصَ أبي مزادة

والتقدير : زج أبي مزادة القلوصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول . والبيت مجهول القائل وقد سبق تخريجه وهو
في الإنصاف : ٤٢٧/٢

^٣ هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم – أنظر الديوان – ص ١٦٩ ، وقد أنشده ابن جني في الخصائص : ٤٠٦/٢ ، وابن الناظم في شرح
الألفية ، وشرحه العيني : ٦٢/٣ بهامش الخزانة .

^٤ الكشف للزمخشري : ٥٤/٢ .

الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودياناتهم «^١ .

(٧) ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال ، ولو عدل عنها - يعني ابن عامر - كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر .

(٨) وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : هو غلام إن شاء الله أخيك ، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار ، قرأ السلف : (مخلف وعدّه رُسله) بنصب وعده وخفض رسله وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول إتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بعثتُ إليه من لساني حديقةً * سقاها الحجي سقيّ الرياض السحائب^٢

وقال أبو الفتح : إذا اتفق كل شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به ، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها^٣ .

وقال أبو عمر بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير ، ونحو ما روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك وذهب عنهم كثيره ، يعني الشعر في حكاية فيها طول .

وقال أبو الفتح فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ .

وقرأ بعض أهل الشام ورويت عن ابن عامر (زين) بكسر الزاي ، وسكون الياء على القراءة المتقدمة من الفصل بالمفعول^٤ .

^١ البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .

^٢ البيت للمتنبّي في شرح العكبري للديوان : ١٥٨ / ١ .

^٣ أنظر البحر المحيط : ٢٣٣/٤ .

^٤ أنظر : البحر المحيط : ٢٣٣/٤ .

هذا وفي الآية قراءتان غير ابن عامر :

(١) قراءة الجمهور (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) ^١ قرأ الجمهور ^٢ ببناء (زين) للفاعل ونصب (قتل) مضافاً

إلى (أولادهم) على المفعولية ورفع (شركاؤهم) على الفاعلية لـ(زين).

قال الزمخشري : « المعنى أن شركاءهم من الشياطين أو من سدنة الأصنام زينوا لهم

قتل أولادهم بالوآد أو بنحرمهم للآلهة ، وكان الرجل في الجاهلية يحلف لئن ولد له كذا

غلاماً لينحرن أحدهم كما حلف عبد المطلب ^٣ .

وعلى قراءة الجمهور تكون المخالفة للرتبة أيضاً بتقدم المفعول به (قتل أولادهم)

على الفاعل (شركاؤهم) .

(٣) قراءة أخرى ببناء (زين) للمفعول الذي هو القتل ورفع (شركاؤهم) بإضمار فعل دل

عليه (زين) كأنه قيل لما قيل : زين لهم قتل أولادهم ، مَنْ زَيْنَهُ ؟ فقيل زينه لهم

شركاؤهم . وعلى هذه القراءة لا شاهد لنا في الآية ^٤ .

أما الشاهد فهو في قراءة ابن عامر (وكذلك زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ

شُرَكَائِهِمْ) على ما فصلناه سابقاً ، وإذا كان أبو حيان قد لجأ في توثيقه للقراءة على ما سبق

بيانه فإن الباحث يرى أن الأصل هنا هو ما وردت به القراءة من جواز الفصل بين المضاف

والمضاف إليه ومخالفة الأصل النحوي بتقدم المفعول به على الفاعل على أسس هي :

(١) القراءة سنة متبعة وهي الأصل ، فمتى ثبتت صحة سندها فلا يجوز ردها بل تصح

أصلاً ولو كانت شواهد قليلة .

(٢) إن في كلام العرب شواهد شعرية تؤيد ما ورد في هذه القراءة ، وذكرت هذه الأبيات

خلال رأي أبي حيان ^٥ .

^١ سورة الأنعام : ١٣٧ .

^٢ أنظر: إتحاف فضلاء البشر : ٢١٨ ، تفسير الطبري : ٣٣/٨ ، النشر في القراءات العشر : ٢٦٥/٢ ، تفسير الرازي : ٢٠٦/١٣ .

^٣ الكشف : ٥٣/١ ، ٥٤ .

^٤ والقراءة لأبي عبد الرحمن السلمي والحسن وأبي عبد الملك ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٣٢١/٢ .

^٥ شواهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرها كثيرة ، وانظر فيها المسألة ٦٠ من الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧/٢ وما بعدها .

(٣) إن القول بالإجماع على عدم جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور سقط لوجود شواهد شعرية تنفضه ، هذا فضلاً عن أنه يُقدم إجماع النحاة على النص القرآني ، بل ويُحَكِّم الإجماع المبني على الشعر والنثر فيما جاء به النص القرآني ، وما وراء ذلك من الطعن في رواية سبعية .

(٤) « أنه ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم - وإن كان غيره أقوى منه - إنه غلط (وهذا هو رأي ابن جني ^١ في جواز تحطيم قياس النحاة البصريين فما بال النحاة تأتيهم الآية من كتاب الله تعالى - كقراءة ابن عامر وهي سبعية - وهي أفصح من كلام العرب تخالف مقاييسهم وتنشأ قاعدة أمثلتها قليلة فيردونها ويرفضونها .

(٥) أن ابن عامر هذا الذي طعن في قراءته وبني الطعن على أساس التشكيك في طريقة اطلاعه على المصحف هو « قارئ من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنه ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل ، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى ؟ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه وأنا رأيتها فيه كذلك » ^٢ ثم يشير إلى أن ابن عامر كان قاضي دمشق وعنده خليفة المسلمين عمر بن عبد العزيز وتلامذته يزيدون على أربعمئة ولم يعترض عليه أحد بل كانوا لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر .

(٦) أن هذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة منقول من كلام العرب ، ومن فصيح كلامهم جيد من جهة المعنى أيضاً ، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً ، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا يُنكر ^٣

(٧) أن القراءة المذكورة حافظ عليها القراء ، وحرصوا على عدم تغييرها « ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها ، قال ابن ذكوان : شركائهم بياء ثابتة في الكتاب والقراءة . قال : وأخبرني أيوب - يعني ابن تميم شيخه - قال : قرأت على ابن عبد الملك قاضي الجند ((وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

^١ أنظر : المحتسب : ٢٣٦/١ .

^٢ النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٦٤/٢ .

^٣ النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٦٤/٢ .

قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) قال أيوب فقلت له إن في مصحفى - وكان قديماً - شركائهم ، فمضى أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واواً ، قال أيوب : ثم قرأت على يحيى بن الحارث شركاؤهم فردّ عليّ يحيى (شركائهم) فقلت له إنه كان في مصحفى فَحُكَّتْ وَجُعِلَتْ واواً . فقال يحيى أنت رجل محوت الصواب ، وكتبت الخطأ فرددتها على المصحف على الأمر الأول «^١ .

٨) وأنه لا اعتبار إلى قول الدكتور تمام حسان : « بأن طعن النحاة في قراءة لا ينبغي أن يُعدَّ طعناً في القرآن نفسه ، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها ، وإنما يعد ذلك نقداً لرواية ما في ضوء معيار نحوي »^٢ ، وذلك من وجهين :

أولهما : إن الطعن في رواية لقراءة موثقة سبعية له خطورة على النص القرآني فلماذا كثر الطعن في شتى القراءات ؟

ثانيهما : إن في كلامه إباحة لتحكيم المعيار والقياس النحوي في القراءات والأمر لدينا غير ذلك ، فالقرآن وقراءاته معيار ، حتى لو كان هذا المعيار شواهد أقل ، لأنه الأوضح والأوثق ، ولا خلاف على مصدره .

لذا فالرأي لدى الباحث هو حصول المخالفة في قراءة ابن عامر بتقديم المفعول وتأخير الفاعل ، « وجواز الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر »^٣ .

وما أذكره الآن من آيات قرآنية أخرى ، قد وقع فيها هذا النوع من المخالفة بتقديم المفعول به المضاف على فاعله في باب ما يعمل عمل - شبه الفعل - من مصدر أو اسم فاعل أو غيرهما :

(١) قوله تعالى (كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسُكُمْ^٤ كَذَلِكَ نَفِصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^٤)

^١ المرجع السابق : ٢٦٥/٢ .

^٢ الأصول - د/ تمام حسان : ١٠٠ .

^٣ النشر في القراءات العشر : ٢٦٣/٢ .

^٤ سورة الروم : ٢٨ .

قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور (أنفكم) بالنصب ، أضيف المصدر إلى الفاعل ، وابن أبي عبيدة : بالرفع أضيف المصدر للمفعول وهما وجهان حسنان لا قبح في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل)^١ .

(٢) قوله تعالى (فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ)^٢

قال أبو حيان : « نقل ابن عطية أن محمد بن كعب القرظي قرأ " كذركم " بأوكم " برفع الآباء . ونقل غيره عن محمد بن كعب أنه قرأ " آباكم " على الأفراد . وجه الرفع أنه فاعل للمصدر والمصدر مضاف إلى المفعول والتقدير : كما يذكركم آبؤكم »^٣ .

(٣) قوله تعالى (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)^٤

قال ابن مجاهد : « فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : فجزاء مضمومة مضافة وبخفص مثل . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ، فجزاءً مثل : منونة مرفوعة ورفع مثل)^٥ ، وعلق عليها أبو حيان بقوله : « وقرأ عبد الله " فجزاءً مثل " على الابتداء والخبر . وقرأ باقي السبعة " فجزاءً مثل " برفع جزاء وإضافته إلى مثل ، فقيل مثل كأنها مقحمة ، كما تقول مثلك من يفعل كذا أي أنت تفعل كذا ، فالتقدير فجزاء ما قتل ، وقيل ذلك من إضافة المصدر إلى المفعول ، ويدل على هذا التقدير قراءة السلمي ، فجزاء بالرفع والتتوين " مثل ما قتل " بالنصب ، وقرأ محمد بن مقاتل : " فجزاءً مثل ما قتل " بنصب جزاء ومثل والتقدير : فليُخْرَجْ جزاءً مثل ما قتل ومثل صفة جزاء »^٦ .

فقراءة إضافة المصدر إلى مفعوله قراءة سبعية ويرد هذا النوع من الإضافة في القرآن كثيراً .

(٤) قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^٧

^١ البحر المحيط : ٣٨٨/٨ .

^٢ سورة البقرة : ٢٠٠ .

^٣ البحر المحيط : ٣٠٦/٢ .

^٤ سورة المائدة : ٩٥ .

^٥ كتاب السبعة في القراءات . تحقيق : شوقي ضيف : ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

^٦ البحر المحيط : ٣٦٤/٤ ، ٣٦٥ .

^٧ سورة آل عمران : ٩٧ .

قال أبو حيان في تفسيره : « وحج مصدر أضيف إلى المفعول الذي هو البيت) ، وقال « وفي إعراب (مَنْ) خلاف ، ذهب الأكثرون إلى أنه بدل بعض من كل ، فتكون مَنْ موصولة في موضع جر وقال الكسائي : مَنْ شرطية فتكون في موضع رفع بالابتداء »^١

قال العكبري في إعراب (مَنْ) : « وقيل هو مرفوع بالحج ، وتقديره : والله على الناس أن يحج البيت من استطاع ، فعلى هذا في الكلام مضاف تقديره : من استطاع منهم ، ليكون في الجملة ضمير يرجع إلى الأول »^٢ فأضيف المصدر (حج) إلى (البيت) والفاعل (مَنْ) ، على محذوف ، لكيلا يكون على المستطيع وغيره ، وقد ردَّ أبو حيان إعراب من فاعل لدى البصريين دون تقدير محذوف ، وقال هو ضعيف من جهتي اللفظ والمعنى « أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب ، إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر »^٣. أما في المعنى فقد رأى أبو حيان أن هذا الوجه الإعرابي يجعل المعنى وجوب حج المستطيع وغيره .

(٥) قوله تعالى (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدَاهُ رُسُلَهُ)؛

قرأ الجمهور بجر " وعده " ونصب " رسله " ، قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور بإضافة مخلف إلى وعده ونصب رسله ، واختلف في إعرابه ، فقال الجمهور والفرء وقطرب والحوفي والزمخشري وابن عطية وأبو البقاء : أنه مما أضيف فيه اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ، كقولهم هذا معطي درهم زيدا ، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما فينتصب ما تأخر ، وأنشد بعضهم نظيراً له قول الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ * وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ^٤

قال وقرأت فرقة : (مُخَلَّفَ وَعَدَهُ رُسُلَهُ) بنصب وعده وإضافة مخلف إلى رسله ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو كقراءة " قتل أولادهم شركائهم " وتقدم الكلام عليه

^١ البحر المحيط : ٢٧٥/٣ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٢٨١/١ .

^٣ البحر المحيط : ٢٧٦/٣ .

^٤ سورة إبراهيم : ٤٧ .

^٥ البيت غير منسوب في كتاب سيبويه : ١٨١ / ١ ، أمالي المرتضى : ٢١٦ / ١ ، وخزانة الأدب : ٢٣٥ / ٤ ، والدرر اللوامع : ٣٧ / ٦ .

مشبعاً في الأنعام وهذا القراءة تؤيد إعراب الجمهور في القراءة الأولى وأنه مما تعدى فيه مخلف إلى مفعولين «^١ .

ففي الآية تقدم المفعول به الثاني مضافاً إلى اسم الفاعل وتأخر الفاعل المحذوف . ويعلل الزمخشري للفائدة من تقدم المفعول به الثاني بقوله : « قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً كقوله (إِنَّ اللَّهَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ)^٢ ثم قال رسله ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحداً وليس من شأنه إخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته «^٣ . وقد علق عليه أحمد الأسكندري في الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال بقوله : « فيما قاله نظر و..... ولا فرق في المعنى الذي ذكره بين تقديم ذكر الرسل وتأخيره ولا يفيد تقديم المفعول الثاني إلا الإيذان بالعناية في مقصود المتكلم «^٤ . قال أبو حيان راداً على الزمخشري : « وهو جواب على طريقة الاعتزال في أن وعد الله واقع لا محالة ، فيمن وعده بالنار من العصاة لا يجوز أن يغفر له أصلاً ، ومذهب أهل السنة أن كل ما وعد من العذاب للعصاة من المؤمنين هو مشروط إنفاذه بالمشيئة «^٥ . وأبو حيان يكتفي برفض تعليل الزمخشري لتقديم المفعول ، ولا يذكر رأيه ولعل العلة الاهتمام بالوعد لأنه المقصود بعدم الإخلاف فلذلك قُدم والله أعلم .

ويؤيد هذه الآيات شواهد شعرية عديدة وأقوال مأثورة أفرد لها ابن الأنباري في الإنصاف مسألة في كتابة^٦ بين فيها أن الفصل يكون بالظرف والجار والمجرور وغيرهما كالمفعول به ومنه الفصل بالفاعل كقول الشاعر وهو مجهول :

تمرُّ على ما تستمرُّ ، وقد شَفَتْ * عَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا^٧

والتقدير : شفت علائل صدورها عبد القيس منها .

^١ البحر المحيط : ٤٥٦/٦ . وهذه القراءة لنافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي وانظر معجم القراءات القرآنية : ٢٤٢/٣ ، وشرح التصريح

: ٥٨/٢ .

^٢ سورة الرعد : ٣١ .

^٣ الكشف : ٣٨٤/٢ .

^٤ حاشية الكشف : ٣٨٤/٢ . وهو كتاب لأحمد بن محمد الأسكندري رد فيه على الزمخشري .

^٥ البحر المحيط : ٤٥٦/٦ .

^٦ أنظر المسألة ٦٠ من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٤٢٧/٢ .

^٧ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد ذكر ابن الأنباري أنه مصنوع ، وقد استشهد به الرضي في باب الإضافة من شرح الكافية : ٢٩٣/١ . وشرحه البغدادي في الخزانة : ٢٥٠/٢ .

ومن الأقوال المأثورة ما حكاه الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زيد ، وما حكاه أبو عبيدة : إِنَّ الشاةَ لجتُّ فتسمعُ صوتَ اللهِ ربِّها. وهذا يؤيد القول بوقوع المخالفة بتقدم المفعول به وهو مضاف مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

¹ أنظر : الإنصاف : ٤٢٨/٢ - ٤٣٥ .

الفصل الثاني

الرتبة بين المفعول به والفعل

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به - وهو اسم ظاهر -
على الفعل جوازاً

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقدم المفعول به على الفعل وجوباً

تمهيد :

الأصل لدى النحاة في تركيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ويتأخر عنه مفعوله منفصلاً منه بالفاعل^١ ، ذلك لأن الفعل عامل والمفعول معمول ، والأصل لديهم أن يتأخر المعمول عن عامله قال ابن مالك :
والأصل في المفعول أن ينفصلاً.....^٢

وكما وقعت المخالفة بتقدم المفعول على الفاعل فقد وقعت المخالفة أيضاً كثيراً بتقدم المفعول به على الفعل ، وتكون هذه المخالفة على سبيل الجواز ، وأحياناً على سبيل الوجوب .

ووجوب هذا التقدم جعل من هذه الصورة للجملة الفعلية أصلاً ثانياً معتبراً لدى النحاة ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله :
وقد يُجاء بخلاف الأصل * وقد يجيء المفعولُ قبلَ الفعلِ^٣

وإذا كان أمن اللبس قاعدة مصاحبة لكل مخالفة للأصل ، فإن تقدم المفعول به في القرآن على فعله جاء مراعيًا هذه القاعدة ، ومتوخياً بلاغة وصحة المعنى .

وقد تنوعت صور مخالفة المفعول به للترتبة بتقدمه على الفعل في القرآن الكريم وهذا بيان لهذه الصور أجعله في مباحث :

^١ أنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٢٨٠/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٨/٢ .
^٢ شطر بيت من ألفية ابن مالك ، باب الفاعل .
^٣ شرح ابن عقيل : ٤٨٤/١ .

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - وهو اسم ظاهر -

على الفعل جوازاً :

الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ويتأخر عنه فاعله ومفعوله - وهذا ما أشرت إليه بالمدخل - وذلك لأن الفعل عامل والمفعول معمول له . والأصل لدى النحاة أن يتقدم العامل ويتأخر عنه معموله ولذا سميت الجملة الفعلية جملة فعلية لأنها تبدأ بفعل^١ . والنحاة لا ينظرون في تصنيف الجمل إلى الشكل المنطوق بل يعتبرون الأصل ولو تقدم المفعول ظلت الجملة على فعليتها في نحو : زيدا ضربت . وابن مالك يشير إلى أنواع من مخالقات المفعول للأصل بقوله : وقد يجيء المفعول قبل الفعل^٢ أي قبل الفعل والفاعل فيتصدر الجملة .

قال الصبان في حاشيته على الأشموني : « وتقدم المفعول على ثلاثة أوجه : جائز نحو : فريقاً هدى ، وواجب نحو : من أكرمت ؟ وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه^٣ » . وقد أشرت في مباحث سابقة إلى تقدم المفعول وجوباً وهو اسم شرط أو استفهام أو وهو ضمير منفصل وكلها أسماء ظاهرة . ونخصص فيما يلي مبحثاً لتقدم المفعول - وهو اسم ظاهر - غير ما ذكرنا سابقاً .

^١ أنظر في هذه المسألة التمهيد ص ١٩ و ٢٠٣ من هذا البحث ، .

^٢ شرح ابن عقيل : ٤٨٤/١ .

^٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٥٥/١ ، ٥٦ . ومما يجب تأخره أو توسطه فقد جاء على الأصل ولا مخالفة فيه فتركنا التمثيل له .

قال الجرجاني : « يعرض للمفعول به أن يتقدم على فعله إما لكونه أهم ، كما إذا منيت بهجر حبيبك وقيل لك ما تتمنى ؟ قلت : وجه الحبيب أتمنى ، ويحتمل أن يكون هذا أيضاً للتخصيص نحو : زيداً ضربت ، أي ما ضربت غير زيد ، ومنه (إياك نعبد) أي لا نعبد إلا إياك »^١ .

فالتقديم للمفعول وهو اسم ظاهر يكون لأهداف بلاغية ومعنوية لا تتحقق إلا بتقدمه ، قال الشيخ محمود محمد شاكر : « فالذي لا يمكن أن يدخله الاختلاف هو أن تركيب الكلام على أصول النحو والصرف هو الذي يحدث في كلام ما ميزة يفوق بها كلاماً آخر »^٢ .
وإذا كان تقدم المفعول به على الفاعل - لشيوعه وكثرته - صار أصلاً ثانياً لشكل الجملة الفعلية كما أشار إلى ذلك ابن جنبي نقلاً عن أبي علي الفارسي^٣ فإن تقدم المفعول به على الفعل مع مخالفته لأصول النحاة فرض قاعدة أنتجت باباً كاملاً في النحو العربي هو باب الاشتغال .

والكوفيون يذهبون إلى أن كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل^٤ ، وقد شاع أيضاً في القرآن الكريم تقدم المفعول به على فعله خروجاً على الأصل ، فصار لشيوعه وكثرته كالأصل الثابت وكأنه قسم برأسه من أشكال الجملة الفعلية التي تعددت لنا الآن كما يلي :

(جملة) - فعل + فاعل + مفعول - الأصل لدى النحاة

(جملة) - فعل + مفعول + فاعل - أصل آخر للجملة الفعلية

يفرضه كثرة الاستعمال .

(جملة) - مفعول + فعل + فاعل - أصل ثالث للجملة يفرضه الشيوع وكثرة

الاستعمال .

أما الاشتغال فسأفرد له مبحثاً^٥ ، وأكتفي هنا بذكر نماذج من القرآن الكريم على تقدم المفعول به على الفعل على سبيل الجواز وذلك على سبيل التمثيل :

^١ الإشارات والتنبيهات : ٢١٤ .

^٢ دراسات لأسلوب القرآن الكريم : للشيخ : عبد الخالق عضيمة : ١/المقدمة .

^٣ أنظر : مدخل الجملة الفعلية من هذا البحث ص ١١٣ ، وانظر : الخصائص لابن جنبي : ٥/١ .

^٤ الإنصاف لابن الأنباري (مسألة ٧٢) : ٥٢٨/٢ .

^٥ في الباب الثالث : أحكام متفرقة لكونه يشتمل على حالات للرفع وأخرى للنصب فهو من متعلقات الجملة الاسمية والفعلية ، ص ٢٧٩ .

(١) قال تعالى : (قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامٌ
الْأُنثَيَيْنِ) ١ .

قال ابن الأنباري : « الذكرين منصوب بحرّم » ٢
وعن دلالة هذا التقديم يقول أبو حيان : « وتقديم المفعول وتأخير الفعل دل على وقوع
تحريمهم الذكور تارة والإناث أخرى، وما اشتملت عليه الرحم أخرى، فأنكر تعالى ذلك عليهم
» ٣ .

(٢) قال تعالى : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) ٤ .

قال ابن هشام: « بم انتصب غير ؟ والجواب : ينبغي أن يكون انتصابه ب(تأمروني) ، على
إسقاط الخافض أي : تأمروني بغير الله ، كما قالوا أمرتك الخير أي : بالخير ويكون أعبد
بدل اشتمال من غير ، والتقدير : أتأمروني بغير الله عبادته لأن أعبد أصله أن أعبد فحذفت
أن وارتفع الفعل بعدها وإنما قدرت (أن أعبد) بعبادته ، لأن أعبد فعل متعد لم يذكر
مفعوله ، فلا بد له من مفعول وإنما لم أقدر (غير) (معمولة لأعبد كما هو الظاهر وكما قال
قوم من المعربين لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ، وأعبد صلة (أن المضمرة
قطعاً) » ٥ .

على أن بعض المعربين يرى النصب بأعبد وهو رأي وجيه وعلق عليه محقق المسائل
السفرية على المسألة بقوله : « أجاز المعربون أن تكون منصوبة بأعبد » ٦ ، وقال مكي : «
ولو ظهرت أنه لم يجز نصب (غير) ب (أعبد) لأنه يصير في الصلة ، وقد قدمته على
الموصول ولكن نصبه بأعبد أبين من نصبه بتأمروني » ٧ ، وقال الزمخشري : « أفغير الله
منصوب ب (أعبد) وتأمروني اعتراض ومعناه : أفغير الله أعبد بأمركم » ٨ ، وقد نقل
العكبري هذا القول ثم قال : « وقد ضعف هذا الوجه من حيث كان التقدير أن أعبد فعند ذلك
يفضي إلى تقديم الصلة على الموصول وليس بشيء لأن أن ليست في اللفظ فلا يبقى عملها

١ الأنعام / ١٤٣ .

٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٦/١ .

٣ البحر المحيط : ٢٤١/٤ .

٤ الزمر : ٦٤ .

٥ المسائل السفرية ، تحقيق : د. علي حسين البواب: (مسألة ٢٤) / ٥٨ .

٦ حاشية المسائل السفرية لابن هشام ، تحقيق : د. علي حسين البواب (مسألة ٢٤) / ٥٨ .

٧ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق : حاتم صالح الضامن : ٦٣٢/٢ .

٨ الكشاف : ٤٠٧/٣ .

، فلو قدرنا بقاء حكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته : وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر «^١ .

وزاد العكبري وجهين هما : أن يكون منصوباً بتأمرني وأعبد بدلاً منه ، والتقدير : قل أفتأمرني بعبادة غير الله عز وجل ، وهذا من بدل الاشتغال ومن باب أمرتك الخير، والثاني : أن غير منصوب بفعل محذوف ، أي أفتلزموني غير الله وفسره بما بعده وقيل : لا موضع لأعبد من الأعراب وقيل هو حال والعمل على الوجهين الأولين^٢ .

وأرى أن القول بنصبها بأعبد وتأمرني اعتراضية أولى ، والتقدير : أغير الله أعبد على سبيل الإنكار الشديد وعلى كلا الإعرابين تقدم المفعول به مخالفاً لأصل الرتبة المعتبرة لدى النحاة .

وقال الآلوسي في دلالة التقديم : « فغير مفعول مقدم لأعبد و {تَأْمُرُونِي} اعتراض للدلالة على أنهم أمروه به عقيب ذلك وقالوا له صلى الله عليه وسلم: استلم بعض آلهتنا ونؤمن بإلهك لفرط غباوتهم ولذا نودوا بعنوان الجهل »^٣ .

ومثل ذلك :

(٣) قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي)٤

قال العكبري : « قل الله : هو منصوب بـ أعبد »^٥

ودلالة التقديم هنا للاختصاص ، قال الزمخشري : « إنه أمر بالإخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصاً له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة وأخره في الأول »^٦ .

(٤) قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا)٧

^١ التبيان في إعراب القرآن : ١١١٣/٢ .
^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٣٣١ - ٣٣٢ .
^٣ روح المعاني : ٢٧٨/١٢ .
^٤ الزمر : ١٤ .
^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٩ .
^٦ الكشاف : ٣٩٢/٣ .
^٧ الأنعام : ١١٤ .

قال ابن الأنباري : « أغير الله منصوباً بأتغي »^١

وقال العكبري : « أغير الله فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول أتغي وحكماً حال منه . والثاني : أن حكماً مفعول أتغي وغير حال من حكماً مقدم عليه وقيل حكماً تمييزاً »^٢

والوجه الأول أولى ، ففيه تقدم المفعول على فعله وهو كثير وشائع في القرآن .

ودلالة تقديم المفعول به للاهتمام به بعد همزة الاستنكار ومثله قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ

تَأْمُرُونِيَّ أَعْبُدُ) ^٣ (٤) .

(٥) قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُونَ) ^٥

قال الزمخشري : « وقد قدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث أن دلالة الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل »^٦ .

وقد أنكر أبو حيان ذلك عليه بقوله : « لأن الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجه إلى الذوات ، إنما يتوجه إلى الأفعال التي تتعلق بالذوات فالذي أنكر إنما هو الابتغاء الذي متعلقه غير دين الله ، وإنما جاء تقدم المفعول هنا من باب الاتساع وشبهه : ييغون بالفاصلة بآخر الفعل »^٧ .

وبيين لنا أن الاتساع في الفضلة بالجملة الفعلية بتقدم المفعول على فعله ، يكون ضابطاً من الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة في القرآن الكريم .

(٦) قوله تعالى : (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ^٨

والفائدة من التقديم هنا للمفعول (غير) ما ذكره أبو حيان هو عند علماء البيان من باب استدراج المخاطب ، وهو أن يلين الخطاب ، ويمزجه بنوع من التلطف والتعطف ، حتى يوقع المخاطب في أمر يعترف به ، فتقوم الحجة عليه ، والله تعالى خاطب هؤلاء الكفار بليين من

^١ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٣٦/١ .

^٢ التبيين في إعراب القرآن : ١٥٣ .

^٣ الزمر : ٦٤ .

^٤ أنظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم : حميد أحمد العامري : ١١٢ .

^٥ آل عمران : ٨٣ .

^٦ الكشاف : ٤٤١/١ ، ٤٤٢ .

^٧ البحر المحيط : ٣٤٦/٣ .

^٨ الأنعام : ٤٠ .

القول ، وذكر لهم أمراً لا ينازعون فيه ، وهو أنهم كانوا إذا مسهم الضر دعوا الله لا غيره^١ ورفض أبو حيان قول الزمخشري بأن تقدم (غير) مؤذن بالتخصيص والحصر . ومثله :

(٧) قوله تعالى : (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا)^٢

يرى العكبري أنه مثل (ومن يبتغ غير الإسلام) في أن (غير) صفة قدمت فصارت حالاً^٣.

على حين يرى ابن الأنباري أنه مفعول مقدم (غير الله) منصوب لأنه مفعول (أبغي) ورباً منصوب على التمييز والتقدير (أبغي غير الله من رب) فحذفت من فانتصب على التمييز^٤.

(٨) قوله تعالى : (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)^٥

قال العكبري : « قوله تعالى (أغير الله) مفعول أول لـ (أتخذ) ، وولياً الثاني ، ويجوز أن يكون اتخذ متعدياً إلى واحد ، وهو ولياً وغير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالاً ولا يجوز أن تكون غير هنا استثناء »^٦.

(٩) قوله تعالى : (بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)^٧.

قال أبو حيان : (قرأ عيسى : بل الله بالرفع ، والجمهور بالنصب)^٨ وعلى النصب تقدم المفعول ، ويراه الزمخشري عوضاً عن الشرط المحذوف وعارضه أبو حيان قال الزمخشري : « بل إن كنت عاقلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط وجعل تقدم المفعول عوضاً منه »^٩ ، وهذا ما رفضه أبو حيان بقوله : « ولا يكون تقدم المفعول عوضاً من الشرط لجواز أن يجيء : زيد فعمراً اضرب ، فلو كان عوضاً لم يجز الجمع بينهما »^{١٠}.

^١ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٦/٣ .

^٢ الأنعام : ١٦٤ .

^٣ أنظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٥٩ .

^٤ أنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٥٢/١ .

^٥ الأنعام : ١٤ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ١٤٠ .

^٧ الزمر : ٦٦ .

^٨ البحر المحيط : ٢١٩/٩ .

^٩ أنظر : الكشاف : ٤٠٧/٣ .

^{١٠} البحر المحيط : ٢١٩/٩ .

وعن فائدة التقديم في الآية يقول ابن الأثير : « فإنه إنما قيل (بل الله فاعبد) ولم يقل (بل اعبد الله) لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال: (بل اعبد) لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء »^١ .

(١٠) قوله تعالى : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)^٢ .

فقدّم (مما رزقناهم) وهو في مقام المفعول على الفعل (ينفقون) ، وذلك ليخص الإنفاق مما يمتلكون هم أنفسهم لأن الإنسان قد ينفق مما لا يملك . فأفاد التقديم حصر الإنفاق على ممتلكاتهم .

وتعليل آخر يورده العكبري لمخالفة المفعول هنا للرتبة فيقول : « ومما رزقناهم : (من) متعلقة بينفقون ؛ والتقدير : وينفقون مما رزقناهم ؛ فيكون الفعل قبل المفعول ، كما كان قوله : يؤمنون ، ويقومون كذلك ، وإنما أحرّ الفعل عن المفعول لتتوافق رؤوس الآي »^٣ .
فمخالفة الرتبة هنا يحكمها ضابط صوتي وهو توافق رؤوس الآيات في الانتهاء بنون تعطي قيمة التنغيم لأذن القارئ والمستمع .

(١١) قوله تعالى : (فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ)^٤ .

قال ابن هشام : « الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفاً ، والحق الثاني بأقول ، واعترض بجملة أقول الحق وقدم معمولها للاختصاص »^٥ .

وقال العكبري : « فالحق : في نصبه وجهان : أحدهما : مفعول لفعل محذوف ؛ أي فأحق الحق ، أو فأذكر الحق . والثاني : على تقدير حذف القسم ؛ أي فبالحق لأملأن أما الحق الثاني فنصبه بأقول »^٦ .

(١٢) قوله تعالى : (وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)^٧ (فـ) لربهم)

في مقام المفعول به لـ (يرهبون) ، ووصل يرهبون إلى المفعول بلام التقوية . قال

^١ المثل السائر : ٣٦/٢ .

^٢ البقرة : ٣ .

^٣ التبيان في إعراب القرآن : ١٥ .

^٤ ص : ٨٤ .

^٥ مغني اللبيب : ٥١٠ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٩ .

^٧ الأعراف : ١٥٤ .

ابن هشام : « ومنها اللام المسماة لام التقوية ، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو : هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون »^١ .

(١٣) قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ)^٢

ولام التقوية وصلة في الآية لتقوية الفعل ليعمل النصب في المفعول المقدم (للرؤيا) ، قال أبو حيان : « واللام في الرؤيا مقوية لوصول الفعل إلى مفعوله إذا تقدم عليه فلو تأخر لم يحسن ذلك ، وأجاز الزمخشري فيه وجوهاً متكلفة .

أحدها : أن تكون الرؤيا للبيان قال : كقوله : وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق بمحذوف تقديره أعني فيه ، وكذلك تقدير هذا إن كنتم أعني للرؤيا تعبرون ويكون مفعول تعبرون محذوفاً تقديره تعبرونها .

والثاني : أن تكون الرؤيا خبر كان قال : كما تقول كان فلان لهذا الأمر إذا كان مستقلاً به متمكناً منه ، وتعبرون خبراً آخر أو حالاً .

والثالث : أن يضمّن تعبرون معنى فعل يتعدى باللام ، كأنه قيل إن كنتم تنتدبون لعبادة الرؤيا ، وعبادة الرؤيا مأخوذة من عبر النهر إذا جازه من شط إلى شط ، فكان عابر الرؤيا ينتهي إلى آخر تأويلها »^٣ .

(١٤) قوله تعالى : (وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى)^٤

وقراءة الجمهور بالنصب ، قال ابن الأنباري : « كلاً منصوب بوعد ، وكذلك الحسنى منصوب به لأن وعد يتعدى إلى مفعولين . تقول : وعدت زيدا خيراً وشراً »^٥
وقرأ ابن عامر بالرفع وكلّ . « فأما قراءة ابن عامر (وكلّ) بالرفع ، فإنما قواها أنه قد انضم إلى حذف الهاء ضم الكاف في كل ، فاجتمع فيه سببان ، الحذف وطلب المشاكلة فقوى الرفع ، ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحد كما لا ينصرف »^٦ . وعلى هذه القراءة لا شاهد في الآية .

^١ معني اللبيب : ٢٨٦ .

^٢ يوسف : ٤٣ .

^٣ البحر المحيط : ٢٨١ / ٦ .

^٤ النساء : ٩٥ ، الحديد : ١٠ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٦٥ / ١ .

^٦ المرجع السابق : ٣٤٨ / ١ .

وعن قراءة النصب يقول العكبري : « وكلاً : المفعول الأول لـ وعد ، والحسنى هو الثاني ، وقرئ وكل أي وكلهم ، والعائد محذوف ، أي وعده الله »^١.

(١٥) قوله تعالى : (ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ)^٢

قال ابن الأنباري : « ذلك في موضع نصب لأنه مفعول ثان لجزيانهم وتقديره : جزيانهموه ذلك ببغيهم ، ولا يجوز الرفع إلا على وجه ضعيف ، وهو أن يكون التقدير فيه جزيانهموه فيكون كقولك : زيد ضربته ، وهو لا يجوز إلا على ضعف »^٣.

(١٦) قوله تعالى : (كُلًّا نُمِدُّ هَتُّوْلًا وَهَتُّوْلًا مِّنْ عَطَاءِ رَبِّكَ)^٤

وعلق عليها ابن هشام في المسائل السفرية بقوله : « علام انتصب كلا ؟ قال : انتصب على المفعولية (نمد) »^٥ ، وعلق محقق الكتاب د/ علي حسين البواب عليها بقوله بأنه لم يختلف العلماء في إعراب كلاً مفعول به لـ (نمد)^٦.

(١٧) قوله تعالى : (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)^٧

قال الزمخشري : « وتقديم المفعول به - يقصد أنفسهم - للاختصاص كأنه قيل : وخصوا أنفسهم بالظلم ، ولم يتعد إلى غيرهم »^٨.
وأبو حيان يذكر رأي الزمخشري في أن تقديم المفعول هنا يدل على الحصر دون تعليق^٩.

^١ التبيان في إعراب القرآن : ١١٢ .

^٢ الأنعام : ١٤٦ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٨ / ١ .

^٤ الإسراء : ٢٠ .

^٥ المسائل السفرية : المسألة ١٤ : ١٢٥ .

^٦ أنظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٧ الأعراف : ١٧٧ .

^٨ الكشاف : ١٣١ / ٢ .

^٩ أنظر : البحر المحيط : ٢٢٧ / ٥ .

١٨) قال تعالى : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿٦﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ^١

« أي فعظم كبرياءه » ^٢ ، وقال الزمخشري : « واختص ربك بالتكبير وهو الوصف بالكبرياء وأن يقال : الله أكبر » ^٣ ، وعلق عليه أبو حيان بقوله : « وهذا على مذهبه من أن تقديم المفعول على الفعل يدل على الاختصاص » ^٤ .

ومن خلال النماذج لتقديم المفعول به على الفعل على سبيل الجواز ومن غيرها - من الآيات التي لم نذكرها - تدل على أن الضابط الذي حكم مخالفة الرتبة هنا قد تعدد ما بين إبراز قيمة معنوية لا تبرز بتأخره ، أو استدراج المخاطب بالتلطف والتعطف ليقر بحقيقة مقررة سلفاً ، أو الحصر والتخصيص لأن التقديم يكون أحياناً لإفادة الحصر ^٥ أو لغرض موسيقي في ضبط تنغيم الآيات القرآنية لتتوافق رؤوس الآيات فتعطي قيمة صوتية لأذن القارئ والمستمع ، وهذا ما أسماه الصبان في حاشيته بتناسب الفواصل ^٦ .

^١ المدثر : ٣ ، ٤ ، ٥ .

^٢ البحر المحيط : ١٠ / ٣٢٥ .

^٣ الكشاف : ٤ / ١٨٠ .

^٤ البحر المحيط : ١٠ / ٣٢٥ .

^٥ أنظر إعراب الزمخشري لقوله تعالى (أغير الله تدعون إن كنتم صادقين) في الكشاف : ٢ / ١٨ ، وإنكار أبو حيان في

البحر المحيط : ٤ / ٥١١ .

^٦ أنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٦٩ .

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفعل وجوباً

وله أنماط :

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو اسم شرط على الفعل:

تحكّم في شكل الجملة الشرطية بالنحو العربي قاعدة صدارة أداة الشرط ، والمقصود بالصدارة أن تكون الكلمة في أول الجملة ، وأن يحفظ لها هذا الموقع مع الاستثناء لها من القواعد الأصلية لشكل الجملة الفعلية .

وأشار ابن السراج إلى أن معنى الصدارة يتحقق أيضاً بالألا يتعدها العامل إلى ما قبلها فقال :
« فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها »^١ .

وقد ترتب على أحقية أدوات الشرط في الصدارة مخالفة هذه الأدوات لأصلٍ آخر معتبر لدى النحاة ، وهو تقدم الفعل وتأخر مفعوله مفصلاً عنه بالفاعل ، فقد جاء النص القرآني مقدماً لأداة الشرط ، وهي في موقع المفعولية على الفعل الناصب لها .

وعن صدارة أدوات الشرط أورد النصوص الآتية :

(١) ابن السراج : « من ذلك إن التي للجزاء لا تكون إلا صدرأ ، ولا بد من شرط وجواب ، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر ، إذا كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بالجميع ، فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها ، ولا يجوز أن تقول :

^١ الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٤٣ .

زيداً إن تضرب أضرب «^١ ، وقال في موضع آخر : « هذه الأدوات إذا كانت جزاء أو استفهاماً فلها صدر الكلام »^٢ .

(٢) الجرجاني : « وتلزمها صدر الكلام ، فإما أن تكون مبتدأة في المعنى واللفظ ، وإما أن تكون مبتدأة في اللفظ دون المعنى ، فالمبتدأ في المعنى واللفظ قولك (من يكرمني أكرمه ، ومن يخرج أخرج معه وما يعجبني آخذه) فهذه الأسماء مرفوعة بالابتداء ، لأجل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل »^٣ . ويرى أن عدم تقديم معمول فعل الشرط سببه « أن الجزاء بمنزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام ، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى »^٤ .

(٣) ابن الأنباري : « والشرط لا يعمل فيه ما قبله لأن الشرط صدر الكلام كالاستفهام »^٥ .

(٤) الزمخشري : « والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في خبره لا يتقدمه قال ابن يعيش : قد تقدم قولنا أن الشرط كالاستفهام له صدر الكلام ، ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيء مما قبله ، ولا يتقدم عليه ما كان في حيزه »^٦ .

(٥) ونص ابن مالك على أن أدوات الشرط لها الصدارة^٧ .

والبصريون يرون أحقية الصدارة لأدوات الشرط أما الكوفيون فيجيزون تقدم معمول فعل الشرط على الأداة . وأشار ابن السراج إلى ذلك بقوله بأن الكسائي يجيز أن يكون زيد في قولك : زيداً إن تضرب أضرب منصوباً بفعل الشرط ، ويجيز الفراء نصبه بفعل الجواب^٨ .

فكل هذه النصوص تشير إلى أحقية أدوات الشرط في الصدارة ، ولو خالفت الأصول المعتبرة في أركان الجملة الفعلية . لذا كانت جملة الشرط ذات صورة خاصة تنفرد بها عن أشكال الجملة الفعلية ، حيث تبدأ غالباً بالمفعول به ونمطها هو :

^١ المرجع السابق : ٢ / ٢٤٥ .

^٢ المرجع السابق : ٢ / ١٦٥ .

^٣ المقتصد في شرح الإيضاح : تحقيق : كاظم بحر المرجان : ٢ / ١١٠٩ .

^٤ المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ١١٢٠ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٦ .

^٦ شرح المفصل : ٧ / ٩ .

^٧ أنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٥ / ٢ .

^٨ أنظر : الأصول : ٢ / ٢٤٥ .

(جملة) - مفعول به + جملة الشرط + جملة الجواب
وهذا أصل جديد مخالف للأصل المعتاد للجملة الفعلية والذي نمطه :
(جملة) - فعل + فاعل + مفعول به (إن تعدى الفعل إليه)

وقد أشار ابن جني إلى هذه المخالفة للرتبة بتقديم اسمي الشرط - والاستفهام - الواقعين مفعولاً به وجعل ذلك من النقض العارض « ومما نقضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه ، وذلك قوله سبحانه وتعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^١ فأَيُّ منقلب منصوب علنا المصدر بـ ينقلبون لا بـ سيعلم . وكذلك قوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ)^٢ وقوله : (أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^٣ فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً ، وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا)^٤ ، وقال تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ)^٥ ، وقال تعالى : (تُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)^٦ وقال : (قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ)^٧ وهي ملء الدنيا كثرة وسعة ولكن إنما وجب تقديمه لقريظة انضمت إلى ذلك ، وهي وجوب تقدم الأسماء - المستفهم بها - والأسماء المشروط بها فهذا من النقض العارض .^٨

فابن جني يرى أن التقدم ليس شيئاً خاصاً بالمفعول به ، ولكن لعلة أخرى هي كونه شرطاً أو استفهاماً ، وكأن النقض العارض هنا صار أصلاً جديداً معتبراً ، مع مخالفته لأصل ثابت من أصول الجملة الفعلية . فغلب النحاة بذلك أصلاً جديداً وضعوه وخالفوا بذلك أصلاً ثابتاً قامت عليه قواعد النحو العربي وهو أن الجملة الفعلية تبدأ بالفعل .

١ الشعراء : ٢٢٧ .
٢ القصص : ٢٨ .
٣ الأسراء : ١١٠ .
٤ التحريم : ١٠ .
٥ البقرة : ٦٦ .
٦ المائدة : ١٣ .
٧ التحريم : ٢ .
٨ الخصائص : ١ / ٢٩٩ .

ولعل رأي الكوفة وعلى رأسهم الكسائي يتوافق مع ما جاء به القرآن الكريم من جواز تقدم الاسم المنصوب على فعل الشرط في نحو : زيداَ إن تضرب أضرب .

ومن الأصول المعتمدة لدى النحاة وقد خالفها القرآن الكريم في باب الشرط قول النحاة بأن العامل يتقدم ويتأخر عن معموله وأن المتعلق يتقدم ويتأخر عنه ما تعلق به .

ومن نماذج ذلك في القرآن الكريم على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ)^١

قال ابن الأنباري : « (ما تفعلوا) ما شرطية في موضع نصب بتفعلوا ، وتفعلوا مجزوم (بما ويعلمه مجزوم لأنه جواب الشرط »^٢ .

(٢) قوله تعالى : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُتَّحَرَّنَا بِهَا فَمَا كُنْ لَكَ

بِمُؤْمِنِينَ)^٣

قال ابن الأنباري : « ومهما اسم والدليل على انه اسم عود الضمير إليه من قوله تعالى (تأتتا به) وهو في موضع نصب بتأتتا على قول من قال : زيد ضربته ، وتأتتا مجزوم بمهما لأنه شرط وجواب الشرط قوله تعالى (فما نحن لك بمؤمنين) »^٤ .

(٣) قوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)^٥

قال ابن الأنباري : « ما شرطية في موضع نصب بـ نمنسح ، ونمنسح مجزوم بها »^٦
وقال الألوسي في تفسير هذه الآية : « و(ما) شرطية جازمة لـ (نمنسح) منتصبة به على المفعولية ، ولا تنافي بين كونها عاملة ومعمولة لاختلاف الجهة، فيتضمنها الشرط عاملة،

^١ البقرة : ١٩٧ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٧ / ١ .

^٣ الأعراف : ١٣٢ .

^٤ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٧١ / ١ .

^٥ البقرة : ١٠٦ .

^٦ البيان في غريب إعراب القرآن : ١١٦ / ١ .

وبكونها اسماً معمولاً . ويقدر لنفسها جازم . وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد، وتدل على جواز وقوع ما بعدها، إذ الأصل فيها أن تدخل على الأمور المحتملة «^١ .

(٤) قوله تعالى : (مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ)^٢

قال أبو حيان : « قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي من يصرف مبنياً للفاعل فمن مفعول مقدم»^٣ .

(٥) قوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ^٤ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ

أَنْصَارٍ)^٥

(إنك) إن واسمها ، من اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم .

(٦) قوله تعالى : (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي^٦ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْخَاسِرُونَ)^٧

(من) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم ليهد ، والله فاعله .

(٧) قوله تعالى : (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ)^٦

(من) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم ليضل ، والله فاعل .

(٨) قوله تعالى : (وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فْلَنْ تَجِدْ لَهُ نَصِيرًا)^٧

^١ روح المعاني : ٣٠٥/١ .

^٢ الأنعام : ١٦ .

^٣ البحر المحيط : ٤ / ٤٥٤ .

^٤ آل عمران : ١٩٢ .

^٥ الأعراف : ١٧٨ ، الإسراء : ٩٧ .

^٦ نفس السورة : ١٨٦ .

^٧ النساء : ٥٢ .

(من) شرطية مفعول به مقدم ليلعن ويلعن فعل الشرط مجزوم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين .

(٩) قوله تعالى : (وَمَنْ يُضَلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ)^١

(من) شرطية في محل نصب مفعول به مقدم ليضل ويضل فعل الشرط والله فاعل .
وتختص (أما) من بين أدوات الشرط بأنها وإن كانت لا تعرب مفعولاً مقدماً - مع كونها أداة شرط لها حق الصدارة - إلا أن الاسم الواقع بعدها قد جاء في القرآن مفعولاً مقدماً على فعله ، وكأنه قد أخذ الصدارة منها نحو :

(١٠) قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^٢

(١١) قوله تعالى : (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^٣

يعلل النحاة التقديم هنا بوجود الفصل بين أما والفاء لأن أما لا يليها الفاء^٤ فالتقديم واجب .
والمعنى الذي يفيد التقديم المفعول به في هذه الآيات هو التوعية والإرشاد .
وقال ابن عاشور : « واليتيم مفعول لفعل {فَلَا تَقْهَرْ} . وقدم للاهتمام بشأنه ولهذا القصد لم يؤت به مرفوعاً وقد حصل مع ذلك الوفاء باستعمال جواب (أما) أن يكون مفصلاً عن (أما) بشيء كراهية موالاة فاء الجواب لحرف الشرط. ويظهر أنهم ما التزموا الفصل بين (أما) وجوابها بتقديم شيء من علائق الجواب إلا لإرادة الاهتمام بالمقدم لأن موقع (أما) لا يخلو عن اهتمام بالكلام اهتماماً يرتكز في بعض أجزاء الكلام، فاجتلاب (أما) في الكلام أثر للاهتمام وهو يقتضي أن مثار الاهتمام بعض متعلقات الجملة، فذلك هو الذي يعتنون بتقديمه وكذلك القول في تقديم {السَّائِلَ} وتقديم {بِنِعْمَةِ رَبِّكَ} على فعليهما . »^٦

^١ الرعد : ٣٣ .

^٢ الضحى : ٩ .

^٣ نفس السورة / ١٠ .

^٤ أنظر : شرح التصريح للأزهري : ٢٨٥/١ .

^٥ أنظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد أحمد العامري : ١١٦ .

^٦ التحرير والتنوير : ٤٠١/٣٠ .

وقد لاحظت مخالفة أخرى في هذا الباب ، وهي تقدم المتعلق على متعلقه كتقدم أسماء الشرط الواقعة ظرف زمان ومكان على فعل الشرط العامل فيها ومن أمثله :

(١) قوله تعالى : (وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ)^١

(٢) قوله تعالى : (فَأَيَّنَ تَذْهَبُونَ)^٢

ومن خلال هذه الشواهد في هذا المبحث يتبين أن الضابط الذي حكم ظاهرة مخالفة الأصل بتقدم المفعول به في جملة الشرط على فعله ، هو الصدارة التي أعطيت لأسماء الشرط وأجمع عليها جمهور النحاة .

^١ النمل: ٦٥ .
^٢ التكوير : ٢٦ .

النمط الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو اسم استفهام على الفعل:

الاستفهام هو استعمال ما في ضمير المخاطب ، وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئيين أولاً وقوعها ، فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور .^١

وللاستفهام أدوات عديدة فضلاً عن الاستفهام بالصيغة والنغمة يكون الاستفهام بالأداة والاسم . والأصل أن تنصدر أداة الاستفهام الكلام ، هكذا يرى جمهور النحاة « فالأصل لدى النحاة في أساليب الاستفهام وجوب صدارتها ، لذا لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان حرف جر أو مضافاً ، وفي غير ذلك تسبق معمولها وتتقدم عليه لأن لأدوات الاستفهام حق الصدارة في جملتها »^٢ .

وهذه الصدارة - خاصة مع أسماء الاستفهام - تصطدم بأصول نحوية أخرى ، منها وجوب تقدم الفعل على فاعله ومفعوله ، ووجوب تأخر المعمول عن عامله والمتعلق عن متعلقه ، فننتج عن ذلك مخالفة لهذه الأصول لإعطاء أسماء الاستفهام حق الصدارة. يقول ابن جني : « ومما نقضت مرتبته المفعول في الاستفهام - والشرط -^٣ فإنهما يجيئان مقدّمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه »^٤ .

ويمثل ابن جني على ذلك آيات منها قوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

يَنْقَلِبُونَ)^٥ ثم يقول : « إنما وجب تقديمه - أي المفعول به في الاستفهام - لقرينة انضمت

إلى ذلك وهي وجوب تقديم الأسماء المستفهم بها فهذا من النقض العارض »^٦ .

^١ أنظر : التعريفات للجرجاني : ١٨ .

^٢ أساليب الاستفهام في القرآن ، عبد العليم فودة : ١٦٩ .

^٣ نص مشترك بين الشرط والاستفهام .

^٤ الخصائص لابن جني : ١ / ٢٩٨ .

^٥ الشعراء / ٢٢٧ .

^٦ الخصائص لابن جني : ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

وتحدث ابن الأنباري عن صدارة الاستفهام قائلاً : « والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل ، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام : زيدا أضربت لم يجز ، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه »^١ .

فالاستفهام إذن - من خلال هذه النصوص - لا يعمل ما بعده فيما قبله ولا يتقدم ما يعلق بما بعد الاستفهام على الاستفهام ، لأن ذلك يبطل صدارة الأداة المستفهم بها لذا رفض النحاة كل إعراب لا يجعل الصدارة لأداة الاستفهام .

قال ابن هشام : « قول الحوفي : إن الباء من قوله تعالى : (فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)^٢ متعلقة بـ (ناظرة) مردود ، ويرده أن الاستفهام له الصدر ، ومثله قول ابن عطية في (قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)^٣ إن أنى ظرف لقاتلهم الله والصواب تعلقهما بما بعدهما »^٤ .

ويرد ابن هشام أيضاً إعراب من أعرب (كم) في قوله تعالى : (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)^٥ مبدل منه ، وأنهم إليهم بدل ، وهذا مردود لديه « بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها والصواب أن كم مفعول أهلكنا وكذلك قول ابن عصفور في (أَوْلَمَ يَهْدِ هُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)^٦ أن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر ، وقوله

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ١٥٩/١ .

^٢ النمل / ٣٥ .

^٣ التوبة / ٣٠ .

^٤ مغني اللبيب لابن هشام : ٧٠٢ .

^٥ يس / ٣١ .

^٦ السحرة / ٢٦ .

أن ذلك جاء في لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول : ملكت كم عبيد ، فيخرجها عن الصدرية ، خطأ عظيم، إذ خرّج كلام الله سبحانه وتعالى على هذه اللغة «^١ .

وهذا هو رأي ابن الحاجب أيضاً حيث رد إعراب الزجاج للآية ولم يقبل كون (أنهم إليهم لا يرجعون) بدلاً من كم أهلكتنا ، قال ابن الحاجب : « وهذا يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال يروا في كم »^٢ .

وهو رأي القرطبي فقد أورد قول النحاس « كم لا يعمل فيها ما قبلها لأنها استفهام ومحال أن يدخل الاستفهام في خبر ما قبله ، وكذا حكمها إذا كانت خبراً »^٣ .

ولا اعتبار لتقدم الجار أو المضاف على كم ، فإن ذلك لا يخرجها عن تصديرها ، ويستثنى هذه الحالة فقط في عمل ما قبلها فيها .

قال رضي الدين الاسترأبادي : « إنما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله ، فيجوز تقديم الجار عليهما على أن يجعل الجار سواء كان اسماً أو حرفاً مع المجرور ، ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن رتبته »^٤ .

وقال العكبري : « ولا يجوز تقدم الفعل على كم ، وإن كانت خبرية لأنها صدر الكلام إذ أشبهت رب »^٥ ، وعلى هذا فلكم حق الصدارة بنوعها استفهامية وخبرية . وهذا ما ورد في الكشف : « كم لا يعمل فيها ما قبلها ، كانت للاستفهام أو للخبر ، لأن أصلها الاستفهام »^٦ .

هذا هو رأي جمهور النحاة وهو الغالب على أدوات الاستفهام ، حيث تكون لها الصدارة ، ولهذه الصدارة سبب في مخالفة النص القرآني لأصل الرتبة في الجملة الفعلية ، فتقدم المفعول

^١ معني اللبيب : ٢٤٤ .

^٢ أمالي ابن الحاجب : ٤٣ .

^٣ الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٨ .

^٤ يقصد كم الخبرية والاستفهامية .

^٥ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ١ / ٩٨ .

^٦ التبيان : ٢٦١ .

^٧ الكشف : ٣ / ٣٢١ .

على فعله وجوباً ، لكونه اسم استفهام متمتع بأحقية الصدارة ، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى : (إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا) ^١ .

« (ما) اسم استفهام في محل نصب لأنه مفعول مقدم لـ (تعبدون) وهو واجب التقديم لأن له صدر الكلام أي : أي شيء تعبدونه » ^٢
قال ابن الأنباري : « ما في موضع نصب بـ (تعبدون) وتقديره أي شيء تعبدون من بعدي ، أي بعد موتي فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه » ^٣

(٢) قال تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) ^٤

« كيف في موضع نصب بفعل ربك لا (ألم تر) لما في كيف من معنى الاستفهام » ^٥
وقال أبو حيان : « تر : معلقة ، والجملة التي فيها الاستفهام في موضع نصب ، وكيف معمول لفعل » ^٦ .

(٣) قال تعالى : (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) ^٧

قال ابن الأنباري : « ماذا فيها وجهان أحدهما : أن تجعل ماذا بمنزلة كلمة واحدة للاستفهام ، في موضع نصب بأراد والمعنى أي شيء أراد الله بهذا المثل » ^٨ .

(٤) قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ^٩

^١ البقرة : ١٣٣ .

^٢ حاشية الجمل على شرح الجلالين : ١٠٩ / ١ ، وانظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٤٠٢ / ١ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٢٤ / ١ .

^٤ الفيل : ١ .

^٥ الكشاف : ٢٨٦ / ٤ .

^٦ البحر المحيط : ٥٤٤ / ١٠ .

^٧ البقرة : ٢٦ / ١ .

^٨ البيان في غريب إعراب القرآن : ٦٦ / ١ ، وانظر : التبيان للعكبري : ٢١ .

^٩ العنكبوت : ٤٢ .

« ما استفهامية في موضع نصب بيدعون لا يعلم »^١ وعلى هذا الوجه يكون تقدمها على فعلها وجوباً لأحقيتها في الصدارة .

وقال أبو حيان : « وجوزوا في ما أن يكون مفعولاً بيدعون ، أي يعلم الذين يدعون من دونه من جميع الأشياء وجوز أبو علي أن يكون ما استفهاماً منصوباً بيدعون ويعلم معلقة فالجملة في موضع نصب بهما والمعنى أن الله يعلم أوثاناً تدعون من دونه أم غيرها لا يخفى عليه ذلك »^٢

وابن هشام يرى أن تقدم هذه المفاعيل لا يخرج الجملة عن فعليتها لأنه تقديم على نية التأخير قال « والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل ، فالجملة في نحو كيف جاء زيد ونحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ)^٣ فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وصدور هذه الجمل في الأصل أفعال^٤ .

(٥) قال تعالى : (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ)^٥

قال ابن الأنباري : « (ما) فيها وجهان : أحدهما : أن تكون استفهامية في موضع نصب بيفعل وتقديره أي شيء يفعل بعذابكم ، والثاني : أن تكون (ما) نفيًا فلا يكون لها موضع من الإعراب . والوجه الأول أوجه الوجهين »^٦ .

(٦) قال تعالى : (وَدَسَّأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)^٧

ففيه وجهان في ماذا :

- (١) أن تكون مبتدأ وخبراً وينفقون صلته ، وذلك عند من جعل ماذا كلمتين والاستفهام فيها بما وخبره ذا .
- (٢) أن تكون مفعولاً به مقدماً لـ ينفقون ، على اعتبار ماذا كلمة واحدة للاستفهام .

^١ التبيين للعكبري : ٣٠٣ . وأجاز وجوهاً أخرى ، وانظر البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٤٥ .

^٢ البحر المحيط : ٣٥٨ / ٨ .

^٣ غافر : ٨١ .

^٤ مغني اللبيب : ٤٩٢ .

^٥ النساء : ١٤٧ .

^٦ البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وانظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٤ / ١١٤ .

^٧ البقرة : ٢١٩ .

قال ابن الأنباري : « العفو يقرأ بالنصب والرفع فمن قرأ بالنصب جعل (ما وذا) كلمة واحدة في موضع نصب بينفقون ، فرد العفو إليه ونصبه بتقديره والتقدير : قل ينفقون العفو ، فكأنه قال : يسألونك أي شيء ينفقون قل ينفقون العفو »^١

(٧) قال تعالى : (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ)^٢

أي هنا اسم استفهام مفعول به مقدم وجوباً لأن له الصدارة رغم أن رتبته في الأصل التأخير^٣ ، قال أبو حيان : « فأى آيات منصوب على المفعولية بـتـنـكـرون »^٤ .

(٨) قال تعالى : (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ وَاَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا)^٥

قال العكبري : « قوله تعالى (كم أهلكنا : كم استفهام بمعنى التعظيم فلذلك لا يعمل فيها يروا ، وهي في موضع نصب بأهلكنا فيجوز أن تكون كم مفعولاً به ، ويكون (من قرن) تبييناً لكم ، ويجوز أن تكون ظرفاً و (من قرن) مفعول أهلكنا ومن زائدة أي كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرناً ، ويجوز أن يكون كم مصدرأ أي كم مرة أو كم إهلاكاً وهذا يتكرر في القرآن كثيراً »^٦ .

ومن خلال كل هذه الشواهد يتضح لنا أن الضابط الذي تحكّم في ظاهرة مخالفة الأصل بتقديم اسم الاستفهام الواقع مفعولاً به على فعله العامل فيه إنما هو أحقية أسماء الاستفهام في الصدارة .

^١ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٥٣ / ١ وذكر وجهاً ثالثاً لإعرابها ، وانظر : البحر المحيط : ٤٠٧ / ٢ .

^٢ غافر : ٨١ .

^٣ أنظر : حاشية الجمل على شرح الجالين : ٢٧ / ٤ .

^٤ البحر المحيط : ٢٧٦ / ٩ .

^٥ الأنعام : ٦ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ١٣٩ . وانظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي : ٢٥٧ / ١ .

النمط الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - وهو ضمير منفصل -

على الفعل:

جاءت مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - وهو ضمير على الفاعل - بكثرة في القرآن ، وأفردت لذلك مبحثاً سابقاً^١ ، وتبين أن ظاهرة المخالفة بتقديم المفعول وهو ضمير على الفاعل حكمت بضابط أن الضمير المتصل بالفعل لو تأخر لانفصل ، وجمهور النحاة على أنه لا يجوز العدول عن الاتصال إلى الانفصال ، وحكم هذه الظاهرة أيضاً مسألة عود الضمير ، الذي اشترط فيه النحاة ألا يعود على متأخر لفظاً ورتبةً ، وأجازوا عوده على متأخر رتبة إذا تقدم لفظه .

وفي هذا المبحث صورة أخرى لمخالفة الضمير الواقع مفعولاً به للأصل ، ولكن بتقدمه هنا على الفعل الناصب له مع كونه ضميراً منفصلاً .
والنحاة يجيزون عمل الفعل فيما قبله ولكنهم يرتبون أركان الجملة الفعلية بمجيء الفعل أولاً ثم فاعله ثم مفعوله ، وفي الآية الكريمة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)^٢ .
قال النحاس : « إياك : نصب بوقوع نعبد عليه ، وعند الكوفيين إياك اسم بكاملهاوكذا إياك منصوب نستعين »^٣ .

وقد خالف القرآن الرتبة لدى النحاة فتقدم المفعول به إياك وهو ضمير نصب منفصل ، وهو تقدم واجب لأنه لو تأخر لاتصل وصار نعبدك ، ولم يعط بالاتصال المعنى المقصود وهو تخصيص العبادة لله وحده ، فلزم الانفصال مع وجوب التقدم ونحوه أيضاً و (إياك نستعين) فإياك منصوب بنستعين .

^١ أنظر : ص ١٢٣ من هذا البحث .

^٢ الفاتحة : ٥ .

^٣ إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي : ١ / ١٧٣ .

وقد ناقش النحاة والمفسرون علة تقديم الضمير في الآية ، فالقرطبي يرى أن التقديم هنا لفائدتين : الأولى : الاهتمام بالمتقدم . والثانية : لئلا يتقدم الحديث عن العبد والعبادة على المعبود .

« إن قيل لم قدم المفعول على الفعل ؟ قيل له : قدم اهتماماً، وشأن العرب تقديم الأهم . يذكر أن إعرابياً سب آخر فأعرض المسبوب عنه ، فقال له الساب : إياك أعني : فقال له الآخر : وعنك أعرض . فقدا الأهم ، وأيضاً لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود فلا يجوز نعبدك ونستعينك ، ولا نعبد إياك ونستعين إياك ، فيقدم الفعل على كناية المفعول وإنما يتبع لفظ القرآن وقال العجاج :

إِيَّاكَ أَدْعُو فَتَقَبَّلْ مَلَقِي * واغفر خطايايَ وكثُرَ وَرَقِي «^١ .

فالقرطبي يرى أن الأصل هو إتباع لفظ القرآن بتقديم المفعول الضمير المنصوب ، والنحاة يرون أن الأصل تقدم الفعل وتأخر المفعول ، بل ذكر القرطبي إن من الشذوذ قول الشاعر مؤخراً ضمير النصب المنفصل :

إليك حتى بلغتُ إِيَّاكَ^٢

ولا أرى في قول القرطبي بأن التقديم هنا للأهمية حيث تقدم العرب ما تهتم به كفايةً في التعبير عن علة التقديم في الآية الكريمة . وأرى أن تناسق التناغم بين الآيات السابقة عليها والآيات التالية لها سببٌ واضح للتقديم ، ولتقارب مخارج الميم في اهدنا الصراط المستقيم مع النون في إياك نعبد وإياك نستعين ، فتتنظم رؤوس الآيات ، ولكون الميم والنون حرفين من حروف الغنة فكان التقديم لهذا السر الخفي .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس في موسيقى هذه الآية : « أما التقديم في مثل الآيات القرآنية (إياك نعبد وإياك نستعين) فالأمر لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية فهي إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص »^٣ .

وتقدم الضمير في الآية يعطي معنى التخصيص فأصبح المقصود نخصك بالعبادة ونخصك بالاستعانة فلا عبادة لغيرك ولا استعانة بسواك ومع تأخير الضمير وقولنا نعبدك

١ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١ / ١٤٥ ، والبيت تقدم تخريجه ، أنظر ص ٢٣ .

٢ الرجز لحميد الأرقط في تخلص الشواهد : ٩٢ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، وبلا نسبة في :

أسرار العربية : ١٦٩ ، والإنصاف : ١ / ١٩٩ ، والخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ .

٣ من أسرار العربية : ٣٣٣ .

ونستعينك يحتمل أن يشرك الإنسان أحداً مع الله في العبادة لذا كان التقديم في الأسلوب القرآني هنا هو الأبلغ لقصر العبادة على الله تعالى وحده .^١

فمخالفة الرتبة بتقدم المفعول هنا كانت لقصر العبادة على الله تعالى دون غيره وهو معنى لا يتحقق في الآية إلا بتقدم الضمير - المفعول به - على فعله .

بل إن الباحث يرى أن سر التقديم هنا يتعدى حدود تقديم الضمير على الفعل بل بتقدم العبادة أيضاً على الاستعانة ، لأن العبادة سبب في أن يستعين العابد بالله ولعلها نفس علة تقديم الضمير على العبادة وتقديم الضمير على الاستعانة لأن صاحب الضمير - المولى عز وجل - هو سبب العبادة والاستعانة والأصول تجري بتقديم السبب وتأخير المسبب عنه فالمقدم سبب في المؤخر بالإضافة إلى كون التقديم يحافظ على نغم القرآن ويسهل حفظه لكون الآية منسجمة مع ما قبلها وما بعدها .

وسواء كانت علة التقديم في الآية لأهمية المتقدم أو القصر أو التخصيص أو هي كلها مجتمعة فإن مخالفة الرتبة قد كثرت في القرآن بتقدم الضمير المنفصل الواقع مفعولاً به على فعله ومن نماذجها أيضاً :

قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)^٢

فقدم المفعول الضمير المنفصل (إياه) على فعله تعبدون ، وألمح أبو حيان إلى علة التقديم بقوله : « وإيا هنا مفعول مقدم ، وقدم لكون العامل فيه وقع رأس آية ، وللاهتمام به والتعظيم لشأنه ، لأنه عائد على الله تعالى كما في قولك (إياك نستعين) وهذا من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير ، وهو إذا تقدم على العامل أو تأخر ، لم ينفصل إلا في ضرورة »^٣. ومثل ذلك في :

قوله تعالى : (وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ . إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)^٤

وغيرها من الآيات كثير ، ويأتي تفصيله في باب الاشتغال من هذا البحث ، وبان لنا من خلال هذه الشواهد أن القيم المعنوية التي حكمت ودعت إلى تقديم الضمير المنفصل هي الضابط الذي حكم ظاهرة مخالفة الرتبة ، وأن هذه القيم المعنوية والبلاغية لا يمكن تحقيقها بتأخر الضمير لأن تأخره يوجب اتصاله مع فقدان القيمة المعنوية المطلوبة بالآية الكريمة .

^١ أنظر : من أساليب التعبير القرآني ، د / طالب محمد الزويبي : ١٢٩ .

^٢ النحل : ١١٤ .

^٣ البحر المحيط : ١١٠ / ٢ .

^٤ فصلت : ٣٧ .

كما حكم هذه الظاهرة أيضاً إظهار الاهتمام والتعظيم بمرجع الضمير المنفصل المتقدم ،
وهو ما يُفقد إذا تأخر الضمير واتصل .

الفصل الثالث

الرتبة بين الفعل والفاعل

مخالفة الرتبة بتقديم الفاعل على فعله

الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، فيسند إليه الفعل أو ما يعمل عمله « فهو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع »^١ .
وينفق جمهور النحاة على أن الفاعل يكون بعد رافعه غير متقدم عليه بحالٍ من الأحوال، ولو حدث ما ظاهره تقدمه على رافعه أول الكلام وقُدِّر فيه ما يجعل الفاعل مؤخرًا، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله:
وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر * فهو ، و إلا فضمير استتر

وجاء في شرح الأشموني عند حديثه عن أحكام الفاعل :«الثالث وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً »^٢ .
وابن جني يؤكد هذا الأصل في خصائصه بقوله : « وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه »^٣ وحتى الخبر عنده عندما يتقدم لا يكون مقدماً على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده بل والابتداء أيضاً .

ولعل العلة الأساسية التي اعتمد عليها النحاة في هذا الحكم من أحكام الفاعل هو قولهم بأن لكل معمول عاملاً وأنه - في الأصل - يجب تقدمه على معموله ولما كان الفاعل معمولاً لفعله وجب تأخره .

والدكتور تمام حسان يؤكد على مرتبة الفاعل بقوله : « فليس لأحدٍ - حتى لو كان موصوفاً بالفصاحة - أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب »^٤ .

^١ شرح ابن عقيل : ٤٦٢/١ .
^٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٥ / ٢ .
^٣ الخصائص : ٣٨٥ / ٢ .
^٤ الأصول : ١٩٧ .

وكأنه بذلك يجعل قياس النحاة أولى من النص الفصيح الذي يرد فيه تقدم الفاعل فماذا لو كان هذا النص هو القرآن الكريم ؟

وهذا ما ذهب إليه البصريون في حكم تأخر الفاعل وجوباً عن فعله وكذا جمهور النحاة أما الكوفيون فيجيزون تقدم الفاعل على فعله ، وثباته على فاعليته وعدم تحوله إلى الابتداء . قال الصبان : « قوله وجوب تأخيره -أي الفاعل- أي عند البصريين دون الكوفيين ، ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام »^١ .

فالبصريون يمنعون تقدم الفاعل مطلقاً ، ويرونه عند تقدمه مبتدأً والجملة اسمية ، فقولك زيد قام عندهم اسمية وفاعل قام ضمير مستتر . قال ابن مالك : « فإن ظهر فهو و إلا فضمير استتر »^٢ .

« واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين :

أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة ، متقدم أحدهما على الآخر وضعاً فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .
وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت (زيد قام) وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أ أردت الابتداء بزيد و الإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل وقام حينئذٍ خال من الضمير ؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقاً فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق »^٣

فالعلة لدى النحاة إذن في وجوب تأخر الفاعل هي أن الفعل والفاعل كلمة واحدة فهما جزءاً كلمة « ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها »^٤ .

ولكن هذا الأصل المعتبر لدى نحاة البصرة ولدى جمهور النحويين يخالفه النص القرآني في آيات عديدة تقدم فيها الفاعل على فعله ويؤيد ذلك أيضاً نصوص شعرية وردت على لسان

^١ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٥ / ٢ .

^٢ ألفية ابن مالك وانظر شرح ابن عقيل : ٤٦٤ / ١ .

^٣ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل على الألفية : ٤٦٥ / ١ .

^٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٦ / ٢ .

العرب واتخذها نحاة الكوفة دليلاً لهم على جواز مخالفة الأصل القياسي لدى البصريين
بوجوب تقدم الفاعل هذا من جانب .

ومن جانب آخر فالذي عليه الكوفيون أقرب في هذه المسألة إلى الواقع اللغوي ، فالذي حدا
بالبصريين إلى عدم الإجازة هو تمسكهم بفكرة منطوية ، إذ عدّوا الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة
الواحدة ، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل قياساً على الكلمة التي لا يجوز أن يتقدم جزء منها على
الآخر يقول ابن الأنباري : « الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة (وهو الفعل) ولذا لم
يجز تقديمه»^١ ، وقال أيضاً : « الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد »^٢ ، كما أن فكرة العمل
والعامل كان لها نصيب في عدم الإجازة فالفاعل معمول للفعل ، ورتبة العامل قبل المعمول ،
ولذا لا يتقدم الفاعل على الفعل يقول ابن يعيث في هذا الشأن : « إنما وجب تقديم خبر
الفاعل (يعني الفعل) لأمر وراء كونه خبراً ، وهو كونه عاملاً ، ورتبة العامل أن يكون قبل
المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه »^٣ .

إضافة إلى هذه العلة المنطوية نورد نص ابن هشام في تعريفه الجملة ، يقول ابن هشام :
« الاسمية هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيئات^٤ العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه
وهو الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل : كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان
زيد قائماً وظننته قائماً ، ويقوم زيد ، وقم »^٥

فمفهوم النحاة للجملة الاسمية بأنها هي التي تبدأ باسم مرفوع ، فإن بدأت بفعل فهي جملة
فعلية ، وكان من نتائج هذا المفهوم أن حفظت رتبة الفاعل ، فلا يجوز أن يتقدم على الفعل
العامل فيه ، وإلا اختل هذا المفهوم الذي وضعه معياراً لنوع الجملة ، فجملة مثل : (حضر
زيد) جملة فعلية ، أما جملة (زيد حضر) فهي جملة اسمية ، و (زيد) فيها مبتدأ خبره
الجملة الفعلية كما أسلفنا ، في حين أن المنهج الوصفي يفرض أن يكون (زيد) هو الفاعل
دون اللجوء إلى تقدير ، فنظرية العامل هي التي جعلت النحاة يسلكون هذا السبيل ، لأن
عامل الرفع في الفاعل هو الفعل ، ولا يتقدم المعمول على العامل ، فزيد عند تقديمه كما في

^١ أسرار العربية : ٧٩ ، ٨٤ .

^٢ الإنصاف : مسألة (١١) : ٨٠/١ .

^٣ شرح المفصل : ٧٤/١ .

^٤ يعد ابن هشام الجملة التي تبدأ باسم فعل جملة اسمية في حين نراه ينزله منزلة الفعل فيأخذ فاعلاً ومفعولاً به . أنظر : أوضح

المسالك : ١١٩/٣ .

^٥ مغني اللبيب : ٤٩٢ .

المثال السابق لا يكون فاعلاً برأيهم ، ثم أنه مجرد من العوامل اللفظية قبله ، ومرفوع في الوقت نفسه ، وهذا هو تعريف المبتدأ ، فزيد والحالة هذه مبتدأ ، ثم أن المبتدأ بحاجة إلى خبر يتم الجملة ، ولكن الذي وَلِيَ زيد الفعل (حضر) وزيد ليس هو الفاعل فبقي الفعل دون فاعل، وهنا برزت الحاجة إلى الفاعل ، فكان أن قدروا ضميراً يعود إلى زيد المتقدم ، فتكونت جملة فعلية صالحة لأن تكون خبراً للمبتدأ .

و يرى الباحث أن رفضهم تقديم الفاعل ، كان ناتجاً عن تعقيد قاعدة قرّروها ، وتقسيم للجملة ارتضوه ، فقاعدتهم هذه تقتضي أن يكون الاسم مبتدأ إذا بدأت به الجملة ، وكان معرّى من العوامل اللفظية والجملة معه تكون اسمية ، فإذا ارتضوا للفاعل أن يتقدم على فعله انتهكوا هذه القاعدة ، واضطروا إلى تغييرها ، وإن أبقوها اختلط الأمر بين المبتدأ والفاعل من جهة ، والجملة الاسمية والفعلية من جهة أخرى ، فلجأوا إلى تقدير الضمير ليكون الحل ، وأصروا عليه ليكون فاعلاً .

لجأ النحاة إلى هذا المنطق في حين أن قرائن عديدة تشير إلى فاعلية (زيد) في جملة (زيد حضر) وهذه القرائن هي :^١

- ١- الإسناد : فالفعل قد أسند إليه ، فلا داعي لتقديرهم ما دام المعنى يتحقق دونه .
- ٢- العلامة الإعرابية : الفاعل كما هو معروف مرفوع ، وعلامة رفعه هنا الضمة .
- ٣- مبنى الصيغة : ينتمي الفاعل إلى صيغة الأسماء ، وزيد اسم .
- ٤- المطابقة : والمطابقة قائمة بين زيد والفعل من حيث :
 - أ- الشخص : أي أن الفعل يسند إلى متكلم أو مخاطب أو غائب، فإذا أسند إلى اسم ظاهر كما في المثال فهو قوة ضمير الغائب^٢ .
 - ب- العدد : الفاعل مفرد ، والفعل الذي أسند إليه مفرد كذلك .
 - ج- النوع : الفاعل مذكر ، والفعل دالّ على المذكر .
- ٥- قرينة الرتبة : وهذه لقرينة يمكن أطراحها- أخذاً بالمنهج الكوفي - لأنها لا تتوفر في هذا التركيب ، فالقرائن المتقدمة تغني عنها وعن سواها غير المتوفرة هنا ، وذلك لعدم اللبس ، يقول الدكتور تمام حسان : « فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس ، مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على

^١ أنظر هذه القرائن في : اللغة العربية معناها ومبناها ، لتمام حسان : ١٩١ - ٢٤٠ .
^٢ أنظر المرجع السابق : ٢١٢ .

هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدهم^١ .

أما قول البصريين بأن الفعل يثنى ويجمع في حال تقدّم الفاعل عليه ، نحو : (الرجلان حضرا) ، (الرجال حضروا) فليس لهم فيه حجة ، لأن الفاعل جاء مثني أو جمعاً مقدماً ، فلزم أن يطابق الفعل فاعله ، فلا يستوي في العربية ولم يرد على لسان العرب : (الرجلان حضر) أو (الرجال حضر) فالألف والواو وكذلك النون ليست إلا دوالّ تدل على أن الفعل أسند إلى مثني أو جمع ذكور أو إناث^٢ .

وإذا اتبعنا المنهج الكوفي في هذه المسألة ، فإنه يبعدنا عن التقدير ، وهذا هو المنهج الوصفي ، ونتائج هذا المذهب نلمسها في بعض الآيات القرآنية نحو قوله تعالى :

(١) (إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ)^٣

(٢) قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ

كَلِمَ اللَّهِ)^٤

فالأسماء التالية لأدوات الشرط (السماء) ، (أحد) كل منها فاعل للفعل المذكور بعد ، وهو ما عبر عنه ابن هشام بقوله : « وأجاز الكوفيون أن يكون فاعلاً للفعل المذكور على التقديم والتأخير »^٥ أما البصريون فيعربون هذه الأسماء بأنها مرفوعة بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، قال العكبري : « (وإن أحد) هو فاعل لفعل محذوف دل عليه ما بعده »^٦ . وما قالوا بهذا الإعراب إلا لتسلم لهم قاعدتهم وأصلهم ، فالاسم في هذه التراكيب وما يماثلها عندهم لا يمكن إعرابه مبتدأ ، وذلك لأنه مسبوق بأداة شرط ، وأدوات الشرط تختص بدخولها على الفعل وذلك ما نصّ عليه ابن مالك بقوله :

والنصبُ حَتَّمْ إن تلا السابقُ ما * يختصُّ بالفعلِ : كإنَّ وحيثُما

قال الشارح : « ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو إن وحيثما فتقول إن زيدا أكرمته أكرمك ، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه ،

^١ المرجع السابق : ٢٣٣ .

^٢ أنظر : الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور : إبراهيم السامرائي : ٢١١ .

^٣ الانشقاق : ١ .

^٤ التوبة / ٦ .

^٥ مغني اللبيب : ٧٥٧ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ١٨١ .

فيجب نصب زيداً في المثالين وفيما أشبهها ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع (الاسم) بعد هذه الأدوات «^١ .

ولما لم يكن الفعل موجوداً في الآيات بعد أداة الشرط فليكن مقدراً من لفظ الموجود ، وفاعل الفعل الظاهر قدره ضميراً مستتراً .

وهذا بُعد عن المنهج اللغوي الصحيح ، لأن التقدير يجعل الجملة حينئذ من باب التوكيد اللفظي بالجملة ، على غير ما قال به النحاة بأن الجملة الثانية تفسيرية لا محل لها من الإعراب^٢ ، والتوكيد يبين لنا من تحليل الجملة التالية :

إذا زيد جاء فهي تتكون من :

أداة شرط + الفعل المقدر + الفاعل الظاهر + الفعل الظاهر + الفاعل المقدر

إذا + (جاء) + زيد + جاء + (هو)

والضمير المستتر (هو) عائد على (زيد) أي أن هذا الضمير (هو) و (زيد) الشيء ذاته، والفاعل المقدر هو الفاعل الظاهر نفسه ، فتكون الجملة كالتالي :

إذا (جاء) زيد جاء (هو)

إذا (جاء) زيد جاء (زيد)

فالجملة - إذا أخذنا بالرأي الكوفي - جملة بسيطة مركبة من فاعل مقدم وفعل مؤخر ، بينما تكون - في المذهب البصري - مكونة من جملتين الثانية منهما عند الباحث توكيد لفظي للأولى .

ووقوع المرفوع بعد إن الشرطية يؤيده السماع لقول الشاعر :

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكْتُهُ * فَإِذَا هَلَكْتُ فَعَنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^٣

برواية الرفع في (منفس) « وهي رواية الكوفيين وأعربوها على أن منفس مبتدأ ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له «^٤ .

^١ شرح ابن عقيل : ٥٢٠ / ١ .

^٢ أنظر : مغني اللبيب : ٧٥٩ .

^٣ البيت للنصر بن تواب وهو في كتاب سيبويه : ٦٧ / ١ ، وأورده بالنصب (إن منفساً) وذكره المبرد في المقتضب ، تحقيق

د / عضيمة : ٧٤ / ٢ ، وأورده ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤١ / ٢ .

^٤ منحة الجليل بشرح ابن عقيل لمحمد محبي الدين عبد الحميد : ٥٣٢ / ١ .

وفي الإنصاف يرد البصريون ذلك « ولكن هذا الإبدال على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز لأنه لا نظير له في كلامهم فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ^١ »
ولكن مقالة البصريين هذه مردودة لوقوع ذلك في كلام العرب ، وفي القرآن وهو أفصح الأساليب ، والأولى عدم التقدير وأن يكون (منفس) فاعل بالفعل المذكور ويكون أصل الكلام قبل التقديم (إن هلك منفس) .

ولعلّ مجيء القرآن بتقدم الفاعل على فعله مخالف للرتبة ولأصل لدى جمهور النحاة وأخذنا برأي الكوفيين بجواز ذلك بناء على السماع يحل الإشكالات التالية :
(١) مسألة تحديد نوع الجملة ، فالجملة فعلية تقدم الفاعل فيها أم تأخر ، وقد أخذ بهذا بعض المحدثين ، ورفضوا التقسيم الذي وضعه النحاة القدماء ، حين عدوا الجملة التي تبدأ باسم جملة اسمية ، والجملة التي تبدأ بفعل جملة فعلية، لأن هذا التقسيم قائم على التفريق اللفظي . ويرى د. مهدي المخزومي أن التقسيم يجب أن يكون على أساس ما يفيد المسند من معنى، لا على موقعه في الجملة ورتبته فيها ، والجملة الاسمية عنده هي التي يكون المسند فيها دالاً على الثبوت والدوام ، أما الفعلية فهي التي يدل فيها المسند على التجدد، والأفعال هي التي تفيد التجدد ، أما الثبوت والدوام فتفيده الأسماء ، ولا يشترط في المسند موقعاً معيناً ورتبة محددة ^٢ .

وقد استمد المخزومي رأيه هذا من قول عبد القاهر الجرجاني: « إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً» ^٣ .

والمخزومي عندما نظر إلى مقالة الجرجاني لم يفتن إلى أن الفعل الذي استعمله فعل مضارع هو (ينطلق) والمضارع يفيد الحدوث والتجدد .
ويرد د. إبراهيم السامرائي على رأي المخزومي بقوله : « ولقد فات المخزومي شيء في مقالة عبد القاهر الجرجاني ، هو أن المثال الذي جاء فيها كان الفعل فيه (ينطلق) وبناء (يَفْعَل) والمضارع يفيد التجدد والحدوث ، واختيار الجرجاني لـ(ينطلق) مفيد في إثبات مقالته

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٦١٦ / ٢ .

^٢ أنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : ٣٩ .

^٣ دلائل الإعجاز : ١٣٣ ، ١٣٤ .

، أما أن يكون الفعل : سافر ، وذهب ، ومات ، وما إلى هذا ، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني ، و لا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي ^١ .

وقد ارتضى السامرائي للتفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية منطلقاً عمدته (المسند) فإن كان المسند فعلاً فالجملة فعلية دون إصاق التجدد بالفعل ، فالجملتان : (سافر محمد) و (محمد سافر) جملتان فعليتان مادام المسند فيهما فعلاً ^٢ . وهناك من يرى أن الفصل بين الجملتين الاسمية والفعلية يجب أن يقوم على نوع العناصر المكونة للجملة ، فإذا خلت الجملة من الفعل فهي اسمية ، وإذا كان أحد عناصرها الفعل فهي فعلية ، دون النظر إلى موقع الفعل في الجملة ^٣ .

ولعل أفضل ما يقال في هذا المجال أن الجملة إذا كان فيها المسند اسماً كانت اسمية ، وإذا كان المسند فيها فعلاً كانت فعلية ، بحيث لا ينظر إلى موقع أحدهما ورتبته . (٢) مسألة مجيء الاسم بعد أدوات الشرط ^٤ .

(٣) يخفف عن كاهل النحو جزءاً كبيراً من شواهد الاشتغال ^٥ ، وهذا على خلاف ما أورده سيبويه في الكتاب من وجوب ولاية الفعل للأداة ، فقال يُعْنُونُ للمسألة (هذا بابُ الحروفِ التي لا تقدّم فيها الأسماءُ الفعل) ^٦ ، ويُعلل لذلك بأنه لا يصح أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم ، كما لا يجوز أن تفصل بين إن وأخواتها بفعل فقال « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال » ^٧ ولا يستثنى من ذلك إلا (إن) في الشعر وغيره ، حيث قالوا: إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ ^٨ .

وهذا مردودٌ لوقوعه في التنزيل فلو كان قبيحاً ما ورد بهذه الكثرة في القرآن بل ما ورد قط . فلما ورد بكثرة عُلِمَ أنه فصيح بليغ لا قبح فيه . وقد جاء في القرآن بعد (إن) وغيرها ، فأمثله كثيرة بعد (إذا) رغم أن سيبويه لم يستثنِ إلا (إن) .

^١ الفعل زمانه و أبنيته : ٢٠٥ .

^٢ المرجع السابق : ٢٠٤ .

^٣ أنظر : (مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) ، لعبد القادر المهيري ، مجلة : حوليات الجامعة التونسية ، العدد الثالث : ص ٧ .
^٤ أنظر رأي أستاذنا الدكتور : بكري محمد الحاج في بحثه القيم : (الفاعل المقدم على فعله في الجملة الشرطية في العربية) المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية السوداني ، العدد (٥) لعام (٢٠٠٣ م) أنظر أيضاً : الجملة الشرطية ، د / أبو أوس إبراهيم الشمسان : ٤٦ ، والجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط ، د / شعبان صلاح : ٢٨ .

^٥ أنظر في الباب الثالث من هذا البحث (الرتبة و باب الاشتغال) : ص ٢٧٩ .

^٦ الكتاب ، تحقيق : عيد السلام هارون : ٣ / ١١٠ .

^٧ المرجع السابق : ٣ / ١١٢ .

^٨ أنظر : المرجع السابق : ٣ / ١١٢ ، ١١٣ .

ودليل ذلك قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ) ^١ ، وقوله :

((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ^٢ ففيها جميعاً وليّ الاسم (إن) الشرطية

و (إذا) ذلك بأفصح أساليب العربية على الإطلاق .

ولكن سيبويه نفسه يعود فيشير إلى عدم اطراد هذه القاعدة فقد خالفها الشعر أيضاً فقال :

« إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر » ^٣ ويمثل على ذلك بقوله : « ومما جاء

في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدي بن زيد :

فمتى واغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو * هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ٤ « ٥

وفي حاشية الإنصاف : « فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط

، وقد خرّجه النحاة على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ،

وتقدير الكلام متى بينهم واغْلُ بينهم » ^٦ .

والأولى أن يكون فاعلاً للمذكور بلا تقدير وعدم التقدير أولى من التقدير وفي عبارة الأعلام

ما يرجح ذلك « الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في متى مع جزمها له ضرورة » ^٧

ونحوه مع (أينما) قول كعب بن جعيل :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ ٨

فتقدم الاسم على الفعل مع أينما الشرطية ، وهو مرفوع في نظرهم بفعل يفسره المذكور ،

والأولى أن يُعتبر مرفوعاً بالمذكور ولا مانع من القول بتقدم الفاعل لورود السماع به ، ولا

مانع أيضاً من جواز إيلاء الاسم لأدوات الشرط والضابط السماع لا القياس .

^١ الإنفطار : ١ ، ٢ .

^٢ التوبة : ٦ .

^٣ الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون : ١١٢ / ٣ .

^٤ البيت لعدي بن زيد العبادي في ملحقات ديوانه ١٥٦ والإنصاف : ٦١٧ / ٢ ، وهو من شواهد ابن يعيش : ١٠ / ٩ ، والهمع : ٣٢٥ / ٤ .

^٥ الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون : ١١٣ / ٣ .

^٦ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٦١٧ / ٢ .

^٧ المرجع السابق : ٦١٦ / ٢ . والأعلم الشنتمري هو شارح شواهد سيبويه .

^٨ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٦١٨ / ٢ ، وفي هوامش هارون على الكتاب : قال العيني نسيه الجوهرى إلى الحسام بن صداء الكلبي . قال البغدادي ولا أدري أين ذكره ، وانظر : أمالي ابن الشجري ، تحقيق د/ محمود الطناحي : ٣١٢ / ١ ، وهمع الهوامع : ٣٢٥ / ٤ .

٣) قوله تعالى : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) ^١

٤) قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ) ^٢

٥) قوله تعالى : (وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ) ^٣

قال الزمخشري : « فإن قلت : ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية ؟ بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره كورت ، لأن إذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط » ^٤ ، « وليس ما ذكر من الإعراب مجمعاً على تحتمه عند النحاة بل يجوز رفع الشمس على الابتداء عند الأخفش والكوفيين لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد إذا نحو : إذا زيد يكرمك فأكرمه » ^٥ .

وماذا لو اعتبرت الشمس فاعلاً مقدماً للفعل المذكور ، فالأخفش يرى ذلك .

« وإما (إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ) ^٦ فعلى معنى (يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا

فَمُلَاقِيهِ) ^٧ إذا السماء انشقت على التقديم والتأخير » ^٨ .

وقد كثر ذلك في القرآن الكريم ، وأئمة النحاة على أن كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل ^٩ . ففي سورة التكويد وحدها ثلاث عشرة آية تقدم فيها الفاعل على الفعل بعد إذا الشرطية ولا أقيس من قولنا (هكذا قال القرآن) فيصبح أصلاً يقاس عليه ما عداه من كلام العرب .

وفي التبيان ما يشير إلى قول العكبري بتقدم الفاعل على فعله نحو « قوله تعالى (إذا الشمس أي : إذا كورت الشمس وجواب إذا علمت نفس » ^{١٠} وهذا ما مالت إليه الكوفة مستدلة بنظيره من كلام العرب كقول الشاعر :

^١ التكويد : ١ .

^٢ الانفطار : ١ .

^٣ الانفطار : ٢ .

^٤ الكشاف : ٢٢١/٤ .

^٥ البحر المحيط لأبي حيان : ٤١٤/١٠ .

^٦ الانشقاق : ١ .

^٧ نفس السورة : ٦ .

^٨ معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط : تحقيق د/فائز فارس : ٥٣٤/٢ .

^٩ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٥٢٨/٢ .

^{١٠} التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٦ .

ما للجمال مَشِيْهَا وَئِيدَا * أَجْدَلًا يَحْمَلْنَ أُمَّ حَدِيدَا^١

حيث أجاز الكوفيون فيه تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته^٢ .

« وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : مشيها يكون أو يوجد وئيدا ، وقيل ضرورة وقد روى مثلاً : الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر أي تمشي مشيها والخفض بدل اشتمال^٣ » .

ويرى الباحث ما يراه الكوفيون دون تقدير أو تكلف ، فهو تقدم للفاعل مع بقاء فاعليته . وعقب عليه الصبان في قوله : « وقيل ضرورة : قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسبعة كما مر ، فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقاً والكوفيون يجيزون مطلقاً^٤ » .

ويستدل صاحب الحاشية بالدماميني والأعلم وابن عصفور وسيبويه ويورد ذلك في التصريح قائلاً : « وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور في قول الشاعر :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^٥

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه ، فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة وكذا في التصريح قوله (تمسكاً بقول الزبائ) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلاً للحال أي وئيداً ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر ، والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التائي ، والجنبدل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلاً للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام ، لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما ، فتخلوا الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف^٦ » .

^١ البيت للزبائ وصححه العيني فنسبه إلى الخنساء ولم أجده في ديوانها، أنظر : معاني القرآن للفراء : ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، مع الهوامع للسيوطي : ٢٥٥/٢ ، خزانة الأدب للبغدادي : ٣٨٦/٢ .

^٢ أنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٦/٢ .

^٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٦/٢ .

^٤ المرجع السابق نفس الصفحة .

^٥ هذا البيت للمرار الفقعسي وقد أنشده ابن منظور في اللسان (ط و ل) ولم يعزه ، وقد استشهد به سيبويه : ١٢/١ ، ٤٥٩ ، وقد نسب في صدر الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسب في شواهد الأعلام إلى المرار الفقعسي كما ذكرنا ، وانظر : خزانة الأدب للبغدادي : ٢٨٧/٤ .

^٦ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٦/٢ .

ورغم أن المذاهب في تقديم الفاعل تعددت بين منع جمهور البصريين وإباحة جمهور الكوفيين ، وقول الأخفش فيه بالابتداء إلا أن القرآن جاء بتقدمه ، وهو الغالب لا المغلوب لأنه كلام رب العالمين .

ثم ما الحاجة إلى تقدير فعل للفاعل في نحو (إذا السماء انشقت) خاصة أن الفاعل المؤخر لم يستوفِ فاعله ، فيكون في الآية تقديران : فعل لفاعل مذكور وفاعل لفعل مذكور وهذا تكلف ظاهر لا ضرورة إليه .

ويمكن أن يدخل في إطار ذلك قوله تعالى : (ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُۥ)^١ ، وقوله : (ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُۥ)^٢ ، وقوله تعالى : (قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِغَاهِتِنَا يَبَارَهُۥهِمُ)^٣ وشبيهه في القرآن . على اعتبار الضمير الواقع بعد الاستفهام فاعلاً مقدماً دون تقدير فعل له كما ذهب جمهور النحاة ودون جعله مبتدأً ، لأن الاستفهام يطلب الفعل قال أبو حيان : « والأولى أن يكون فاعلاً بفعل محذوف كأنه قال أتخلقونه ؟ فلما حذف الفعل انفصل الضمير »^٤ . والأولى جعل الواو في (تخلقونه) علامة على الفاعل الجمع المتقدم ، دون تقدير لفعل محذوف ، ولا داعي للقول بترجيح الرفع على الاشتغال فالرفع هنا واجب والفاعل متقدم .

(٦) قوله تعالى : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ)^٥

قال العكبري : « قوله تعالى (يرفعه) الفاعل ضمير ، والهاء للكلم أي العمل الصالح يرفع الكلم ، وقيل الفاعل اسم الله فتعود الهاء على العمل »^٦ . والقول بجواز تقدم الفاعل على فعله - مخالفة للرتبة - هو رأي الكوفيين بالعمل على رأيهم فاعل للفعل (يرفعه) .

^١ الواقعة : ٥٩ .

^٢ نفس السورة : ٦٤ .

^٣ الأنبياء : ٦٢ .

^٤ البحر المحيط : ٨٨/١٠ ، وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٨٦/٢ .

^٥ فاطر : ١٠ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٣١٨ .

وأبو جعفر النحاس يرد هذا القول، ومال مع البصريين في عدم تجويز تقديم الفاعل على الفعل في الآية (والعمل الصالح يرفعه) وردّ قول ثعلب في أنّ العمل مرفوع بالفعل يرفعه قائلاً : « لأنّ الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل . هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز : زيد قام بمعنى قام زيد ، ثم قال ويبين لك فساد هذا قول العرب : الزيدان قاما ، ولو كان كما قال لقيّل الزيدان قام »^١ . وقد أوردها د / عضيمة فيما ترجح فيه النصب على الرفع للعطف على جملة فعلية^٢ ، والرأي لدى الباحث بفاعلية (العمل) على رأي الكوفيين ، أما قولهم أن العرب تقول : الزيدان قاما ، فلا ضرر في جعل الألف علامة على المثني - الفاعل - ودليلاً عليه وليست هي الفاعل وقد تقدم الكلام عليه.

٧) قوله تعالى : (أَبَشِّرْهُدُونَنَا)^٣

فالاستفهام يطلب الفعل ، والأولى جعل (بشر) فاعلاً بالفعل المذكور ، على أن تصبح واو الجماعة علامة على الفاعل المتقدم دون تقدير فعل بعد همزة الاستفهام ، ولا حاجة للقول بالاشتغال ، وجاء ترجيح الفاعلية عند أبي حيان على الابتداء بقوله : « أبشر عند الحوفي وابن عطية على الابتداء والخبر يهدوننا والأحسن أن يكون مرفوعاً على الفاعلية ، لأن همزة الاستفهام تطلب الفعل ، والمسألة من باب الاشتغال »^٤ وهذا ما لا أقول به . قال العكبري : « أبشر : هو المبتدأ ويهدوننا الخبر ويجوز أن يكون فاعلاً أي : أيهدوننا بشر »^٥ وهذا يرجح ما ذهب إليه من تقدم الفاعل على فعله مخالفاً للرتبة وللأصل المعبر لدى النحاة .

^١ إعراب القرآن : تحقيق : زهير غازي : ٢٤٥/٣ وانظر : المقتضب للمبرد تحقيق د / عبد الخالق عضيمة : ٤ / ١٢٨ ، و أسرار العربية لابن الأنباري : ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ .

^٢ فهو يتفق مع رأي البصريين في عدم جواز تقدم الفاعل ، أنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم د / عضيمة : ٢ / ٩ .

^٣ التغابن : ٦ .

^٤ البحر المحيط : ١٨٩/١٠ .

^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٢٧٢ .

٨) قوله تعالى : (إِنَّ أُمَّرَأَةً هَلَكَتْ) ١

٩) قوله تعالى : (وَإِنَّ أُمَّرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) ٢

ومما لجأ فيه النحاة أيضاً إلى تقدير فعل بعد (إن) حتى لا تدخل (إن) على الاسم أو بتأويل آخر « لأنها - إن - أشد حروف الجزاء تمكناً » ٣.

ولا حاجة إلى القول بهذا أو ذلك إذا حكمنا بمخالفة القرآن للرتبة في تقدم الفاعل فيكون التقدير : إن هلك امرؤ وإن خافت امرأة .

قال العكبري: « امرأة مرفوع بفعل محذوف أي وإن خافت امرأة واستغنى عنه بخافت المذكور، وقال الكوفيون هو مبتدأ وما بعده الخبر وهذا عندنا خطأ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوماً في قول عدي « ٤ . وربما يشير العكبري بذلك إلى رأي الأخفش وهو أحد آراء الكوفة ، وللکوفة رأي بأنه فاعل للفعل المذكور وهو الأرجح لدينا لكثرة استعماله في القرآن .

وتقديم الفاعل في لغة التنزيل له دلالات بارزة ويمكن الإشارة إلى بعض منها :

• قوله تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ) ٥

الفعل هو (تراود) والفاعل (امرأة) وقد قدم الفاعل لتوكيده ، ولتوكيد وقوع الفعل منه ، فلو تأخر الفاعل كقولنا : (تراود امرأة العزيز فتاها عن نفسه) لكان هناك نوع من الشك في نسبة الفعل إليها لعلو شأنها ، أو أنها تراوده بطريق غير مباشر ، عن طريق توسيط وصيفة من وصفاتها بينها وبينه مثلاً ، فعندما تقدم الفاعل تأكد أن امرأة العزيز نفسها هي التي تراوده دون احتمال آخر .

• قال تعالى : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا

إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٥٠﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ

يَعْمَهُونَ) ٦

١ النساء : ١٧٦ .

٢ نفس السورة : ١٢٨ .

٣ الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط ، د/ شعبان صلاح : ٢٨ .

٤ التبيان في إعراب القرآن : ١١٥ .

٥ يوسف : ٣٠ .

٦ البقرة : ١٤ ، ١٥ .

يقول المنافقون : (إنما نحن مستهزئون) فجاءت الآية الثانية مقدماً فيها لفظ الجلالة (الفاعل) للتوكيد وللمبالغة في الاستهزاء بهم من الله عز وجل ، فليس استهزؤهم بشيء أمام استهزاء الله ، فلو تأخر الفاعل لكان المعنى بأن الله يستهزئ بهم ، كما أن المؤمنين أيضاً يستهزئون بهم ، أمّا والفاعل قد تقدم فالمعنى بأن الله نفسه يتولى الاستهزاء بهم ، فكان ذلك أقوى وأبلغ ، وأكثر تحقيراً واستخفافاً بهم ، يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية : « فإن قلت كيف ابتدئ قوله : الله يستهزئ بهم ، ولم يعطف على الكلام قبله ؟ قلت : هو استثناء في غاية الجزالة والفخامة وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ ، الذي ليس استهزؤهم إليه باستهزاء ، ولا يُؤبه له في مقابله ، لما ينزل بهم من النكال ، ويحل بهم من الهوان والذل ، وفيه أن الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاماً للمؤمنين ، ولا يحوج المؤمنين أن يعارضوهم باستهزاء مثله »^١ .

فالقصد من التقديم في الآيتين السابقتين هو توكيد الفاعل ، وتوكيد وقوع الفعل منه ، والجرجاني يرى أن تقديم المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات الفعل له ، فقولنا : (هما يلبسان المجد) أبلغ من قولنا : (يلبسان المجد) وسبب ذلك : « أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نُوي إسناده إليه ، وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : قام أو قالت : خرج أو قلت : قدم فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المتهبئ له ، والمطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوتيه ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق »^٢

^١ الكشاف : ١٨٧/١ ، ١٨٨ .
^٢ دلائل الإعجاز : ١٠١ / ١٠٢ .

• قوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا تَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ)^١

فقوله (وهم يخلقون) لا يعني أن الخلق مقصور عليهم وحدهم ، فالله سبحانه وتعالى يخلقهم هم ، ويخلق ما يعبدون ، ويخلق غيرهم أيضاً ، ولكن القصد هو أن العبادة لا تكون إلا للخالق وحده ، وأربابهم التي يعبدونها إنما هي من مخلوقات الله ، ولذا فهي لا تستحق العبادة ، فخالقها هو الذي يجب أن يعبد ، وأكد لهم بأن ما يعبدون إنما هي من مخلوقاته بتقديم الفاعل لأنه أوقع في التعبير عن هذا المعنى .

• قوله تعالى : (وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ)^٢

يقول القرطبي في تفسير هذه الآية : « هذه صفة المنافقين والمعنى أنهم لم ينتفعوا بشيء مما سمعوه بل دخلوا كافرين وخرجوا كافرين »^٣ ، فقول المنافقين : (آمنة) لا يعبر عن حقيقتهم ، فهم على كفرهم ، وأكد هذا المعنى بتقديم الفاعل (هم) على فعله ردًا على ادعائهم الإيمان ولتكذيبهم ، وردّ ادعاء المدّعي يحتاج إلى توكيد كما في هذه الآية . ومنه أيضاً :

• قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)^٤

• قوله تعالى : (وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ

يُوزَعُونَ)^٥

ويكون التقديم أيضاً لتخصيص الفاعل بالفعل وقصره عليه دون غيره ، يقول عبد القاهر الجرجاني : « فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تُحدّث عنه بفعل فقدمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه فقلت : (زيد قد فعل) و (أنا فعلت) و (أنت فعلت) ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين ، أحدهما جلي لا يُشكل ، وهو أن يكون الفاعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد »^٦ .

^١ الفرقان : ٣ .

^٢ المائدة : ٦١ .

^٣ الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٣٧ .

^٤ آل عمران : ٧٥ .

^٥ النمل : ١٧ .

^٦ دلائل الإعجاز : ٩٩ .

ومثل لهذا الغرض بقوله : (أنا كتبت في معنى فلان) و (أنا شفعت في بابه) ، فالقصد هنا أن الفعل مخصّص بالفاعل، والرد على من يدّعي أنه من غيره ، ومن أمثله في القرآن الكريم :

- قوله تعالى : (اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا)^١
- قوله تعالى : (اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ)^٢
- قوله تعالى : (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)^٣
- قوله تعالى : (وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)^٤

تقدّم لفظ الجلالة (الفاعل) في هذه الآيات ليدل على اختصاصه بهذه الأفعال ، فالاصطفاء في الآية الأولى خاص بالله لا يتعداه إلى سواه ، وفي الآية الثانية تقدّم الفاعل ليدل على أن هذا الفعل خاص بالله دون غيره ، وإن قيل بأن العلم اليوم استطاع أن يكشف عن نوع الجنين ، فهذا ليس هو المقصود فقط من علم الله ، فعلم الله هنا تتدرج تحته صفات وأحوال كثيرة ، فالله يعلم لونه ، وطوله وقصره ، وعمره ومصيره وسعادته أو شقائه ، وحاله في الدنيا والآخرة ، وما إلى ذلك ، فلا يعلم هذا إلا الله .^٥

وكذلك الأمر في الآيات الأخرى ، نرى أن تقديم الفاعل فيها يفيد أنه مختص بالفعل ، وذلك لا يتأتى إلا إذا تقدم الفاعل على الفعل ، فالفائدة التي أفادها التقديم هي الاختصاص ، وهو - الاختصاص - لا يتعارض والتوكيد بل أنه « توكيد على توكيد »^٦ .

كما أن التقديم يفيد التوكيد في الوعد والضمان ، يقول الجرجاني : « ومما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد والضمان ، كقول الرجل : (أنا أعطيك) ، (أنا أكفيك) ، (أنا أقوم بهذا الأمر) وذلك من شأن من تعدّه وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد ، وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد »^٧ ومنه في لغة التنزيل :

^١ الحج : ٧٥ .

^٢ الرعد : ٨ .

^٣ السورة نفسها : ٢٦ .

^٤ المزمل : ٢٠ .

^٥ أنظر : أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، د. محمود السيد شيخون : ٩٤ .

^٦ التلخيص في علوم البلاغة ، للقرظيني : ضبط وشرح : عبد الرحمن البرقوقي : ١٣٣ .

^٧ دلائل الإعجاز : ١٠٣ .

• قوله تعالى : (إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ)^١

• قوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)^٢

• قوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ)^٣

فإن الله في الآية الأولى يَعِدُ الصالحين بأنه هو الذي يتولاهم ، ويؤكد لهم هذا الوعد بتقديم الفاعل (هو) ، ولو أخره وقال : (يتولى) ، لما أفاد التأكيد الذي نراه مع التقديم .

وكذلك يكون التأكيد بتقديم الفاعل في النفي كما هو في الإثبات ، فإن قال قائل : (ما أنا فعلت هذا) يكون أكثر توكيداً من قوله : (ما فعلت هذا) ، فالفعل لا خلاف في حصوله ، ولكنه منفي عن الفاعل المقدم (أنا) ، وغير منفي عن غيره ، وتقديمه إنما كان لتأكيد نفي الفعل عنه ، ومثله في القرآن الكريم :

• قوله تعالى : (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^٤

• قوله تعالى : (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ)^٥

• قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ)^٦

في الآية الأولى أكد نفي الإيمان عنهم بتقديم الفاعل ، ولو قال في الثانية (فلا يتساءلون) لما كان في التركيب المعنى الذي نلاحظه مع التقديم ، وكذا في الآية الثالثة قدم الفاعل ليؤكد نفي الإشراك عنهم . وقد قال عبد القاهر الجرجاني بهذا الصدد : « تفسير ذلك أنك إذا قلت : (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك ، وكنت تُوظِّرت في شيء لم يثبت أنه مقول ، وإذا قلت : (ما أنا قلت هذا) كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول »^٧ .

^١ الأعراف: ١٩٦ .

^٢ الأنعام: ١٥١ .

^٣ الإسراء: ٣١ .

^٤ الأنفال: ٥٥ .

^٥ القصص: ٦٦ .

^٦ المؤمنون: ٥٩ .

^٧ دلائل الإعجاز: ٩٦ .

ونخلص إلى القول في هذه المسألة، بأن الفاعل يقدم على فعله اختياراً للمذهب الكوفي الذي أخذ به بعض المحدثين^١، وتقديمه إنما يكون لغرض في المعنى، وهو التوكيد كما أشار الجرجاني، وأيدته الدراسات اللغوية المعاصرة، ونعلم أن الغرض الأساس من استعمال اللغة هو الفهم والإفهام والإبانة، وما دام الفهم قد توقّر، وانجلى معنى الجملة المقصود بتقديم الاسم (الفاعل) فلا أرى ما يمنع اعتبار المتقدم على الفعل فاعلاً، تقدّم لبيان المعنى الحادث المقصود.

^١ منهم الدكتور خليل عمارة، أنظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ٩٤، ١٩٠، وأستاذنا الدكتور بكري محمد الحاج في بحثه القيم: (الفاعل المقدم على فعله في الجملة الشرطية في العربية) المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية السوداني، العدد (٥) لعام (٢٠٠٣ م).

الباب الثالث

أحكام أخرى متفرقة في الرتبة

• الفصل الأول :

الرتبة بين العامل و معموله

• الفصل الثاني :

الرتبة بين الحال وعاملها وصاحبها

• الفصل الثالث :

الرتبة وباب الاشتغال

الفصل الأول

الرتبة بين العامل و معموله

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقدم الممول على عامله .

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقدم النعت على منعوته .

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم المعمول على عامله

سبقت الإشارة في مباحث عدة من هذا البحث إلى قول النحاة بأن الأصل هو تقدم العامل على معموله لأن العامل مؤثر في المعمول ، والمعمول متعلق بالعامل .
وفي هذا المبحث يتبين لنا أن القرآن الكريم قد وردت فيه مخالفة هذا الأصل فتقدم المعمول على عامله في صور عديدة أجعلها في أنماط:

النمط الأول :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول الفعل عليه :

بان لنا في مباحث عدة سابقة أن المفعول قد تقدم على الفعل وهو معمول له ، وأن الخبر قد تقدم على المبتدأ وهو معمول له - في رأي من قال بأن المبتدأ رافع للخبر^١ - وفي القرآن نماذج أخرى لتقدم المعمول على عامله الفعل ، كتقدم الظرف والجار والمجرور المتعلقان بالفعل ومنه :

(١) قوله تعالى : (ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)^٢

فتقدم الجار والمجرور (في سلسلة) على الفعل (اسلكوه) وأصل الكلام : فاسلكوه في سلسلة .

وقد تكلم الآلوسي في تفسيره عن دلالة هذا التقديم فقال : « والتقدير مهما يكن من شيء فاسلكوه في سلسلة فقدم الظرف وما معه عوضاً عن المحذوف ولنتوسط الفاء كما هو حقها وليدل على التخصيص كأنه قيل لا تسلكوه إلا في هذه السلسلة..... ففيه تقديمان تقديم الظرف على الفعل للدلالة على التخصيص وتقديمه على الفاء بعد حذف حرف الشرط للتعويض وتوسيط الفاء وثم في الموضوعين لتفاوت ما بين أنواع ما يعذبون به من الغل والتصلية والسلك على ما اختاره جمع^٣ .

^١ أنظر : الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٥

^٢ الحاقة : ٣٢ .

^٣ روح المعاني : ٥٧/٢٩ .

وقال ابن عاشور « وتقديم {ثُمَّ أَلْجَحِيمِ} على عامله لتعجيل المساءة مع الرعاية على الفاصلة وكذلك تقديم {فِي سِلْسِلَةٍ} على عامله»^١

(٢) قوله تعالى : (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)^٢ .

قال الآلوسي : « أي عليه سبحانه لا على غيره كما يؤذن به تقديم المعمول وإظهار الاسم الجليل للتبرك به والتعليل وأل في {الْمُؤْمِنُونَ} للجنس ويدخل فيه الطائفتان دخولاً أولياً »^٣ .
وعن دلالة التقديم يقول أبو حيان : « وقدم المجرور للاعتناء بمن يتوكل عليه، أو للاختصاص على مذهب من يرى ذلك. ونبه على الوصف الذي يقتضي ذلك وهو الإيمان، لأنَّ مَنْ آمَنَ بالله خَيْرٌ أَنْ لَا يَكُونَ اتِّكَالَهُ إِلَّا عَلَيْهِ، ولذلك قال: {وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا} إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ { وَأَتَى بِهِ عَاماً لَتَتَدْرَجَ الطَّائِفَتَانِ الْهَامَتَانِ وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَأَنْ مَتَعَلِّقَةً مِنْ قَامَ بِهِ الْإِيمَانُ. وَفِي هَذَا الْأَمْرِ تَحْرِيزٌ عَلَى التَّغْيِيبِ بِمَا فَعَلْتَهُ الطَّائِفَتَانِ مِنْ اتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَسِيرِ مَعَهُ »^٤

(٣) قوله تعالى : (لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ ۖ إِيَّاهُمْ رِحْلَةَ الْشِتَاءِ وَالصَّيْفِ ۖ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ)^٥ .

فقوله (لا يلف) الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده (يعبدوا) .

قال العكبري : « واللام متعلقة بقوله تعالى (فليعبدوا) أي : فليعبدوا الله تعالى من أجل إلفهم ، ولا تمنع الفاء من ذلك »^٦ .

وعن الجانب الدلالي لهذا التقديم يقول ابن عاشور : « وتقديم هذا المجرور للاهتمام به إذ هو من أسباب أمرهم بعبادة الله التي أعرضوا عنها بعبادة الأصنام والمجرور متعلق بفعل « ليعبدوا ». وأصل نظم الكلام: لَتَعْبُدُوا قُرَيْشُ رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ لِإِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فلما اقتضى قصد الاهتمام بالمعمول تقديمه على عامله، تولد من تقديمه معنى جعله شرطاً لعامله فاقترن عامله بالفاء التي هي من شأن جواب الشرط، فالفاء الداخلة في قوله: {فَلْيَعْبُدُوا} مؤذنة بأن ما قبلها في قوة الشرط، أي مؤذنة بأن

^١ التحرير والتنوير: ١٣٨/٢٩ .

^٢ آل عمران : ١٢٢ .

^٣ روح المعاني: ٩٥٢/٣ .

^٤ البحر المحيط : ٥١/٣ .

^٥ قريش : ٣ ، ٢ ، ١ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٣٩٤ .

تقديم المعمول مقصود به اهتمام خاص وعناية قوية هي عناية المشترك بشرطه، وتعليق بقية كلامه عليه لما ينتظره من جوابه، وهذا أسلوب من الإيجاز بديع^١ .

(٤) قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ^ط وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ)^٢ .

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية : « وتقديم الظرف في الموضعين (فعليه ، فلأنفسهم) للدلالة على أن الكفر لا يعود إلا على الكافر لايتعداه ، ومنفعة الإيمان والعمل الصالح ترجع إلى المؤمن لاتتجاوزه) »^٣ .

(٥) قوله تعالى : (وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)^٤

قال النحاس : « في طغيانهم يعمهمون : في موضع حال^٥ وكان الأصل : يعمهمون وهم في طغيان ، فيكون الجار والمجرور متقدماً على متعلقه الفعل (يعمهمون) .

قال العكبري : « وفي طغيانهم : متعلق بيمدهم أيضاً وإن شئت بيعمهمون^٦ وعلى الوجه الثاني أجاز العكبري أن يكون المتعلق متقدماً على متعلقه .

(٦) قوله تعالى : (لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)^٧

قال أبو حيان : « والظاهر أنه خطاب للمؤمنين، ولذلك قدره الزمخشري: لإلى الرحيم الواسع الرحمة المميت العظيم الثواب تحشرون. قال: ولوقوع اسم الله هذا الموقع مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به سياتن ليس بالخفي انتهى. يشير بذلك إلى مذهبه: من أن التقديم يؤذن بالاختصاص، فكان المعنى عنده: فإلى الله لا غيره تحشرون. وهو عندنا لا يدل بالوضع على ذلك، وإنما يدل التقديم على الاعتناء بالشيء والاهتمام بذكره، كما قال سيبويه: وزاده حسناً هنا أنّ تأخر الفعل هنا فاضلة، فلو تأخر المجرور لفات هذا الغرض وتضمنت الآية تحقير أمر الدنيا والحرص على الشهادة، وأنّ مصير العالم كلهم إلى الله، فالموافاة على الشهادة أمثل بالمرء ليحرز ثوابها ويجده وقت الحشر. »^٨

^١ التحرير والتنوير : ٤٥٥/٣٠ ، ٥٥٥ .

^٢ الروم : ٤٤ .

^٣ الكشاف : ٢٢٥/٣ .

^٤ البقرة : ١٥ .

^٥ إعراب القرآن : ١٩٢/١ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ١٨ .

^٧ آل عمران : ١٥٨ .

^٨ البحر المحيط : ١٠٣/٣ .

(٧) قوله تعالى : (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) ^١

وفيهما تقدم الجار والمجرور على الفعل واستشهد بهما البلاغيون على إفادة تقدم الجار والمجرور للتخصيص . قال الجرجاني : « وحكم الجار والمجرور في إفادة التقديم والتخصيص حكم المفعول به إذا قلت : يزيد مررت - أفاد ما مررت إلا يزيد ، قال تعالى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ) أي لا تحشرون إلا إليه وقوله (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) أي لا يوقنون إلا بالآخرة عند الله لا بآخرة أهل الكتاب » ^٢ .

وقال ابن عاشور : « وفي قوله تعالى : {وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} تقديم للمجرور الذي هو معمول {يُوقِنُونَ} على عامله، وهو تقديم لمجرد الاهتمام مع رعاية الفاصلة، وأرى أن في هذا التقديم ثناء على هؤلاء بأنهم أيقنوا بأهم ما يوقن به المؤمن، فليس التقديم بمفيد حصراً إذ لا يستقيم معنى الحصر هنا بأن يكون المعنى أنهم يوقنون بالآخرة دون غيرها، وقد تكلف صاحب «الكشاف» وشارحوه لإفادة الحصر من هذا التقديم ويخرج الحصر عن تعلقه بذات المحصور فيه إلى تعلقه بأحواله وهذا غير معهود في الحصر . وقوله : {هُم يُوقِنُونَ} جيء بالمسند إليه مقدماً على المسند الفعلي لإفادة تقوية الخبر إذ هو إيقان ثابت عندهم من قبل مجيء الإسلام على الإجمال » ^٣ .

(٨) قوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) ^٤

تقدم الجار والمجرور (من آل فرعون) على عامله (يكتم) في رأي من اعتبره مقدماً . قال العكبري : « وقوله تعالى : من آل فرعون هو في موضع رفع نعتاً لمؤمن ، وقيل : متعلق بـ (يكتم) أي يكتمه من آل فرعون » ^٥ .

^١ البقرة : ٤ .

^٢ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : محمد بن علي الجرجاني تحقيق : عبد القادر حسين : ٥٨ .

^٣ التحرير والتنوير : ٢٤٠/١ ، ٢٤١ .

^٤ غافر : ٢٨ .

^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٣ - ٣٣٤ .

وبالرأي الثاني استشهد علماء البلاغة على إفادة تقدم الجار والمجرور التخصيص، جاء في الإشارات : « فإنه لو أخر الجار والمجرور عن يكتم أفاد كتمان الإيمان من آل فرعون لا إنه من آل فرعون »^١ .

وقال الألوسي : « والتقديم للتخصيص أي رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون دون موسى عليه السلام ومن اتبعه »^٢ ، وهو ما يراه الباحث .

(٩) قوله تعالى : (فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدَهُ) ^٣ .

فقد تقدم الجار والمجرور على الفعل (اقتده) وهو في موضع المفعول به المقدم ، وهذا يفيد التخصيص وجوبا لدى الزمخشري ، وأنكره عليه أبو حيان . قال الزمخشري : « فاختص هداهم بالافتداء ولا تقتد إلا بهم ، وهذا معنى تقديم المفعول والمراد بهداهم طريقتهم في الإيمان بالله »^٤ ، وأنكره أبو حيان بقوله : « وهذا على طريقته في أن تقديم المفعول يوجب الاختصاص وقد رددنا عليه ذلك في الكلام على إياك نعبد »^٥ ، ولا مانع من أن تقدم المفعول يفيد الاختصاص والجار والمجرور هنا في موضعه .

وقال الألوسي : «وتقديم المتعلق هناك إنما هو لنفي اتباع طريقة غيرهم في شيء آخر »^٦

(١٠) قوله تعالى : (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) ^٧

قال ابن الأثيري : « قليلاً منصوب بالفعل الذي بعده ، وما زائدة ، وتقديره : قليلاً تذكرون ، وتقدير النصب من وجهين :

أحدهما : أن يكون منصوباً لأنه صفة لمصدر محذوف

الثاني : أن يكون منصوباً لأنه صفة لظرف زمان محذوف وتقديره زماناً قليلاً ، فإن جعلت ما مصدرية لم يجز أن تنصب قليلاً بالفعل الذي بعده لما يؤدي إليه من تقديم الصلة على الموصول »^٨ .

^١ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : محمد بن علي الجرجاني : ٨٨ .

^٢ روح المعاني : ٣١٧/١٢ .

^٣ الأنعام : ٩٠ .

^٤ الكشف : ٣٤/٢ .

^٥ البحر المحيط : ٥٧٨/٤ .

^٦ روح المعاني : ٢٠٦/٤ .

^٧ الأعراف : ٣ .

^٨ البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ .

وحتى لو اعتبرت ما مصدرية فتوجد لدينا نماذج لتقدم الصلة على الموصول في القرآن ،
ولا مانع من جعل قليلاً منصوبة بالفعل حينئذ أيضاً ، والمخالفة حاصلة بتقدم الموصول على
عامله الفعل .

وقال الآلوسي : « فقليلاً نعت مصدر أو زمان محذوف أقيم مقامه ونصبه بالفعل بعده وقدم
عليه للقصر »^١ .

كما نلاحظ تأخير المتعلق على الفعل في آية وتقديمه في أخرى ، وليس ذلك إلا لمعنى
بليغ أراد الله ، ومثل ذلك نراه في الآيتين التاليتين :

(١١) قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُاَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)^٢

(١٢) قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ اِنِّي يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَكَانَتْ اُمْرَاتِي عَاقِرًا وَقَدْ

بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ

مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا)^٣ .

في الآية الأولى (هو أهون عليه)، والثانية (عليّ هين)، وفي ذلك يقول الزمخشري : « فإن
قلت لم أخرجت الصلة في قوله : (وهو أهون عليه) ، وقدمت في قوله (هو عليّ هين) ؟ ، قلت
هناك قصد الاختصاص فقيل (هو عليّ هين) وإن كان مستعصياً عندكم أن يولد بين هَرَمٍ
وعاقر ، وأما هاهنا فلا معنى للاختصاص ، كيف والأمر مبنيّ على ما يعقلون من أنّ الإعادة
أسهل من الابتداء ، فلو قُدمت الصلة لتغير المعنى »^٤ . فالمعنى كما هو واضح أنّ إيلاء
الهَرَمِ والعاقر خاص بالله وحده ولا يتعداه إلى غيره ، والنظر إلى هذا الفعل بما هو مألوف لدى
البشر يكون صعباً ، بينما هو عند الله أمر هَيِّنٌ ، ولذا قال تعالى : (عليّ هين) ليختص به
نفسه ، فهو هَيِّنٌ عليه سبحانه ، مستصعب على غيره من مخلوقاته .

وقد علق ابن المنير على كلام الزمخشري بقوله : « كلام نفيس يستحق أن يكتب بدوب

التبرّ^٥ لا بالحبر »^٦ .

^١ روح المعاني : ٣١٩/٤ .

^٢ الروم : ٢٧ .

^٣ مريم : ٨ ، ٩ .

^٤ الكشف : ٢٢٠ / ٣ .

^٥ الذُّبْرُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ قَبْلُ أَنْ يُعْمَلَا وَيُقَالُ : كُلُّ جَوْهَرٍ قَبْلُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ تَبْرٌ مِنَ النُّحَاسِ وَالصُّفْرِ ، أَنْظَرُ : مَعْجَمُ الْعَيْنِ لِلخَلِيلِ : ١٣٦/٢ .

^٦ الانتصاف في ما تضمنه الكشف من الاعتزال ، للإمام أحمد بن محمد بن المنير بذيل الكشف : ٢٢٠ / ٣ .

(١٣) قوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ

الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) ^١

قال ابن الأنباري : « يومئذ : في موضع نصب والعامل فيه يود » ^٢ .

ولا فرق في وقوع هذه المخالفة في القرآن بين الفعل التام والناقص وقد أشرنا في مبحث النواسخ إلى تقدم خبر كان عليها وهو معمول لها لأنها أثرت النصب فيه ، وذكر ابن السراج في أصوله : « وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيداً يضرب ، فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه لأنه ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله » ^٣ .

^١ النساء : ٤٢ .

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٥٤/١ .

^٣ الأصول : ٩٩/١ .

النمط الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول المصدر عليه :

المصدر يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، ولكن الفعل أصل في العمل والمصدر فرع عليه ، والفروع في نظر النحاة تتحط درجة عن الأصول في العمل ، فعلى حين يرى النحاة جواز تقديم معمول الفعل عليه لقوته في العمل ، فإنهم يمنعون تقدم معمول المصدر عليه لكونه فرعاً في العمل أو لعلة أخرى هي تأويله بأن والفعل والصلة لا تتقدم لديهم على الموصول ، إلا كلاماً ذكره بعض النحاة حول التوسع في الظرف وأخيه - الجار والمجرور - لأنهما في نظرهم يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وأنهما يكفيهما رائحة الفعل للتعلق به ^١.

ولكن ورد في القرآن مخالفة هذا الأصل لدى النحاة فتقدم معمول المصدر عليه سواء كان ظرفاً أم جاراً و مجروراً أم غير ذلك ، ولكنته في القرآن فالباحث يرى إن الأصل هو القول بجواز تقدم معمول المصدر عليه ، فالقرآن أقيس وأولى بالاتباع ومن نماذج ذلك على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ)^٢

(٢) قوله تعالى (فَمَا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ)^٣

وفيها تقدم الجار والمجرور (بهما) والظرف (معه) على المصدر (رأفة ، السعي) وهو عاملهما وذلك لأنهما لدى النحاة يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وكان الأولى أن يُجاز ذلك بلا تقييد - بالتوسع - لوروده في القرآن « وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما »^٤.

قال الألوسي في تفسير الآية الأولى : « {بِهِمَا} قيل متعلق بمحذوف على البيان أي أعني بهما، وقيل بتزأفوا محذوفاً أي ولا تزأفوا بهما، ويفهم صنيع أبي البقاء اختيار تعلقه بتأخذ والباء للسببية أي ولا تأخذكم بسببهما رأفة ولم يجوز تعلقه برأفة معللاً بأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، وعندني هو متعلق بالمصدر ويتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره »^٥.

^١ أنظر : همع الهوامع للسيوطي : تحقيق : د. عبد الرحمن هندواوي : ٥٧/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د.

محمد بدوي المختون : ١٠٨/٣ .

^٢ النور : ٢ .

^٣ الصافات : ١٠٢ .

^٤ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٩٨ ، ١٤٣ .

^٥ روح المعاني : ٢٨١/٩ .

أما عن دلالة التقديم فيقول ابن عاشور في تفسيره : « وتقديم المجرور على عامله للاهتمام بذكر الزاني والزانية تنبيهاً على الاعتناء بإقامة الحد. والنهي عن أن تأخذهم رافة كناية عن النهي عن أثر ذلك وهو ترك الحد أو نقصه. وأما الرافة فتقع في النفس بدون اختيار فلا يتعلق بها النهي؛ فعلى المسلم أن يروض نفسه على دفع الرافة في المواضع المذمومة فيها الرافة»^١

وقال الألويسي في تفسير الآية الثانية : « (مَعَّ) ظرف للسعي وهي تدل على معنى الصحبة واستحداثها، وتعلقها بمحذوف دل عليه المذكور؛ لأن صلة المصدر لا تتقدمه لأنه عند العمل مؤول بأن المصدرية والفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لأنه كتقدم جزء الشيء المرتب الأجزاء عليه أو لضعفه عن العمل فيه بحث، أما أولاً: فلأن التأويل المذكور على المشهور في المصدر المنكر دون المعرف، وأما ثانياً: فلأنه إذا سلم العموم فليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به، وأما ثالثاً: فلأن المقدم هنا ظرف وقد اشتهر أنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره، وصرحوا بأنه يكفي راحة الفعل وبهذا يضعف حديث المنع لضعف العامل عن العمل فالحق أنه لا حاجة في مثل ذلك إلى التقدير معرفاً كان المصدر أو منكرًا كقوله تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ} »^٢.

وقال ابن عاشور في تفسير الآية الثانية : « والضمير المضاف إليه {مَعَهُ} عائد إلى إبراهيم. و{السَّعَى} مفعول {بَلَغَ} ولا حجة لمن منع تقدم معمول المصدر عليه، على أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها من المعمولات»^٣.

وهو ما اختاره الرضي : « وأنا لا أرى منعاً من تقديم معموله - أي المصدر - عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك (اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار) قال تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ) وقال : (فَمَا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى) وفي نهج البلاغة : قلت عنكم نبوته ، ومثله في كلامهم كثير »^٤.

وألاحظ أنه أحرّ الدليل القرآني ، وحقه التقديم والاستشهاد به لا الاستئناس لأنه أفصح أساليب العربية على الإطلاق ، ولا أرى مانعاً أن يكون ذلك القاعدة والجواز لا التوسع .

^١ التحرير والتنوير : ١٥٠/١٨ .

^٢ روح المعاني: ١٢٢/١٢ .

^٣ التحرير والتنوير : ١٥٠/٢٣ .

^٤ الكافية بشرح الرضي : ١٩٥/٢ .

ويرى الرضي أن من قدر فعلاً في هذا الموضع يكون متكلفاً « ومثله كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلفٍ والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل »^١ ورجّحه د. عزيمة في كتابه لكنه نص على منع الجمهور له .^٢

(٤) قال تعالى : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)^٣.

ذكر أبو حيان وجهين لتعلقه بالوالدين ، الثاني منهما : قوله : « أن يكون (وبالوالدين) متعلقاً بإحساناً، وتكون (إحساناً) مصدرًا موضع فعل الأمر كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين »^٤ وذكر صاحب البحر اعتراض ابن عطية على من منع - وهو مذهب الأخفش - ويقيد المنع بكون المصدر موصولاً فيقول : «قال ابن عطية: (ويعترض هذا القول بأن المصدر قد تقدم عليه ما هو معمول له). وهذا الاعتراض، إنما يتم على مذهب أبي الحسن في منعه تقديم نحو: ضرباً زيداً، وليس بشيء، لأنه لا يصح المنع إلا إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحل بحرف مصدري والفعل، أما إذا كان غير موصول، فلا يمتنع تقديم معموله فجائز أن تقول: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً، سواء كان العمل للفعل المحذوف العامل في المصدر، أو للمصدر النائب عن الفعل، لأن ذلك الفعل هو أمر، والمصدر النائب عنه أيضاً معناه الأمر. فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم.»^٥

ومنعه كثير من النحاة المعريين للقرآن الكريم ، فصرفوا إعراب الجار والمجرور والظرف إلى أوجه إعرابية تجعلهما متعلقين بغير المصدر لتقدمهما ، ومنه قول أبي حيان في إعراب قوله تعالى : (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)^٦، ناصب - ليلة - مصدر محذوف أي رفث ، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه .^٧

^١ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٢ انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٤٢٠/٣ ، ٤٢١ .

^٣ البقرة : ٨٣ .

^٤ البحر المحيط : ٣٨٤/١ .

^٥ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٦ البقرة : ١٨٧ .

^٧ أنظر : البحر المحيط : ٢١١/٢ .

ولا أرى ذلك لكونه يقدر عاملاً ، وعدم التقدير أولى ، ولا مانع أن يكون المصدر المذكور هو الناصب مع كون المعمول متقدماً . خاصة أن المعنى يرجح ذلك وإليه أشار أبو حيان نفسه فقال : « إنما هو - الظرف ليلة - من حيث المعنى ظرف للرفث »^١ .

(٥) قوله تعالى : (إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ)^٢ .

قال العكبري : « يومئذ : منصوب بفعل دل عليه المستقر ، لأنه مصدر بمعنى الاستقرار ، والمعنى إليه المرجع »^٣

وماذا لو جعل المصدر الموجود هو العامل على سبيل التقديم لمعمول المصدر ، ولكن النحاة رفضوا ذلك وقدروا لأن فيه مخالفة لأصولهم ، ولا يرى الباحث رأيهم ، وكثرته في القرآن دليل على خصوصية النص القرآني في ذلك ، وشيوع الاستعمال يكفي لصوغ قاعدة قياسها : هكذا قال القرآن . وكان هذا ما نهجه العكبري أيضاً في إعرابه لقوله تعالى : (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ) فقال : « لا يجوز أن تتعلق الباء برأفة ، لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله »^٤ .

(٦) قوله تعالى : (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً)^٥

« بكم : حال من قوة ، وليس معمولاً لها لأنها مصدر »^٦

ولا مانع لدينا من تعلقها بالمصدر مع تقدمها عليه ، وفي هذا يقول أحد الباحثين المعاصرين : « إن منع ثعلب وغيره من النحاة قولهم (بالله تعجبني ثققتك ، وعن طاعة الله يسؤني إعراضك) ليس بجيد . لأن معمول المصدر فيهما جار ومجرور ، وهم قد تسامحوا في الجار والمجرور كثيراً ، وجوز بعضهم المثالين ونحوهما . ومذهبهم حسن »^٧ .

وكثيرة تلك الآيات التي جعل فيها متعلق الجار والمجرور محذوفاً بسبب مقالة النحاة بأنه لا تقدم للمعمول على عامله المصدر ، ومنه قول العكبري في قوله تعالى : (لِعَلَّأَ يَكُونَ

^١ المرجع السابق الصفحة نفسها ، وفيه إحياء بعدم اقتناعه بقاعدة النحاة ونصه (قالوا : والناصب لهذا الظرف : أحل وليس بشيء ، لأن ليلة ليس بظرف لأجل ، إنما هو من حيث المعنى ظرف للرفث ، وإن كانت صناعة النحو تأبى أن تكون انتصاب ليلة بالرفث ، لأن الرفث مصدر وهو موصول هنا فلا يتقدم معموله ، لكن يقدر له ناصب ، وتقديره الرفث ليلة الصيام »

^٢ القيامه : ١٢ .

^٣ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٢ .

^٤ المرجع السابق : ٢٨٧ .

^٥ هود : ٨٠ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٢ .

^٧ مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري : د / محمد آدم الزاكي : ١٧٢ .

لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ^١ « عليكم صفة الحجة في الأصل قدمت فانصببت على الحال ، ولا يجوز أن يتعلق بالحجة لئلا تتقدم صلة المصدر عليه^٢ « على حين نقله أبو حيان في تفسيره، وزاد أن عامله محذوف معللاً أنه في معنى الاحتجاج ومعمول المصدر المنحل لحرف مصدرى ، والفعل لا يتقدم على عامله ، ويميل أبو حيان إلى هذا بدليل تشكيكه في من قال بتعلق الجار والمجرور بحجة فقال : « وأجاز بعضهم أن يتعلق عليكم بحجة هكذا نقلوا^٣ .

(٧) قوله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)^٤

قال أبو حيان : « به لا تتعلق بعلم لأنه مصدر لا يتقدم معموله عليه^٥ »
ولا نرى برأيه في هذا .

ويبدو تكلف المعربين في قول أبي حيان عن قوله تعالى : (أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا)^٦ « عنها لا يجوز أن تتعلق - بيجدون - لأنها لا تتعدى ب(عن) ولا ب(محيصة) ، وإن كان المعنى عليه لأنه مصدر فيحتمل أن يكون ذلك تبييناً على إضمار أعني وجوزوا أن يكون حالاً من محيصة، ولو تأخر كان صفة^٧ . ولا يخفى ما في هذا الإعراب من تكلف ، ولا يراه الباحث ، بل الجار والمجرور متعلق بالمصدر (محيصة) متقدم عليه .

(٨) قوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)^٨

قال أبو حيان : « إحساناً : إن كان مصدراً ينحل بأنّ والفعل فلا يجوز تقديم متعلقه ، وإن كان بدلاً من اللفظ بالفعل فيجوز تقديم معموله عليه .^٩ ، وذلك على منهجه في عدم جواز تقدم المعمول ، ولا بأس به لكثرتة وشيوعه في القرآن . ونقل أبو حيان قول الواحدى في

^١ البقرة : ١٥٠ .
^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٤٣ .
^٣ البحر المحيط : ٤١/٢ .
^٤ الإسراء : ٣٦ .
^٥ البحر المحيط : ٤١/٢ .
^٦ النساء : ١٢١ .
^٧ البحر المحيط : ٣٥٤/٣ .
^٨ الإسراء : ٢٣ .
^٩ البحر المحيط : ٣٤/٧ .

البيسط : « الباء في قوله بالوالدين من صلة الإحسان وقدمت عليه كما تقول : يزيد فامرر
« ١ .

وقال الآلوسي : « والجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر وهو الذي ذهب إليه الزمخشري
ومنع تعلقه بالمصدر لأن صلتة لا تتقدم عليه، وعلقه الواحدي به فقال الحلبي: إن كان
المصدر منحللاً بأن والفعل فالوجه ما ذهب إليه الزمخشري وإن جعل نائباً عن الفعل
المحذوف فالوجه ما قاله الواحدي، ومذهب الكثير من النحاة جواز تقديم معموله إذا كان
ظرفاً مطلقاً لتوسعهم فيه والجار والمجرور أخوه. « ٢

(٩) قال تعالى : (وَأَدْخَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا

الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ) ٣ .

قال أبو حيان : « قرأ الجمهور " وأدخل " ماضياً مبنياً للمفعول، وقرأ الحسن وعمر بن عبيد
: وأدخلُ بهمزة المتكلم مضارع أدخلُ أي : وأدخلُ أنا وعلى قراءة الجمهور
والظاهر تعلق (بإذن ربهم) بأدخل . وقال الزمخشري : « فإذا قلت : فيم يتعلق (بإذن ربهم
(في القراءة الأخرى وقولك : وأدخلهم أنا بإذن ربهم كلام غير ملتئم ؟ قلت : الوجه في هذه
القراءة أن يتعلق قوله بإذن ربهم بما بعده أي : تحيتهم فيها سلام بإذن ربهم « ٤
ورفضه أبو حيان بقوله : « وهذا لا يجوز لأن فيه تقديم معمول المصدر المنحل بحرف
مصدري ، والفعل عليه وهو غير جائز « ٥ .

وقال الآلوسي بعد أن أورد كلام أبي حيان : « (الأظهر أن التقديم جائز إذا كان المعمول
ظرفاً أو شبهه وهو في الكلام كثير، والتقدير تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما
أول به، مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لأن له شأناً ليس لغيره، لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه، ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها) ،
وبالجواز أقول، وإنما لم يجعله المحققون متعلقاً . بأدخل . على تلك القراءة مع أنه سالم من

١ المرجع السابق الصفحة نفسها .

٢ روح المعاني : ٥٤/٨ .

٣ إبراهيم : ٢٣ .

٤ البحر المحيط : ٤٣٠/٦ . وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٢٣٤/٣ . وانظر كلام الكشاف للزمخشري : ٣٧٦/٢ .

٥ البحر المحيط : ٤٣٠/٦ .

الاعتراض ومشتمل على الالتفات أو التجريد وهو من المحسنات لأن قولك: أدخلته بإذني
ركيك لا يناسب بلاغة التنزيل، والالتفات أو التجريد حاصل إذا علق بما بعده أيضاً^١ .

ولعل هذه النماذج شاهد على ما يذهب إليه الباحث من مخالفة القرآن لأصل النحاة القائل
بمنع تقدم المعمول على عامله المصدر ، وبهذه المخالفة تنكر قاعدة النحاة القائلة بأن الفروع
تتحط عن الأصول في العمل ، حيث بان لنا عمل المصدر في ما تقدم عليه كشأن الفعل
وقوته .

^١ روح المعاني : ٢٠٠/٧ .

النمط الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول الوصف عليه :

الأصل لدى جمهور النحاة أنّ الفرع ينحط عن الأصل في العمل ، قال ابن الأنباري : « فإن ثبت أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أنّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء »^١ .

فالتسوية بين الفرع والأصل لا تجوز لدى الجمهور في العمل « لأن الفروع أبداً تتحط عن درجة الأصول »^٢ ، واستشهد ابن الأنباري بهذه القاعدة كثيراً ولذلك فالأصل لدى النحاة عدم جواز تقدم معمول الوصف عليه واستثني من ذلك اسم الفاعل^٣ .

ولكن القرآن الكريم خالف هذا الأصل، فوردت فيه نصوص يتقدم فيها معمول الوصف عليه وهو جار ومجرور ، والنحاة يلجأون إلى القول بأن الظرف والمجرور يكفيهما رائحة الفعل في التعلق ، ويتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ومن نماذج ذلك على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى : (قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ)^٤

فتقدم الجار والمجرور (لعملكم) على متعلقه اسم الفاعل (القالين)

قال الآلوسي : « واللام في «لعملكم» قيل للتبيين كما في (سقيا لك) فهو متعلق بمحذوف أعني . أعني . وقيل : هي للتقوية ومتعلقها عند من يرى تعلق حرف التقوية محذوف أي إني من القالين لعملكم من القالين . وقيل : هي متعلقة بالقالين المذكور ويتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها فتقدم حيث لا يقدم غيرها »^٥

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٩/١ .

^٢ الأصول : د. تمام حسان : ٢١٣ .

^٣ أنظر : همع الهوامع للسيوطي : ٧٢/٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤/٣ .

^٤ الشعراء : ١٦٨ .

^٥ روح المعاني : ١٥٥/١٠ .

(٢) قوله تعالى : (فَأَخْرَجَ إِنْ لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ) ^١

فتقدم الجار والمجرور (لك) على الوصف المتعلق به (الناصحين) .

قال ابن عاشور : « واللام في قوله {لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ} صلة، لأن أكثر ما يستعمل فعل النصح معدى باللام. يقال: نصحت لك قال تعالى {إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ} في سورة التوبة (٩١) ووهماً قالوا: نصحتك. وتقديم المجرور للرعاية على الفاصلة ^٢ »
وقال الآلوسي : « اللام للبيان كما في سقياً لك فيتعلق بمحذوف أعني . أعني . ولم يجوز الجمهور تعلقه بالناصحين، لأن أل فيه اسم موصول ومعمول الصلة لا يتقدم الموصول ولا بمحذوف مقدم يفسره المذكور لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً وعند من جوز تقدم معمول الصلة إذا كان الموصول أل خاصة لكونها على صورة الحرف، أو إذا كان المتقدم ظرفاً للتوسع فيه، أو قال إن أل هنا حرف تعريف لإرادة الثبوت تجوز أن يكون لك متعلقاً بالناصحين أو بمحذوف يفسره ذلك ^٣ » .

(٣) قوله تعالى : (وَجَعَلْ لَكُمْ سُلْطَنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ^٤ بِأَيِّتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ

أَتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) ^٥

فتقدم الجار والمجرور (من اتبعكما) على اسم الفاعل (الغالبون) .

قال الآلوسي في تفسيره : « أَنْتُمَا وَمَنْ أَتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ } أو صلة له واللام فيه للتعريف لا بمعنى الذي أو بمعناه على رأي من يجوز تقديم ما في حيز الصلة على الموصول إما مطلقاً أو إذا كان المقدم ظرفاً وتقديمه إما للفاصلة أو للحصر. ^٥ »

وقال ابن عاشور : « وتقديم المجرور على متعلقه في هذا الوجه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيعطيانهما. ويجوز أن تكون الباء حرف قسم تأكيداً لهما بأنهما الغالبون وتثبيتاً لقلوبهما.

٦
«

^١ القصص : ٢٠ .

^٢ التحرير والتنوير : ٩٦/٢٠ .

^٣ روح المعاني : ٢٦٨/١٠ .

^٤ نفس السورة : ٣٥ .

^٥ روح المعاني : ٢٨٧/١٠ .

^٦ التحرير والتنوير : ١١٨/٢٠ .

(٤) قوله تعالى : (وَنَكُونَنَّ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ)^١

فتعلق الجار والمجرور (عليها) بالوصف (الشاهدين) .

قال الآلوسي : « و {عَلَيْهَا} متعلق بالشاهدين إن جعل اللام للتعريف أو بمحذوف يفسره {مِنَ الشَّاهِدِينَ} إن جعلت موصولة. وجوزنا تفسير ما لا يعمل للعامل، وقيل: متعلق به؛ وفيه تقديم ما في حيز الصلة وحرف الجر وكلاهما ممنوع. ونقل عن بعض النحاة جواز التقديم في الظرف، وعن بعضهم جوازه مطلقاً^٢ »

وقال ابن عاشور : « وتقديم الجار والمجرور في قوله {عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} للرعاية على الفاصلة. »^٣

(٥) قوله تعالى : (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)^٤

فتقدم الجار والمجرور (لكما) على الوصف المتعلق به (الناصحين)^٥ .

(٦) قوله تعالى : (هُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ)^٦

فقد تقدم الجار والمجرور (فيها) على الوصف (خالدون) وقد تكرر ذلك كثيراً في القرآن .

(٧) قوله تعالى : (وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)^٧

فتقدم الجار والمجرور (إليه) على متعلقه الوصف (راجعون) .

(٨) قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^٨

^١ المائدة : ١١٣ .

^٢ روح المعاني : ٥٧/٤ .

^٣ التحرير والتنوير : ٧٧/٧ .

^٤ الأعراف : ٢١ .

^٥ أنظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٥ .

^٦ البقرة : ٣٩ .

^٧ البقرة : ٤٦ .

^٨ الأنبياء : ٩٧ .

قال العكبري : « قوله تعالى (فإذا هي) إذا للمفاجأة وهي مكان - يعني ظرف مكان -
والعامل فيها شاخصة^١ .

قال ابن جني في معرض حديثه عن ضمير القصة: « فقَدَّم إذا وهي منصوبة بـ (شاخصة)^٢ .

وفي الصفة المشبهة باسم الفاعل منع النحاة أيضاً تقدم معمولها عليها معللين بأنها فرع
في العمل من اسم الفاعل ، وإذا جاز التقدم على اسم الفاعل فلا يجوز مع الصفة المشبهة ،
وإليه أشار ابن مالك بقوله :
وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ^٣

ولكن وجدت تقدم معمولها الجار والمجرور يقع بكثرة في القرآن الكريم ومنه على سبيل
التمثيل لا الحصر :

(٩) قوله تعالى : (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)^٤

فتقدم الجار والمجرور (بكل شيء) على عامله الصفة (عليم)
قال الآلوسي : « والجار والمجرور متعلق بعليم وإنما تعدى بالباء مع أنه من علم وهو متعد
بنفسه، والتقوية تكون باللام لأن أمثلة المبالغة كما قالوا: خالفت أفعالها لأنها أشبهت أفعال
التفضيل لما فيها من الدلالة على الزيادة فأعطيت حكمه في التعديّة^٥ .

(١٠) قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^٦

فتقدم الجار والمجرور (على كل شيء) على الصفة العاملة فيه وهي (قدير) ومثله كثير
في القرآن الكريم .

^١ التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٧ .

^٢ الخصائص: ٣٩٨/٢ .

^٣ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٤٢/٢ .

^٤ البقرة: ٢٩ .

^٥ روح المعاني: ٢٢٠/١ .

^٦ البقرة: ١٤٨ .

النمط الرابع :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول المضاف إليه على المضاف :

جعل النحاة المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة لها جزءان متلازمان وعبروا عن المضاف إليه بأنه الثاني دائماً . ولم يجز النحاة تقدم المضاف إليه أو شيء مما يتعلق به على المضاف .

قال أبو الحسن بن أبي الربيع « خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد »^١ وعرف ابن مالك المضاف « هو الاسم المَجْعول كجزء مما يليه خافضاً له »^٢ ونصوا على أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، فلا يصح تقدم معموله عليه .

قال ابن جني : « ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتصل به »^٣ وقال السيوطي : « ولا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه لأنه من تمامه كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف »^٤

وقال : « ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها . وفيه فروع :

الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها ، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله ، لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها - من حيث إنها مكملة له ومتممة - أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور »^١ .

^١ الأشباه والنظائر للسيوطي : ٣٤٧/١ .

^٢ شرح التسهيل : ٢٢١/٣ .

^٣ الخصائص : ٣٨٧/٢ .

^٤ همع الهوامع : ٥١٠/٢ .

وقد ورد في القرآن الكريم ما خالف هذا الأصل، فتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف ومنه على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى : (أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)^٢

قال العكبري : « في الخصام : يتعلق بـ (مبین) فإن قلت : المضاف إليه لا يعمل فيما قبله ؟ قيل : إلا في غير ، لأن فيها معنى النفي فكأنه قال : وهو لا يبين في الخصام ، ومثله مسألة الكتاب : أنا زيدا غير ضارب . وقيل ينتصب بفعل يفسره ضارب وكذا في الآية »^٣ .
وقد تابعه في ذلك أيضاً الزمخشري في تفسيره ، ومع أن العكبري جعل ذلك استثناء لغير وحدها ، لإفادتها النفي ، إلا أن أبا حيان رد ذلك وضعفه مع وقوعه في القرآن ، فقال عنه (مذهب ضعيف جداً) .

قال أبو حيان : « ولتقارب معنى غير من معنى لا أتى الزمخشري بمسألة ليبين فيها تقاربهما ، فقال : وتقول (أنا زيدا غير ضارب) مع امتناع قولك : (أنا زيدا مثل ضارب) لأنه بمنزلة قولك : (أنا زيدا لا ضارب) ، يريد أن العامل إذا كان مجروراً بالإضافة فمعموله لا يجوز أن يتقدم عليه ولا على المضاف ، لكنهم تسامحوا في العامل المضاف إليه (غير) فأجازوا تقديم معموله على غير إجراء لغير مجرى لا ، فكما لا يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها فكذلك (غير) . وأوردها الزمخشري على أنها مقررة مفروغ منها ، ليقوي بها التناصب بين غير ولا إذ لم يذكر فيها خلافاً ، وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري مذهب ضعيف جداً ، بناء على جواز : (أنا زيدا لا ضارب) وفي تقديم معمول ما بعد (لا) عليها ثلاثة مذاهب وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضي له أن يجري أحكامه عليه ، ولا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب ، ولم يسمع : (أنا زيدا غير ضارب) وقد ذكر أصحابنا قول من ذهب إلى جواز ذلك وردوه »^٤ .

والباحث يخالف رأي أبي حيان من جهتين :

أولاً: أنه ورد في لغة القرآن الكريم استعماله مع غير ، وهذا كافٍ لوصفه باللغة العالية الصحيحة .

^١ الأشباه والنظائر : ٣٠٩/١ .

^٢ الزخرف : ١٨ .

^٣ التبيان في إعراب القرآن : ٣٤٢ .

^٤ البحر المحيط : ٣٢٧/١٠ .

ثانياً: لأن له نماذج من شعر العرب فهو مسموع في كلامهم ، وإن كان قليلاً وليست الندرة علة للطعن في صحة اللغة وفصاحتها .

ثالثاً : أن له نماذج أخرى في القرآن الكريم .

أما وقوعه في كلام العرب شعراً فقول الشاعر :

فتى هو حقاً غير مُلغٍ فريضةً * ولا يتَّخذ يوماً هواه خليلاً^١

وقول الآخر :

إن امرأً خصَّني يوماً مودَّتهُ * على التَّنائي لعندي غيرُ مكفُورٍ^٢

وقد استدل بهما ابن هشام في المغني على صحة تقدم معمول المضاف إليه في قوله تعالى

(أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْحِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)^٣ وعلَّق على المسألة بقوله : «

جواز : (أنا زيداً غير ضارب) لما كان في معنى : زيداً لا أضرب. ولولا ذلك لم يجز ، إذ

لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله^٤ ، فابن هشام يشترط هذا مع

غير النافية فحسب . والمعربون على أن مثاله من القرآن أيضاً :

(٢) قوله تعالى : (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿١﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ)^٥

قال العكبري : « (على) يتعلق بـ(عسير) أو هي نعت له أو حال من الضمير الذي فيه ،

أو متعلق بـ(يسير) أو لما دل عليه^٦ .

فأجاز تعلقه بيسير وهو - الجار والمجرور - متقدم عليه، ورده أبو حيان في البحر فقال : «

وأجاز أبو البقاء أن يتعلق على الكافرين بـ(يسير) أي غير يسير ، أي غير سهل على

الكافرين ، وينبغي ألا يجوز ، لأنه فيه تقديم معمول العامل المضاف إليه (غير) على

العامل وهو ممنوع على الصحيح وقد أجازهم فيقول (أنا بزيد غير راضٍ)^٧ ، على

حين قال ابن هشام : « ويحتمل تعلقه على (عسير)^٨ ، ولهذا الرأي يذهب الباحث

خاصة أن المعنى يقصر العسر على الكافرين فقدم على الكافرين للقصر . هذا إلى جانب

^١ البيت من الطويل وقائله مجهول . أنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٦/٣ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ٤٩/٢ ، والدرر اللوامع للشنقيطي : ٥٩/٢ .

^٢ البيت من البسيط وقائله هو أبو زبيد الطائي (حرملة بن المنذر) كذا في سبويه : ١٣٤/٢ ، وأنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣٦/٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢٠٩/٢ ، و الدرر اللوامع للشنقيطي : ٩٩/٢ .

^٣ الزخرف : ١٨ .

^٤ مغني اللبيب : ٨٨٥ .

^٥ المدثر : ٩ ، ١٠ .

^٦ التبان في إعراب القرآن : ٣٨٠ .

^٧ البحر المحيط : ٣٨٢/١٠ .

^٨ مغني اللبيب : ٨٨٦ .

كونه جاراً ومجروراً وقد توسع فيه النحاة ، ولم يكتفِ أبو حيان برفض ذلك في النص المقدس بل وردَّ ما جاء منه في الشعر مُحَكَّمًا القياس ، فيعلِّق على قول الشاعر :

فتى هو حقاً غيرٌ مُلغٍ فريضةً * ولا يتَّخذ يوماً هواه خليلاً^١

فيقول : « والصحيح أنه لا يجوز ذلك والبيت نادر ، ولا يقاس عليه وجوزه قوم على غير ، إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لتوسعهم فيه »^٢ .

أما قول الآخر :

إن امرأ خصني يوماً مودتته * على التثائي لعندي غيرٌ مكفور^٣

فقد ذكره السيوطي في الهمع وأشار إلى رأي الزمخشري وابن مالك بجواز التقدم على غير النافية مطلقاً نحو (زيد عمراً غير ضارب) وأورد رأي أبي حيان : « والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك في المفعول »^٤ .

وللكسائي رأي خالف به ما عداه بقوله جواز تقدم معمول المضاف إليه وإن لم يكن غير فأجاز (أنت أخاناً أولُ ضاربٍ) ، وأورده ابن مالك في التسهيل رافضاً له : « لا يقدم على مضافٍ معمولٍ مضافٍ إليه إلا على غير ، مراداً به نفي »^٥ .

وخلاصة القول أنّ مخالفة الرتبة واقعة في القرآن بتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، وأيده شعر من كلام العرب ، وكان ينبغي لأبي حيان وغيره من المانعين أن يذعنوا لما ورد استعماله في النص القرآني .

^١ تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

^٢ البحر المحيط : ٣٢٨/١ .

^٣ والبيت أيضاً تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

^٤ همع الهوامع : ٤٩/٢ .

^٥ شرح التسهيل : ٢٣٦/٣ .

النمط الرابع :

مخالفة الرتبة بتقديم معمول اسم الفعل عليه :

اسم الفعل يعمل عمل فعله الذي ينوب عنه فيرفع فاعلاً فحسب إذا كان فعله لازماً وينصب مفعولاً إذا كان فعله متعدياً ، ولكنه فرغ في العمل على فعله . لذا أشار النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم معموله عليه لأن اسم الفعل في نظرهم لا يقوى على العمل فيما قبله . فالبصريون يذهبون إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه - ووافقهم في ذلك الفراء من الكوفيين - والسبب لديهم هو أن عمل اسم الفعل محمول على عمل الفعل « فلا ينبغي أن يتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولات اسم الفعل عليه»^١ وهو الأصل المعتبر لدى النحاة إذ يتأخر دائماً الم معمول عن عامله ، وقد جاء القرآن الكريم بمخالفة هذا الأصل فورد به تقدم معمول اسم الفعل عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه فوافق رأيهم بذلك ما ورد في القرآن واحتجوا بالسمع وبوروده في القرآن ، وهو مذهب شيخهم الكسائي ، وإليه أشار الأشموني بقوله : « تنبيه : يتعين الرفع في زيدٌ عليكه نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو الكسائي »^٢ .

واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا بأن النحويين أجمعوا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الأفعال فجملة (عليك زيدا) فيها اسم فعل (عليك) يقوم مقام (الزم) أي : (الزم زيدا) فإذا قُدِّم المفعول به في هذه الجملة أي (زيدا الزم) كان هذا التقديم جائزاً . فحملوا اسم الفعل على الفعل ، لأن اسم الفعل إنما عمل لتضمنه معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ولذا يجوز مع ما قام مقامه^٣ .

أما البصريون فيجعلون أسماء الأفعال فرعاً على الأفعال في العمل ، وإنما عملت أسماء الأفعال عمل الفعل لقيامها مقامه ، ولا ينبغي أن تتصرف تصرفه ، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل^٤ .

والجدير بالذكر أن ما سماه البصريون أسماء أفعال هي عند الكوفيين أفعال ، جاء في همع الهوامع : « وزعمها الكوفية أفعالاً لدلالاتها على الحدث والزمان »^١ .

^١ أنظر في المسألة رقم ٢٧ في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٢٢٩/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش : ٢٥/٤ ، و شرح

التصريح على التوضيح للأزهري : ١٩٥/٢ .

^٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٠٦/٣ .

^٣ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٢٢٩/١ .

^٤ أنظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

كما جعلها ابن صابر^٢ قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلام وسماه الخالفة^٣ أي خالفة للفعل ، لأنها تخالفه وتتوب عنه في الدلالة على معناه .

إن النظر في هذه الألفاظ التي اختلف فيها علماؤنا من السلف الصالح لها من المزايا ما يجعلها تختلف عن الأسماء وعن الأفعال، فهي لا تدل على مسمى كما هو حال الأسماء ، ولا تتصرف تصرف الأفعال ، إذ لا يختلف بناؤها باختلاف الزمن ، وتبقى على صيغة واحدة ، كما أنها لا تدل على ما يدل عليه الفعل من حدث وزمن ، ولا تقبل تاء الفاعل أو تاء التأنيث ، أو ياء المخاطبة أو نون التوكيد . وبالنظر إلى علامات الاسمية كالدلالة على مسمى، وقبول الجر والتثوين. والنداء ، وأل التعريف والإسناد ، نجد أن هذه الألفاظ المسماة بأسماء الأفعال لا تقبلها أيضاً ، ولعلّ هذا ما دعا ابن صابر إلى أن يطلق الخالفة .

وحذا حذو ابن صابر من المحدثين الدكتور تمام حسان فأطلق عليها الخالفة أيضاً ، وهي تستعمل في المواقف الانفعالية ، وجعلها من حيث الاستعمال في الأساليب الإنشائية ، ويحسن أن نضع بعدها علامة تأثر (!) ، يقول الدكتور تمام حسان : « فالفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق بين الإنشاء والخبر ، فلا تصلح الثانية لشرح الأولى ، إذ لا تساويها في المعنى »^٤.

فهي تحمل طبيعة الإفصاح عما تجيش به النفس ، فإذا أحسست بألم مفاجئ فقلت : (أوه) أسرع الناس إلى نجدتك ، ولكنك لو قلت في الموقف نفسه : (أتوجع) لسألك السامع : ممّ تتوجع ؟ ولم يخفّ لنجدتك ، لأن ما قلته (خبر) مجمل ويحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً^٥.

^١ همع الهوامع : للسيوطي : ١٠٤/٣ .

^٢ ابن صابر : هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي ، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ، أنظر : بغية الوعاة : ٣١١/١ .

^٣ همع الهوامع : للسيوطي : ١٠٤/٣ .

^٤ اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٦ .

^٥ أنظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

وفي القرآن الكريم ورد مخالفة الرتبة ومخالفة أصل النحاة بتقدم معمول اسم الفعل عليه
ومن نماذجه :

قوله تعالى : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ
غَيْرَ مُسْفِحِينَ)^١

ففيها تقدم المنصوب (كتاب الله) وهو معمول لاسم الفعل (عليكم) والتقدير : عليكم كتاب
الله أي الزموه ، والجواز هو ما ذهبت إليه الكوفة محتجة بالقرآن وما يؤيد ذلك من كلام
العرب ومنه قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دُونِكا * إني رأيتُ الناسَ يحمِدُونِكا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمجِدُونِكا^٢

والتقدير : دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك ، وهذا يدل على جواز تقدم المعمول
٣ .

وفي تخريج الرافضين للتقديم شطط وتقدير لا داعي له؛ فقد ذهب البصريون إلى أن
كتاب الله ليس منصوباً بـعليكم بل هو منصوب لأنه مصدر وعامله فعل مقدر ، والتقدير كتب
كتاباً الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه .
ولا حاجة لكل هذا لأن النص القرآني دليل على القاعدة وهي تابعة له ، وما جاء في
القرآن ينبغي أن يكون القياس عليه ، وهذا يحل كثيراً من المشكلات في النحو والتي لجأ فيها
النحاة إلى التخريجات والتأويلات ، ولا شك أن القرآن هو سفينة النجاة للنحاة .

وجرى ابن الأنباري مجرى الرافضين لتقدم معمول اسم الفعل عليه ، قال في البيان : « كتاب
الله عليكم كتاب الله منصوب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله (حرمت عليكم أمهاتكم
(لأن معناه كتب ذلك كتاباً الله ثم أضيف المصدر إلى الفاعل »^٤ ، فهو يلجأ إلى التقدير
ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير . وأيد رأيه هذا ودل عليه بقوله
تعالى : (وَتَرَى الْجِبَالَ حَسْبَهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ)^٥ فصنع الله

^١ النساء : ٢٤ .

^٢ هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد ممن وقفت على كلامهم أنظر
: خزنة الأدب لليخاني : ١٥/٣ ، مغني اللبيب لابن هشام برقم : ٨٥٩ ، الإنصاف : ٢٢٨/١ .

^٣ أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٢٩٩/١ .

^٤ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ٢٤٨/١ .

^٥ النمل : ٨٨ .

منصوب على المصدر بما دلّ عليه الكلام الذي قبله ، وتقديره صنعَ ذلك صنعاً الله ثم أضيف المصدر إلى الفاعل ^١ .

ولا شك أن الفارق بين الآيتين واضح لأن الآية الثانية ليس فيها اسم فعل ، وساق صاحب البيان شعراً قالتها العرب دليلاً على رأيه ، « كقول الشاعر :

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا * تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي * وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا^٢

فنصب (وجيف المطايا) على المصدر بما دل عليه (دأبت) .

وقول الآخر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مِنْكِبٌ * مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيِّ المِحْمَلِ^٣

فنصب (طي المحمل) بما دلّ عليه (ما إن يمس الأرض إلا منكب منه) فكأنه قال : (طوى طي المحمل) .

وفي الآية زعم الكوفيون أن (كتاب الله) منصوب بـ (عليكم) وتقديره: عليكم كتاب الله ، إي الزموا كتاب الله ، وهذا القول ليس بمرضي لأن عليك فرع على الفعل في العمل فلا يتصرف تصرفه فلا يعمل فيما قبله^٤ .

ولا شك أن شواهد ابن الأنباري في المسألة كلها النصب على المصدر وتقدير فعل دلّ عليه الفعل المذكور^٥ ، لكن الشواهد الواردة في النصب المقدر تقدم فيها المعمول على اسم الفعل ، وأيده شعر تقدم فيه المعمول على اسم الفعل وإن كان قليلاً فالقلة ليست دليلاً على عدم الصحة ، ولذا نردُّ قول الفراء بقلة قول العرب (زيذاً عليك) .

قال الفراء في (كتاب الله عليكم) : « كقولك : كتاباً من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو معناه : كتاب الله عليكم ، والأول أشبه بالصواب وقلما تقول العرب (زيذاً عليك) »^٦ .

وشواهد ابن الأنباري تدرج تحت تقدم المصدر المنصوب على عامله ، وهو ما أفرد له سيبويه باباً أورد فيه الشواهد وجعله بعنوان (باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً)^٧ .

^١ أنظر : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ٢٤٨/١ .

^٢ هذان البيتان من شواهد سيبويه : ١٩١/١ ، ١٩٢ ونسبها سيبويه والأعلم إلى الراعي ، أنظر : الإنصاف : ٢٣١/١ .

^٣ لأبي كبير الهذلي قاله في تأبط شرأ وهو من شواهد سيبويه : ١٨٠/١ ، وأوضح المسالك رقم : ٢٥١ . أنظر : الإنصاف : ٢٣٠/١ .

^٤ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

^٥ أنظر : المرجع السابق : ٢٤٩/١ . وقال : « قد بينا ذلك مستوفى في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف »

^٦ معاني القرآن : ٢٦٠/١ .

^٧ الكتاب : ٣٨٠/١ . تحقيق : عبد السلام هارون .

وقياس سيبويه قوله تعالى : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) على نصب المصدر (وعد الله) في قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ لَا تُخْلَفُ اللَّهُ وَعَدَهُ^١ وعلى المصدر المنصوب (صنع الله) في قوله تعالى : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ)^٢ .^٣ قياس لا يقول به الباحث لأن المصدرين لم يعقبهما اسم فعل في الآيتين . كما أن استعمال القرآن لاسم الفعل وَرَدَ بِإِعْمَالِ اسْمِ الْفِعْلِ فِي الْاسْمِ التَّالِيِ لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمَائِدَةِ : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ)^٤ ؛ أما نحاة البصرة فقدروا فعلاً دل عليه (حرمت عليكم أمهاتكم) كما أن سيبويه ومن سار سيره اعتمد على القياس في رد رأي الكوفة وهو قولهم: « إن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا : إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدنى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تتحط عن درجات الأصول »^٥ . وفي ذلك تحكيم للقياس في النص القرآني ورداً لما أيد ذلك من أشعار في كلام العرب ، علماً بأن النحاة نقضوا قياسهم من قبل في مسائل عديدة لأجل جملة مسموعة .

والأصول لدى النحاة قواعد مستنبطة من أشعار العرب ، والأصح والأولى أن تكون الأصول هي ما ورد به النص القرآني . فكما أنشأ النحاة أحياناً قاعدة بناء على نموذج أو مثال واحد لها من كلام العرب ، كالجر بالمجاورة مثلاً فالأولى أن يعامل النص القرآني بالمثل ، وتنشأ منه القاعدة ولو على مثال واحد . ولا سيما أنهم مجمعون على أن الأسلوب القرآني هو أعلى أساليب العربية على الإطلاق . هذا والبصريون أنفسهم نقضوا قياسهم لأجل مثال من القرآن كما في مسألة تقدم خبر ليس ومعمولها عليها^٦ ، فخالفوا بذلك منهجهم ونقضوا قياسهم .

^١ الروم : ٤ .

^٢ النمل : ٨٨ .

^٣ أنظر : كتاب سيبويه : ٣٨٠/١ .

^٤ المائدة : ١٠٥ .

^٥ الإنصاف لابن الأنباري : ٢٣١/١ (مسألة ٢٧) .

^٦ أنظر الفصل الثاني من الباب الأول (مخالفة الرتبة بتقديم خبر ليس) من هذا البحث : ص ٩٣ .

مخالفة الرتبة بتقديم النعت على منعوته

الأصل في التوابع أن تتأخر عن متبوعاتها ، والنعت من التوابع والأصل فيه أن يتأخر عن منعوته . هذا هو رأي جمهور النحاة ، لأن العلة من النعت توضيح المنعوت ولا بد أن يعلم المنعوت للسامع قبل الكلام عليه .

ذكر السيوطي إن من الأصول النحوية : أن التابع لا يتقدم على المتبوع .^١

قال ابن السراج : « توابع الأسماء وهي : الصفة والبدل والعطف ، ولا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف »^٢ .

والعلة في عدم تقديم النعت على المنعوت ؛ كون النعت كجزء من الاسم المنعوت .

قال السيوطي : « الصفة لا تتقدم على الموصوف ؛ لأنها من حيث إنها تكملة له ومتممة أشبهت الجزء منه »^٣ .

وقال السهيلي : « فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت ، فلا يتقدم عليه بإجماع »^٤

« وما ذكره من عدم جواز تقدم الصفة قبل الموصوف أمرٌ أطبق عليه النحاة ، فصحت دعوى الإجماع في ذلك »^٥

ولكن القرآن خالف هذا الأصل لدى النحاة ، فجاء بتقديم النعت على منعوته ومنه على

سبيل المثال :

(١) قوله تعالى : (كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ

إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^٦

قراءة نافع وابن عامر بالرفع على خلاف الجمهور بالجر .

قال في النشر : « واتفقوا في (الله الذي)، فقرأ المدنيان وابن عامر برفع الهاء في الحاليين ،

وافقههم رويس في الابتداء خاصة وقرأ الباقر بالخفض في الحاليين »^٧ .

^١ أنظر : الأشباه والنظائر : ٢٣٨/٢ .

^٢ أنظر : الأصول : ٢٢٢/٢ - ٢٤٧ .

^٣ الأشباه والنظائر : ٥٩٣/١ ، ٥٩٤ .

^٤ نتائج الفكر للسهيلي : ٤٠٧ .

^٥ الصدارة في النحو العربي ، عبد الرحمن الشنقيطي : ١٠١ ، وانظر في المسألة : إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٣/٥ ، وأمالي ابن الشجري :

١٤١/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١٥٦/٣ .

^٦ إبراهيم : ١ ، ٢ .

^٧ النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٢٩٨/٢ .

فقرأة الجر على البدلية من النور^١ وإليه ذهب الزمخشري ونسبه صاحب البحر إلى ابن عطية والحوافي وأبوالبقاء وزاد الزمخشري جواز الاتباع على أنه عطف بيان ، أما الرفع فهو على الاستئناف لمبتدأ محذوف هو (الله) ، وقد تقدمت (العزيز الحميد) صفتان للموصوف لفظ الجلالة، ومنعه ابن عصفور رغم إباحته لما ورد منه في كلام العرب ، قال أبو حيان : « وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : لا نقدم صفة على موصوف إلا حيث سمع وذلك قليل : وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان : أحدهما : أن تقدم صفة وتبقيها على ما كانت عليه وفي إعراب مثل هذا وجهان : أحدهما : إعرابه نعتاً مقدماً ، والثاني : أن يُجعل ما بعد الصفة بدلاً ، والوجه الثاني : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها »^٢ .

والباحث لا يوافق ابن عصفور في منعه له وقصره ذلك على المسموع من كلام العرب ، وذلك لوروده في القرآن في قراءة الثقات من القراء ، والمحققون على أنه ليس القصد أن تصح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة لأن القاعدة النحوية ينبغي أن توضع على أساس من الواقع اللغوي المستعمل ولا يلغى من اللغة ما كان حياً . وإليه ذهب أبو حيان فعلق على كلام ابن عصفور بجواز تقدم الصفة على الموصوف معتمداً على استدلال ابن عصفور بالسماع ، وقدم أبو حيان السماع القرآني فقال : « فعلى هذا الذي ذكره ابن عصفور يجوز أن يكون (العزيز الحميد) يعربان صفتين متقدمتين ، ويعرب لفظ (الله) موصوفاً متأخراً »^٣

واستدل أبو حيان على صحة هذه القراءة وجوز هذا الوجه من الإعراب بتقدم الصفة بورود نظيره في كلام العرب فساق قول الشاعر :

والمؤمن العائداتِ الطيرَ يمسحُها * رُكبانُ مكةَ بين الغيلِ والسعدِ^٤

فالعائدات صفة مقدمة للطير ، وعلق عليه أبو حيان بقوله « فهو مما جاء فيه تقديم ما لو تأخر لكان صفة - أي العائدات - وتأخير ما لو تقدم لكان موصوف - أي الطير - »^٥ .

وتعتبر هذه الآية عمدة في جواز تقدم النعت على منوعته في القرآن الكريم لكون الأصل هو (صراط الله العزيز الحميد) ، وتقدمت الصفتان لأغراض معنوية بلاغية هي إظهار الاهتمام بالعزة واستحقاق الحمد ، قال أبو حيان : « ولما كان قوله : النور فيه إبهام ما أوضحه

^١ أنظر : الكشف للزمخشري : ٣٦٥/٢ . وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٢٢٧/٣ .

^٢ البحر المحيط : ٤٠٧/٦ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ هو للنايعة الذبياني في ديوانه : ٢٠ ، وله رواية أخرى : ركبان مكة بين الغيل والسند قالها صاحب البحر ، والزمخشري يراه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وانظر شرح جمل الزجاجي شاهد ١١٢ ، ٢١٨/١ : تحقيق : صاحب أبو جناح ، وانظر : المفصل :

٩٢ ، وخزانة الأدب : ٣١٥/٢ ..

^٥ البحر المحيط : ٤٠٧/٦ .

بقوله : إلى صراط . ولما تقدم شيئان أحدهما إسناد إنزال هذا الكتاب إليه ، والثاني : إخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ، ناسب ذكر هاتين الصفتين العزة المتضمنة للقدرة ، والغلبة وذلك من حيث إنزال الكتاب وصفة الحمد المتضمنة استحقاق الحمد من حيث الإخراج من الظلمات إلى النور ، إذ الهداية إلى الإيمان هي النعمة التي يجب على العبد الحمد عليها والشكر ، وتقدمت صفة العزيز لتقدم ما دل عليها وتليها صفة الحمد لتلو ما دل عليها «^١ وهي معانٍ لا تحقق إلا بهذا الترتيب للكلم ، وتقدم النعتان على لفظ الجلالة المنعوت .

وقد أشار ابن مالك إلى عدم جوازه في ألفيته بقوله :

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَ * نَعْتُ وَتوكِيدٌ وَعطفٌ وَبَدَلٌ

ففي قوله الأول دليل على أنها مسبوقه بأصحابها لا سابقة لها ، والنعت بيان لصفات المنعوت ولا نعت لمتأخر ، ولا يجوز أن يتأخر المتبوع بعامة ولكن يرد إطلاقه لذلك بما ورد في القرآن ، والأعجب من هذا ما ورد في منحة الجليل من الطعن فيما ورد فيه تقدم النعت بأنه غير فصيح ، فيقول : « من أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً خلافاً لصاحب البديع »^٢ .

والباحث لا يقول بذلك سواء تعدد النعت أو لم يتعدد ، فالنقد حاصل في القرآن وهو الأفسح .

(٢) قوله تعالى : (قَلَّ كَمَّ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)^٣

قراءة الأعمش والمفضل عن عاصم بنصب عدد ، وهو صفة لسنين مقدمة وقراءة الجمهور بإضافة عدد إلى سنين . قال العكبري : « كم ظرف للبتيم . أي كم سنة أو نحوها ، وعدد بدل من كم ويقراً شاذاً عدداً بالتثوين ، وسنين بدل منه »^٤ ، وذكر كونها صفة أبو حيان فقال : « وقرأ الجمهور : عدد سنين على الإضافة وكم في موضع نصب على ظرف الزمان وتمييزها عدد . وقرأ الأعمش والمفضل عن عاصم عدداً بالتثوين ، فقال أبو الفضل الرازي صاحب

^١ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٢ منحة الجليل بحاشية شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبد الحميد : ١٩٠/٢ .

^٣ المؤمنون : ١١٢ .

^٤ التبيان في إعراب القرآن : ٢٧٧ .

كتاب اللوامح (سنين) نصب على الظرف والعدد مصدر أقيم مقام الاسم فهو نعت مقدم على المنعوت «^١ .

ونلاحظ أن تقدم الصفة جاء على قراءة شاذة وسبق أن القراءات يحتج بها^٢ لأنها السنة ، وأنها جميعاً مروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأن القرآن نزل بسبعة أحرف . ودليله حديث عمر مع هشام بن حكيم عندما قرأ هشام سورة الفرقان وأخذ عمر بتلايبه محتجاً على طريقة القراءة واحتكما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع من كل قراءته ثم قال لكل منهما هكذا أنزلت وأباح لهما بقوله : (إن القرآن نزل على سبعة أحرف) وقد فسّر الحرف بالقراءة والقراءات كلها على حرف واحد^٣ .

ومن تقدم النعت على منعوته قوله تعالى : (وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ

الْوَأْنِهَا وَعَرَابِيٌّ سُودٌ)^٤

ف(غرابيب) نعت (سود) متقدم عليه لأن الغرابيب أشد سواداً من السواد نفسه وأصل الترتيب : وسود غرابيب ، وإليه أشار العكبري بقوله : « الأصل وسود غرابيب لأن الغريب تابع للأسود يقال أسود غريب كما تقول أسود حالك »^٥ ، وجعله الزمخشري من قبيل التوكيد الذي حذف فيه المؤكد فقال « فإن قلت : الغريب تأكيد للأسود ، يقال أسود غريب وأسود حلكوك وهو الذي أبعد في السواد وأغرب في فيه ومنه الغراب ، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد كقولك : أصفر فاقع وأبيض يقق وما أشبه ذلك ، قلت : وجهه أن يضمّر المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر »^٦ ، والباحث لا يرى ذلك لأن حذف المؤكد لا يجوز لكونه منافياً للغرض من التوكيد ، وإليه ذهب ابن مالك^٧

ونراه مما تقدم فيه المنعوت وذكره أبو حيان قائلاً : « وقيل هو على التقديم والتأخير ، أي سود غرابيب »^٨ ، ولكنه حسن كونه بدلاً ولا يقول به الباحث فهو في الوصفية أوضح ليتوافق مع النعوت السابقة عليه من قوله (جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ) وكلها نعوت متتالية . وهذا من

^١ البحر المحيط : ٥٨٨/٧ .

^٢ إذا جاز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في الفقه جاز الاحتجاج بها في النحو ، وذلك لأن الحكم الشرعي مبني على التثبت في صحة اللفظ ، أنظر : حاشية الاقتراح للسيوطي للمحقق : د/ أحمد محمد قاسم : ٤٨ . وانظر : التمهيد لهذا البحث : ص ٤ وما بعدها .

^٣ الحديث في صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب : نزول الوحي وأول ما أنزل : ١٨٥/٦ وانظر : فتح الباري لابن حجر العسقلاني : ١٥٠/٨ .

^٤ فاطر : ٢٧ .

^٥ التبيان في إعراب القرآن : ٣١٨ .

^٦ الكشف : ٣٠٧/٣ .

^٧ أنظر : شرح التسهيل : ٣/٣٢٣ ، وانظر : البحر المحيط : ٣٠/٩ .

^٨ المرجع السابق الصفحة نفسها .

توافق أجزاء الآية في المعنى المقصود ، قال أبو حيان : « المعنى : جددٌ بيض ، وجددٌ حمر ، وجددٌ غرابيب »^١ أي جبال مخططة وملونة بهذه الألوان ، وكان الأولى ألا يناقض تفسيره وأن يرجح كونه نعتاً .

ويؤكد ما يذهب إليه الباحث من تقدم النعت على منعوته ما ورد في القرآن من تقدم لمعمول النعت على المنعوت ، وهو يؤذن بجواز تقدم النعت إذ لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ومن تقدم المعمول :

(٣) قوله تعالى : (فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَعَظَّهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا)^٢

فالجار والمجرور (في أنفسهم) معمول للنعت (بليغا) وقد تقدم على المنعوت (قولاً) وهو أحد وجهين ذكرهما المعربون فيه ، قال العكبري : « في أنفسهم : يتعلق بقل لهم ، وقيل يتعلق بـ (بليغا) أي : يبلغ في نفوسهم ، وهو ضعيف لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها »^٣ ، ولا وجه لتضعيفه لتقدم الصفة على الموصوف في غير آية ، وورود نظيره من تقدم المعمول . وسبقت الإشارة إلى قول ابن جني بأن كثرة الاستعمال تبيح ترك القياس .

وإليه ذهب الزمخشري مقدماً هذا الوجه الإعرابي على الوجه الآخر فقال : « فإن قلت : بم تعلق قوله (في أنفسهم) ؟ قلت : بقوله (بليغاً) أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم ، مؤثراً في قلوبهم يغمثون به اغتماماً أو يتعلق بقوله (قل لهم) أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة وقلوبهم المطوية على النفاق قولاً بليغاً »^٤ ، وعلى عادته يتعقب أبو حيان رأي الزمخشري مستنداً إلى مذهب أهل البصرة في ردّ رأيه بجواز تقدم معمول النعت على منعوته ، فيقول في تفسيره : « وتعليقه في أنفسهم بقوله بليغاً لا يجوز على مذهب البصريين لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف . لو قلت : هذا رجل ضارب زيداً لم يجز أن تقول هذا زيداً رجل ضارب ، لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت لأنه تابع والتابع في ذلك بمذهب الكوفيين »^٥ وهذا كلام مردود لأن المعمول حلّ في كثير من الأبحاث التي قدمتها في هذه الدراسة حيث حلّ العامل^٦ وثبت أن هذه القاعدة لدى البصريين أدّت إلى كثير من التأويلات والتخرجات التي

^١ البحر المحيط : ٢٩/٩ .

^٢ النساء : ٦٣ .

^٣ التبيان في إعراب القرآن : ١٠٨ .

^٤ الكشاف : ٥٣٧/١ .

^٥ البحر المحيط : ٦٩١/٣ .

^٦ سبقت الإشارة إلى نقضه في الأبحاث الآتية : تقدم معمول خبر ليس ص ٩٣ ، وتقدم معمولات المصدر والمضاف والوصف الخ ص ٢٣٩ من هذه الدراسة .

لا داعي لها بالنحو . ولا مانع لدى الباحث من القول بجواز تقدم المعمول ، أما القول بضغفه عن العامل فهذا منحى عقلي منطقي يدحضه الاستعمال اللغوي إن وجد ولو قلّ ، ما دام يوصف بالفصاحة والثقة ، وهذا لا يخفي الفارق بين الآية والمثال لأن المعمول المتقدم في المثال جار ومجرور ، وهم صرحوا بالتوسع فيهما .

ويؤيد هذا تقدم معمول النعت عليه في قوله تعالى : (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿١﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ)^١ ، فتقدم الظرف (يومئذ) وهو معمول على (عسير) وهي صفة عاملة فيه وأصل الكلام فذلك يوم عسير يومئذ . وذكره العكبري بحسبانه وجهاً إعرابياً لها فقال : « فأما يومئذ فظرف لذلك ، وقيل هو في موضع رفع بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عسير خبره ، والجملة خبر ذلك و (على) يتعلق ب (عسير) أو هي نعت له أو حال من الضمير الذي فيه ، أو متعلق بيسير لما دلّ عليه »^٢ . وإليه ذهب الزمخشري أيضاً فقال : « وكيف صح أن يقع يومئذ ظرفاً ليوم عسير ؟ قلت إن المعنى فذلك وقت النقر وقوع يوم عسير لأن يوم القيامة يأتي ويقع حين ينقر في الناقر »^٣ وسكت عنه أبو حيان في تفسيره مع أنه ردّ ذلك في الآية السابقة .

ورغم ورود هذه النماذج نجد ابن جني وهو البصري المذهب والجامع لدقائق مذهبهم في كتبه، يصل به الأمر في تحكيم القياس إلى القول بقبح ما ورد فيه تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف فيقول : « وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، ألا ترى أنّك لا تجيز هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا ، لأنك تريد : هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا ، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها »^٤

هكذا جعله قبيحاً . مع أنه ورد في النص الأفصح القرآن الكريم ، وناقض ابن جني آراءه في رد القياس بالسماع فهو القائل : « واعلم أنه إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت »^٥ إنها توسعة لدائرة القياس

^١ المدثر : ٩ ، ١٠ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٠ .

^٣ الكشاف : ١٨١/٤ .

^٤ الخصائص : تحقيق : محمد علي النجار : ٣٩١/٢ .

^٥ المرجع السابق : ١٢٥/١٢ .

يشير إليها هذا النص . فلماذا وصف تقدم النعت أو معموله على المنعوت بالقبح مع وروده في النص المقدس ؟ ولذا نقول قياسنا هو (هكذا قال القرآن) .

ولا أدل على دحض ما ذهب إليه ابن جني من ورود الصفة الصريحة مقدمة بلا خلاف على الموصوف في القرآن فتغيرت في آراء المعربين وظيفتها من نعت إلى حال ، ولكن يبقى أنها واقعة في القرآن وهم دائماً ينبهون على الأصل الإعرابي للكلمة إذ هو المعتبر لديهم حتى ولو تغير موقعها وحملت لفظاً أو مسمماً إعرابياً جديداً ، ومن نماذج ذلك :

(٤) قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ)¹

ففيها تقدمت الصفة (للناس) على الموصوف (عجباً) فأعربت حالاً لأن الموصوف نكرة ، قال العكبري : « و (للناس) حال من (عجب) لأن التقدير : أكان عجباً للناس »² ، وهو ما ذكره أبو حيان في البحر قال : « للناس : قيل هو في موضع الحال من عجباً لأنه لو تأخر لكان صفة فلما تقدم كان حالاً »³ إذن فالأصل كونها صفة مقدمة على موصوفها .

(٥) ومنه قوله تعالى (إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا)⁴

إذ جعله ابن الأنباري من قبيل تقدم الصفة على الموصوف النكرة فصارت حالاً « وتقديره : يأكلون ناراً كائنة في بطونهم ففي (بطونهم) صفة لنار في الأصل إلا أنه لما قدم عليه انتصب على الحال لأن صفة النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، قال الشاعر :
والصالحات عليه مغلقاً باب^٥

أي باب مغلق ، فلما قدم صفة النكرة عليها انتصب على الحال ، فكذلك ها هنا »⁶ .

وخلاصة القول أن الصفة ومعمولها قد تقدمت على الموصوف في القرآن الكريم مخالفة بذلك الرتبة والأصل لدى النحاة .

¹ بونس : ٢ .

² التبيان في إعراب القرآن : ١٩١ .

³ البحر المحيط : ٩/٦ .

⁴ النساء : ١٠ .

⁵ لم أقف على قائله وهو من شواهد التوضيح ١٥٤ غير منسوب .

⁶ البيان في غريب إعراب القرآن : ١٣٨/١ .

الفصل الثاني

الرتبة بين الحال وعاملها وصاحبها

المبحث الأول :

مخالفة الرتبة بتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقدم الحال على عاملها الفعل وشبهه .

المبحث الثالث :

مخالفة الرتبة بتقدم الحال على عاملها المعنوي

(الظرف والمجرور) .

المبحث الرابع :

مخالفة الرتبة بوجوب تقدم الحال على عاملها وصاحبها

للصدارة.

مخالفة الرتبة بتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

الأصل لدى النحاة أن يتقدم العامل ويتأخر عنه معموله وأن يتقدم الموصوف وتتأخر عنه صفته ، لذا كان الأصل بين الحال وصاحبه وعامله لديهم هو تقدم العامل في الحال ، ثم يعقبه صاحب الحال على اعتبار أنه موصوف ببيان هيئته ثم تأتي الحال متأخرة ، وجاء في شرح التسهيل عن هذا الأصل : « نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فالأصل تأخيره وتقديم صاحبه ، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال ، كما كان ثابتاً في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه »^١ فيكون نمط الجملة المشتملة على الحال في الأصل على النحو التالي :

(جملة) - العامل في الحال (فعل أو شبهه) + صاحب الحال + الحال

على أن كثرة مجيء اللغة المستعملة في لسان العرب بتقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب جعل النحاة يجيزون تقدم الحال إذا كان صاحبها مرفوعاً أو منصوباً ، ومنع جمهور النحاة تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، فلا يصح لديهم في (مررت بهند جالسة) أن تقول : (مررت جالسة بهند) ، وعلّة ذلك لديهم أن حال المجرور لا تتقدم عليه « لأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوسطة التزام التأخير »^٢

هذا رأي الأشموني وقد خالف فيه ابن مالك الذي أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، مستندلاً بالقرآن وإليه أشار في ألفيته بقوله :

وسبق حالٍ ما بحرفٍ جرٍّ قد * أبوا ولا أمنعُهُ فقد وَرَدَ^٣

قال الأشموني : « والناظم يجيز ذلك وفاقاً لأبي علي ، لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به »^٤ .

^١ شرح التسهيل لابن مالك : تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون : ٣٣٥/٢ .

^٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ١٧٦/٢ .

^٣ شرح ابن عقيل : ٢٦٣/٢ .

^٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : ١٧٦/٢ .

وقال ابن عقيل : « وذهب الفارسي^١ وابن كيسان^٢ وابن برهان^٣ إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع به^٤ ، واستدل ابن عقيل بقول الشاعر :

حلفتُ بربِّ الرَّاكعين لربهم * خشوعاً ، وفوقَ الرَّاكعين رقيبُ

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً * إلى حبيباً ، إنها لحبيبُ^٥

فقوله (هيمان صاديا) حالان متقدمان على صاحبهما وهو ياء المتكلم المجرورة بحرف الجر إلى في قوله (إلى) .

والعلة التي اعتمد عليها المانعون هي القول بأن الحال تابع وفرع لصاحبها فإذا جُر صاحب الحال بحرف جر فيمتنع لديهم تقدم الحال عليه .

وقد خالف القرآن هذا الأصل بشواهد عديدة مقدماً الحال على صاحبها المجرور ومنه:

قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)^٦

(كافة) حال منصوبة متقدمة على صاحبها (الناس) ، وهو مجرور ذهب إلى ذلك أبو حيان فقال : « ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرنا ابن مالك إلى أنه يجوز ، وهو الصحيح^٧ » ، وساق أبو حيان للاستدلال على الجواز ما روى أنه من أمثلة أبي علي الفارسي (زيدُ خير ما يكون خير منك) على تقدير (زيد خير منك ما يكون) وجعل خير ما يكون حالاً من الكاف المجرورة في منك مع تقديمها عليه .

ومما ورد في الشعر ما ذكره أبو حيان^٨ من قول الشاعر :

إذا المرءُ أعتيته المروءةُ ناشئاً * فمطلبها كهلاً عليه شديدُ^٩

وقال الآخر :

تسليتُ طراً عنكمُ بعدَ بينكم * بذِكرِكمُ حتى كأنكمُ عندي^{١٠}

^١ أنظر رأي الفارسي في شرح الكافية للرضي : ٣٠/٢ ، وشرح التصريح للأزهري : ٣٧٩/١ .

^٢ أنظر رأي ابن كيسان في : أمالي ابن الشجري : ٢٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٧/٢ .

^٣ أنظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٣٧/١ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٧٦/٢ .

^٤ شرح ابن عقيل : ٢٦٣/٢ .

^٥ البيتان من الطويل لكثير عزة ، في شرح الكافية الشافية : ٧٤٥/٢ ونسب إلى عروة بن حزام ، وفي الأشموني ١٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ وهو في ديوانه ص ٥٢٢ مما نسب إليه .

^٦ سبأ : ٢٨ .

^٧ البحر المحيط : ٥٤٩/٨ .

^٨ وزاد غيرها الصبان في حاشيته : ١٧٧/٢ .

^٩ البيت من الطويل وهو لرجل من بني قريع واسمه معلوط بن بدل القرعبي أنظر : خزنة الأدب للبيدادي : ١٨٦/٤ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٧٨/٢ .

^{١٠} البيت من الطويل : ولم يعرف قائله : أنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٧٨/٢ . والمساعد : ٢١/٢ .

أي : تسليت عنكم طراً ، أي جميعاً . وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به ، ومن ذلك قول الشاعر :

مشغوفةً بك قد شُغِفْتُ وإنما * حُتم الفراقُ فما إليك سبيلُ^١

وقال الآخر :

غافلاً تَعْرَضُ المنيةُ للمر * ءِ فَيُدَعَى ولاتَ حينَ إِبَاءِ^٢

« أي : شغفت بك مشغوفة ، وتعرض المنية للمرء غافلاً . وإذا جاز تقديمها على

المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز »^٣ .

وقد حمل الزمخشري في الكشاف على القائلين بأن (كافة) حالٌ من المجرور متقدمة عليه ، فقال : « ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ، لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار . وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني فلا بد له من ارتكاب الخطأين »^٤ .

وقد حمل عليه أبو حيان مفنداً رأيه فقال : « وقول الزمخشري - السابق - شنيع لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى ، لأن أرسل يتعدى بإلى ويتعدى باللام ، كقوله : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^٥ ولو تأول اللام بمعنى إلى ، لم يكن ذلك خطأ ، لأن اللام قد جاءت بمعنى إلى ، وإلى قد جاءت بمعنى اللام ، وأرسل مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور »^٦ .

وهو ما نردُّ به أيضاً قول العكبري بضعف كونه حالاً إذ يقول : « وقيل : هو حال من الناس إلا أنه ضعيف عند الأكثرين ، لأن صاحب الحال مجرور ويضعف هنا من وجه آخر ، وذاك أن اللام على هذا تكون بمعنى إلى ، إذ المعنى : أرسلناك إلى الناس ، ويجوز أن يكون التقدير : من أجل الناس »^٧ وهو مردود لأن أرسل يتعدى باللام وبإلى وهذا ما أشار

^١ البيت من الكامل في الأشموني ١٧٨/٢ وانظر : العيني ١٦٢/٣ : ويروى : مُ الفراق : أي : قو .

^٢ البيت من الخفيف . في شرح الكافية الشافية : ٧٤٦/٢ ، والأشموني ١٧٨/٢ .

^٣ البحر المحيط لأبي حيان : ٥٥٠/٨ .

^٤ الكشاف : ٢٩٠/٣ .

^٥ النساء : ٧٩ .

^٦ البحر المحيط : ٥٥٠/٨ .

^٧ التبيان في إعراب القرآن : ٣١٦ .

إليه ابن كيسان بقوله : « أي : إلا الناس كافة أي إلى الناس يقال : خرج القوم كافة ولقيتهم كافة ، كما قال تعالى : (أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً) ^١ » ^٢ .

على أن الخلاف بين النحاة حول تقديم الحال على صاحبها المجرور ينصبُّ حول صاحب الحال المجرور بحرف جر أصلي ، أما ما جُر بحرف جر زائد فقد أشار صاحب البحر إلى أنه لا خلاف حوله ^٣ .

والإشارة للشيخ محمد محيي الدين بقوله : « اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر غير زائد ، كقولك : مررت بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ، فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة. ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكباً ، وأن تقول : ما جاء راكباً من أحد ^٤ » .

ويؤيد ما يذهب إليه الباحث من جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قوله تعالى : (وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) ^٥ .

قال العكبري : « قوله تعالى (على قميصه) في موضع نصب حال من الدم لأن التقدير : جاءوا بدم كذب على قميصه ^٦ ، وهو رأي خالف به ونقض به رأيه في قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ) ^٧ ، وأنكره الزمخشري جرياً على طريقته في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور دون أن يشير إلى كونه مجروراً بحرف جر أصلي أو غير أصلي ، فقال : « فإن قلت : على قميصه ما محله ؟ قلت : محله النصب على الظرف كأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم ، كما تقول : جاء على جماله بأحمال . فإن قلت : هل يجوز أن تكون حال متقدمة ؟ قلت : لا لأن حال المجرور لا تتقدم عليه ^٨ » .
ولكن أبا حيان يستدل بقول أبي البقاء العكبري في الآية وهو يجيز تقدم الحال على صاحبها المجرور في هذه الآية ، ويميل إليه فيقول : « وتقدم الحال على المجرور غير الزائد في

^١ البقرة : ٢٠٨ .

^٢ أمالي ابن الشجري : ٢٨٠/٢ .

^٣ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٢٥٠/٦ .

^٤ حاشية شرح ابن عقيل : ٢٦٤/٢ .

^٥ يوسف : ١٨ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٢٠٩ .

^٧ أنظر : رأي العكبري في الآية في التبيان : ٣١٦ .

^٨ الكشف : ٣٠٨/٢ .

جوازه خلاف ، ومن أجاز استدل على ذلك بأنه موجود في لسان العرب ، وأنشد في ذلك شواهد هي مذكورة في علم النحو . والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء «^١ . وابن مالك يرد على من يزعم عدم جواز تقدم الحال على عامله المجرور بقوله : « بل الصحيح جواز التقديم في نحو : مررت بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ففي قوله تعالى : ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ))^٢ والوجه فيها أن كافة حال من الناس والأصل للناس كافة أي جميعاً وهذا هو الصحيح وهو مذهب أبي علي وابن كيسان وحكاه ابن برهان ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج «^٣ .

وخلاصة القول في هذه المسألة هو جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، ويؤيده ما ورد في القرآن الكريم وبذلك تكون المخالفة للرتبة واقعة في القرآن الكريم ، وكان الأحرى بجميع النحاة ألا يختلفوا على ذلك لكون القرآن هو أعلى درجات النقل والسماع وأوثقه.

^١ البحر المحيط : ٢٥٠ / ٦ .

^٢ سبأ : ٢٨ .

^٣ شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

المبحث الثاني :

مخالفة الرتبة بتقديم الحال على عاملها الفعل وشبهه

الأصل لدى النحاة هو جواز تقدم الحال على عاملها الفعل المتصرف وشبهه كاسم الفاعل والصفة المشبهة، وذلك لأنهم حملوا الحال على المفعول به .

قال المبرد : « اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة »^١ .
وقال : « فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه ، دالاً عليه فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها، بتصرف العامل فيها ، فقلت جاء زيدٌ راكباً ، وراكباً جاء زيدٌ ، وجاء راكباً زيدٌ »^٢ .

والى هذا الأصل أشار ابن مالك بقوله في الألفية :

والحال إن ينصب بفعلٍ صُرِّفاً * أو صفةٍ أشبهت المصرفاً
فجائز تقديمه : ك(مسرعاً * ذا راحلٍ ، ومخلصاً زيدٌ دعا^٣

فلما جاز تقدم المفعول على فعله جاز تقدم الحال على عامله ، وعلى هذا الأصل وردت آيات كريمات نحو :

• قوله تعالى : (خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهِقُهُمْ ذَلَّةٌ)^٤

• قوله تعالى : (خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ)^٥

ففي الآيتين تقدمت الحال (خاشعة) و (وخشعاً) على العامل فيهما (ترهقهم) ، (يخرجون) ومع إجازة النحاة لذلك إلا أنه يتضمن مخالفة للرتبة بتقديم المعمول على عامله . ومع وقوعه في القرآن فقد ذهبت الكوفة إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إذا

^١ المقتضب : تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة : ١٦٨ / ٤ .

^٢ المرجع السابق : ٣٠٠ / ٤ .

^٣ شرح ابن عقيل : ٢٦٩ / ٢ .

^٤ القلم : ٤٣ .

^٥ القمر : ٧ .

كان العامل رافعاً لاسم ظاهر ، نحو : (راكباً جاء زيد) ، ، وأباحوه إذا كان رافعاً للضمير بدعوى أنه إذا رفع الاسم الظاهر وجب تأخر الحال لئلا يتقدم الضمير على مرجعه ، قال ابن الأنباري : « إنما لم يجرز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر »^١ .

وذلك لأن في (راكباً) ضمير (زيد) ، ومع أن الباحث لم يجد في القرآن أمثلة لتقدم الحال على عامله الرفع لاسم ظاهر ، وأن الشواهد القرآنية جاءت بتقدم الحال على الفعل الرفع للضمير ، إلا أنه لا يوافق الكوفيين على ما ذهبوا إليه ، إذ لو اتبع الكوفيون قياسهم لقالوا بجواز تقديم الحال على عامله المتصرف ، لأنهم يجيزون تقدم المعمول على عامله الفعل والحال في مقام المعمول وعامل الحال في مقام الفعل . ولكنهم خالفوا القياس المتبع لديهم في هذه المسألة . وعللوا منعهم لذلك بأنه يفضي إلى تقدم المضمر على المظهر وهو لديهم غير جائز ، وذلك فيه نظر لأن المعتبر في عود الضمير أن يعود على متقدم الرتبة وإن تأخر لفظه ، وقد ورد ذلك في القرآن وفي كلام العرب شعراً ونثراً ، ففي القرآن قوله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^٢ فعود الضمير من (نفسه) على (موسى) لابس به لدى جمهور النحاة لكون موسى متقدماً في الرتبة ، وإن تأخر لفظه ، ومثاله من نثر العرب قولهم : (في أكفانه لف الميث) و (في بيته يؤتى الحكم)^٣ ومثاله من الشعر قول زهير :

من يَلْقَ يوماً على عِلَّته هَرماً * يَلِقَ السَّامِحَةَ منه والندى خُلُقاً

قال ابن الأنباري : « فالهاء في علاته تعود إلى (هرم) لأنه في تقدير التقديم لأن التقدير : من يلق يوماً هرماً على علاته ، فلما كان (هرماً) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً »^٤ .

قال الألوسي في تفسير الآية : « وقدّم الحال لتصرف العامل والاهتمام ، وفيه دليل على بطلان مذهب الجرمي من عدم تجويز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً »^٥

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٥١ ، وانظر المسألة في الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٤ .

^٢ طه : ٦٧ .

^٣ أنظر المثل رقم : ٢٤٧٢ من مجمع الأمثال للميداني : ٣٨٦ .

^٤ بيت مشهور لزهير من قصيدة مطلعها :

إنّ الخليل أجْدُ البينِ فانفرقا * وُحِقَ القلبُ من أسماء ما علقا

أنظر : الحماسة البصرية : ٢٦٥ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة : ١٧٦ ، والكامل للمبرد : ١٨٦/١ .

^٥ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٥٠ (المسألة ٣١) وانظر من هذا البحث ص ١٢١ في تقدم المفعول به على الفاعل .

^٦ روح المعاني للألوسي : ١٧ / ١٥٢ .

والإجماع قائم بين النحاة على عدم جواز تقدم الحال على عامله غير المتصرف، كفعل
التعجب وأفعال التفضيل واسم الفعل والعلّة لديهم أن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في
غيره. على أن الحال يجب تأخرها في مواطن^١.

^١ أنظرها بالتفصيل في: ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان: تحقيق: د/ رجب عثمان محمد: ١٥٨٢/٣، و حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨٢/٢، و شرح التصريح للأزهري: ٣٨٢/١.

المبحث الثالث :

مخالفة الرتبة بتقديم الحال على عاملها المعنوي

أما العامل المعنوي وهو كالظرف والجار والمجرور والإشارة والتمني فقد منع جمهور النحاة تقدم الحال عليها جميعاً ، قال المبرّد : « وإذا كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده ولا يصح قائماً في الدار زيد »^١ .

وقال ابن جنّي : « فإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه »^٢ وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته بقوله :

وعاملٌ ضُمَّنَ معنى الفعل لا * حروفه مؤخراً لن يعملها
ك(تلك ليست وكأنّ) وندر * نحو (سعيدٌ مستقراً في هجر)

قال الشارح : لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي »^٣ .

وسيبيويه لا يجيزه مطلقاً قال في الكافية : « والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقاً »^٤ .

ولكن ورد تقدم الحال بكثرة على عامله الظرفي والجار والمجرور في القرآن وكلام العرب ، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك وقد أجازه الأخفش^٥ وابن برهان^٦ للتوسع في الظرف والجار والمجرور ، قال الرضي : « سيبويه لا يجيزه أصلاً نظراً إلى ضعف الظرف ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو : (زيد قائماً في الدار) ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف فأما مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبويه في المنع وقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور ، وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موقِعاً لا يقع غيرها فيه قالوا ومن ذلك البُرُّ الكُرُّ بستين أي الكر منه بستين ، (ف) منه (حال والعامل فيه بستين »^٧ .

حتى هذا القول للرضي فيه نظر ، فقد ورد في حاشية الصبان جواز تقدم الحال لدى الأخفش على الجملة كلها ووافقه ابن برهان ، وهذا هو نص كلامه : « لكن أجاز الأخفش في قولهم : فداء لك أبي وأمي ، أن يكون فداءً حالاً والعامل فيه لك ، وهو يقتضي جواز

^١ المقتضب : تحقيق : د / عبد الخالق عزيمة : ٣٠٠ / ٤ .

^٢ كتاب اللمع في العربية : تحقيق : د / حسين محمد شرف : ٦٢ .

^٣ شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٧١ .

^٤ شرح الكافية : للرضي : ١ / ٢٠٦ ، وانظر كتاب سيبويه : ١٢٤ / ٢ .

^٥ أنظر رأي الأخفش في حاشية يس على شرح التصريح : ٣٨٥ / ١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٨٢ / ٢ .

^٦ أنظر رأي ابن برهان في : شرح اللمع لابن برهان : ١٣٦ / ١ ، و همع الهوامع للسيوطي : ٢٤٣ / ١ . وشرح الكافية للرضي : ٢٠٥ / ١ .

^٧ شرح الكافية : للرضي : ٢٠٥ / ١ .

التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو :
(هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)^١ ف (هنالك) ظرف في موضع الحال و (الولاية) مبتدأ و (لله)
الخبر «^٢ .

وقد ورد في القرآن الكريم تقدم الحال على عاملها المعنوي الظرفي والمجرور وقد تحققت
المخالفة للرتبة وللأصل المعتبر لدى جمهور النحاة - عدا الأخفش - وكان الأحرى بابن
مالك استثناء العامل الظرفي والمعنوي في ألفيته من حكمه العام الذي خرج به من المنع .
ومن نماذج هذه المخالفة في القرآن الكريم :

(١) قوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ)^٣

قال الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى (منه) في قوله تعالى (جميعاً منه) وما موقعه
من الإعراب ؟ قلت : هي واقعة موقع الحال ، والمعنى أنه سخر لكم هذه الأشياء كائنة
وحاصلة من عنده ، يعني أنه مكوونها وموجدها بقدرته وحكمته ثم سخرها لخلقها . ويجوز أن
يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هي جميعاً منه »^٤
وقال أبو حيان : « ولا يجوز هذان الوجهان إلا على قول الأخفش لأن جميعاً إذ ذاك حال ،
والعامل فيها معنوي ، وهو الجار والمجرور ، فهو نظير : زيد قائماً في الدار ، ولا يجوز
على مذهب الجمهور »^٥ .

(٢) قوله تعالى : (قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا)^٦

قال الزمخشري : « فُرى : كلاً فيها على التأكيد لاسم إن والتتوين عوض عن المضاف إليه ،
فإن قلت : هل يجوز أن يكون كلاً حالاً قد عمل فيها - فيها - ؟ قلت : لا لأن الظرف لا
يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً ، تقول : كل يوم للثوب ، ولا تقول :
قائماً في الدار زيد »^٧ .

^١ الكهف : ٤٤ .

^٢ حاشية الصبان على شرح الأسموني : ١٨٢ / ٢ .

^٣ الجاثية : ١٣ .

^٤ الكشاف : ٥١٠ / ٣ .

^٥ البحر المحيط : ٤١٧ / ٩ .

^٦ غافر : ٤٨ .

^٧ الكشاف : ٤٣٠ / ٣ ، ٤٣١ .

وقال أبو حيان : « وهذا الذي منعه - أي الزمخشري - أجازة الأخفش إذا توسطت الحال نحو : زيد قائماً في الدار ، زيد قائماً عندك وقال ابن مالك : والقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة منصوب على الضمير المرفوع المنوي في فيها و (فيها) هو العامل وقد تقدمت الحال عليه ^١ .

(٣) قوله تعالى : (وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ)^٢

بالنصب لـ (شفاءً) قراءة زيد بن علي ، قال أبو حيان : « فُرى شفاءً ورحمةً بالنصب ، ويتخرج النصب على الحال والخبر للمؤمنين ، والعامل في الحال ما في الجار والمجرور من معنى الفعل وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو المجرور لا يجوز إلا عند الأخفش ، ومن منع جعله منصوباً على إضمار أعني ^٣ .

(٤) قوله تعالى : (قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا)^٤

قال ابن الأنباري : « والتقدير فيه : أبغي لكم إلهاً غير الله ، منصوب على الحال لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصب على الحال ، وقيل : إلهاً منصوب على التفسير ^٥ ففي الآية تقدم الحال (غير الله) على صاحب الحال (إلها) ، وعلى عامله (أبغيكم) .

(٥) قوله تعالى : (وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ)^٦

قال أبو حيان : « عليهن : حال لأنه صفة تقدمت ، ولا يجوز أن يكون (عليهن) الخبر و (للرجال) في موضع الحال ، لأن العامل في الحال إذ ذاك معنوي وقد تقدمت على جزأي الجملة ، ولا يجوز ذلك ، ونظيره : قائماً في الدار زيد ، وهو ممنوع ، فلو توسطت الحال وتأخر الخبر نحو : زيد قائماً في الدار ، فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن . وهو يجيزها وغيره يمنعها ^٧ .

^١ البحر المحيط : ٩ / ٢٦٣ .

^٢ الإسراء : ٨٢ .

^٣ البحر المحيط : ٧ / ١٠٤ ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٣ / ٣٣٥ .

^٤ الأعراف : ١٤٠ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٣ .

^٦ البقرة : ٢٢٨ .

^٧ البحر المحيط : ٢ / ٤٦٢ .

(٦) قوله تعالى : (أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ)^١

قال العكبري : « في بطونهم : في موضع نصب على الحال من النار ، تقديره : ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة في بطونهم ويلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء ، وهو ضعيف ، إلا أن يجعل المفعول محذوفاً و (في بطونهم) حالاً منه ، أو صفة له ، أي في بطونهم شيئاً وهذا الكلام في المعنى على المجاز وللإعراب حكم اللفظ »^٢ .
وعلق عليه محقق الكتاب « ففي بطونهم : صفة لنار في الأصل ، إلا أنه لما قدم عليها انتصب على الحال ، لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال »^٣ .

(٧) قوله تعالى : (هَتُوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)^٤

على قراءة حفص ، قال ابن سلام : « كان عيسى يقرأ (هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم) ° ، وإليه ذهب ابن مالك مجيزاً تقدم الحال على عاملها الظرفي فقال : « وأجاز قوم وقوعه - أي ضمير الفصل - قبل الحال ، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم (هنَّ أطهر لكم) بالنصب والوجه أن ينصب أطهر بـ (لكم) على أنه خبر (هنَّ) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي نحو قوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) »^٥ .

قال د/ أحمد مكي الأنصاري : « قرأها بنصب أطهر قراء عديدون لهم مكانتهم في عالم القراءات منهم : سعيد بن جبير والحسن البصري ، ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق . وقد اجتهد النحاة في تخريج الآية بعد أن حكم عليها سيبويه بالضعف واللين »^٦ .
وقد أورد الدكتور الأنصاري نصوصاً ليستدل بها على ذلك : « ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها احتبى ابن مروان في لحنه وإنما قبح ذلك عنده ، لأنه ذهب إلى أنه جعل (هنَّ) فصلاً وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر »^٧ .

^١ البقرة : ١٧٤ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٢ ط : دار الجيل ..

^٣ على محمد الجاوي : محقق الكتاب : ١ / ١٤٢ في حاشية التبيان .

^٤ هود : ٧٨ .

^٥ طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي شرح الشيخ : محمود محمد شاكر : ١ / ٢٠ ، وانظر : طبقات النحويين اللغويين للزبيدي

: ٤١ ، ومعجم القراءات القرآنية : ٣ / ١٢٦ .

^٦ الزمر : ٦٧ .

^٧ شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٤٢ ، وانظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٦ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ١٨١ .

^٨ سيبويه والقراءات : د / أحمد مكي الأنصاري : ٤٧ ، وهي في البحر المحيط : ٦ / ١٧٨ وانظر كتاب سيبويه : ١ / ٣٩٧ ، وذكر القارئ زيد بن علي أيضاً وقال : قال أبو عمرو بن العلاء : (احتبى فيها ابن مروان في لحنه ، يعني تربيع) ونقله ابن هشام في المغني ، ورد كون - هنَّ - توكيدا أو مبتدأ وأظهر حالاً بقوله فيهما نظر ، وانظر : المغني لابن هشام : ٦٤١ .

وقد خرّج النحاة الآية بأوجه عديدة : جاء في الدر اللقيط : « وقُرئ أظهرَ على الحال : فقيل هؤلاء بناتي مبتدأ وخبر ، وهنَّ مبتدأ ولكم خبره وقيل والعامل المضمّر وقيل لكم ، بما فيه من معنى الاستقرار . وقيل : هؤلاء بناتي مبتدأ وخبر »^٢ .

(٨) قوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) ^٣

للنحاة في هذه الآية كلام كثير . فقد اعتمدوا عليها في القول بجواز تقدم الحال على عاملها المعنوي ونورد هنا ما قاله النحاة :

قال العكبري : « وقُرئ مطوياتٍ - بالكسر - على الحال ، وبيمينه الخبر . وقيل : الخبر محذوف أي : والسماوات قبضته »^٤ .

وقال أبو حيان : « قرأ عيسى والجحدري : مطويات بالنصب على الحال واستدل الأخفش بهذه القراءة على جواز : (زيد قائماً في الدار) إذ أعرب السماوات مبتدأ خبره بيمينه ، ولا حجة فيه إذ يكون والسماوات معطوفاً على الأرض ، وبيمينه متعلقة بمطويات »^٥

وابن مالك يجيز تقدم الحال على عاملها الظرفي مع أن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم^٦ ولكن ابن مالك يستدل بالسمع ووروده في القرآن الكريم « ومن دلائل جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي قراءة بعض السلف والحسن البصري رحمه الله (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) بنصب مطويات ، وهو رأي مقبول مادام العمدة فيه السماع ، وحجته من القراءات كما أنهم توسعوا في الظرف والجار والمجرور كثيراً فلا يضيق الواسع هنا »^٧ .

وقال الزمخشري : « وقُرئ مطويات بالنصب على الحال »^٨

« واستدل الأخفش بهذه القراءة على جواز نحو : زيد قائماً في الدار إذا أعرب والسماوات مبتدأ ، وبيمينه الخبر ، وتقدمت الحال على المجرور ، ولا حجة ، إذ يكون والسماوات معطوفاً على الأرض وبيمينه متعلقه بمطويات »^٩ .

^١ سيبويه القراءات : ٤٧ ، ونسب المؤلف القول بالاحتباء إلى ابن جني ، وهو في البحر المحيط من قول أبي عمرو بن العلاء ، لكنني وجدته في الكتاب من كلام يونس النحوي وهو الأرجح . وانظر في المسألة الكتاب لسبويه : ٣٩٦ / ٢ : تحقيق : هارون ، وانظر : المحتسب : ١ / ٣٢٥ ، وشرح الرضي على كافية بن الحاجب : ٢٦ / ٢ .

^٢ الدر اللقيط لأحمد بن مكنوم القيسي النحوي توفي سنة ٧٤٩ هـ : ٧٢ .

^٣ الزمر : ٦٧ .

^٤ التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٢ .

^٥ البحر المحيط : ٢٢١ / ٩ . وانظر أيضاً : معجم القراءات القرآنية : ٣٠ / ٦ .

^٦ أنظر : مغني اللبيب : ٦٤٢ ، همع الهوامع للسيوطي : ٦٨ / ١ .

^٧ شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٧٣٢ / ٢ وما بعدها .

^٨ الكشف : ٤٠٩ / ٣ .

٩) قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا)^١

قال أبو حيان نقلاً عن الطبري: «قرأ الجمهور (خالصة) بالرفع والتاء، وقرأ ابن جبير فيما ذكر ابن جني خالصاً بالنصب بغير تاء، وانتصب على الحال من الضمير الذي تضمنته الصلة أو على الحال من ما على مذهب ابن الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها، ويعني بقوله على الحال من (ما) أي من ضمير ما الذي تضمنه خبر ما وهو لذكورنا، ويعني بقوله: في إجازته تقديم الحال: إذا كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: (زيد قائماً في الدار) وخبر ما على هذه القراءة هو لذكورنا»^٢، وأنكر الزمخشري كابن جني كونها حالاً فقال: «وخالصة مصدر مؤكد - على قراءة من قرأ بالنصب - ولا يجوز أن يكون حالاً متقدمة لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله»^٣ وإليه ذهب ابن جني بقوله: «هذا غير جائز، وذلك أنه تقدم على العامل فيه وهو معنى وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بينا»^٤.

١٠) قوله تعالى: (فَأُولَٰئِكَ هُمَّ جَزَاءُ الْضَعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ)^٥

قال ابن الجزري: «واختلفوا في (لهم جزاء الضعف) فروى رويس (جزاء) بالنصب على الحال مع التتوين وكسر وصلا، ورفع الضعف بالابتداء، كقولك: في الدار زيد قائماً فالتقدير: لهم الضعف جزاءً، وقرأ الباقر بالرفع من غير تتوين وخفض الضعف بالإضافة»^٦.

قال أبو حيان: «وقرأ ويعقوب في رواية بنصب جزاء ورفع الضعف وحكى هذه القراءة الداني عن قتادة، وانتصب جزاء على الحال، كقولك: في الدار قائماً زيد»^٧.

^١ المحتسب لابن جني: ٢٣٣/١.

^٢ الأنعام: ١٣٩.

^٣ البحر المحيط: ٤ / ٦٦٠.

^٤ الكشاف: ٢ / ٥٥.

^٥ المحتسب: ١ / ٢٣٢، ٢٣٣.

^٦ سبأ: ٣٧.

^٧ النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٥١.

^٨ البحر المحيط: ٢ / ٥٥٥. وانظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: للشيخ أحمد البنا: تحقيق: شعبان محمد اسماعيل: ١٦٣ / ٥.

ويتضح لنا من خلال هذا المبحث أن القراءات القرآنية منبعٌ ثرٌ لاستنباط قواعد العربية ،
فانفردت قراءات عديدة بتقدم الحال على عاملها الظرف والمجرور مخالفة بذلك الأصل لدى
النحاة ، لذا تعرّض الكثير منها للتأويل والرّد ، بل واتهام القراء باللحن على ما سبق بيانه .

المبحث الرابع :

مخالفة الرتبة بوجوب تقدم الحال على عاملها وصاحبها للصدارة

وهي « وقوع الكلمة صدرًا في جملتها ، لا صدرًا في مطلق الكلام ، ذلك أن جميع الأحكام النحوية داخلة في إطار الجملة ، على أساس أن كل جملة بنيان قائم بأساسه ، ومستقل في ذاته مقدر الانفصال عن غيره »^١

هذا وقد جاءت مخالفة الرتبة بتقدم الحال على عاملها على سبيل الوجوب لكونها مما يستحق الصدارة ، كأسماء الاستفهام عندما تقع حالاً . قال الشيخ خالد الأزهري : « الحالة الثانية أن تتقدم الحال عليه وجوباً كما إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيد ، فكيف في موضع الحال من زيد »^٢ .

وكرثت نماذج في القرآن الكريم ، ومنها الآيات الآتية على سبيل المثال :

(١) قال تعالى : (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)^٣

(كيف) حال مقدمه من محذوف أي : كيف يصنعون ، قال الألويسي : « (كيف) محلها إما الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وإما النصب بفعل محذوف على التشبيه بالحال . كما هو رأي سيوييه^٤ . أو على التشبيه بالظرف كما هو رأي الأخفش . والعامل بالظرف مضمون الجملة من التهويل والتفخيم المستفاد من الاستفهام، أو الفعل المصدر كما قرره صاحب «الدر المصون» ، والجار متعلق بما عنده أي إذا كان كل قليل وكثير يجازى عليه، فكيف حال هؤلاء الكفرة من اليهود والنصارى وغيرهم، أو كيف يصنعون، أو كيف يكون حالهم إذا جئنا يوم القيامة من كل أمة من الأمم وطائفة من الطوائف بشهيد يشهد عليهم بما كانوا عليه من فساد العقائد وقبائح الأعمال . وهو نبيهم ؟ »^٥ .

^١ الصدارة في النحو العربي : عبد الرحمن محمود الشنقيطي : ٣ .

^٢ شرح التصريح : ٣٨٢ / ١ .

^٣ النساء : ٤١ .

^٤ أنظر : كتاب سيوييه : ٢٣٣ / ٤ .

^٥ روح المعاني : ٣٣ / ٣ .

(٢) قال تعالى : (فَكَيْفَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ)^١

(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال أي : فكيف يصنعون ؟ أو فكيف تراهم ؟ .

قال أبو حيان : « قال الزجاج: كيف في موضع نصب تقديره: كيف تراهم »^٢

وقال ابن عاشور : «و{كَيْفَ} خبر مبتدأ محذوف معلوم من سياق الكلام: أي كيف حالهم حين تصيبهم مصيبة بسبب ما فعلوا فيجيبونك معتذرين والاستفهام مستعمل في التهويل »^٣ .

(٣) قال تعالى : (فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ)^٤

يقول د/ عضيمة : « كيف في هذه الآيات إما في محل نصب على الحال والتقدير : كيف يصنعون ؟ وإما في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره كيف حالهم صنيعهم »^٥ .

وقال الألوسي : « {وَكَيْفَ} منصوب بفعل محذوف هو العامل في الظرف كأنه قيل: يفعلون في حياتهم ما يفعلون من الحيل فكيف يفعلون إذا توفتهم الملائكة، وقيل: مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي فكيف حالهم أو حياتهم إذا توفتهم الخ، وزعم الطبري أن التقدير فكيف علمه تعالى بأسرارهم إذا توفتهم الخ، وليس بشيء، ووقت التوفي هو وقت الموت »^٦ .

(٤) قال تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ)^٧

قال ابن الأنباري : « وفي كيف كلام طويل وقد أفردنا فيه كتاباً^٨ وموضعها هنا نصب على الحال بتكفرون »^٩ .

وقد تكلم الألوسي طويلاً عن معنى (كيف) في هذه الآية في تفسيره وأجاد ومما قاله : « و{كَيْفَ} اسم إما ظرف وعزي إلى سيبويه^{١٠} فمحلها نصب دائماً ، وإما أن يكون

^١ نفس السورة : ٦٢ .

^٢ البحر المحيط : ٢٩٣/٣ .

^٣ التحرير والتنوير : ١٠٧/٥ .

^٤ محمد : ٢٧ .

^٥ دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ١٨٨ ، وانظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٢٥٠/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان :

٨٣/٣ ، ٦٤٤ .

^٦ روح المعاني : ٢٣١/١٣ .

^٧ البقرة : ٢٨ .

^٨ لم أقف عليه حتى الآن .

^٩ البيان في غريب إعراب القرآن : ٦٨/١ .

^{١٠} أنظر : كتاب سيبويه : ٢٣٣/٤ .

بمعنى الاستفهام فنقول: لا قدح في صدوره ممن يعلم المستفهم عنه لأنه كما في «الإتقان» طلب الفهم. أما فهم المستفهم وهو محال عليه تعالى أو وقوع فهمه ممن لا يفهم كائناً من كان ولا استحالة فيه منه تعالى، وكذا لا استحالة في وقوع التعجيب منه تعالى بل قالوا: إذا ورد التعجب من الله جل وعلا لم يلزم محذور إذ يصرف إلى المخاطب أو يراد غايته أو يرجع إلى مذهب السلف، وأتى سبحانه بتكفرون ولم يأت بالماضي وإن كان الكفر قد وقع منهم لأن الذي أنكر الدوام والمضارع هو المشعر به ولئلا يكون في الكلام توبيخ لمن وقع منه الكفر ممن آمن كأكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم. ^١»

(٥) قال تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ) ^٢

قال ابن الأنباري: «كيف استفهام عن الحال، وهو هنا بمعنى التهديد والوعيد، وهي هنا في موضع نصب، والعامل فيها ما دلت عليه من معنى الفعل وتقديره: في أي حال يكونون إذا جمعناهم ^٣» .

وقال الألويسي: «{فَكَيْفَ} استعظام وتهويل وهدم لما استندوا إليه، وكلمة الاستفهام/ في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف. أي كيف تكون حالهم. أو كيف يصنعون أو كيف يكونون، وجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أي كيف حالهم» ^٤ .

(٦) قال تعالى: (فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ) ^٥

قال ابن هشام: «يحتمل في كان الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون ثانية لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة» ^٦ .

وقال أبو حيان: «والظاهر أن كيف خبر كان، وعاقبة الاسم، والجملة في موضع نصب بانظر، وهي معلقة، وقرأ الجمهور: إنا، بكسر الهمزة على الاستئناف. وقرأ الحسن، وابن أبي

^١ روح المعاني: ٢٧٥/١ .

^٢ آل عمران: ٢٥ .

^٣ البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٨/١ .

^٤ روح المعاني: ١١٥/٢ .

^٥ النمل: ٥١ .

^٦ المغني: ٧٢٦ .

إسحاق، والكوفيون: بفتحها، فأنا بدل من عاقبة، أو خبر لكان، ويكون في موضع الحال «^١

.

وهكذا يتبين لنا أن الصدارة كانت هي الضابط الذي حكم ظاهرة مخالفة الرتبة بتقدم الحال - إذا كانت استفهاماً - على صاحبها .

^١ البحر المحيط : ٨٢/٧ .

الفصل الثالث

الرتبة وباب الاشتغال

المبحث الأول:

الاشتغال عند النحويين وأحواله

المبحث الثاني:

توجيه لشواهد القرآن الكريم في الاشتغال

المبحث الأول:

الاشتغال عند النحويين وأحواله

المطلب الأول:

الاشتغال عند النحويين

الاشتغال باب عظيم الاتساع شغل النحاة كثيراً ، وتعددت نماذجه ومسائله .

والاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه فاشتغل به عن المتقدم ، بحيث لو تفرغ هذا الفعل للاسم المتقدم لعمل فيه نحو : خالداً أكرمته^١ . فالمفعول به (خالداً) في رأي النحاة معمول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، وسبب هذا التقدير اشتغال الفعل المذكور بضمير الاسم المتقدم ، ولولا هذا الضمير لكان (خالداً) مفعولاً به لهذا الفعل (أكرم) .

يقول ابن مالك :

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شَغَلَ * عنه : بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعلٍ أضمراً * حتماً موافقٍ لما قد أظهر^٢

وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون أن الاسم المشتغل عنه منصوب بفعل مقدر من لفظ المذكور أو معناه ، فالعامل في المفعول به على الاشتغال في نحو : زيداً ضربته فعل محذوف وجوباً تقديره (ضربت) في الرأي البصري فيكون التقدير (ضربت زيداً ضربته) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، لأن هذا الضمير هو الاسم المتقدم ذاته وليس غيره ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل الظاهر المتأخر والضمير ملغي^٣ .

وقد وافق ابن مضاء القرطبي الكوفيين في ما ذهبوا إليه فهو يقول : « فإذا كان العائد على الاسم المتقدم قبل الفعل ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب»^٤ .

^١ أنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠ / ٢ ، و شرح التصريح للأزهري : ٢٩٧ / ١ . وشرح ابن عقيل : ١٢٩ / ١

^٢ شرح ابن عقيل : ١٢٩ / ١ .

^٣ أنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : مسألة ١٢ : ٨٢ / ١ .

^٤ الرد على النحاة : ٩٨ .

هذا مجمل ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين ، ويؤيد الباحث مذهب الكوفيين لأنه ينظر إلى التركيب اللغوي كما هو في الواقع بينما يظهر في المذهب البصري التقيد بشكليّة نظرية العامل وقسريتها وهي أن لكل عامل معمولاً واحداً ، فابن يعيش يقول في رده على الكوفيين : « هذا القول فاسد ، لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً ، فإنه فاسد من جهة اللفظ ، فكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به ، فلم يجوز أن يتعدى إلى آخر »^١ ، فابن يعيش يعترف بصحة المذهب الكوفي من حيث المعنى ، ولكنه يرفضه لعدم مراعاته الصناعة اللفظية ، ولنا أن نسأل في هذا المقام : أليس المعنى هو الهدف من إنشاء أي تركيب ؟ فإن استقام المعنى وسلم التركيب ، فلا داعي لأن نفتعل محذوفاً ، ونقدر فعلاً لا يفيد الجملة أو المعنى بشيء . ولهذا نخلص إلى القول :

إن هذا الباب برمته نشأ نتيجة وقوع التقديم والتأخير في الجملة العربية ، ومخالفة الأصل في الرتبة ، وفي ضابطه نص النحاة على أن الاسم تقدم على عامله ، ولكن مع اعترافهم بأن هذا الاسم متقدم وأنه معمول في المعنى للفعل المتأخر ، إلا أنهم لم يستطيعوا مخالفة قاعدة العامل لديهم الناصة على تأخر المعمول عن عامله ، فذهبوا يقتنون باباً جديداً لشواهد الاشتغال . فنشأ باب الاشتغال في النحو العربي نتيجة قول النحاة بأن العامل لا يصح أن يعمل في معمولين اثنين ، والقول بأن رتبة المعمول تلي رتبة العامل .

ومن لوازم القول بوقوع المخالفة للأصليين السابقين بتقدم المعمول على عامله في أبواب شتى منها تقدم المفعول على فعله أن تتوزع أكثر الأمثلة التي حشدها النحاة تحت هذا الباب إلى أبواب نحوية أخرى. وألاً اشتغال عن المعمول إذا سمح للعامل أن يقوى على التأثير في معمولين أحدهما متقدم عليه، والآخر متأخر عنه كما يحدث مع الفعل الناصب لمفعولين عندما يتقدم مفعوله الأول عليه وذلك كثير في القرآن^٢ ، أو مع جعل المعمول المتأخر في باب الاشتغال وهو ما يسمى بالمشغول به (الضمير) علامة أو دليلاً أو إشارة إلى المعمول المتقدم ، وهو المسمى بالمشغول عنه (الاسم الظاهر) خاصة وقد ثبت من مباحث سابقة أن ترجيح الرفع والنصب في الأسماء التي تتلو أدوات معينة قد نقض كقاعدة مطردة لمخالفة القرآن لها، فالاسم يقع بعد إن وإذا ولا مجال لإيجاب كونه مفعولاً لفعل محذوف لأن الفعل المذكور سيؤدي نفس العمل دون الحاجة إلى تقدير عامل . كذا الاسم الواقع بعد إذا الفجائية

^١ شرح المفصل : ٣٠ / ٢ ، ٣١ .

^٢ أنظر : مبحث تقدم المفعول به على فعله : ص ١٧٧ .

لا مجال لإدخاله في الاشتغال أصلاً لامتناع وقوع الفعل بعد إذا فكيف تقدر للمشغول عنه فعلاً يقع بعدها .

ومن هنا يصبح (زيداَ ضربته) نموذجاً لنمط عربي¹ هو :

(جملة) - مفعول به مقدم + فعل عامل فيه + علامة على نوع المفعول وهي ضمير فخرجت بذلك من باب أوجده النحاة بقاعدة العامل والمعمول إلى باب آخر موجود بنفس القاعدة وهو باب المفعول به المقدم . وخفف من كاهل النحو هذا النوع الذي يذهب فيه النحاة إلى وجوب نصب الاسم المتقدم بفعل مقدر يفسره المذكور ومعلوم أن القاعدة لديهم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

أما إذا كانت على مثال (زيد ضربته) فمعلوم أنها جملة اسمية لا مشكلة فيها .

أما الجمل التي رجح النحاة فيها النصب كالواقع بعد همزة الاستفهام والأمر والنهي والدعاء وغيرها فهي من قبيل تقدم المفعول به والمشغول به علامة على نوع المفعول المتقدم أو إشارة عليه .

ما الأمثلة التي ترجح فيها الرفع فهي من قبيل الجمل الاسمية .

إن هذا المصطلح المسمى بالاشتغال ليس إلا نتاجاً للعمل والعامل ، وسبب ظهوره بين المصطلحات النحوية تلك القاعدة التي تنص على أن الضمير المتصل بالفعل في هذا الأسلوب يقع موقع المفعول به ، فعندما نظروا إلى التركيب رأوا أن هناك اسماً منصوباً ، فأين الفعل العامل فيه ، والفعل الموجود قد أخذ نصيبه من العمل ؟ فإذا قالوا بأن الفعل المذكور هو العامل عادوا إلى التساؤل نفسه عن العامل في الضمير وهكذا ، فالأسلم إذا أن يقدر فعل من لفظ الظاهر ، فنتج عن ذلك قول منطقي مفاده أن الفعل المذكور قد استوفى حقه ، وهو أيضاً لا يقوى على نصب مفعولين ، وبهذا التقدير تسلم لهم قاعدتهم ، مع اعترافهم بأن الاسم المتقدم هو المفعول الحقيقي من حيث المعنى ، وما ذلك كله إلا لتبرير الفتحة الظاهرة على الاسم المتقدم .

والجملة بهذا التقدير تكون مكونة من جملتين يظهر ذلك من تحليل الجملة التالية :

(الطالبَ أكرمته) .

فهي مكونة من :

(فعل وفاعل (محذوفين) + مفعول به) + (فعل + فاعل + مفعول به) (ضمير متصل)

¹ أنظر : في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور : خليل عمارة : ١٩٥ ،

(أكرمت) الطالب + (أكرمته)

فجملته الاشتغال كما يتضح في التحليل مكونة من جملتين الأولى منهما من حيث المعنى مؤكدة توكيداً لفظياً بالجملة الثانية ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فالمتكلم لا يريد توكيد الجملة برمتها ، وإنما يريد توكيد جزء من المعنى ممثلاً بجزء من الجملة وهو المفعول به فقدمه ، وعندما أراد المتكلم مزيداً من توكيد المفعول به ذكره مرة أخرى في موضعه الأصل أي بعد الفعل والفاعل .

ويمكن الاستعانة بالمنهج التحويلي¹ في تحليل جملة الاشتغال باعتبارها جملة تحويلية جرى عليها التحويل بعنصرين من عناصر ه وهما : التقديم والزيادة (الإضافة) والأصل التوليدي للجملة السابقة :

أكرمت الطالب

(فعل + فاعل + مفعول به)

فجرى عليها تحويل بالترتيب ، حيث قدّم المفعول به لتأكيد فأكبرت :

الطالبَ أكرمت

(مفعول به + فعل + فاعل)

ولكن المتكلم يريد مزيداً من التوكيد للمفعول به فذكره في مكانه أي بعد الفعل والفاعل ، فأصبحت الجملة :

الطالبَ أكرمت الطالبَ

(مفعول به + فعل + فاعل + مفعول به)

ثم وضع بدلاً من المفعول به المتأخر ضميراً ، وبهذا تصل الجملة إلى وضعها التحويلي الأخير وهو :

الطالبَ أكرمته .

ويكون إعراب مفردات هذه الجملة كالتالي :

الطالب : مفعول به مقدم لغرض التوكيد .

أكرمت : فعل ماض وفاعله .

¹ النحو التوليدي : هو الذي يعمل على توليد أعداد لا حصر لها من الجمل في لغة طبيعية ، والنحو التحويلي ينظر إلى ما طرأ على الجملة التوليدية من تغييرات وتسمى تلك التغييرات عناصر التحويل ، أنظر : قواعد تحويلية لمحمد الخولي : ٣٨ ، ٣٩ . والجملة التوليدية على رأي الدكتور خليل عمارة : هي التي تتكون من الحد الأدنى من الكلمات التي يحسن السكوت عليها ، وهي تقابل البنية السطحية (وتتضمن معنى الأخبار المحايد ليس غير ، أما الجملة التحويلية فتقابل السطحية وتتضمن معنى جديداً يضاف إلى المعنى في التوليدية أو يصرّفها إلى معنى آخر ، أنظر : في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور : خليل عمارة : ١٧٨ .

الهاء : ضمير متصل ذكر توكيداً للغرض من تقديم المفعول به وهو توكيده^١ ، أو علامة على نوع المفعول المتقدم .

ويكاد هذا يتفق وتخريج الكسائي إذ قال : والضمير ملغى^٢ أي أن ذكره لفظاً قصد به التركيز على ما يعود إليه وهو المفعول به المقدم .

وجملة القول إن هذا الاسم المنصوب مفعول به مقدم ، وذلك لغرض يتعلق بالمعنى وهو الاهتمام والتوكيد ، والمفعول به في هذا التركيب مؤكّد مرتين فجملة : الطالبَ أكرمته ، أصلها : أكرمت الطالبَ الطالبَ .

وبهذا لا يكون اشتغال ولا مشغول عنه ولا مشغول به .

وعلى أساس المراجعة والدرس لأمثلة الاشتغال وأقوال النحاة حولها نقول بأن باب الاشتغال برمته وأمثلته كلها دليل على وقوع المخالفة للأصول التي وضعها النحاة ثم تشددوا في تطبيقها على اللغة ؛ فأوجدوا منفذاً لما خالفها بالقول بالاشتغال . وامتألت أمثلة مخالفة هذه الأصول في القرآن الكريم ، والباحث لا يقول بأنها أمثلة على الاشتغال لأنه باب غير موجود في مخيلتي بوصفي باحثاً للنحو العربي والمتخذ من اللغة المسموعة وسيلة مرنة للثقتين ، والمعتمد على النص القرآني في صوغ نحو أوسع من قواعد النحاة.

بل هي نماذج وأنماط لجمل مستعملة في اللغة ، ولكن تقدم فيها أحد الأركان على الآخر ، فأساس موضوع الاشتغال هو التقديم والتأخير (الرتبة)^٣ ، ولا أدل على ذلك من قول النحاة في ضابطه هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه .

يؤكد هذا أن الفعل المذكور من حيث المعنى يتوجه عمله إلى الاسم المتقدم لكن من حيث الوظائف النحوية وقاعدة العامل والمعمول التي صاغها النحاة فقد توجه عمله إلى الضمير ، وانشغل عن الاسم المتقدم عليه . ولو أباح النحاة للفعل ازدواجية العمل في اسم سبقه ، وضمير يشير إلى هذا الاسم ويرجع ، لما كان هناك اشتغال أصلاً . وفي ذلك تفصيل لأقسام الاشتغال التي ذكرها النحاة نوردتها فيما يلي محاولين توزيع بعض نماذج الاشتغال على أبواب أخرى مدللين بما في القرآن .

^١ أنظر : في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور : خليل عمابره : ١٩٥ ، ١٩٦ .

^٢ الإنصاف : مسألة ١٢ : ٨٢ / ١ .

^٣ أنظر : اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان : ٢١٩ .

المطلب الثاني :

أحوال الاسم المتقدم في باب الاشتغال (أقسام الاشتغال)

وتقع في عدة مسائل :

المسألة الأولى : رأي فيما وجب فيه النصب :

يتحدث النحاة عن أحوال الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال فيجعلون الأول منها وجوب النصب للاسم المشغول عنه بعد أدوات حددها بالشرط والاستفهام^١ والعرض والتحضيض مستدلين على ذلك بأن هذه الأدوات تختص بالفعل ، ولا يقع بعدها الاسم ، قال الأشموني : نحو « إن زيدا لقيته فأكرمه ، وحيثما عمراً لقيته فأهنه ، وهلا بكرأ ضربته وأين زيدا وجدته ، ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل »^٢ .

وعلى ذلك وجه النحاة الشواهد الواردة في كلام العرب والتي وقع الاسم فيها بعد هذه الأدوات فقدروا فعلاً ناصباً له من لفظ الفعل الموجود ، وسموا هذا الفعل المقدر مفسراً بفتح السين ، وسموا الفعل المذكور مفسراً بكسر السين ، وإليه ذهب البصريون ، ونظم مذهبهم ابن مالك في قوله :

والنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَأَنَّ وَحَيْثُمَا^٣

وخالف القرآن هذه القاعدة ونقضها ، فوقع فيه الاسم بعد هذه الأدوات بكثرة مرفوعاً مثل قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ)^٤ ، وهذا دليل على وقوع الاسم بعدها ، ونحاة البصرة يذهبون إلى عدم جواز كونه فاعلاً مقدماً للفعل المذكور لأنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله ، ورأي نحاة الكوفة في ذلك أقرب إلى ما ورد في القرآن فأجازوا تقديم الفاعل على فعله ، وهو ما ذهب إليه الباحث ورجحه في فصل تقدم الفاعل على فعله ، وإذا كان الاسم المنصوب لم يقع في القرآن بعد هذه الأدوات ، فإن وقوع المرفوع بعدها في القرآن يوجه بالتوجيه السابق فينتفي وقوع ما يسمى بالاشتغال على هذا

^١ عدا الهمزة .

^٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧٤ / ٢ .

^٣ أنظر : شرح ابن عقيل : ١٣١ / ١ .

^٤ التوبة : ٦ .

النوع بالقرآن الكريم ، ويؤيد هذا التوجيه وقوعه في الشعر مرفوعاً بعد هذه الأدوات وقد سبق الحديث عنه .^١

ثم إن عدم ورود هذا النمط في القرآن الكريم يعد دليلاً على أنه من صنعة النحاة لأن القرآن الكريم اشتمل على أفصح أساليب العربية وأعلاها بياناً . وخلوه من وقوع الاسم منصوباً بعد هذه الأدوات يكفي لرفض منطوق النحاة فيه ، أما وقوعه في غير القرآن كقولنا : إن زيداً قبلك فأكرمه ، فالرأي فيه أنه مفعول به مقدم للفعل المذكور .

المسألة الثانية : رأي فيما وجب فيه الرفع :

أما القسم الثاني الذي أشار إليه النحاة بأنه يجب فيه الرفع للاسم المتقدم في باب الاشتغال ، ونظم ابن مالك قاعدته بقوله :

وإن تلا السابق ما بالابتداء * يختصُّ فالرفعُ التزمهُ أبداً
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وُجد^٢

وهو وقوع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء ، قال الصبان في الحاشية نحو « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فلو نصبت زيدا لم يجز لأن إذا المفاجأة لا يليها فعل ولا معمول فعل «^٣ ، وكذا إذا جاء بعد الاسم المشغول عنه أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها: « كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف ، تقول : زيد إن زرته يكرمك بالرفع ولا يجوز النصب ، لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به «^٤ .

ويرى الباحث أن هذا القسم برمته لا اشتغال فيه ، وذلك لرأينا السابق الذكر ويؤيده :

(١) أنه الأصل إذ يقع بعد أدوات اختصت بالابتداء ، ولم ينطبق عليه شرط الاشتغال وضبطه القائل بأن الفعل لو تفرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق ، جاء في حاشية الصبان : « ويشترط فيه - أي في العامل المشغول - أن يصلح للعمل فيما قبله «^٥ .

(٢) ترك بعض النحاة ذكر هذا النوع ، فلم يذكره ابن الحاجب .

^١ أنظر : فصل تقدم الفاعل على فعله : ص ٢٠٤ من هذا البحث . وانظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس : ص ٢٠٤ لقوله تعالى : (فأما

الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق) البقرة : ٢٦ ، وكذا : مشكل إعراب القرآن لأبي طالب المكي القيسي : ١ / ٨٤ .

^٢ أنظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٥ .

^٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٧٦ .

^٤ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٥ أنظر : المرجع السابق : ٢ / ٥٠ .

٣) أهمل ابن هشام كون هذا القسم من باب الاشتغال^١ مع أن أمثلته كثيرة في القرآن بعد إذا الشرطية - وقد سبقت الإشارة إليها في مبحث سابق -^٢ وذلك لأن الرفع في الاسم المشغول عنه متعين سواء ذكر الفعل التالي الضمير العائد عليه أو لم يذكر .
ولعلّ هذا ما دعا الدكتور شوقي ضيف إلى إلغاء هذين النوعين - وجوب النصب ، ووجوب الرفع - من كتب صغار الدارسين معللاً ذلك بقوله : « خاصة أن أمثلته من صنع النحاة لتصور حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى في الباب ، وبالمثل ينبغي أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب لأن النصب فيه متعين وأمثلته من صنع النحاة ليقابلوا في الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب »^٣
وعلق الدكتور على ذلك بأنه تأثر من النحاة بوجوه الوجوب والندب والإباحة والتحریم أو الحظر في الفقه .

وقد سبق الأشموني إلى القول بهذا فعلق على وجوب الرفع بقوله : « وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو »^٤ .

المسألة الثالثة : رأي فيما ترجح فيه النصب :

أما القسم الثالث الذي أشار إليه النحاة بترجيح النصب لوقوع الاسم المتقدم متلوّاً بطلب كأمر أو نهى أو دعاء ، نحو : زيداً اضربه ، أو كان مسبوقاً بأداة يغلب دخولها على الأفعال كهزمة الاستفهام نحو : أزيداً ضربت ، أو كان متلوّاً بعاطف على جملة فعلية نحو لقيت زيداً ، وعمراً كلمته ، وقد نظم قاعدة هذا القسم ابن مالك بقوله :

واختير نصبُ قبلَ فعلٍ ذي طلب * وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غلبَ

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على * معمول فعل مستقرّ أو لا^٥

واعتمد النحاة في القول بترجيح النصب في نحو: زيداً اضربه على أن الجملة الطلبية لا تقع خيراً ، وفيه نظر فقد خالف جمهور النحاة بذلك أصولهم ورأيهم القائل بجواز وقوع الجملة الطلبية خيراً ، قال ابن عقيل : « وتقع - أي الجملة الطلبية - خيراً خلافاً لابن الأنباري فتقول : زيداً اضربه »^٦ .

^١ أوضح المسالك لابن هشام ، المغني : ٥١٨ .

^٢ أنظر : رأي الباحث في الاسم الواقع بعد إذا الشرطية في فصل تقدم الفاعل على فعله : ص ٢٠٩ وما بعدها .

^٣ تيسير النحو التعليمي : د / شوقي ضيف : ١١٦ .

^٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧٥ / ٢ .

^٥ أنظر : شرح ابن عقيل : ١٣٧ / ١ .

^٦ شرح ابن عقيل : ١٩٩ / ٢ .

ومع أن سيبويه يرى أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً ، إلا أنه رأى انتقض بوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ^١ فأخبر بالجملة الطلبية عن المرفوع السابق (الزانية) واتفق القراء السبعة على قراءة الرفع ، ويلجأ سيبويه إلى التقدير والتأويل في الآية فيرى أن التقدير : مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استأنف الحكم ^٢.

ونقضه أيضاً قول الشاعر :

وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم * وأكرومةُ الحيينِ خلُوُ كما هيا ^٣

فقد أخبر عن المبتدأ خولان بالطلب (فانكح) ، وأوله سيبويه بأن التقدير : هذه خولان ، لأنه لا يجوز دخول الفاء في الخبر ^٤ ، وقد أجاز الأخفش في معاني القرآن مع كون الخبر طلباً سبق بالفاء فأعرب (فانكح) خبر خولان ، وذكر قوله تعالى : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازُوهُمَا) ^٥ وعلق عليه بقوله : « فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن الذي إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء » ^٦ ، فأباح الإخبار بالجملة الطلبية مع اقترانها بالفاء ، وأورده د. شعبان صلاح وعلق عليه بقوله : « ونصوص الأخفش صريحة الأداء في ذلك » ^٧ « وكما وقع فيما اتفق عليه السبعة وقع فيما خالفهم ، ودليله قراءة عيسى بل الله فاعبد بالرفع » ^٨ « لذا نرى في هذا القسم من أقسام الاشتغال أنه من قبيل الابتداء ، ونرجح الرفع فيه لأمرين :

الأول : ورود الجملة الطلبية خبراً في القرآن والشعر وإجازة الجمهور ذلك .

الثاني : لكون هذه الأمثلة تخرج عن باب الاشتغال إلى باب المبتدأ والخبر ، وهو تخفيف من أفعال النحو بما لا ينفع .

^١ النور : ٢ .

^٢ أنظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٧٧ / ٢ . وهي في كتاب سيبويه : ١ / ١٤٢ ، ١٤٣ . ونصه : (في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض) .

^٣ البيت من الطويل ، ذكره سيبويه في الكتاب : ١ / ١٣٩ وذكر في المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٢٤٧ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع : ٧٩ / ١ غير منسوب فيهما .

^٤ أنظر : كتاب سيبويه : ١ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

^٥ النساء : ١٦ .

^٦ معاني القرآن للأخفش : ٨٠ ، ٨١ ، تحقيق : فائز فارس .

^٧ الجملة الطلبية عند الأخفش الأوسط : ٣٢ .

^٨ البحر المحيط : ٢١٩ / ٩ .

حتى لو سلمنا بأن الجملة الطلبية لا تقع خبراً ، فإننا لا نقول في نمط : زيداً اضربه بالاشتغال بل هو جملة فعلية تقدم فيها المفعول وأصلها : اضرب زيداً ، فلما تقدم الاسم جاء ضميره ليشير إليه ويدل عليه .

أما قوله في نحو : أزيداً ضربته بأنه اشتغال لغلبة الاستفهام بالدخول على الجملة الفعلية ، فلا يؤخذ على إطلاقه ، فقد رجح ابن الطراوة^١ الرفع للاسم بعد الهمزة إذا كان الاستفهام عن الاسم نحو: أزيداً ضربته أم عمر مخالفاً بذلك رأي الجمهور ، بل وحكم بشذوذ النصب في قول الشاعر :

أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهيّة والخشابا^٢

لأنه استفهام عن الاسم ، ويؤيد رأينا بترجيح الرفع في هذا القسم - الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام - إلى جانب رأي ابن الطراوة وروده في القرآن الكريم في قراءة من قرأ (أبشراً منّا) ^٣ وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ^٤ والقراءة سنة متبعة .

قال أبو حيان : « وقرأ أبو السّمأل فيما ذكر الهذلي في كتابه الكامل وأبو عمرو الداني ، برفعهما فبشمرمتبدأ ، وواحدٌ صفته ، والخبر نتبعه، ونقل ابن خالويه وصاحب اللوامح وابن عطية رفع (أبشُرُ) ونصب واحداً عن أبي السّمأل .

قال صاحب اللوامح : فأما رفع (أبشُرُ) فبإضمار الخبر بتقدير: أبشُرُ منا يبعث إلينا ، أو يرسل أو نحوهما ؟ فأما انتصاب واحداً فعلى الحال ، أما مما قبله بتقدير : أبشُرُ كائن منا في الحال توحد ، وإما مما بعده بمعنى : نتبعه في توحد أو في انفراده »^٥ .

على حين ذكر القرطبي في تفسيره أن قراءة أبي الأشهب وابن السميع وأبي السّمأل العدوي : (أبشُرُ) بالرفع ، (واحدٌ) بالرفع أيضاً^٥ .

والرفع على الابتداء هو أحد قولي ابن عطية وفيه تأييد لكون الرفع أرجح في نحو : أزيداً اضربه ، ودخوله في باب الابتداء لا الاشتغال .

قال البغدادي : « وهذا يدل على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيد فاضربه ، إن جعلت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن »^٦ .

^١ ابن الطراوة النحوي هو يحيى بن محمد بن الطراوة ، بغية الوعاة ٦٠٢/١ . وانظر فيه أيضاً : ابن الطراوة : د/ عياد التبيتي ، وابن الطراوة وأثره في النحو : د/ محمد النبا .

^٢ بيت لجرير في ديوانه : ١١٤ ، وخزانة الأدب : ٦٩/١١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٨٨/١ ، وشرح التصريح : ٣٠٠/١ .

^٣ القمر : ٢٤ .

^٤ البحر المحيط : ٤٢ / ١٠ ، وانظر : المحتسب لابن جني : ٢٨٩/٢ .

^٥ أنظر : تفسير القرطبي : ١٧ / ١٣٧ .

^٦ خزانة الأدب للبغدادي : تحقيق : عبد السلام هارون : ٤ / ٣٦٩ .

أما قول ابن عطية الآخر بتقدير فعل مبني للمجهول رافع للفظة بشر في الآية أي : أُنبأ بشر؟ فلا يقول به الباحث لكونه يقدر والأصل عدم التقدير^١ .
 أما قولهم بترجيح النصب في نحو : (لقيت زيدا و عمرا كلمته) لتتاسق عطف الجملة الفعلية (عمراً كلمته) على ما سبقها فلا يقول به الباحث لأنها علة تُدخل أمثال هذا النمط في الاشتغال دون حكم كاف ، فقد ورد عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، ثم إن رأيهم يوجب تقدير فعل ناصب لعمر من جنس الفعل المذكور ، وهو ما لا نقول به ، أما إذا ورد على لسان العرب بالنصب فهو مفعول به مقدم للفعل المذكور على ما بيناه سابقاً .

المسألة الرابعة : رأي فيما استوى فيه الرفع والنصب :

أما القول باستواء الأمرين وهو القسم الرابع من الاشتغال برفع الاسم المتقدم أو نصبه عندما يقع بعد عاطف مسبوق بجملة تبدأ باسم وخبرها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته ، وهو ما سماه النحاة بالجملة ذات الوجهين ، ونظم ابن مالك قاعدتها بقوله :
 وإن تلا المعطوفُ فعلاً مخبراً * به عن اسم فاعطفنْ مُخبراً
 وعلّق الأشموني بقوله : « فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن في كل منهما مُشاكلةً »^٢ .
 فلا يقول الباحث باستواء الأمرين فيه لأن النصب يوجب على رأيه تقدير فعل ناصب للاسم المتقدم يكون من لفظ الفعل المذكور ، فكأن التقدير : زيد قام ، وأكرمتُ عمراً أكرمته .
 أما الرفع وهو الأصل والأولى فلا نحتاج معه إلى تقدير ، فالأصح لدينا في نحو هذه الجمل وجوب الرفع عطفاً على الأصل دون تقدير فعل لأن الأصل لديهم هو عدم التقدير ، وللأخفش والسيرافي رأي في مثل هذه الجمل إذا لم تشتمل الجملة الثانية على ضمير الاسم الأول ، كأن تقول : زيد قام وعمرو أكرمت فيمنعنا النصب^٣ .

^١ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٤٢ / ١٠ .
^٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٨١ / ٢ .
^٣ أنظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

المسألة الخامسة : رأي فيما ترجح فيه الرفع :

أما القسم الخامس من نحو : زيد ضربته وهو ترجيح الرفع لعدم وجود ما يوجب أو يرجح غيره ، وهو ما نظم ابن مالك قاعدته بقوله :

والرفعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحَ * فما أُبِيحَ أَفْعَلُ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيِّحْ

فالباحث يرى أن هذا المثال وما شابهه جملة اسمية لا لبس فيها ولا يصح فيها نصب زيد ، بل يجب رفعه لكونه مبتدأ والجملة بعده خبر ، وإن وردت بنصب زيد نحو : زيداً ضربته ، فهو على الطريقة التي ذكرناها من قبل ، وهي أن الفعل المذكور قد نصب زيداً وقوي على نصب ضميره أيضاً ، شأنه شأن الفعل الناصب لمفعولين مختلفين تقدم أحدهما عليه أو القول بأن الفعل المذكور قد نصب مفعولاً مقدماً ، وما اتصل به من ضمير هو إشارة وعلامة على المفعول المقدم وهو ما أشار إليه الكوفيون وإليه نميل فيكون هذا القسم أيضاً لا اشتغال فيه . ونردُّ بذلك ما ذكره شارح الألفية بقوله : « وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله :

فارساً ما غادروه مُلحماً * غير زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ^١

ومنه قوله تعالى : (جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) ^٢ بكسر تاء جنات «^٣

وإنما نوجه هذا على القول بالتقديم والتأخير ، فالمقدم مفعول به والضمير المؤخر دليل عليه .

^١ البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، أنظر : شرح التنريزي : تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد : ٣ / ١٢١ ، ونسبه قوم إلى علقمة ابن عيدة وليس ذلك بشيء .

^٢ الرعد : ٢٣ .

^٣ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١ / ٥٢٨ .

توجيه للشواهد القرآنية في الاشتغال

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم لنستبين ما فيه من شواهد أخرى على هذا الباب ، ولنوجهها حسب النظرة التي أسلفناها في أقسام الاشتغال نجد أن القرآن لم يستعمل النمطين اللذين أشار إليهما النحاة بوجوب النصب أو الرفع ، أما الأحوال الثلاثة الأخرى فقد وردت بالقرآن وفيها توجيه وتفصيل ونسوق بعضها على سبيل التمثيل :

(١) قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرَهُبُونَ)^١

(٢) قوله تعالى : (إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَأِيَّيَ فَآرَهُبُونَ)^٢

قراءة الجمهور بدون إثبات الياء ، وقرأ يعقوب ابن أبي إسحاق بإثبات الياء^٣ ، وتحدث النحاة عن هذه الآية فجعلوها من قبيل الاشتغال وقدروا لضمير النصب المتقدم فعلاً من لفظ الفعل المذكور ، ثم قدروا للفعل المتأخر ضميراً - الياء - ليكون المفعول .

قال ابن الأنباري : « إياي ضمير منصوب منفصل وهو منصوب بفعل مقدر وتقديره : إياي ارهبوا فارهبون ، وإنما وجب تقدير ارهبوا ولم يعمل فيه (فارهبون) الملفوظ به لأنه مشغول بالضمير المحذوف وهو الياء ووجب أن يكون هذا الفعل المقدر بعد (إياي) لأنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله ، لأنه لو كان قبله لصار متصلاً لا منفصلاً ، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ * إِيَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ^٤

وذلك شاذ لا يقاس عليه »^٥ .

ففي تقديره فعلاً يعمل في إياي وتعليقه بأن الفعل الملفوظ مشغول بالضمير المحذوف دليل وحجة لنا على أن القول بالاشتغال وإلغاء عمل الفعل المذكور في الضمير أو الاسم المتقدم سبب هذا الشطط والتقدير التي لا داعي لها ، قال أبو حيان : « إياي منصوب بفعل محذوف مقدر ما بعده لانفصال الضمير وإياي ارهبوا وحذف لدلالة ما بعده عليه »^٦ .

^١ البقرة : ٤٠ .

^٢ النحل : ٥١ .

^٣ أنظر : النشر : ٢ / ٢١١ ، ٢٣٧ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .

^٤ البيت للفرزدق همام بن غالب الديوان : ٢٦٧ - ٢٦٧ ، وليس لأمية بن أبي الصلت كما قال ابن جني ، والبيت من شواهد الأسموني : برقم

٤٧ ، وابن جني في الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، أنظر : الانصاف لابن الأنباري : ٢ / ٦٩٨ .

^٥ البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٧٧ .

^٦ البحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .

وذكر أبو حيان رأي ابن عطية القائل بأن التقدير: فارهبوا إياي فارهبون ، فرفضه واعتبره ذهولاً عن القاعدة في النحو وعلل ذلك بأنه إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير وجب تأخير الفعل كقولك : إياك نعبد ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة نحو قوله :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَاكَ^١

وفي قياس أبي حيان الآية على قوله تعالى : (إياك نعبد) دليل آخر على ما يذهب إليه الباحث من أن إياي مفعول به مقدم للفعل المذكور (ارهبون) ولا حاجة إلى القول بالاشتغال ، وأصل الكلام : ارهبوني - ويؤيده ورود الياء في قراءة يعقوب - فلما تقدم الضمير لإظهار الاهتمام بالمرهوب منه وإبرازه انفصل الضمير فصار إياي .

أما قراءة يعقوب : (وإياي فارهبوني) فتوجه في إطار نظرتنا السابقة عن الاشتغال بأن إياي مفعول به مقدم للفعل المذكور والياء إشارة وعلامة عليه للتوكيد ، أو أن الفعل ضُمَّن في العمل معنى فعل ناصب لمفعولين ، وتقوى على العمل في مفعولين - في هذا الموضع خاصة - أحدهما متقدم عليه والآخر متأخر عنه .

أما ما ذهب إليه ابن خروف^٢ ونص عليه أبو حيان مستدلاً برأي سيبويه من أن أصل الكلام هو : تنبهوا إياي فارهبون ، وأنه بمنزلة : زيدا فاضرب ، فالرأي فيه أنه ليس اشتغالياً أيضاً بل هو من تقدم المفعول به على فعله والفاء زائدة والرفع فيه أولى من نحو : (الزانية والزاني فاجلدوا) لجواز الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ والفاء زائدة وقد سبق الإشارة إلى رأينا في ذلك^٣ .

وقد وجه أبو حيان الآية بتوجيهين :

(١) أن التقدير : وإياي ارهبوا تنبهوا فارهبون ، وفيه تكلف وركاكة ، ولو كان في غير

القرآن لاعتبر غير فصيح فكيف به يقدر نحو هذا في القرآن .

(٢) أن التقدير : « وتنبهوا فارهبون ثم قدم المفعول فانفصل وأخرت الفاء حين قدم

المفعول وفعل الأمر الذي هو تنبهوا محذوف فالتقى بعد حذفه حرفان الواو العاطفة

والفاء التي هي جواب أمر فتصدرت الفاء فقدم المفعول وأخرت الفاء إصلاحاً للفظ

، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة وعلى هذا التقدير لا يكون إياي

^١ أنظر : البحر المحيط : ٢٨٤ / ١ ، والبيت لحميد الأرقط أنظر : كتاب سيبويه : ٣٨٣ / ١ ، ٣٦٢ / ٢ ، وانظر أيضاً : شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٨ / ١ .

^٢ هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن عالم بالعربية أندلسي له شرح كتاب سيبويه سماه : (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب) وله شرح الجمل للزجاجي ، أنظر : بغية الوعاة : ٢٠٣ / ٢ ، و الأعلام : ٣٣٠ / ٤ .

^٣ أنظر : ص ٦٦ من هذا البحث .

معمولاً للفعل المحذوف بل معمولاً لهذا الفعل الملفوظ به ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل كما أكد المتصل بالمنفصل في نحو : «ضربتك إياك»^١.
ولا يخفى ما في كلام أبي حيان من تخطيط وشطط وبعُد في التقدير ، وقولٌ بالحذف بعيدٌ عن المتناول القريب ليصل في النهاية إلى أن الضمير المقدم منفصل من الفعل معمول له ومؤكّد بضمير آخر متأخر متصل بالفعل ، ويغني عن ذلك كله القول بأن الآية لا اشتغال فيها ، بل تقديم للمفعول به على فعله المتصل بضمير يؤكد المفعول المقدم ويشير إليه ، وذلك لإفادة الاختصاص . والاختصاص مستفاد من تقديم المعمول على العامل قاله الزمخشري في توجيه قراءة ابن أبي إسحاق (وإياي فارهبون) ونصه : « وهو أوكد في إفادة الاختصاص من (إياك نعبد) »^٢.

وإنما أوقع أبا حيان في التقديرات الكثيرة جعله الفاء واقعة في جواب أمر مقدر والباحث يرى زيادتها كحرف رابط ، هذا فضلاً عن أنهم اختلفوا في هذه الفاء اختلافاً كثيراً ، هل تكون سبباً في ألا يعمل الفعل ارهبون في الضمير السابق عليه أم لا ؟ فاعتبرها الزمخشري واقعة في جواب شرط كقوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا)^٣ ، على حين ينقل صاحب الحاشية ما يضعف الاحتجاج بالاشتغال لوجود الفاء فقال : « نقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال والتقدير : إن كنتم ترهبون أحداً فإياي ارهبوا فارهبون ، فالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قبل أن وما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها »^٤

وخلاصة القول إن في قولهم أن إياي منصوب بفعل محذوف تقديره (ارهبوا) لأن الفعل المذكور مشغول بنصب الضمير المحذوف تكلف من جهتين :
أولاً : اللجوء إلى التقدير البعيد المتناول ، ومن أصولهم أن عدم التقدير أولى من التقدير وأن التوجيه القريب المتناول أولى من البعيد المتناول .

ثانياً : أنهم لجأوا إلى تقدير محذوف (ياء المتكلم) يعمل فيها الفعل المتأخر النصب ، وهذا تكلف آخر لأن عدم الحذف أولى من الحذف فيكون النحاة بذلك قد قدروا عاملاً لمعمول مذكور ، ثم قدروا معمولاً لعامل مذكور في آية واحدة لا تتجاوز الكلمتين ، وبكفيينا مؤنة ذلك

^١ البحر المحيط : ٢٨٥ / ١ .

^٢ الكشاف : ٢٧٦ / ١ .

^٣ النمل : ٨٩ .

^٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧١ / ٢ .

كله القول بأن (إياي) مفعول به مقدم للفعل المتأخر ويكون ذلك مؤيداً ومبنيّاً على أصل ثابت من أصولهم ، وهو القول بوجود تقدم ضمير النصب المنفصل على فعله لأنه لو تأخر وجب اتصاله .

ويوجه نفس التوجيه السابق :

(٣) قوله تعالى : (وَلَا تَشْتَرُوا بِعَايَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَاتَّقُونَ)^١

(٤) قوله تعالى : (إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ)^٢

(٥) قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)^٣

أجمع القراء السبعة على نصب (كل شيء) وقرأ أبو السّمأل بالرفع ، قال أبو الفتح في المحتسب : « قراءة أبي السّمأل بالرفع »^٤ وذكره أبو حيان وزاد قول ابن عطية وهي قراءة قوم من أهل السنة .^٥ وفي إعرابها وجهان قال العكبري : « الجمهور على النصب والعامل فيه فعل محذوف يفسره المذكور ، ويقدر حال من الهاء أو من كل أي مقدر . ويقرأ بالرفع على الابتداء وخلقناه نعت لكل أو لشيء ، ويقدر خبر »^٦ .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً مرجعه تعلق المسألة بالقدر ، أما المرجحون للنصب فمن جهتين : الأولى كون النصب قراءة السبعة وهي السنة ، والثانية أنهم يجعلون كل شيء مفعولاً لفعل محذوف يفسره خلقناه ، وخلقناه خبر إن ويقدر حال منه ، والمعنى حينئذ أن عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر ، وهو ما استدل به أهل السنة على أن كل شيء فهو مخلوق لله تعالى ويدفعون بذلك رأي القدرية .

أما قراءة الرفع فرجحها بعضهم من وجهين : أولها موافقة قياس العربية لعدم وجود مرجح للنصب ، وثانيها أنها سند للقدرية منهم يستدلون بها على أن (خلقناه) صفة لكل و (يقدر) هو الخبر وهو يوهم أن المقصود وجود شيء لا يقدر لكونه غير مخلوق ، إذ المعنى حينئذ : إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو يقدر أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك .^٧ وفي ذلك تفصيل نوره فيما يلي ثم توجه الآية حسب نظرنا لباب الاشتغال :

^١ البقرة : ٤١ .

^٢ العنكبوت : ٥٦ .

^٣ القمر : ٤٩ .

^٤ المحتسب : ٢ / ٣٠٠ ، وقال : الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب . وانظر أيضاً : معجم القراءات القرآنية : ٧ /

٤١ .

^٥ أنظر : البحر المحيط : ١ / ٤٨ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٣٦١ .

^٧ أنظر : البحر المحيط لأبي حيان : ١٠ / ٤٨ ، حاشية الصبان : ٢ / ٨٠ ، الكشف للزمخشري : ٤ / ٤٢ .

فرجح إمام النحاة النصب لا للقراءة الواردة فيها وإجماع السبعة عليها بل لكونه صحيحاً في العربية مشهوراً فقال : « فأما قوله عز وجل : (إنا كل شيء خلقناه بقدر) فإنما هو على قوله : زيداً ضربته وهو عربي كثير »^١ .

وخالف ابن جني سيبويه في ذلك فعلى حين رجح سيبويه النصب مستنداً إلى علة سماعية وهي كثرة الشبوح نحو : زيداً ضربته في العربية ، نجد أبا الفتح ينص على أن الأولى هو اتباع قياس العربية بالرفع لكونها من مواضع تغليب الرفع ولم تُسبق بما يرجح النصب فيها كالأمر والنهي والاستفهام والدعاء والعرض والتحضيض قال ابن جني : « الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة - أي النصب - »^٢ ، ولكنه مع ترجيحه للرفع قياساً قد اتبع قراءة النصب مع الجماعة فقال عن الرفع : « هو الوجه في العربية وقراءتنا بالنصب مع الجماعة »^٣ .

أما العكبري فرجح النصب لعله معنوية فقال : « وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق ، والرفع لا يدل على عموم بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر »^٤ . أما المازني فرجح النصب بقوله : « أبت عامة القراء إلا النصب ونحن نقرؤها كذلك اتباعاً لأن القراءة سنة »^٥ ، على حين يرى بعض النحاة أن مرجع الخلاف ومنشأه لا أصل له ولا أساس لكون مدلول الآية أن كل شيء أي كل مخلوق سواء على قراءة النصب أو الرفع .

قال الرضي : « (إنا كل شيء خلقناه بقدر) لا يتفاوت فيه المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة وذلك لأن مراده تعالى بكل شيء : كل مخلوق . نصبت كل أو رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبراً عنه أن معنى - الآية - على أن خلقناه هو الخبر : كل مخلوق مخلوق بقدر ، ومعناها على أن خلقناه صفة : أن كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد »^٦ .

وكأن سيبويه عندما رجح النصب دون أن يذكر توها أو لبسا^٧ في المعنى كان يرجح كون المعنيين واحداً ولكنه رجح النصب لكثرتيه في العربية أو اتباعاً للقراءة ، فقال معلقاً على

^١ كتاب سيبويه : بتحقيق : عبد السلام هارون : ١ / ١٤٨ .

^٢ المحتسب : ٢ / ٣٠٠ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها ، وانظر : البحر المحيط لأبي حيان : ١٠ / ٤٨ .

^٤ التبيان في إعراب القرآن : ٣٦١ .

^٥ أنظر المحتسب لابن جني : ٢ / ٣٠٠ .

^٦ شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٦٠ .

^٧ وإليه أشار ابن هشام في المغني : ٦٦٢ .

النصب : « وقد قرأ بعضهم : (وأما ثمود فهديناهم - أي بالرفع - إلا أن القراءة لا تُخالف لأنها السنة »^١ .

وتوجه هذه القراءة من خلال نظرنا لباب الاشتغال على أنه لا اشتغال بالآية وأن كلا القراءتين سنة مؤكدة واجبة الاتباع والاستدلال بها في العربية حتى ولو كانت شاذة وتوجه قراءة السبعة بالنصب على أن (كل شيء) مفعول به مقدم على فعله (خلقناه) دون تقدير فعل يعمل فيه والضمير علامة وإشارة على المفعول المتقدم ، ويؤيد هذا القول أمران : الأول : قراءة السبعة بالنصب مع أن قياس العربية هو الرفع فكأن قواعد النحاة في الاشتغال منتقية بإجماع القراء على النصب .

الثاني : رأي بعض النحاة أنه لا اشتغال في الآية قال الروداني^٢ : « وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرًا لا من باب الاشتغال والأصل : خلقنا كل شيء خلقناه مثل : (وفعلت فعلتك التي فعلت) ثم حذف العامل جوازاً لدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب »^٣ ، والباحث يخالفه في التقدير ويوافقه في ألا اشتغال بالآية .

أما توجيه قراءة الرفع : (إنا كلُّ شيء خلقناه) فعلى الابتداء وهو الأصل وخلقناه صفة وبقدر خبره ، ولا توهم حينئذ في المعنى على ما سبق بيانه . وألا اشتغال أيضاً بالآية ، ويؤيد هذا التوجيه لقراءة الرفع ما يلي :

أولاً : قراءة الرفع - وهي للسبعة - في قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^٤

ثانياً : قراءة الرفع في قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^٥ على الابتداء والخبر أيضاً .

ثالثاً : اتفاق النحاة على أنه لا تقدير ولا حذف في قراءة الرفع وهذا هو الأصل .

وخلاصة القول أن هذه الآية تعد شاهداً لموضوع هذا البحث حيث خالف القرآن أصول النحاة في الرتبة وقد صاغ النحاة أصولهم بناء على الشعر والنثر فرجحوا في أمثال هذه الآية

^١ كتاب سيبويه : تحقيق : عبد السلام هارون : ١ / ١٤٨ . وضبط المحقق القراءة بالنصب في قوله تعالى : (وأما ثمود) والصحيح رفعها وهي قراءة أبي السَّمَّالِ وقصد سيبويه أن القراءة وردت بالرفع أيضاً مع أن النصب هو الأكثر إلا أن الرفع قراءة وهي لا تقبل رداً لكونها السنة ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٧ / ٤١ .

^٢ الروداني، المغربي، المالكي، نزيل الحرمين. أديب، محدث مشارك في الرياضيات والهيئة والنحو والمعاني والبيان ولد بتارودنت من قرى السوس الاقصى، وتعلم بالمغرب، ورحل إلى الشرق، وجاور بمكة والمدينة وتوفي بدمشق، من مؤلفاته: جمع الفوائد من جامع الاصول، وحاشية على التسهيل في النحو، ومختصر تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وشرحه. أنظر: معجم المؤلفين : ١١ / ٢٢١ .

^٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٨٠ .

^٤ فصلت : ١٧ .

^٥ القمر : ٥٢ .

الرفع ، أما القرآن فجاء بالنصب باتفاق السبعة وهو شاهد على أن الأصل هو القرآن لا قياس النحاة ، وأن القرآن أوسع من قواعد النحاة .

(٦) قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا)^١

قراءة الجمهور بالرفع ولا اشتغال فيها فهي على الابتداء والإخبار ، ومنعه سيبويه لكونه لا يجيز الإخبار بالجملة الطلبية ، قال العكبري : « والسارق والسارقة : مبتدأ وفي الخبر وجهان : أحدهما : هو محذوف تقديره عند سيبويه وفيما يتلى عليكم ، ولا يجوز أن يكون عنده فاقطعوا هو الخبر من أجل الفاء....، والثاني : أن الخبر فاقطعوا أيديهما لأن الألف واللام في السارق بمنزلة الذي إذ لا يراد به سارق بعينه »^٢ ، ولا يصح كون فاقطعوا خبراً والفاء زائدة وهو رأي أبي الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد والكوفيين ، ووردت فيها قراءة أخرى قال أبو حيان : « وقرأ عيسى ابن عمر وابن أبي عبله : والسارق والسارقة بالنصب على الاشتغال ، قال سيبويه^٣ : الوجه في كلام العرب النصب كما تقول : زيدا فاضربه ، ولكن أبت العامة إلا الرفع يعني عامة القراء وجلهم ، ولما كان معظم القراء على الرفع تأوله سيبويه على وجه يصح وهو أنه جعله مبتدأ والخبر محذوف لأنه لو جعله مبتدأ والخبر فاقطعوا لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب ، وكان قد تدخل الفاء في خبر أل وهو لا يجوز عنده »^٤ .

وأعقب أبو حيان ذلك بتنفيذ الرأي الذي ساقه الفخر الرازي على سيبويه ونقل تحسين سيبويه لقولنا : عبد الله فاضربه ، وفيه ترجيح للرفع على النصب وهو الأصل الذي نغلبه لكونه لا يحتاج إلى تقدير ونصه في البحر : « وقد قال سيبويه : وقد يحسن ويستقيم : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مضمراً أو مظهر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل عمله إذا كان مظهراً ، وذلك كقولك : الهلال والله فانظر إليه ، فكأنك قلت : هذا الهلال ثم جئت بالأمر . ومن ذلك قول الشاعر :

وقائلة خولان فأنكح فتاتهم * وأكرومة الحيين خلوا كما هيا^٥ »^٦

^١ المائدة : ٣٨ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ١٢٧ .

^٣ أنظر كتاب سيبويه : ١٤٤ / ١ .

^٤ البحر المحيط : ٤ / ٢٤٦ ، وانظر كتاب سيبويه : ١٤٤ / ١ .

^٥ تقدم تخريجه ص ٦٧ - .

^٦ البحر المحيط لأبي حيان : ٤ / ٢٤٧ .

وخلص القول في الآية حسب نظرة الباحث لباب الاشتغال : أن قراءة النصب توجه على أن الاسم المتقدم (السارق) مفعول به مقدم للفعل المذكور (فاقطعوا) ، والذي قوي في هذا الموضوع خاصة على نصب مفعولين أحدهما متقدم عليه والآخر متأخر وأن أصل الكلام هو : اقطعوا أيدي السارق والسارقة وقدم المضاف إليه على الفعل تنبيهاً للحكم وتغليظاً لشأنه فانتصب على المفعولية ، أما قراءة عيسى ابن عمر بالرفع فتوجه على الابتداء بالسارق والإخبار بالجملة الطلبية مع كون الفاء للربط فقط ، ولا اشتغال بالآية على القراءتين .

(٧) قوله تعالى : (أَبَشِّرْنا مِنّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ^١)

قراءة الجمهور بالنصب ووجهها المعربون على الاشتغال ، قال العكبري : « أبشراً منصوب بفعل يفسره المذكور ، أي أنتبع بشراً^٢ » ، ونوجه الآية بحسب النظرة السابقة على أن (أبشراً) مفعول به مقدم وعامله هو الفعل المذكور (نتبعه) ، أما الضمير فعلامه وإشارة على الاسم المتقدم ولا اشتغال في الآية بل تقديم لإظهار شدة الإنكار والتعجب .

ويؤكد قولنا أن د. إبراهيم أنيس جعله من قبيل تقدم المفعول به على فعله « لرد الخطأ في التعيين أو رد الخطأ في الاشتراك حسب ما يقتضي سياق الكلام فالإنكار منصب على المفعول به المتقدم وإن الكفار لا يدهشون أو يعجبون من أن يكونوا تابعين أو مطيعين ، وإنما هم يدهشون أو يأبون اتباع بشر مثلهم^٣ » .

^١ القمر : ٢٤ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٣٦٠ .

^٣ من أسرار اللغة : ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٨) قوله تعالى : (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا)^١

قال العكبري : « كل شيء : منصوب بفعل محذوف »^٢ ، ونراه منصوباً بالفعل المذكور على أنه مفعول به مقدم والضمير في (أحصيناه) علامة أو دليل عليه ، ومثله أيضاً :

(٩) قوله تعالى : (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ)^٣

(١٠) قوله تعالى : (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)^٤

(١١) قوله تعالى : (وَالْجِبَالَ أَرْسَنَاهَا)^٥

قال العكبري : « والأرض منصوب بفعل محذوف أي : ودحى الأرض ، وكذلك الجبال أي : وأرسي الجبال »^٦ ، والأولى عدم تقدير محذوف وألاً اشتغال ، وأن الأرض والجبال مفعولان مقدمان على فعليهما والهاء في الفعلين علامة وإشارة إليهما .

(١٢) قوله تعالى : (ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ)^٧

قال العكبري : « ثم السبيل : هو مفعول فعل محذوف ، أي ثم يسر السبيل للإنسان ، ويجوز أن ينصب بأنه مفعول ثان ليسره والهاء للإنسان أي يسره السبيل أي : هداه له »^٨ ولا حاجة إلى القول بذلك المحذوف أو التضمين لمعنى هداه فالسبيل مفعول به مقدم للفعل (يسره) المذكور والهاء إشارة أو علامة عليه .

(١٣) قوله تعالى : (وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا)^٩

قال الزمخشري : « يجوز في أخرى النصب بفعل يفسره قد أحاط الله بها »^{١٠} فيرى فيه الاشتغال ، والرأي لدينا ألا اشتغال بل هي مبتدأ وخبر ، قال أبو حيان : « وأخرى مرفوعة بالابتداء فقد وصفت بالجملة بعدها وقد أحاط هو الخبر »^{١١} ، وجعلها العكبري في أحد قولين مفعولاً لفعل محذوف تقديره ووعدكم أخرى^{١٢} ولا حاجة إلى ذلك .

^١ النبا : ٢٩ .

^٢ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٥ .

^٣ يس : ١٢ .

^٤ النازعات : ٣٠ .

^٥ نفس السورة : ٣٢ .

^٦ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٥ .

^٧ عبس : ٢٠ .

^٨ التبيان في إعراب القرآن : ٣٨٦ .

^٩ الفتح : ٢١ .

^{١٠} الكشاف : ٣ / ٤٦٦ .

^{١١} البحر المحيط : ٩ / ٤٩٤ .

^{١٢} التبيان في إعراب القرآن : ٣٥٢ .

(١٤) قوله تعالى : (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^١

بالرفع على قراءة الجمهور ، ووجهها النحاة على الابتداء وجملة وعدّها الخبر^٢ ، وفيها قراءات أخرى منها النصب ، قال أبو حيان : « وقرأ ابن أبي عبلة وإبراهيم ابن يوسف عن الأعشى وزيد بن علي : النار بالنصب ، قال الزمخشري : على الاختصاص . ومن أجاز في الرفع أن تكون النار مبتدأ فقياسه أن يجيز في النصب أن يكون من باب الاشتغال^٣ » ، والرأي - حسب نظرتنا السالفة في باب الاشتغال - أن النار في قراءة النصب مفعول به مقدم للتحذير وإظهار شدة الوعيد للكافرين ، وعاملها هو الفعل المذكور ولا تقدير ، والضمير في (وعدّها) علامة وإشارة إلى المقدم ولا اشتغال بالآية .

(١٥) قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ)^٤

ذهب الزمخشري أنه من قبيل الاشتغال فجعل (الذين) معمولاً - في أحد وجهي إعرابه - لفعل يفسره المصدر (تعساً) ، ويكون التقدير لديه : الذين كفروا أتعسهم الله . ووافقه على جواز الاشتغال في المصدر الأشموني في شرحه للألفية فقال : « نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليها^٥ » ، وهو مذهب ابن مالك الذي نظمها في الألفية بقوله :

وسو في ذا الباب وصفاً ذا عمل * بالفعل إن لم يك مانع حصل

وإذا كنا أجزنا تقدم معمولها عليها في مباحث سابقة إلا أننا لا نرى أن تقدمه في هذه الآية من قبيل الاشتغال بل هي على الابتداء والإخبار ، قال أبو حيان : « والذي كفروا مبتدأ والفاء داخلة في خبر المبتدأ ، وتقديره : فتعسهم الله تعساً^٦ » ، والباحث لا يوافق أبا حيان في الوجه الثاني الذي ذكره فيها وإجازة نصبها بفعل محذوف لأن عدم التقدير أولى . ومنع كونها من الاشتغال نحاة كثيرون منهم ابن هشام في المغني بقوله : « أما تجويز بعضهم في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ) كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم^٧ » ، لذلك أعربها ابن هشام الذين مبتدأ وتعساً مصدر لفعل محذوف هو

^١ الحج : ٧٢ .

^٢ أنظر : البحر المحيط : ٥٣٦ / ٧ .

^٣ المرجع السابق الصفحة نفسها .

^٤ محمد : ٨ .

^٥ أنظر : الكشاف : ٥٣٢ / ٣ .

^٦ حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧١ / ٢ .

^٧ البحر المحيط : ٤٦٣ / ٩ .

^٨ المغني : ٢٩٢ .

الخبر^١ . ومنعه أيضاً الرضي في حديثه عن المصدر بأنه لا يقوى على تفسير عامل محذوف لكون منصوب المصدر لا يتقدم عليه^٢ ، ومع أنه يمنع كونها من الاشتغال ، ونوافقه في ذلك إلا أن في قوله أن معمول المصدر لا يتقدم عليه نظر فقد فصلنا القول في ذلك في مبحث تقدم معمول المصدر عليه^٣ .

(١٦) أما قوله تعالى : (أَبَشْرِيَّ دُونَنَا)^٤

(١٧) وقوله تعالى : (أَنْتُمْ خَلَقْتُمْ)^٥

فقد أشار بعض النحاة إلى كونها من الاشتغال ، قال أبو حيان : « المسألة من باب الاشتغال »^٦ ، ولا نراه اشتغالياً بل هو من قبيل تقدم الفاعل على فعله ، أو على سبيل الابتداء^٧ .

(١٨) وقوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا)^٨

قراءة الجمهور بالنصب على الاشتغال^٩ ، ورجح النحاة النصب لكونها معطوفة على الضمير في يسجدان ، وروعي مشاكلة الجملة التي تليها ولكي تتجانس الجمل المعطوفة في رأيهم على كونها فعلية ، ولا نقول بكونه اشتغالياً فالسمااء مفعول به مقدم للفعل رفع والهاء فيه علامة أو دليل عليه ولا اشتغال بالآية ، ويكون التجانس بالعطف أيضاً حاصلًا فهي فعلية . « وقرأ أبو السَّماء والسَّماء بالرفع راعى مشاكلة الجملة الابتدائية »^{١٠} ، وعلى هذه القراءة - واتباعها سنة - لا اشتغال أيضاً بل ابتداء وخبره .

(١٩) وقوله تعالى : (وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ)^{١١}

جعلها البعض من قبيل الاشتغال فنصب الموتى بفعل محذوف تقديره: ويبعث الله الموتى ، قال العكبري : « في الموتى وجهان : أحدهما : هو في موضع نصب بفعل محذوف أي

^١ أنظر : المرجع السابق : ٦٥٧ ، ٧٠٤ .

^٢ أنظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٩ .

^٣ انظر : مبحث تقدم معمول المصدر عليه : ص ٢٣٢ .

^٤ التغاين : ٦ .

^٥ الواقعة : ٥٩ .

^٦ البحر المحيط : ١٠ / ١٨٩ .

^٧ التبيين في إعراب القرآن للعكبري : ٣٧٢ . وانظر تفصيله في مبحث : تقدم الفاعل على فعله من هذا البحث : ص ٢١٦ .

^٨ الرحمن : ٧ .

^٩ البحر المحيط لأبي حيان : ١٠ / ٥٦ . ورجحه ابن عصفور بقوله : (فاجمعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال : أن النصب في هذا وأمثاله ضعيف) أنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي : تحقيق : صاحب أبو جناح : ١ / ٢٦٧ .

^{١٠} المرجع السابق : الصفحة نفسها ، وانظر : معجم القراءات القرآنية : ٧ / ٤٥ .

^{١١} الأنعام : ٣٦ .

ويبعث الله الموتى وهذا أقوى لأنه اسم قد عطف على اسم عمل فيه الفعل ، والثاني : أن يكون مبتدأ وما بعده خبر «^١ .

والأصح فيها ألا اشتغال بل هي على النصب مفعول للفعل المذكور دون تقدير محذوف والضمير الهاء دليل أو علامة على المفعول المتقدم ، ويجوز الرفع فتخرج من شبهة الاشتغال ، قال أبو حيان : « والموتى يبعثهم الله مبتدأ وخبر أي والموتى بالكفر يحييهم الله بالإيمان »^٢ ، وهو الأرجح لدينا وعلّة ترجيحه أنه الأصل لا ابتداء الكلام باسم وأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، وهذا قانون النحويين .

(٢٠) وقوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ)^٣

جعلها النحاة من باب الاشتغال ونراه مفعولاً به مقدماً على الفعل (ضرب) ولا اشتغال بالآية ، وقد اضطرب فيها أبو حيان فجعلها مرة من باب الاشتغال على تقدير : وأندرنا كلاً أو حذرنا كلاً ثم عاد فتراجع وقال : « والمعنى وكل الأمثال ضربنا للرسول ، وعلى هذا وكلاً منصوب بـضربنا والأمثال بدل من (كلا) »^٤ وبدلاً من هذا الاضطراب يحسن كونها مفعولاً مقدماً وألا اشتغال بالآية .

(٢١) وقوله تعالى : (وَرَهَبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)^٥

اعتبرها العكبري من الاشتغال فقال : « ورهبانية منصوب بفعل دل عليه ابتدعوها لا بالعطف على الرحمة^٦ لأن ما جعله الله تعالى لا يبتدعونه »^٧

وبه قال أبو علي الفارسي^٨ والزمخشري والتقدير لديهم : وابتدعوا رهبانيةً ابتدعوها يعني وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها^٩ ، وكذا قطعها أبو حيان من العطف على (رهبنةً ورحمةً) وجعلها منصوبة بإضمار فعل وقال فهو من باب الاشتغال^{١٠} ورفض هذا التوجيه نحاة كثيرون^{١١} على اعتبار (ورهبانية) نكرة والشرط في المشغول عنه أن يختص ليصح الابتداء

^١ التبيين في إعراب القرآن للعكبري : ١٤٣ .

^٢ البحر المحيط : ٤ / ٤٩٩ .

^٣ الفرقان : ٣٩ .

^٤ البحر المحيط : ٨ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

^٥ الحديد : ٢٧ .

^٦ إشارة إلى أول الآية : (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)

^٧ التبيين في إعراب القرآن للعكبري : ٣٦٦ .

^٨ أنظر : البحر المحيط : ١٠ : ١١٥ .

^٩ أنظر : الكشاف : ٤ / ٦٧ .

^{١٠} أنظر : البحر المحيط : ١٠ : ١١٥ .

^{١١} منهم ابن هشام في المغني : ٧٥١ ، ٧٥٢ .

به ، والمسألة ليست من الاشتغال بل هي على قراءة الجمهور بالنصب مفعول به مقدم لابتدعوها ، والهاء دليل عليه أو علامة له .

وعلى قراءة الرفع مبتدأ وخبر وجاء في حاشية الكشاف : « قال أحمد ^١ : في إعراب هذه الآية تورط أبو علي الفارسي وتحيز إلى فئة الفتنة وطائفة البدعة فأعرب رهبانية على أنها منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وعلل امتناع العطف فقال : ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله ابتدعوها لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونهم ، والزمخشري ورد أيضاً مورده الذميمة وأسلمه شيطانه الرجيم » ^٢ .

وقال أبو حيان : « وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية ، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء ، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله : {وَرَهْبَانِيَّةٌ} ، لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة » ^٣ .

وهذا يؤيد ما ذهب إليه من أنه لا اشتغال بالآية .

(٢٢) وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) ^٤

قرأ الجمهور بالرفع على الإخبار لمبتدأ محذوف بتقدير هذه سورة أنزلناها ، وفيها قراءة للنصب خرجها النحاة على الاشتغال ، قال أبو حيان : « وقرأ عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر النخعي البصري وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي وابن أبي عمير وأبو حنيفة ومحبوب عن أبي عمرو وأم الدرداء : سورة بالنصب فخرج على إضمار فعل أي اتلو سورة وأنزلناها صفة » ^٥

والقول فيها لدينا ألا اشتغال ، وإنما هي مفعول به مقدم والهاء في أنزلنا علامة عليه لا موضع لها ، ويؤيده ألا مرجح للنصب ولا موجب له هنا بل هي على مثال : زيداً ضربته وسبق رأينا فيه .

هذا والشواهد التي اعتبرها النحاة من الاشتغال في القرآن الكريم أكثر من أن تحصى ، ولكن توجه كلها على أساس هو : إن كان الاسم المتقدم مرفوعاً فالمثال من قبيل الجملة

^١ هو صاحب كتاب : الأنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال .

^٢ حاشية الكشاف : ٦٧ / ٤ .

^٣ البحر المحيط : ١١٦ / ١٠ .

^٤ النور : ١ .

^٥ البحر المحيط : ٦ / ٨ ، وانظر : المحتسب لابن جني : ٩٩ / ٢ .

الاسمية ولا اشتغال ، وإن كان الاسم المتقدم منصوباً فهو من قبيل الجملة الفعلية التي تقدم أحد عناصرها ولا اشتغال فيها .

وهذا ما ألمح إليه ابن مضاء قديماً وأشار إليه أحد النحاة المعاصرين بقوله : « ألغى ابن مضاء باب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغته بين ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان وقد لاحظ فيه أن النحاة افترضوا فيه كثيراً من الصيغ التي لم ترد عن العرب ثم ذهبوا يعتقدونه تعقيداً شديداً والمسألة - في رأيه - أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية ، إما مرفوعة في مثل (الكتاب إن وجدته فأطلعني عليه) وهي حينئذ مبتدأ وترفع حتماً ، وإما منصوبة في مثل : (هلا الكتاب قرأته) والكتاب حينئذ مفعول به ولا يجوز إعرابها مبتدأ مرفوعاً لأن هلا لا يليها جملة اسمية إنما تليها جملة فعلية ، وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به أو ترفع مبتدأً مثل : الكتاب قرأته إذن جملة المبتدأ ترد إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به ترد إلى بابه . والجملة الثالثة هي المستخدمة في الباب والجملتان الأولى والثانية من افتراضات النحاة »^١ .

والباحث إذ يوافق على توزيع شواهد الاشتغال كما في هذا النص يضع أمامه دائماً أن عدم التقدير أو الحذف أولى من التقدير أو الحذف .

ولسنا ندعي أننا قد وجهنا جميع أمثلة الاشتغال ونماذجها إلى أبواب أخرى ولكننا قد وجهنا جزءاً منها كبيراً بوصفها نماذج لقاعدة توجيه البقية التي لم تذكر ، وبذلك يخفف عن كاهل النحو ما أثقله من أبواب افتراضية بنيت على أساس منطقي لا على أساس من اللغة الحية المستعملة والموصوفة بالفصاحة ، خاصة مع لغة مقدسة واستعمال لا يقبل التحريف وهو أسلوب القرآن الكريم ، ولذلك فالباحث يتبنى فكرة إلغاء هذا الباب برمته من النحو التعليمي المؤلف لصغار الدارسين ، وهو ما دعا إليه أحد النحاة المعاصرين مستدلاً برأي ابن مضاء في رده على النحاة « ولذلك كان ابن مضاء محقاً حين رأى حذف هذا الباب ، وينبغي إعفاء الناشئة منه ووافقني مؤتمر المجمع على إلغاء هذا الباب »^٢ ، ولكني لا أوافق صاحب هذه الدعوة في قوله بأن تعرض أمثلة النصب في باب الحذف المقترح - في كتابه - لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل . لأنني لا أقول بحذف الفعل لأنه غير موجود بالجملة أصلاً بل يعرب الاسم مفعولاً مقدماً للفعل المذكور ، وهذا هو الأولى حتى لا نتخلص من

^١ تيسير النحو التعليمي : د/ شوقي ضيف : ٥٣ ، وانظر : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي : ١٠٥ ، ١٠٦ .
^٢ تيسير النحو التعليمي : د/ شوقي ضيف : ٥٣ .

إشكال الاشتغال فتقع في إشكال التقدير والحذف الذي امتلأت به كتب النحو، ثم إن القول بالحذف لا يتفق مع نظرتنا المبنية على إعمال الفعل المذكور في الاسم المتقدم، وجعل الضمير المتأخر علامة أو إشارة أو دليلاً على ما تقدم خبيراً كان أو اسماً ظاهراً .
ولعل هذه الأفكار التي سردتها فيما سماه النحاة بباب الاشتغال تفتح الطريق أمامي لبحث أعمق ونظرة أطول ، وتضع الفكرة ثانياً أمام كل باحث مستقبلاً وإن هي إلا اجتهاد ينفي شوائب قواعد اللغة ، ونحن نشير إلى حذف ما شوه استعمالات اللغة بفرائض غير حية لغوياً . ودعم هذا الاجتهاد آراء لبعض النحاة المعاصرين من دعاة التجديد والتيسير في النحو العربي .^١

^١ كثيرون منهم : د/ إبراهيم مصطفى ، وانظر كتابه : إحياء النحو : ١٥١ وما بعدها ، والدكتور : شوقي ضيف في كتابه : تيسير النحو التعليمي : ١١٥ وما بعدها ، وانظر : كتاب : مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها لأستاذنا الدكتور : محمد غالب وراق : ٦٤ وما بعدها .

خاتمة البحث

خاتمة البحث :

هذا وقد خرجت من خلال هذا البحث بالنتائج الآتية :

(١) إن مخالفة الرتبة بالتقديم والتأخير هي عدول عن الأصول المتفق عليها لدى لنحاة ولذا أوجبوا تعليلها وبيان سببها أما ما جرى على أصله فلا تعليل له .

(٢) إن مخالفة الرتبة في القرآن الكريم جاءت على وجهين : وجه الجواز : وهي المخالفة التي وقف منها النحاة موقف الإباحة فأجازوها لكثرة وقوعها في اللغة بعامة مع كونها خالفت أصل ترتيب أركان الجملة ولكن اشترطوا معها أمن اللبس وتحقيق الفائدة . وجه الوجوب : وهي المخالفة التي جاءت ملزمة للنحاة فلم يعارضوها . وخرجوا منها بالقبول بأنها واجبة لعل منها الصدارة والحصر وعود الضمير وغيرها .

(٣) أن مخالفة الأصول النحوية أمر وقع في كلام العرب كما جاء في القرآن الكريم بكثرة ، وهذا يجعل قواعد النحاة كلها ليست اضطرادية بل هي قواعد فيها اضطراب ، والعلة في ذلك أن النحاة لم يدرسوا واقع اللغة بل درسوا بعض واقعها وأهملوا العديد من الاستعمالات اللغوية الحية كالقراءات القرآنية ، ثم أخضعوا القرآن وقراءاته لقواعدهم الناقصة فاضطروا إلى تغيير معاني النصوص وتأويل وتخريج الآيات والقراءات، وهذا دليل آخر على أن ترك النحاة للقرآن وقراءاته في مرحلة وضع علم النحو وتقنين قواعده ، لم يكن بعلة التحرز الديني لأنهم لم يتورعوا عن رد ورفض ما خالف قواعدهم من القراءات مع الطعن في القراء الثقات ورميهم باللحن والوهن وعدم التثبيت .

(٤) اهتمت الدراسات النحوية في بدايتها بالشعر والنثر، واستخرج النحاة قواعدهم منها ثم عادوا فأخضعوا النص القرآني لهذه القواعد وجعلوا بعض القراءات مرفوضة لديهم في إطار هذه القواعد النحوية ولذلك كان الحكم بالخطأ على القراء مع التخطئة هو ما نقابل به كل قراءة مخالفة لأصول النحاة ، والأصل أن يحكم كتاب الله في غيره لا أن يحكم فيه غيره .

(٥) أن القراءات القرآنية مجال خصب للنحو العربي وأنه لا يصح أن يهمل أو يهمل ما جاء في القراءات من ظواهر نحوية أو يترك إدخالها في القواعد لكونها غير مطرده ، بل ينبغي أن تجعل قاعدة استثنائية لكونها في أفصح اللغات وأوثقها ، خاصة أن معظم قواعد القرآن لها شواهد أخرى في اللغة شعراً ونثراً .

(٦) استشهد كثير من النحاة - فيما بعد فترة وضع النحو بقرون - بالقرآن الكريم والقراءات الصحيحة ، ومنهم من استند إلى القراءات الشاذة وتنامى هذا الأسلوب إلى عصرنا هذا فظهر

كثير من النحاة ينادي بالعودة إلى القرآن والأخذ بأحكامه النحوية ، وقد بان لهم أن القراءات تحمل أدلة لحل مشكلات أبواب عديدة في النحو .

٧) استأنس النحاة بالقرآن أحياناً في قواعدهم النحوية وكان الأصح الاعتماد على لغة القرآن الكريم كأصح وأفصح وأوثق أسلوب عربي في وضع القاعدة ولا أدل على ذلك من أن شواهد القرآن وحدها كانت تكفي في التعميد لكثير من مسائل النحو وذلك لأن الاستشهاد بالقرآن واضح بين لا يحتاج كثير جدل ولا نقاش ، وكان الأجدر بالبصريين ألا يحكموا القياس في النص القرآني لأن القياس يحطّم بالقرآن وبدلاً من الاستدلال بالشعر والنثر واللجوء إلى القرآن في المسائل التي لم يجدوا لها نماذج في الشعر كما صنع بعض النحاة كان الأولى أن يبدأوا بالقرآن ، فما لم يجدوه استعانوا بكلام العرب شعراً ونثراً . لأن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقد انفرد بقواعد لم يجد لها النحاة مثلاً في كلام العرب نحو تقديم خبر ليس عليها وتقديم معمول اسم الفعل عليه .

٨) أن القرآن الكريم - مع كونه لا يشمل كل مفردات اللغة - يحوي شواهد لأغلب القواعد النحوية كما نجد فيه استعمالات لغوية تنشئ قواعد جديدة لم يجد لها النحاة أمثلة ، كما احتوى على شواهد عديدة لمسائل اختلف فيها النحاة ولم يجزها النحاة بعضهم مع كونها مستعملة في القرآن وهو الأسلوب العربي الأوضح والأوثق .

٩) والنحاة مع ذلك معذرون لاتباعهم هذا النهج ، فقد كان النهج المناسب لظروف اللغة ولتخرجهم من أن تصير لغة القرآن مجالاً للأخذ والرد وإن لم يكن هذا هو السبب الوحيد في عزوفهم عن لغة القرآن إلا أنه مثل جانباً من ذلك العزوف .

١٠) دافع بعض النحاة دفاعاً شديداً عن القراءات القرآنية سواء بقبولها أو بتوثيق القارئ أو بيان مكانته أو بتخريجها، وكثر هذا في المحتسب لابن جني والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ولم تحظ القراءات بحقها في الاستشهاد بها واعتبارها عنصراً من عناصر السماع.

١١) كانت الكوفة أكثر استدلالاً بالقرآن الكريم من نحاة البصرة ، والعلة في ذلك أنهم اعتمدوا منهج السماع ورأوا أن القرآن نزل بلغات كلها فصيح لذا كان الأجدر والأحق بالاتباع عندما نصوص قاعدة في النحو .

١٢) كذا ذهبت الكوفة إلى الاتساع في القياس بحيث لا ترد نصاً صحيحاً فالكثرة في الاستعمال شرط القياس لدى البصرة ، أما الكوفة فلا تهدر نصاً فصيحاً ، وبهذا يكون النص القرآني أولى في ترك القياس لأجله ، ولدى الكوفة أن كثرة الاستعمال تفيد ترك القياس

والخروج عن الأصل ولقد خرج القرآن عن أصول النحاة في مواطن كثيرة بينتها في هذا البحث وكثر هذا الاستعمال فيه .

١٣) أن القياس هو الأساس في مخالفة قواعد النحاة للنظام اللغوي والتركيبى للجملة القرآنية ، بل هو سبب في التأويل والتقدير الذي تعرضت له بعض آي القرآن والسبب أن هذه الآيات لم تأت موافقة لقاعدة القياس ، فالنحو لديهم هو القياس على كلام العرب :

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ * وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

١٤) أن بعض النحاة تساهلوا في نقض القياس لأجل لغة فصيحة مسموعة على حين وقفوا موقف الرد والتأويل لقراءات سبعية متواترة بل رفضوها أحياناً متهمين القراء باللحن وعدم الضبط .

١٥) تبيّن لي من خلال البحث أن الأصل المعتبر لدى النحاة هو القياس وليس لغة العرب، فالقياس مأخوذ من نماذج لغوية محددة بزمن وبأماكن وبقبائل معينة ثم سلط هذا القياس على ما عداه فصار أصلاً وما عداه ليس فرعاً فحسب بل ليس مقبولاً ، لذا كان الأصل القرآني المعتمد على النص الفصيح أمراً مختلفاً عن القياس النحوي لدى جمهور النحاة .

١٦) أن الكوفيين هم الأقرب إلى النص القرآني لأنهم اعتمدوا عنصر السماع والنقل ، وهذا يتوافق مع منهج هذه الرسالة الداعي إلى الاعتماد على القرآن الكريم في عملية التقييد والاستشهاد للنحو العربي ، وخالفت الكوفة منهج البصرة المعتمد على القياس ، ولذلك خالف نحاة الكوفة نحاة البصرة في بعض الأصول التي يرفضها منهجهم وفيما تتفرع عن هذه الأصول من مسائل . ولكن الكوفة أيضاً خالفت أصولها السماعية ونقضت مذهبها بمنع تقدم الخبر الجائز التقديم وقد ورد سماعه في القرآن الكريم ولغة العرب ، على حين جاء رأي البصرة في هذه المسألة موافقاً للقرآن فأجاز تقدم الخبر واستدلّت بالمأثور السماعي من النثر والشعر وقد أيدنا ذلك ودلنا عليه بالقرآن .

١٧) أن القياس النحوي القائل : هكذا قال القرآن الكريم يجعل القرآن هو الأصل في عملية التقييد النحوي، وهو رأي استند إلى منهج الكوفيين في النصوص وعدم ردها لاعتمادهم السماع وهو أفضل المنهجين^١ في نظر الدراسات اللغوية الحديثة .

١٨) رأيت من خلال البحث أن التتكير كان ضابطاً حكم ظاهرة مخالفة الرتبة في بعض الأبواب النحوية كالابتداء والحال بتقدم الخبر النكرة والحال النكرة على صاحبيهما - على اعتبار أن المبتدأ صاحب الخبر- وتأخر المبتدأ وصاحب الحال . ومع أن هذا التقديم جاء

^١ اعتمدت الكوفة السماع واعتمدت البصرة القياس .

أحياناً بدون تنكير لهما إلا أن شواهد التقديم مع التنكير أكثر من أن تحصى في كلام العرب، وقد دللنا على وقوعه في القرآن .

١٩) أن لمخالفة الرتبة أسباباً منها أمن اللبس الحاصل من اتباع أصل القاعدة في ترتيب الكلم فالأصل في الجملة الاسمية تقدم المبتدأ أو تأخر الخبر وحرية الحركة بينهما إذا أمن اللبس، فإذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر وجبت مخالفة الأصل وتقدم المبتدأ وجوباً حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ومعه يكون حدوث اللبس . وأمن اللبس غاية تهدف إليه اللغة العربية قال ابن مالك :

..... * وإن بشكل خيف لبس يُجتنب

٢٠) أن أحقية الصدارة التصقت ببعض أسماء في العربية، ومنها أسماء الاستفهام والشرط ، فإذا كان الخبر اسم استفهام مثلاً وجب مخالفة الأصل القائل بتقدم المبتدأ على الخبر ، وحينئذ يكون تقدم الخبر في الاستفهام واجباً وأولى من رتبة المبتدأ ، فيُلغى أصل ثابت بأصل آخر عارض .

٢١) أن القول بجواز تقدم الفاعل على فعله يحل كثيراً من المشكلات في النحو العربي ومنها الأمثلة التي ورد فيها وقوع الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط والتي منع النحاة دخولها على الأسماء ، وقد أجازت الكوفة تقدم الفاعل على فعله على حين رفضته البصرة وكان الأولى الأخذ به إذا لم يحدث لبس، وهكذا أبواب النحو يكون السماع في بعضها حالاً لمشكلة في بعضها الآخر .

٢٢) أن القول بالتقديم والتأخير فيما يسمى بلغة أكلوني البراغيث يعني عن التأويل الذي لجأ إليه النحاة فيها ويجعلها لغة تسير على نظام العربية ودمجها مع اللغة الأدبية .

٢٣) أن القول بالتقديم والتأخير في أمثلة الاشتغال يخفف عن النحو العربي الكثير من الشواهد التي أدخلها النحاة تحت هذا الباب وتمحو ما جاء حولها من نقاش وحوار بين النحاة .

٢٤) أن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة النحوية لما جاء في القرآن الكريم يمكن إجمالها في ما يأتي :

• **اتصال الضمير وانفصاله** : وهي أن تقع المخالفة لأغراض غير بلاغية ولكن لقواعد

نحوية مثل القاعدة القائلة بأنه إذا أمكن اتصال الضمير فلا يؤتى به منفصلاً فوقعت

المخالفة في نحو تقدم المفعول المتصل بالفعل على الفاعل وكذا تقدم المفعول به على

الفعل . فالعدول والمخالفة للأصل هنا بعلّة عدم جواز العدول عن اتصال الضمير إلى

انفصاله ومنه أيضاً تقدم المفعول به الواقع ضميراً متصلاً بالفعل لأنه لو تأخر عن الفاعل لزم انفصاله ، ومنه أيضاً ما ورد بحصر المفعول الثاني مع تقدم المفعول الأول على الفاعل لكون المفعول الأول متصلاً بضمير ولو تأخر انفصل ذلك الضمير .

• **إظهار الاهتمام بالمتقدم:** فالمخالفة هنا بالتقديم والتأخير حكمت بعلّة معنوية وهي الاهتمام بالمتقدم سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، ومنه مسألة تقدم المفعول به على الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول¹ ، فقد حكم ظاهرة التقديم والتأخير هنا إظهار الاهتمام والتعظيم بمرجع الضمير المنفصل المتقدم ، وهو ما يفقد إذا اتصل أو تأخر كما أشرنا في قوله تعالى : (إياك نعبد) .

• **التخصيص :** ومن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة ما يدخل تحت التخصيص وبه استشهد علماء البلاغة لكون تقدم الجار والمجرور يفيد التخصيص ، كتقدم الجار والمجرور الواقع مفعولاً به .

• **عود الضمير:** إن من الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة مقالة النحاة بأن الضمير لا يصح أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما في مسألة تقدم المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً بالفعل لأن النحاة أجازوا عود الضمير على المتقدم في اللفظ وإن تأخر في الرتبة .

• **الحصر :** ومن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة في القرآن الكريم ما يدخل تحت الحصر لكونه يحقق قيمة معنوية يهدف إليها النص القرآني ، وذلك نحو تقدم المفعول به والفاعل محصوراً بإنما . ولقد أوجب النحاة التأخر للمحصور لأن رتبة المحصور هي التأخير خاصة مع إنما لأنه لا يظهر الحصر بها إلا مع تأخير المحصور وذلك نحو تقدم المفعول به على الفاعل المحصور بإلا أو بإنما لأن تقدم المفعول مع الحصر يكون مؤدياً لمعاني مقصورة لا يحققها لزوم المفعول أصله في الرتبة ، وجاء الحصر للخبر موجباً لتأخيره لكون المحصور لديهم رتبة التأخير ، وجاء الحصر مانعاً من توسط الخبر .

• **القصر :** وقد تكون المخالفة محكومة بضابط القصر والتخصيص فيحقق معنى بلاغي بالتقديم والتأخير وذلك نحو قوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين) . وكذا

¹ أنظر : ص ١٤٧ من هذا البحث .

يتقدم الخبر للقصر وهو من التوكيد، وتكون المخالفة أحياناً لقيم معنوية كالقصر عند تقديم الخبر فإذا كان التقديم يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجبت مخالفة الأصل بالتقديم .

● **أسباب صوتية** : فقد تكون المخالفة محكومة بضابط صوتي وهو توافق رؤوس الآيات لإحداث الموسيقى لأذن القارئ والسامع وذلك كتقدم المفعول بالضمير على الفعل ، وتقدم الجار والمجرور الواقع موقع المفعول به على الفعل ، وقد يضاف إلى ذلك إبراز قيمة معنوية لا تبرز إلا بالتقديم والتأخير أو استدراج المخاطب بالتلطف والتعطف ليقر بحقيقة مقررة سلفاً أو لعرض موسيقى في ضبط تنغيم الآيات القرآنية لتوافق رؤوس الآيات فتعطي قيمة صوتية لأذن القارئ والمستمع كما في تقدم المفعول به على الفعل .

● **الصدارة**: إن من الضوابط التي حكمت الظاهرة أحقية الصدارة التي منحت لبعض الأسماء والأدوات في العربية كأسماء الشرط ومن ذلك وجوب تقدمها وهي مفعول به . وكذا إذا كان المتقدم اسم استفهام ومع أن هذه الصدارة تصطدم بأصول أخرى كأصل الترتيب في الجملة ولكن ألغت الصدارة هذا الأصل وأدت إلى الخروج عنه بالمخالفة تقديماً وتأخيراً ، وجاءت الصدارة علة ضابطة لتقدم الخبر وجوباً على الناسخ واسمه وهو نفس ضابط تقدم الخبر وجوباً على المبتدأ كأن يكون الخبر استفهاماً أو شرطاً ، ونحوه أحقيته إذا كان خبراً ، وكذا تقدم الحال على عامله وصاحبه لتمتعه بأحقية الصدارة لكونه اسماً للاستفهام .

● **أمن اللبس**: ومن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة الرتبة ما يدخل تحت أمن اللبس . فإذا أمن اللبس فإن النحاة يجيزون تحرك الركن عن موضعه بالتأخير والتقديم نحو الخبر في النواسخ¹ .

● **التوسع** : ومن الضوابط التي حكمت ظاهرة مخالفة القرآن للرتبة النحوية هو ما يدخل تحت ما أسماه النحاة بالتوسع في الظرف والجار والمجرور ومنه تقدم الخبر على المبتدأ في النواسخ وفي غيرها ، ومنه أيضاً تقدم معمول خبر إن على اسمها ، وشرط النحاة له أن يكون جاراً ومجروراً أو ظرفاً للتوسع فيهما . وهو ما انفرد به القرآن مع ليس ولم يجد له النحاة كثير شواهد لديهم في الشعر والنثر ، ومنه تقدم

¹ أنظر : ص ١٧٨ من هذا البحث .

معمول الخبر في إن وأخواتها . ووقع التوسع أيضاً بتقديم معمول المصدر عليه في
الظرف وأخيه (الجار والمجرور) لأنهما في نظر النحاة يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع
في غيرهما وأنهما يكفيهما رائحة الفعل للتعلق به .

توصيات البحث:

ويقدم الباحث هنا بعض التوصيات الآتية :

١) تخفيف كاهل النحو العربي من أمثلة الاشتغال وضمها إلى أبواب أخرى كالأبتداء والمفعول به المقدم على فعله، وعدم تدريس هذا الباب أو ما يتعلق به على الطلاب في المراحل التعليمية قبل الجامعة.

٢) ربط أبواب النحو العربي بأبواب البلاغة، ورؤية المخالفة للترتبة النحوية ولقواعد النحاة والتي تحدث في القرآن أو في الشعر والنثر في إطار الصيغة ككل، وإعطاء المعنى جانباً هاماً إلى جانب الإعراب.

٣) أن يلحق بكل باب نحوي قواعد تسمى بقواعد السماع القرآني، وينسّق تحتها ما ورد من استعمالات قرآنية خالفت قواعد الترتيب لدى النحاة أو خالفت أي قاعدة أخرى أصولية لديهم، وتعتمد كقواعد ملحقة بالباب بدلاً من تأويلها أو ردها، ومحاولة تأييدها بما يماثلها من كلام العرب شعراً ونثراً .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس القراءات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الأشعار .
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس تحليلي بمحتويات البحث .

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
١	إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	٥	٢٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٠٠ ، ٣١٣

سورة البقرة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ	٢، ١	٦٠
٣	وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ	٤	٢٢٨
٤	وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	٥	٣٠
٥	سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْ نَذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٣٠
٦	وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ	٧	٥٨
٧	وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ	٨	٤٠
٨	فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا	١٠	٦١
٩	أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ	١٢	٣٢
١٠	أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ	١٣	٣١
١١	وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا	١٤ ، ١٥	٢٢٧ ، ٢١٨
١٢	أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ	١٩	٣١ ، ٦١
١٣	وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ	٢٠	١١٠

١٥	٢٥	وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ
١٦	٢٦	مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا
١٧	٢٩	وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
١٨	٣٦	وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ
٢٠	٣٧	فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ
٢١	٣٨	وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ
٢٢	٣٩	هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
٢٣	٤٠	وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَارْهَبُونَ
٢٤	٤١	وَلَا تَشْتَرُوا بِعَآيَتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّيَ فَاتَّقُونَ
٢٥	٦٦	وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آَعْتَدُوا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ
٢٦	٦٨	مَا هِيَ
٢٧	٦٩	مَا لَوْئِهَا
٢٩	٧٤	وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ
٣٠	٧٩	فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ
٣١	٨٣	وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
٣٢	٨٤	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ
٣٣	٩٠	بِغَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِمْ أَن يَكْفُرُوا
٣٤	١٠٢	وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ
٣٥	١٠٦	مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلِهَا
٣٦	١٢٤	وَإِذْ أُنزِلَتْ آيَاتُ الْكِتَابِ بِرَبِّهِمْ فَاسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ
٣٧	١٣٣	إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ

٤٣	١٣٤	تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ هَا مَا كَسَبَتْ	٣٨
١١٠	١٤٣	إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ	٣٩
٨٦	١٤٨	أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا	٤٠
٢٤٢	١٤٨	إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٤١
٢٣٦	١٥٠	لَعَلَّأَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ	٤٢
١٣٣	١٥٩	أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ	٤٣
٢٧٠ ، ١٣٣	١٧٤	وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ	٤٤
٩٣ ، ٨٠ ، ٧٩	١٧٧	لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ	٤٥
١٢٤	١٨٠	إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ	٤٦
٢٣٥	١٨٧	أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ	٤٧
١٩٠	١٩٧	وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ	٤٩
١٧١	٢٠٠	فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ	٥٠
٢٦٣	٢٠٨	أَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً	٥١
١٣٣	٢١٠	هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ	٥٢
١٣٣	٢١٤	أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا	٥٣
١٩٨	٢١٩	وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ	٥٤
٢٧٠ ، ٤٢	٢٢٨	وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ	٥٥
٨٦	٢٤٧	أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا	٥٦
١٣٣ ، ١٠٦	٢٤٨	وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ	٥٧
١٣٣ ، ٤٣	٢٥٣	تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ	٥٨
١٣٢	٢٦٣	قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى	٥٩
١٣٢	٢٦٤	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى	٦٠

١٣٢ ، ٥٩	٢٦٦	أَيُّودُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ	٦١
١٣٢	٢٧٥	الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ	٦٢
٤٤	٢٨٣	فَإِنَّهٗ رَءَاثِمٌ قَلْبُهُ	٦٣
١٣٤	٢٨٤	وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ	٦٤

سورة آل عمران

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٦٥	وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ	٧	١٥٧
٦٦	إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ	١٢	١١٠
٦٧	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ	١٣	١٠٦
٦٨	وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْبُ الْمَقَابِ	١٤	٤٣
٦٩	فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ	٢٥	٢٧٧
٧٠	وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ	٢٨	١٣٤
٧١	وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا	٣٧	١٣٨
٧٢	فَنَادَتْهُ الْمَلْتِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي	٣٩	١٣١
٧٣	أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ	٤٠	٨٦
٧٤	أَنِّي يَكُونُ لِي وُلْدٌ	٤٧	٨٦
٧٥	فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ	٦١	١٤٥
٧٦	وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ	٧٥	٢١٩
٧٧	مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ	٧٩	١٣١
٧٨	أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ	٨٣	١٨١
٧٩	وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ	٨٦	١٣٤

٥٩	٩١	وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ	٨٠
١٧٢	٩٧	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	٨١
١٣٦	١٢٠	وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا	٨٢
٢٢٦	١٢٢	وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ	٨٣
١٣٦	١٢٣	وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ	٨٤
١٣٦	١٢٤	أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ	٨٥
١٥٨	١٣٥	وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ	٨٦
٨٧	١٣٧	ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ	٨٧
١٢٧	١٤٠	فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ	٨٨
١٣٦	١٥٤	ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا	٨٩
٢٢٨ ، ٢٢٧	١٥٨	لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ	٩٠
١٣٤	١٨٠	وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ	٩١
١٠٦	١٩٠	إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٩٢
١٩١	١٩٢	رَبِّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ	٩٣

سورة النساء

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٩٤	وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ	٨	١٢٦
٩٥	إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا	١٠	٢٥٨
٩٦	فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ	١٥	١٤٠
٩٧	وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازُوهُمَا	١٦	٢٨٨
٩٨	حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ	١٨	١٢٤

٢٤٩	٢٤	كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ	٩٩
٧٥	٢٨	وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا	١٠٠
١٣٥	٣٢	وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ	١٠١
٢٧٥	٤١	فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ	١٠٢
٢٣١	٤٢	يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ	١٠٣
٧٥	٤٣	وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ	١٠٤
١٩١	٥٢	وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا	١٠٥
٢٧٦	٦٢	فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ	١٠٦
٢٥٦	٦٣	فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا	١٠٧
١٠٥	٧٢	وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَّبَطَنَ	١٠٨
٨٦	٧٨	أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ	١٠٩
٢٦٢	٧٩	وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا	١١٠
٤٢	٩٠	أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	١١١
٧٥	٩٣	وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا	١١٢
١٨٥	٩٥	وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ	١١٣
١٣٨ ، ٨٥	٩٧	إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُؤْمِنِينَ الظَّالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ	١١٤
١٣٠	٩٨	وَمَنْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ	١١٥
١٣١	١٠٥	إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ	١١٦
١٣٧	١٢٠	وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا	١١٧
٢٣٦	١٢١	أُولَئِكَ مَاؤُنْهَمُ جَهَنَّمُ وَلَا يَخْرُجُونَ عَنْهَا مَخِيصًا	١١٨
٢١٧	١٢٨	وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا	١١٩
١٠٢	١٥٠	إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ	١٢٠

١٢١	١٥٨	بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا
١٢٢	١٦٤	وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا
١٢٣	١٧٠	يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءُكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
١٢٤	١٧٤	يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءُكُمْ بُرْهَانٌ مِّنْ رَبِّكُمْ
١٢٥	١٧٦	إِنْ أَمْرُوا هَلَكَ

سورة المائدة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
١٢٦	وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ	٢	١٣٥
١٢٧	هُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ	٩	٦١
١٢٨	وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ	١٢	١١٣
١٢٩	تُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	١٣	١٨٩
١٣٠	يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُولِ أَنْ تَقُولُوا	١٩	١٤٥
١٣١	قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ	٢٢	١٠٦
١٣٢	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا	٢٨	٢٩٨
١٣٣	ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ	٣٢	١١٠
١٣٤	فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا	٤٤	١١٣
١٣٥	وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى	٤٦	٦٠
١٣٦	أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ	٥٠	١١٥
١٣٧	وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ	٦١	٢١٩
١٣٨	كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ	٦٤	١١٣ ، ١٣٩
١٣٩	ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ	٧١	٥٠ ، ٥١

٥٢			
١٥٤	٧٥	مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ	١٤٠
١٣٥	٨٥	فَأَنْبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ	١٤١
١٣٥	٩٤	لِيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ	١٤٢
١٧١ ، ٦١	٩٥	فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلْتُمْ مِنَ النَّعَمِ	١٤٣
٦٧	٩٩	مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلِغُ	١٤٤
١٣١	١٠٠	قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ	١٤٥
١٣٩	١٠٢	قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ	١٤٦
٢٥١	١٠٥	عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ	١٤٧
١٣٥	١٠٦	شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ	١٤٨
٢٤١	١١٣	وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ	١٤٩
١٤٨ ، ٩٩	١١٩	قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ	١٥٠

سورة الأنعام

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
١٥٦	أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّن قَرْنٍ	٦	١٩٩
١٥٧	فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِبِينَ	١١	٨٧
١٥٨	قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا	١٤	١٨٢
١٥٩	مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ	١٦	١٩١
١٦٠	قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ	٣١	١٣٨ ، ١٣٣
١٦١	وَالْمَوْقَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ	٣٦	٣٠٢
١٦٢	أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	٤٠	١٨١

١٦٣	وَأِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ	٥٤	١٣١
١٦٤	وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ	٥٩	١٣٩
١٦٥	قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبِغِي رَبًّا	٦٤	١٨٢
١٦٦	وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى	٦٨	١٣١
١٦٧	فِيَهْدِلُهُمْ آقْتَدِهِ	٩٠	٢٢٩
١٦٨	إِن فِي ذَالِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ	٩٩	١٠٦
١٦٩	وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ	١٠٠	١١٩ ، ٢٣
١٧٠	قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ	١٠٤	١٣٨
١٧١	سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ	١٢٤	١٢٧
١٧٢	لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ	١٣٨	١٥٨
١٧٣	وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا	١٣٩	٢٧٣
١٧٤	قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ أَمْ آسْتَمَلْتَ عَلَيْهِ	١٤٣	١٧٨
١٧٥	ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ	١٤٦	١٨٥
١٧٦	وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ	١٥١	٢٢١
١٧٧	لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا	١٥٨	١١٥

سورة الأعراف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
١٧٨	قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ	٣	٢٢٩
١٧٩	وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا	٤	١٣٩
١٨٠	فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا	٢٠	١٤٠
١٨١	وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ	٢١	٢٤١

١٤٠	٢٢	وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ	١٨٢
١٥٤	٣٣	قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ	١٨٣
١٣٧	٣٧	فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ	١٨٤
١٣٧	٤٩	وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ	١٨٥
١٢٦	٥٤	يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ	١٨٦
١٣٧	٧٣	هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذُرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ	١٨٧
١٤٥	٨٠	وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا	١٨٨
١٢٧	٩٥	وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ	١٨٩
٨٥	١٠١	فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ	١٩٠
١٩٠	١٣٢	وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا	١٩١
٨٢	١٣٧	وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ	١٩٢
٢٧٠	١٤٠	قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَيْهَا	١٩٣
١٢٥	١٤٣	رَبِّ ارْنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ	١٩٤
١٨٤ ، ٦١	١٥٤	وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ	١٩٥
١٣٨	١٦٣	وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ	١٩٦
٤٣	١٦٨	مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ	١٩٧
١٣٨	١٩٦	وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ	١٩٨
١٨٦	١٧٧	وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ	١٩٩
١٩١	١٧٨	مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ	٢٠٠
١٩١ ، ١١٨	١٨٦	مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ	٢٠١
١٥٨ ، ٧٠	١٨٧	يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا	٢٠٢
٢٢١	١٩٦	إِنَّ وِلَايَةَ اللَّهِ الَّتِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ	٢٠٣

سورة الأنفال

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٠٤	وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ	١٠	١٢٩
٢٠٥	إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ	١١	١٣٦
٢٠٦	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً	٣٥	٩٣، ٨٠، ٧٨
٢٠٧	إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	٥٥	٢٢١

سورة التوبة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٠٨	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ	٦	٢٠٨، ٢١٢، ٢٨٥
٢٠٩	كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ	٧	٨٥
٢١٠	فَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنِّي يُؤْفِكُونَ	٣٠	١٩٥
٢١١	وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ	٦٥	٩١
٢١٢	إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِذُونَكَ	٩٣	٦٧
٢١٣	إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	١١٥	١٠٢
٢١٤	إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	١١٨	١٠٢

سورة يونس

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢١٥	أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ	٢	٢٥٨
٢١٦	وَإِذَا أَدَقْنَا لِلنَّاسِ رَحْمَةً مِن بَعْدِ ضِرَاءٍ مِّنْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ	٢١	٤٨
٢١٧	فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ	٣٩	٨٧

٢١٨	وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ	٤٨	٧٢
٢١٩	يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِدَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ	٥٧	١٣٤

سورة هود

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٢٠	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٨	١٠٠، ٩٧، ٩٥
٢٢١	أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ	١٦	٨٩
٢٢٢	وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ	٦٧	١٢٧
٢٢٣	هَتُّوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	٧٨	٢٧١
٢٢٤	لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً	٨٠	٢٣٥
٢٢٥	إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ	٨١	١٣٩

سورة يوسف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٢٦	يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ	١٠	١٣٠
٢٢٧	وَجَاءَ وَعَلَى قَمِيصِهِ بَدْمٌ كَذِبٌ	١٨	٢٦٣
٢٢٨	وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتْنَهَا	٣٠	٢١٧
٢٢٩	إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ	٤٣	١٨٤
٢٣٠	مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ	٥٠	١١١، ٧١
٢٣١	يَأْتِيهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ	٧٨	١٠٧

سورة الرعد

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٣٢	اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ	٨	٢٢٠
٢٣٣	قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	١٦	٧٠
٢٣٤	جَنَّتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا	٢٣	٢٩١
٢٣٥	اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ	٢٦	٢٢٠ ، ٣٥
٢٣٦	إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ	٣١	١٧٣
٢٣٧	وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ	٣٣	١٩٢
٢٣٨	لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ	٣٨	٥٧
٢٣٩	فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ	٤٠	٦٦
٢٤٠	وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ	٤٣	٤٤

سورة إبراهيم

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٤١	كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ	٢ ، ١	٢٥٢
٢٤٢	وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ	٤	٥
٢٤٣	أَفِي اللَّهِ شَكٌّ	١٠	٣١
٢٤٤	وَأَدْخِلِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ	٢٣	٢٣٧
٢٤٥	فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ	٤٧	١٧٢
٢٤٦	وَتَغْشَىٰ وُجُوهُهُمُ النَّارُ	٥٠	١٢٤

سورة الحجر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٤٧	وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ	١١	١٤٥
٢٤٨	فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ	٦١	١٢٣

سورة النحل

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٤٩	أَيَّانَ يُبْعَثُونَ	٢١	١١٧
٢٥٠	أَيْنَ شُرَكَاءِي	٢٧	٧٢
٢٥١	فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ	٣٥	٦٧
٢٥٢	إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ	٥١	٢٩٢
٢٥٣	إِن رَّبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ	٥٧	١١١
٢٥٤	وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ	١٠٣	٦٤، ٢
٢٥٥	إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	١١٤	٢٠٢
٢٥٦	إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ	١١٩	١١١

سورة الإسراء

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٥٧	كُلًّا نُمِدُّ هَتُّوْلًا وَهَتُّوْلًا مِّنْ عَطَاءِ رَبِّكَ	٢٠	١٨٥
٢٥٨	وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا	٢٣	٢٣٧
٢٥٩	وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ	٣٦	٢٣٦
٢٦٠	فَخَنَّ أَغْلَمٌ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ	٤٧	٣٥

٧٢	٥١	وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ	٢٦١
٢٧٠	٧٢	وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ	٢٦٢
١٨٩ ، ١١٨	١١٠	أَيَّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ	٢٦٣

سورة الكهف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٦٤	هٰنَالِكَ الْوَلٰئِيَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ	٤٤	٢٦٩
٢٦٥	الْمَالِ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَالْبٰنِقِيٰتُ الصّٰلِحٰتُ	٣٦	٣٥

سورة مريم

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٦٦	وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا اٰمِنًا مَا كُنْتُ	٣١	٨٧
٢٦٧	قَالَ رَبِّ اِنِّيْ يَكُوْنُ لِيْ غُلٰمٌ وَّكَانَتْ اَمْرًا تِيْ عَاقِرًا	٩ ، ٨	٢٣٠
٢٦٨	قَالَتْ اِنِّيْٓ اَعُوْذُ بِالرَّحْمٰنِ مِنْكَ اِنْ كُنْتُ تَقِيًّا	١٧	١٥٤
٢٦٩	قَالَ اَرَاغِبُ اَنْتَ عَنِّ اِلٰهِيْ يٰٓاِبْرٰهِيْمُ	٤٦	٣٩ ، ٣١

سورة طه

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٧٠	فَمَنْ رَّبُّكُمَْا يَنْمُوْسٰى	٤٩	٧٠
٢٧١	فَمَا بَالُ الْقُرُوْنِ الْاٰوَلٰى	٥١	٧١
٢٧٢	قَالَ بَلْ اَلْقُوْآ اِذَا حِبٰهُمُ وَعَصِيْهُمُ تُخِيْلُ اِلَيْهِ	٦٦	٤٩
٢٧٣	فَاَوْجَسَ فِيْ نَفْسِهٖ خِيْفَةً مُّوْسٰى	٦٧	١٢٧، ١٥٠، ٢٦٦
٢٧٤	قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يٰٓسَمِيْرِيْ	٩٢	٧١

سورة الأنبياء

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٧٥	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	٣	٥٢، ٥٠، ٤٢
٢٧٦	مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ	٥٢	٧١
٢٧٧	وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ	٩٧	٢٤١، ٣٩
٢٧٨	إِنْ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ	١٠٦	١٠٧

سورة الحج

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٧٩	إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ	١٧	١١١
٢٨٠	لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا	٢٧	١٢٥، ١١٥
٢٨١	إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ	٦٥	١١١
٢٨٢	إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ	٧٠	١١١، ١٠٢
٢٨٣	النَّارَ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا	٧٢	٣٠١
٢٨٤	اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا	٧٥	٢٢٠

سورة المؤمنون

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٨٥	ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولًا كَذَّبُوهُ	٤٤	١٤٨
٢٨٦	وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ	٥٩	٢٢١
٢٨٧	حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ	٩٩	١٢٤
٢٨٨	تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ	١٠٤	١٢٤

٢٥٤	١٢٢	قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ	٢٨٩
-----	-----	--	-----

سورة النور

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٩٠	سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا	١	٣٠٣
٢٩١	وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ	٢	٢٣٣، ١٢٦ ٢٨٨، ٢٣٣،
٢٩٢	إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٤٥	١١١

سورة الفرقان

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٩٣	وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ	٣	٢١٩
٢٩٤	وَكَأَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ	٣٩	٣٠٣
٢٩٥	وَمَا الرَّحْمَنُ	٩٠	٧١

سورة الشعراء

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٢٩٦	مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ	٥	١٤٦
٢٩٧	قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ	١٦٨	٢٣٩
٢٩٨	بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ	١٩٥	٥
٢٩٩	أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ	٢٢٧	١١٧، ١١٨، ١٩٤

سورة النمل

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٠٠	وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ	١٦	١١٥
٣٠١	فَنَظَرُوهُ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ	٣٥	١٩٥
٣٠٢	كَيْفَ كَانَ عَنُقِبَةُ مَكْرِهِمْ	٥١	٨٥، ٨٧، ٢٧٧
٣٠٣	أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ	٦٠	٥٦
٣٠٤	وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ	٦٥	١٩٣
٣٠٥	وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ	٨٨	٢٥١ ، ٢٤٩
٣٠٦	مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا	٨٩	٢٩٤

سورة القصص

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٠٧	فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اَسْتَنْصَرَهُ	١٨	٤٩
٣٠٨	فَأَخْرَجَ إِيَّيْكَ مِنَ النَّصِيحِينَ	٢٠	٢٣٩
٣٠٩	وَجَعَلْ لَكُمْ سُلْطَنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمْ بِأَيِّتِنَا أَنْتُمْ	٣٥	٢٤٠
٣١٠	فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ	٦٦	٢٢١

سورة العنكبوت

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣١١	إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ	٤٢	١٩٧
٣١٢	إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ	٥٦	٢٩٥

سورة الروم

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣١٣	وَعَدَ اللَّهُ لَا تُخْلَفُ ۗ وَوَعَدَهُ	٤	٢٥١
٣١٤	وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ	٢٧	٢٣٠
٣١٥	كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسُكُمْ ۗ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ	٢٨	١٧١
٣١٦	وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ	٣٢	١٢٦
٣١٧	مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ۗ وَمَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلَا نُنْفِيسِهِمْ يَمَهِّدُونَ	٤٤	٢٢٧
٣١٨	وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ	٤٧	٨٠ ، ٧٩ ، ٧٧
٣١٩	يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ ۗ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ	٥٧	١٤٧

سورة السجدة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٢٠	أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَبْنَاهُ ۗ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا	٣	١٤٦
٣٢١	أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا	٢٦	١٩٥
٣٢٢	وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ	٢٨	٧٢

سورة الأحزاب

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٢٣	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	٥٦	١٠٢

سورة سبأ

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٢٤	وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ	٢٠	١٥١
٣٢٥	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ	٢٨	٢٦١، ٢٣٦، ٢٦٤
٣٢٦	فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الْوَضْعِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ	٣٧	٢٧٣
٣٢٧	أَهْتُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ	٤٠	٩٠

سورة فاطر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٢٨	إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ	١٠	٢١٥
٣٢٩	وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ	٢٧	٢٥٥
٣٣٠	إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ	٢٨	١٥٦ ، ١٥٥

سورة يس

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٣١	وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا	١٢	٣٠٠
٣٣٢	يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ	٣٠	١٤٦
٣٣٣	أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ	٣١	١٩٥
٣٣٤	أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَنْبِيءَ آدَمَ	٦٠	١٤

سورة الصافات

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٣٥	لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ	٤٧	٦٠
٣٣٦	فَأَمَّا بَلَّغَ مَعَهُ السَّعَى	١٠٢	٢٣٣ ، ٢٣٢

سورة صا

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٣٧	وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ	٢٤	٤٥
٣٣٨	فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ	٨٤	١٨٣

سورة الزمر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٣٩	وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ	٨	١٢٦
٣٤٠	قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي	١٤	١٨٠
٣٤١	أَفَعَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَني أَعْبُدُ	٦٤	١٨١ ، ١٧٩
٣٤٢	بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ	٦٦	١٨٢
٣٤٣	وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ	٦٧	٢٧٢ ، ٢٧١
٣٤٤	سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ	٧٢	٥٥
٣٤٥	ثُمَّ نُنْفِخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ	١٦٨	٤٨

سورة غافر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٤٦	فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ	٥	٨٥
٣٤٧	لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ	١٦	٧٢
٣٤٨	فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ	٢١	٨٦
٣٤٩	وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ	٢٨	٢٢٨
٣٥٠	قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا	٤٨	٢٦٩
٣٥١	إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ	٥٦	٦٧
٣٥٢	أَيِّنْ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ	٧٣	٧٣
٣٥٣	فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ	٨١	١١٨، ١٩٨، ١٩٩

سورة فصلت

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٥٤	وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ	١٧	٢٩٧
٣٥٥	أَدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ	٣٤	٤٩
٣٥٦	وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ۖ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	٣٧	٢٠٢

سورة الزخرف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٥٧	أَوْ مَن يُنَشِّئُوا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ	١٨	٢٤٥ ، ٢٤٤

سورة الجاثية

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٥٨	وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ	١٣	٢٦٩
٣٥٩	مَّا كَانَ حُجَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا	٢٥	٨١
٣٦٠	مَّا السَّاعَةُ	٣٩	٧١

سورة الأحقاف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٦١	وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا	١٢	٢

سورة محمد

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٦٢	وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ	٨	٣٠١
٣٦٣	أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا	٢٤	٢١
٣٦٤	فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمُ	٢٧	٢٧٦

سورة الفتح

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٦٥	وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا	٢١	٣٠٠

سورة الحجرات

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٦٦	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ	١٠	١٥٤
٣٦٧	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا	١٥	١٥٤
٣٦٨	أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ	٢٨	١٥٤

سورة ق

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٦٩	وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ	٣٥	٥٧
٣٧٠	وَمَنْ أَلِيلٌ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ	٤٠	١٤

سورة الذاريات

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٧١	يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ	١٢	٧٠

سورة القمر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٧٢	خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ	٧	٢٦٥
٣٧٣	فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ	١٦	٨٤
٣٧٤	أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ	٢٤	٢٩٩ ، ٢٨٩
٣٧٥	إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٤٩	٢٩٥
٣٧٦	وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ	٥٢	٢٩٧

سورة الرحمن

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٧٧	وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا	٧	٣٠٢

سورة الواقعة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٧٨	إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ	١، ٢	٩٥ ، ٩٦
٣٧٩	مَا أَصْحَبُ الْمِمْنَةَ	٨	٧٠
٣٨٠	ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ	٥٩	٣٠٢ ، ٢١٥
٣٨١	ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ	٦٤	٢١٥

سورة الحديد

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٢	وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ	٤	٨٧
٣٨٣	وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا	٢٧	٣٠٣

سورة المجادلة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٤	هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا	٧	٨٧

سورة الحشر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٥	مَا ظَنَنْتُمْ أَن يَخْرُجُوا ^ط وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ	٢	١٣٤ ، ٣٨

سورة الصف

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٦	مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ	١٤	٧٠

سورة التغابن

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٧	أَبَشْرِيهِدُونَنَا	٦	٣٠٢ ، ٢١٦
٣٨٨	فَإِنَّمَا عَلَى رُسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ	١٢	٦٦

سورة التحريم

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٨٩	قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ	٢	١٨٩
٣٩٠	وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا	١٠	١٨٩

سورة القلم

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٩١	خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهْقُهُمْ ذَلَّةٌ	٤٣	٢٦٩

سورة الحاقة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٩٢	مَا الْحَاقَّةُ	٢	٧١
٣٩٣	وَتَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مَّغْنِيَةً	١٧	١٢٧
٣٩٤	ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ	٣٢	٢٢٥
٣٩٥	لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ	٣٧	٢

سورة المزمل

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٩٦	وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ	٢٠	٢٢٠

سورة المدثر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٩٧	وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿١﴾ وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ ﴿٢﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿٣﴾	٣	١٨٦

سورة القيامة

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٣٩٨	إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ	١٢	٢٣٥
٣٩٩	وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ	٢٢	٥٥

سورة الإنسان

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٠٠	وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا	١٤	٥٦

سورة المرسلات

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٠١	مَا يَوْمُ الْفَصْلِ	١٤	٧١

سورة النبأ

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٠٢	وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا	٢٩	٣٠٠

سورة النازعات

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٠٣	قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿٦﴾ أَبْصَرُهَا خَشِيعَةٌ	٧	٥٥
٤٠٤	إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْقَدَسِ طُوى	١٦	١٢٩
٤٠٥	فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى	٢٥	١٢٩
٤٠٦	وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَلَهَا	٣٠	٣٠٠
٤٠٧	وَالْجِبَالَ أَرْسَنَهَا	٣٢	٣٠٠

سورة عبس

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٠٨	ثُمَّ السَّبِيلِ يَسْرَهُ	٢٠	٣٠٠
٤٠٩	وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٢٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ	٢٨	٥٥
٤١٠	لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ	٣٧	٤٦
٤١١	وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيَّهَا غَبْرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرَهَقَهَا فَتْرَةٌ	٤٠	٥٥

سورة التكوير

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤١٢	إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ	١	٢١٣
٤١٣	يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْقِيهِ	٦	٢١٣
٤١٤	فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ	٢٦	١١٧ ، ١٩٣

سورة الانفطار

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤١٥	إِذَا السَّمَاءُ انفطرت ﴿١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انشجرت	١	٢١٣ ، ٢١٢
٤١٦	مَا يَوْمُ الْدِّينِ	١٧	٧١

سورة الانشقاق

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤١٧	إِذَا السَّمَاءُ انشقت	١	٢٠٨

سورة المارِق

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤١٨	مَا أَلْطَارِقُ	٢	٧١

سورة الضحى

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤١٩	فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ	٩	١٩٢
٤٢٠	وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ	١٠	١٩٢

سورة القدر

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٢١	سَلَّمْ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ	٥	٤٥

سورة الفيل

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٢٢	أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ	١	١٩٧

سورة قريش

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٢٣	لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِذْ لَنفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ	٢٠، ١	٢٢٦

سورة الكافرون

الرقم	طرف الآية	الآية	الصفحة
٤٢٤	لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ	٦	٤٤

فهرس للقراءات الواردة في البحث ومن قرأ بها من القراء

رقم الآية	اسم السورة	نصها بالمصحف	نص القراءة	من قرأ بها	رقم الصفحة
٣٧	البقرة	فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ	آدَمُ ... كلمات	ابن كثير	١٢٥
١٧٧	البقرة	لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ	البرُّ	حمزة وحفص	٨٠
٢٦٩	البقرة	وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ	بيوته الله	الأعمش	١٣٠
٩٠	النساء	أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	حصرة	الحسن ، وقتادة ، ويعقوب ، وعاصم ، والمهدوي ، وحفص	٤٢
١٦٤	النساء	وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا	الله	إبراهيم بن وثاب	١٢٥
٣٨	المائدة	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ	والسارق والسارقة	عيسى بن عمر ، وابن أبي عبله	٢٩٨
٩٥	المائدة	فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ	فجزاء مثل	ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وأبي عامر	١٧١
١٣٧	الأنعام	وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ	زين ... قتل	ابن عامر	١٥٩
٥٤	الأعراف	يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ	يغشى . النهار	حميد بن قيس	١٢٦
١١	الأنفال	إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسَ	إذ يغشاكم النعاس	ابن كثير ، وأبي عمرو بن العلاء	١٣٦
٣٥	الأنفال	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا	صلاتهم	عاصم	٨١

			مُكَاءٌ وَتَصَدِيَةٌ		
٨٩	عاصم ، أبيّ، عبد الله بن مسعود	وباطلاً	وَبَطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ	هود	١٦
٢٧١	عيسى بن عمر، والحسن، وزيد بن علي ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان، ومروان بن الحكم	أطهر	هَتُّؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	هود	٧٨
١٧٢	نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو، والكسائي	وعده رسليه	فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلُهُ	إبراهيم	٤٧
٣٠١	ابن أبي عبلة، وإبراهيم بن يوسف، والأعمش، وزيد بن علي	النار	النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا	الحج	٧٢
٢٥٤	الأعمش، والمفضل عن عاصم	عدداً سنين	قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ	المؤمنون	١٢٢
٣٠٣	عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة، ومحبوب ، وأبو عمرو ، وأم الدرداء	سورة	سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا	النور	١
١٥١	زيد بن علي، والزهري، وجعفر بن محمد، وأبو الهجهاج، وبلال بن أبي برزة .	إبليس ظنه	وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ	سبأ	٢٠
٢٧٢	عيسى والجحدي	مطويات	وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ	الزمر	٦٧
٨١	رويس	حجتهم	مَّا كَانَ حُجَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا	الجاتية	٢٥
٥٦	أبو حيوة	ودانية	وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا	الإنسان	١٤

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
٢٥٥	إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف	١
٤١	ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	٢
٥٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	٣

فهرس الأعلام

الرقم	الاسم	الصفحة
١	أبي بن كعب	٨٩
٢	إبراهيم أنيس	٢٩٩ ، ٢٠١
٣	إبراهيم بن يوسف	٣٠١
٤	إبراهيم السامرائي	٢١١
٥	ابن الأثير	١٣٨
٦	أحمد الإسكندري	١٧٣
٧	أحمد بن يحيى	٢١٦
٨	أحمد مكي الأنصاري	٢١٧
٩	الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٢٨ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٨١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠٢
١٠	أزد شنوءة (قبيلة)	٥١
١١	ابن أبي إسحاق (عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي)	٢٩٣ ، ٢٧٧ ، ٢١٧
١٢	أبو إسحاق (إبراهيم بن محمد الأنصاري)	١١٦
١٣	إسماعيل بن نصر	١١٦
١٤	أبو الأسود الدؤلي	٢
١٥	الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى)	١٢٢ ، ٢٠٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٣٠٢
١٦	أبو الأشهب (جعفر بن حيان العطاردي)	٢٨٩
١٧	الأعرج (أبو صفوان حميد بن قيس)	٩٩ ، ١٢٦
١٨	الأعشى	١٥٢ ، ٣٠١
١٩	الأعلم (يوسف بن سليمان الشنتمري)	٢١٤
٢٠	الأعمش	٨١ ، ٨٢ ، ١٣٠ ، ٢٤٥

٢١	الآلوسي (أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسيني)	٣٩ ، ٤٠ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧
٢٢	ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)	٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢
٢٣	أيوب بن تميم (أبو سليمان الدمشقي)	١٧٠
٢٤	ابن برهان (عبد الواحد بن علي)	٩٧ ، ٩٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
٢٥	أبو البقاء العكبري	٤٤ ، ٤٩ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣
٢٦	بلال بن أبي برزة	١٥١
٢٧	أبو بكر الرازي	٦ ، ١٢٤ ، ٢٩٨
٢٨	البغدادي (عبد القادر بن عمر)	٢٨٩
٢٩	تمام حسان	٤ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ٥٢ ، ١١٤ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٤٨
٣٠	ثعلب (أحمد بن يحيى بن يسار)	١٧٠ ، ٢١٦ ، ٢٣٥
٣١	الجحدري (عاصم بن أبي الصباح)	٢٧٢

٢٦٦ ، ٣	الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق)	٣٢
٢٧٣ ، ١٦٣	ابن جرير الطبري	٣٣
٢٧٣ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ٨١ ، ٥	ابن الجزري	٣٤
٢٩	الجزولي (أبو موسى عيسى عبد العزيز)	٣٥
١٥١	جعفر بن محمد (أبو عبد الله القرشي)	٣٦
، ١٩٦ ، ١٠٥ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٣٥ ، ٣٠ ٢٢٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٠	أبو جعفر النحاس	٣٧
٨٢ ، ٥٧ ، ٣٣ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ١٨ ، ١٢ ، ٩ ١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٦ ، ١١٤ ، ١٠٤ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٤ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ، ١٨٨ ، ١٧٨ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ٢٥٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٠٤ ، ١٩٤ ، ١٨٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ٣٠٩	ابن جني (أبو الفتح عثمان)	٣٨
، ١٩٦ ، ١٥٠ ، ٥٦ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٤ ٢٨٦	ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر)	٣٩
١١٥	ابن الحاج (أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي)	٤٠
١٥١	أبو حاتم (سهل بن محمد السجستاني)	٤١
٣٧	حسان بن ثابت	٤٢
٢٧٧ ، ٢٧١ ، ٢٣٧ ، ١٦٥ ، ١٣٠ ، ٤٢	الحسن البصري	٤٣
٢٧١ ، ١٥٥ ، ٨٠	حفص بن سليمان (راوية عاصم)	٤٤
٢٣٧	الحطبي (برهان الدين)	٤٥
١٩١ ، ١٧١ ، ٨٠	حمزة بن حبيب الزيات	٤٦
١٦٠ ، ١٥٦ ، ١٤٨	أبوحنيفة (أحمد بن جعفر الدينوري)	٤٧
٢٧٧ ، ٢١٦ ، ١٩٥ ، ١٧٣ ، ٤٤	الحوفي (أبو الحسن علي بن إبراهيم)	٤٨
، ٦٩ ، ٥٨ ، ٥٦ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٢ ، ٣٩ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٧ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٠ ، ٧٢ ، ١٢٤ ، ١١٠ ، ١٠٥ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ٩٥	أبو حيان الأندلسي	٤٩

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩		
٥٦ ، ١٥٦ ، ٣٠٤	أبو حيوة (شريح بن يزيد الحضرمي)	٥٠
٦٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٢٧٥	خالد الأزهري	٥١
٢٨٩	ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)	٥٢
٢٩٣	ابن خروف (أبو الحسين علي بن محمد)	٥٣
١١٩	ابن خطيب زملكان	٥٤
٣	خلف الأحمر	٥٥
٣١	الخنساء (تماضر بنت عمرو)	٥٦
٩ ، ١٢٦ ، ٢٨٩ ، ٢٧٣	الداني (أبو عمرو عثمان الصيرفي)	٥٧
١٦٩	أبي الدرداء	٥٨
٣٠٤	أم الدرداء	٥٩
٢١٤	الدماميني (بدر الدين محمد بن أبي بكر)	٦٠
١٧٠	ابن ذكوان (أبو عمر عبد الرحمن بن أحمد)	٦١
٧٦ ، ٢٤٣	ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبد الله بن أحمد)	٦٢
٢٨ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٩٦ ، ١٩٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٩٦	الرضي الاسترأبادي (رضي الدين محمد بن الحسن)	٦٣
٢٩٧	الروداني (محمد بن سليمان الفاسي)	٦٤
٨١ ، ٢٥٢ ، ٢٧٣	رويس (أبو عبد الله محمد بن المتوكل)	٦٥
٢١٤	الزبأ (ملكة تدمر والجزيرة)	٦٦
٥٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٦٤	الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)	٦٧

١١٦ ، ١١٥ ، ١٣	الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)	٦٨
٩٦ ، ٩٥ ، ٨٩ ، ٨٢ ، ٥٦ ، ٣٩ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٥٦ ، ١٣٠ ، ٩٨ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٦٨ ، ٢١٨ ، ٢١٣ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣	الزمخشري (جار الله محمود بن عمر)	٦٩
١٥١	الزهري (محمد بن مسلم)	٧٠
٣	أبو زيد (سعيد بن أوس الأنصاري)	٧١
٣٠١ ، ٢٧٠ ، ١٥١	زيد بن علي (أبو القاسم العجلي الكوفي)	٧٢
١٦٣	السخاوي (أبو الحسن علي بن محمد)	٧٣
١٨٨ ، ١٨٧ ، ٩٤ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ١٣ ، ٢٥٢ ، ٢٣١ ،	ابن السراج (أبو بكر محمد)	٧٤
٢٩٤	السعد (سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني)	٧٥
٥	سعد بن بكر (قبيلة)	٧٦
١٥٧	أبو السعود (محمد بن محمد العمادي)	٧٧
٢٧٣ ، ٢٧١	سعيد بن جبير	٧٨
١١٩	السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر)	٧٩
٢٧١	ابن سلام (أبو عبيد القاسم)	٨٠
١٧١ ، ١٦٥	السلمي (محمد بن أحمد)	٨١
٣٠٢ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩ ، ١٦٠	أبو السَّمَال (قنعب ابن أبي قنعب العدوي)	٨٢
٢٨٩ ، ١٦٠	ابن السميع (مجمد بن عبد الرحمن اليماني)	٨٣
٧	ابن سنان الخفاجي	٨٤
٢٥٢ ، ٩٤ ، ٥٣	السهيلي (أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله)	٨٥
٩٤ ، ٥٠ ، ٣٧ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ١٤ ، ١٣ ، ٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٤٥ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٢٧ ،	سيبويه	٨٦

٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨		
١٢ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١١٤ ، ٢٩٠	السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)	٨٧
١٦٧	ابن سيرين (أبو بكر محمد)	٨٨
٤ ، ٥ ، ٢٨ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٢٣٤ ، ٢٥٢ ، ٢٤٦ ،	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)	٨٩
٢٩١	ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي)	٩٠
٢٨٨	شعبان صلاح	٩١
١٤٨	أبو الشعثاء (جابر بن زيد)	٩٢
٩٨	الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد)	٩٣
٨١ ، ٢٦٨	شوقي ضيف	٩٤
٢٤٨	ابن صابر (أبو جعفر أحمد)	٩٥
١٧٧ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦	الصبان (علي بن محمد)	٩٦
٢٨٩	ابن الطراوة (سليمان بن محمد)	٩٧
١٦٦	الطرماح	٩٨
١٦٧	ابو الطيب المتنبى	٩٩
٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ١٧١ ، ٢٥٤	عاصم ابن أبي النجود	١٠٠
٥٨	عاصم بن بهدلة	١٠١
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٥ ، ٢٥٢	ابن عامر (أبو عمران عبد الله بن يزيد)	١٠٢
٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٤٧ ، ١٩٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٧٦ ، ٢٤١	ابن عاشور (محمد الطاهر)	١٠٣
١٤٨	ابن عباس	١٠٤
٨١	عبد الحميد (أبو الحسن علي بن الحسن)	١٠٥
١١١ ، ٢١٦ ، ٢٣٤ ، ٢٧٦	عبد الخالق عزيمة	١٠٦
٢٤	عبد الفتاح لاشين	١٠٧

١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٤ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١٨٧ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨	عبد القاهر الجرجاني	١٠٨
٥٠	عبد الله بن قيس الرقيات	١٠٩
١٥٠	أبو عبد الله الطوال (محمد بن أحمد)	١١٠
١٧٠	ابن عبد الملك قاضي الجند	١١١
٥	عبده الراجحي	١١٢
٩٤	ابن عبد الوارث (أبو الحسين محمد الحسين)	١١٣
٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤	أبو عبيدة (معمر بن المثنى)	١١٤
١٦٦ ، ١٦٩	عثمان بن عفان	١١٥
٢٣ ، ٢٠١	العجاج (أبو الشعثاء عبد الله بن روبة)	١١٦
١٢١	عدي بن حاتم	١١٧
١٢١	عدي بن زيد	١١٨
٣٢ ، ٥٦ ، ٧٢ ، ٩٨ ، ١١٥ ، ٢١٤ ، ٢٥٣	ابن عصفور (أبو الحسين علي بن مؤمن)	١١٩
٥٠ ، ٨٧ ، ١٢٦ ، ١٤٨ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٩٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٥٩	ابن عطية (عبد الحق بن غالب)	١٢٠
٤٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤	ابن أبي عبلة (إبراهيم شمر بن يقضان)	١٢١
٣٥ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٦٩ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٣ ، ١٥٢ ، ٢٦١	ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن)	١٢٢
٢	علي (كرم الله وجهه)	١٢٣
١٨٥	علي حسين البواب	١٢٤
٢١٦	علي بن سليمان (الأخفش الصغير)	١٢٥
٣	علي النجدي ناصف	١٢٦
٨١	ابن العلاف (أبو الحسن علي بن محمد)	١٢٧
١٦٧	عمر بن الخطاب	١٢٨
٨١	ابن عمر (رضي الله عنه)	١٢٩
٣٣١ ، ١٦٩ ، ١٥٦	عمر بن عبد العزيز	١٣٠
١٧١ ، ١٧٦ ، ١٣٦	أبو عمرو بن العلاء	١٣١

٢٣٧	عمرو بن عبيد (أبو عثمان البصري)	١٣٢
١٨٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤	عيسى (ابن عمر النقي)	١٣٣
٤ ، ١٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣	الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)	١٣٤
٤ ، ٥ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٩٨ ، ١٧٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠	الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)	١٣٥
٣٧ ، ٩١	الفرزدق	١٣٦
٢٥٥	أبو الفضل الرازي	١٣٧
١٥	قندريس	١٣٨
١٦٣	أبو القاسم الشاطبي	١٣٩
١٥٦ ، ٢٨٩	ابو القاسم يوسف بن جبارة	١٤٠
٤٢ ، ١٠٥	قتادة (بن دعامة السدوسي)	١٤١
١٦٥ ، ١٧٢	قطرب (أبو علي محمد بن المستير)	١٤٢
٢٣ ، ٢٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٨٩	القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد)	١٤٣
١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧١	ابن كثير (عبد الله الداري)	١٤٤
٢٩ ، ٥١ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤	الكسائي (علي بن حمزة)	١٤٥
٢١٢	كعب بن جعيل	١٤٦
٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤	ابن كيسان (محمد بن أحمد)	١٤٧
٦٩ ، ١١٦ ، ٢٩٦	المازني (أبو عثمان بكر بن محمد)	١٤٨
٣٠ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،	ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبدالله)	١٤٩

٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ٣٠٩ ، ٣٠١ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ،		
٢٦٨ ، ٢٥٦ ، ١١٦ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٣٣ ، ٣ ٢٩٨ ،	المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)	١٥٠
١٠٤	المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال)	١٥١
٣٠٤	محبوب (محمد بن الحسن البصري)	١٥٢
٣٠٤ ، ١٧١ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠	ابن مجاهد (أحمد بن موسى)	١٥٣
١٧١	محمد بن كعب القرظي	١٥٤
١٧٢	محمد بن مقاتل (المروزي)	١٥٥
٢٧١	محمد بن مروان (المدني القارئ)	١٥٦
١٦٥	محمد الخضر حسين	١٥٧
١١٨	محمد علي الجرجاني	١٥٨
١٢٩	محمود أحمد نحلة	١٥٩
١٧٨	محمود محمد شاكر	١٦٠
١١٦	المخبل (ربيع بن ربيعة السعدي)	١٦١
٥١	المرادي (حسن بن قاسم)	١٦٢
٨٩	ابن مسعود	١٦٣
٣٠٥ ، ٢٨٠ ، ٧	ابن مضاء القرظي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن)	١٦٤
٢٥٤ ، ٥٨	المفضل (الضبي)	١٦٥
٨٣	ابن معط (أبو زكريا يحيى ابن معط)	١٦٦
١٧٩	مكي (بن أبي طالب)	١٦٧
٢٣٠ ، ١٦٣	ابن المنير (ناصر الدين أحمد بن محمد)	١٦٨
٢١١ ، ٢١٠	مهدي المخزومي	١٦٩
٨١	موسى بن إسحاق (الأنصاري)	١٧٠
١٥٠ ، ١٤٩	الناطقة الذبياني	١٧١
٢٥٢ ، ١٧١ ، ٩٩	نافع (بن عمر الجمحي)	١٧٢
٨٠ ، ٨١	النمار (أبو عمر هبيرة)	١٧٣
٨١	هارون (بن حاتم)	١٧٤

١٥١	أبو الههجاج	١٧٥
٥ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ١١٧ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٠١	ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف)	١٧٦
٢٥٥	هشام بن حكيم	١٧٧
٥	هوزان (قبيلة)	١٧٨
٢٣٧	الواحدى (أبو الحسن على بن أحمد)	١٧٩
١٢٥	وثاب (يحيى الأسدي)	١٨٠
١٥١	أبو الورقاء (سفيان بن زياد)	١٨١
١٧٠	يحيى بن الحارث (الذمارى)	١٨٢
٤٢ ، ١٣٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣	يعقوب (ابن أبي إسحاق المدني)	١٨٣
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢١٨	ابن يعيش (موفق الدين بن علي)	١٨٤
١٦٢	يونس (بن حبيب الضبي)	١٨٥
١٤٨	يوهان فك	١٨٦

فهرس الأشعار

الرقم	البيت	القافية	الصفحة
١	غافلاً تعرضُ المنيةَ للمر * ءِ قَيْدَعَى ولاتَ حينَ إباءِ	الهمزة	٢٦٢
٢	أثعلبَةَ الفوارسِ أم رياحا * عدَلتَ بهم طُهَيَّةَ والخشابا	الباء	٢٨٩
٣	لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً * إلى حبيباً ، إنها لحبيبُ	الباء	٢٦١
٤	والصالحاتِ عليه مغلقاً باب	الباء	٢٥٨
٥	أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها * وما كان نفساً بالفراقِ تطيب	الباء	١١٦
٦	بني الأرضِ قد كانوا بنيَ فعزني * عليهم لإخلالِ المنايا كتابها	الباء	٥٣
٧	بعثتُ إليه من لساني حديقةً * سقاها الحجي سقيَ الرياضِ السحاب	الباء	١٧٦
٨	وحيفَ المطايا ثم قلتُ لصحبيتي * ولم ينزلوا : أبرذتم فتروحوا	الحاء	٢٥٠
٩	ما للجمالِ مشيهاً وثيدا * أجندلاً يحملن أم حديدا	الدال	٢١٤
١٠	فرججته بمزجة * زج القلوص أبي مزاده	الدال	١٦٣ ، ١٦٢
١١	إذا المرءُ أعينه المروءةُ ناشئاً * فمطلبها كهلاً عليه شديدُ	الدال	٢٦١
١٢	والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ يمسحُها * زكبانُ مكةَ بين الغيلِ والسعدِ	الدال	٢٥٣
١٣	قد ثقلت أمه من كنت واحد * وبات منتشباً في برثن الأسد	الدال	٣٧
١٤	تسليتُ طراً عنكم بعدَ بينكم * بذكركم حتى كأنكم عندي	الدال	٢٦١
١٥	وما كنتُ أخشى أن يكونَ عطاؤه * أداهم سوداً أو مُحدرجةً سُمراً	الراء	٨٢
١٦	وإن صخرًا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نارُ	الراء	٣١
١٧	إلى ملكٍ ما أمه من محاربٍ * أبوه ، ولا كانت كليبٌ تصاهره	الراء	٩١ ، ٣٧
١٨	إن امرأً خصني يوماً مودته * على الثنائي لعندي غيرُ مكفورِ	الراء	٢٤٥ ، ٢٤٦
١٩	بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتُ * إياهم الأرضِ في دهرِ الدهاريرِ	الراء	٢٩٢
٢٠	تمرُّ على ما تستمرُّ ، وقد شفتُ * غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدورها	الراء	١٧٤
٢١	خليبي ما وافٍ بعهدي أنتما * إذا لم تكونا لي على من أقطع	العين	٣١
٢٢	ترى الثورَ فيها مُدخلَ الظلِّ رأسه * وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ	العين	١٧٣
٢٣	لا تجزعي إنْ مُنفسٌ أهلكته * فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي	العين	٢٠٩
٢٤	من يلقُ يوماً على علاته هَرماً * يلقَ السماحةَ منه والندی خُلُقاً	القاف	٢٦٦
٢٥	أفنى تِلادي وما جمعتُ من نشبٍ * قرعُ القواقيزِ أفواه الأباريقِ	القاف	١٦٥

٢٦	فمتى واغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو * هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي	القاف	١١٢
٢٧	إياك أدعو فتقبل مَلَقِي * واغفر خطاياي وكثر وِرْقِي	القاف	٢٠١ ، ٢٣
٢٨	أيها المائحُ دلوي دُونِكا * إني رأيتُ الناسَ يحمِدُونِكا يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمجِدُونِكا	الكاف	٢٤٩
٢٩	إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ	الكاف	٢٩٣
٣٠	فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ فَرِيضَةً * وَلَا يَتَّخِذُ يَوْمًا هَوَاهُ خَلِيلًا	اللام	٢٤٥، ٢٤٦
٣١	سلي إن جهلت الناسَ عنا وعنهم * فليس سواءَ عالمٌ وجهول	اللام	٧٩
٣٢	كناطحِ صخرةً يَوْمًا لَوْ هِنَهَا * فَلَمْ يَضْرُهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ	اللام	١٥٢
٣٣	كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ	اللام	١٦٦
٣٤	مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا * حُتْمُ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ	اللام	٢٦٢
٣٥	فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بَحْبَهَا * أَخَاكَ مِصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلِهِ	اللام	١٠٩
٣٦	جَزَى رَبَّهُ عَنِي عَدِي بِنِ حَاتِمٍ * جِزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ	اللام	١٤٩، ١٥٠
٣٧	صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ * أَيِنَّمَا الرِّيحُ تُثْمِيلُهَا تَمِلُ	اللام	٢١٢
٣٨	مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَبٌ * مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيِّ الْمِحْمَلِ	اللام	٢٥٠
٣٩	وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - * أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلَ	اللام	١١٧
٤٠	فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا * غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ	اللام	٢٩١
٤١	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٍ	الميم	٥٠
٤٢	يَلُومُونَنِي فِي شِرَاءِ النَّخِيدِ * يَلِ أَهْلِي وَكُلَّهُمُ الْوَمُ	الميم	٥١
٤٣	وَيَأْبَى فَمَا يَزِدَادُ إِلَّا لِحَاجَةً * وَكُنْتُ أَيْبًا فِي الْخَنَا لَسْتُ أَقْدِمُ	الميم	٩٠
٤٤	صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	الميم	٢١٤
٤٥	لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مَنَغْصَةٌ * لِدَاثُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	الميم	٧٩
٤٦	يُطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ * بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ	النون	١٦٦
٤٧	بِمَسْعَاتِهِ هَلَكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ * فَنَفْسُكَ صُنْ عَنْ غِيَّهَا تَكُ نَاجِيَا	الياء	٣٧
٤٨	وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَا نَكِحْ فَتَاتَهُمْ * وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينَ خَلَوْ كَمَا هِيََا	الياء	٢٨٨ ، ٢٩٩

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	الكتاب
أولاً	المصحف الشريف : نسخة من طباعة مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة
١	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل . ط عالم الكتب بيروت ١٩٨٧ م .
٢	الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م
٣	إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي . بدون تاريخ
٤	ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ١٩٩٨ م
٥	أساليب الاستفهام في القرآن الكريم ، عبد العليم فودة ، ط المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، القاهرة . بدون تاريخ
٦	أساليب بلاغية ، أحمد مطلوب ، وكالة المطبوعات ، الكويت . بدون تاريخ .
٧	أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، محمود السيد شيخون ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٨٣ م .
٨	أسرار العربية ، لابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ١٩٥٧ م .
٩	الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د/ عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر القاهرة .
١٠	الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
١١	الأصول في النحو ، لابن السراج (أبو بكر بن محمد) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣ م
١٢	الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م
١٣	إعجاز القرآن المجيد ، ابن خطيب زملكان ، تحقيق : شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ١٩٨٩ م .
١٤	إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي ، ط عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م
١٥	الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠ م .

١٦	الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، دار الكتب القاهرة ١٩٢٧ م .
١٧	الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، قدم له وضبطه :أحمد سليم الحمصي ، محمد أحمد قاسم ١٩٨٨ م
١٨	أمالي بن الشجري ، (هبة الله بن علي العلوي) ، تحقيق : محمود الطناحي ، ط ١ مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ .
١٩	أمالي المرتضى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٤ م .
٢٠	الأمالي النحوية ، لابن الحاجب (عثمان بن عمر) ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب ، ط ١ ١٩٨٥ م
٢١	الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، ابن المنير الأسكندري ، ط دار الكتب بدون تاريخ
٢٢	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، ط دار الكتب ، بدون تاريخ .
٢٣	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام(جمال الدين عبد الله بن يوسف)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار السعادة ، مصر ، بدون تاريخ .
٢٤	الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (جلال الدين أبو عبد الله بن سعد الدين)، تحقيق : عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب اللبنانية ١٩٨٠ م .
٢٥	البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف)، ط دار الفكر للطباعة والنشر.بيروت ١٩٨٢ م
٢٦	اليسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبد الله بن أحمد)، تحقيق ودراسة : عياد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي،بيروت ١٩٨٦ م .
٢٧	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
٢٨	البيان في روائع القرآن ، د/ تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٠ م .
٢٩	البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م
٣٠	تاريخ النحو ، د/ علي النجدي ناصف ، ط دار المعارف ، القاهرة .بدون تاريخ
٣١	تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي (أحمد بن علي)، ط مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة، مصر ١٩٣١م
٣٢	التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري(عبد الله بن الحسين)، تحقيق : محمد علي الجاوي ، القاهرة ١٩٧٦ م
٣٣	التحرير والتنوير ، لابن عاشور(محمد الطاهر)،الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٣ م .

٣٤	التركيب النحوية من الواجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ، عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ الرياض .بدون تاريخ
٣٥	التعريفات ، الشريف الجرجاني ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .بدون تاريخ .
٣٦	تفسير الفخر الرازي (محمد بن عمر بن الحسين)، دار إحياء التراث العربي، القاهرة .بدون تاريخ
٣٧	تفسير أبو السعود(محمد بن محمد بن مصطفى)، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة .بدون تاريخ
٣٨	التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد أحمد العامري ،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد١٩٩٦م.
٣٩	التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (جلال الدين أبو عبد الله بن سعد الدين)، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ.
٤٠	تيسير النحو التعليمي، د/ شوقي ضيف، ط دار المعارف .بدون تاريخ
٤١	الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) ، دار الكتب بالقاهرة ط ١ ١٩٥٤م
٤٢	الجمال ، للزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ١٩٩٦م
٤٣	الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط ، د/ شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية .بدون تاريخ
٤٤	جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المؤسسة العربية الحديثة ، مصر ١٩٦٤م .
٤٥	الجنى الداني في حروف المعاني ، للمراي (حسن بن قاسم)، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الأوقاف ببيروت ١٩٨٣م .
٤٦	جواهر البلاغة ، للهاشمي (أحمد بن إبراهيم)، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ١٩٩٩م .
٤٧	حاشية الجمل على شرح الجلالين ، سليمان الجمل(سليمان بن عمر بن منصور)،المكتبة الإسلامية ، بيروت ، بدون تاريخ .
٤٨	حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، لشهاب الدين الخفاجي ، دار صادر، بيروت ، بدون تاريخ .
٤٩	حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الصبان (علي بن محمد)، دار إحياء الكتب العربية،القاهرة ، بدون تاريخ .
٥٠	الحماسة البصرية ، تصحيح وتعليق: د/ مختار الدين أحمد إمام ، ١٩٦٤م .
٥١	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ١٩٨٩م .
٥٢	الخصائص ، لابن جني(أبو الفتح عثمان)، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م
٥٣	الخلاصة النحوية ، د/ تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٠م .
٥٤	دراسات في كتاب سيبويه ، د/ خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات ، الكويت .بدون تاريخ

٥٥	دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .
٥٦	الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٨١م .
٥٧	الدر اللقيط ، أحمد بن مكتوم القيسي ، ط دار الفكر .بدون تاريخ
٥٨	دروس في المذاهب النحوية المعاصرة ، عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
٥٩	دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن)، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .بدون تاريخ
٦٠	دور البنية المصرفية ، لطيفة النجار ، دار البشير ، عمان - الأردن ١٩٩٤م .
٦١	ديوان أمية بن أبي الصلت ، صنعه : عبد الحفيظ الصطلي ، ط التعاونية ، دمشق ١٩٧٧م .
٦٢	ديوان جرير ، تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١م .
٦٣	ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٤م
٦٤	ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو) ، شرح ثعلب ، تحقيق : أنور أبو سويلم ، دار عمار، الأردن ١٤٠٩م .
٦٥	ديوان السمؤال بن عاديا، نشر لويس شيخو ، بيروت ١٩٠٩م .
٦٦	ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق: محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٥٨م.
٦٧	ديوان عدي بن زيد العبادي،تحقيق : محمد جبار المعبيد، بغداد ١٩٦٥م .
٦٨	ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ١٤٠٠هـ .
٦٩	ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين)، تحقيق: مصطفى السقا،مطبعة الحلبي ، مصر ١٩٧١م .
٧٠	ديوان النابغة الذبياني ، صنعه ابن السكيت ،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م .
٧١	الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن)، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف .بدون تاريخ
٧٢	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (أبو الثناء محمود بن عبد الله) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٣م .
٧٣	زاد المسير في علم التفسير،ابن الجوزي(عبد الرحمن بن علي)، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ
٧٤	السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (أحمد بن موسى)، تحقيق: شوقي ضيف ، ط دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م .
٧٥	سبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ،ط عالم الكتب ، القاهرة .بدون تاريخ .

٧٦	سيبويه والقراءات القرآنية ، أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ م .
٧٧	سر صناعة الإعراب ، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق : خليل هندراوي، دار القلم ١٤٠٥ هـ
٧٨	سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد)، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح ١٩٦٩ م .
٧٩	شرح أبيات سيبويه، السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، دار المأمون للتراث، بيروت ١٩٧٩ م
٨٠	شرح أبيات مغني اللبيب ، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون ، دمشق ١٩٧٣ م .
٨١	شرح ألفية بن مالك ، بدر الدين ابن الناطم ، تحقيق: عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .
٨٢	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة ١٩٩٨ م .
٨٣	شرح التسهيل ، ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبدالله)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٩٠ م .
٨٤	شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ الأزهري (خالد بن عبد الله)، دار الفكر .بدون تاريخ
٨٥	شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور(أبو الحسين علي بن مؤمن)،تحقيق : صاحب أبو جناح ، إحياء التراث ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢ م.
٨٦	شرح شذور الذهب ، ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الثقافة ، القاهرة ١٩٦٥ م .
٨٧	شرح عيون الإعراب ، المجاشعي (أبو الحسن علي بن فضال)، تحقيق: حنا حداد ،مكتبة المنار ، الأردن ١٩٨٥ م .
٨٨	شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبدالله)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٩٨٢ م .
٨٩	شرح كتاب سيبويه للسيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، الجزء الأول تحقيق: د/ رمضان عبد التواب ، ود/ محمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ م .
٩٠	شرح اللمع ، لابن برهان العكبري(عبد الواحد بن علي) ، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ١٤٠٥ هـ .
٩١	شرح المفصل ، لابن يعيش (موفق الدين بن علي) ،عالم الكتب ، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
٩٢	الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) ، تحقيق : أحمد شاکر ، دار إحياء الكتب العربية .
٩٣	الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس (أبي الحسين أحمد)، تحقيق: مصطفى الشومي، مؤسسة بدران ، بيروت ١٩٦٤ م .

٩٤	صحيح البخاري (الجامع الصحيح) ، البخاري (محمد بن إسماعيل) ، مطابع دار الشعب، القاهرة.
٩٥	الصدارة في النحو العربي ، عبد الرحمن الشنقيطي، النهار للطبع والنشر والتوزيع ٢٠٠٤ م .
٩٦	صفاء الكلمة ، د/ عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ للنشر ، الرياض بدون تاريخ
٩٧	ضرائر الشعر ، ابن عصفور (أبو الحسين علي بن مؤمن)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت . بدون تاريخ
٩٨	طبقات الشافعية ، الإسنوي(سليمان بن جعفر) ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٣٩٠ هـ .
٩٩	طبقات فحول الشعراء ، الجمحي (محمد ابن سلام)، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٤ هـ .
١٠٠	طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣ م .
١٠١	ابن الطراوة النحوي ، عياد الثبيني ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ١٩٩٣ م
١٠٢	ابن الطراوة وأثره في النحو ، محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط ١ ١٩٨٠ م
١٠٣	الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، علي أبو المكارم ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٨ م .
١٠٤	العقد الفريد ، ابن عبد ربه (أحمد بن محمد القرطبي)، تحقيق : أحمد أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٥٢ هـ .
١٠٥	الفاعل المقدم على فعله في الجملة الشرطية في العربية ، بكري محمد الحاج، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية السوداني ، العدد الخامس ، ٢٠٠٣ م .
١٠٦	الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠ م .
١٠٧	فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب ، فتحي عبد القادر فريد ، دار اللواء ، الرياض .
١٠٨	في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٦٤ م .
١٠٩	في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمايرة ، عالم المعرفة ، جده ١٩٨٤ م .
١١٠	القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم ، ط دار المعارف القاهرة .
١١١	القرينة في النحو العربي ، محمد علوي بن يحيى، (رسالة ماجستير) ، جامعة عدن ٢٠٠١ م .
١١٢	القواعد في الفقه الإسلامي، أبو الفرج الحنبلي(عبد الواحد بن محمد)، المكتبة التجارية، مكة المكرمة .
١١٣	قواعد تحويلية للغة العربية ، محمد علي الخولي ، دار المريخ ، الرياض ١٩٨١ م .
١١٤	القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٩٨٤ م .
١١٥	الكافية في النحو لابن الحاجب ، رضي الدين الاسترآبادي(محمد بن الحسن)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٥ م .
١١٦	الكامل في اللغة والأدب ، المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق :محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة

	١٤٠٦ هـ .
١١٧	الكتاب لسبويه(أبو عثمان عمرو بن عثمان)،تحقيق وشرح:عبد السلام هارون،ط بولاق ١٣١٦ هـ
١١٨	كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، أبي حاتم الرازي (أحمد بن حمدان)، تعليق : حسين بن فيض الله الهمداني ، ط القاهرة ١٩٥٧ م .
١١٩	كتاب العربية ، يوهان فك ، نقله إلى العربية : عبد الحليم النجار ، ط دار الكتاب العربي ١٩٥١م
١٢٠	الكشاف عن حقائق التنزيل ، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر)، ط دار الفكر ، بيروت .
١٢١	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب ، تحقيق: د/ محيي الدين رمضان، بيروت ١٩٨٧م.
١٢٢	لسان العرب ، ابن منظور (محمد بن جلال الدين) ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٢٣	اللغة لفندريس ، تعريب : عبد الرحمن الدواخلي ، ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ م .
١٢٤	لغة القرآن الكريم في جزء عم ، محمود أحمد نحلة ، دار النهضة العربية ، بيروت .بدون تاريخ
١٢٥	اللمع في العربية،ابن جني(أبو الفتح عثمان)،تحقيق: حسين محمد محمد شرف، القاهرة ١٩٧٩ م .
١٢٦	مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها، محمد غالب وراق،مطبعة جامعة أفريقيا العالمية
١٢٧	مجالس ثعلب(أحمد بن يحيى بن يسار) ، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٧ م .
١٢٨	مجمع الأمثال ، الميداني (أحمد بن محمد)، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٧٩ هـ .
١٢٩	المحتسب ، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٩٦٩ م .
١٣٠	مدرسة الكوفة النحوية ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٧٧ هـ .
١٣١	مراتب النحويين ، أبي الطيب اللغوي (عبد الواحد علي العسكري)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط نهضة مصر ١٣٩٤ هـ .
١٣٢	المسائل السفيرية ، ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) ، تحقيق : علي حسن البواب ، دار طيبة ، الرياض .بدون تاريخ
١٣٣	المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن)، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار المدني ١٩٨٤ م .
١٣٤	مساهمة في تحديد الجملة الاسمية ، عبد القدر المهيري، بحث منشور في مجلة (حوليات الجامعة التونسية) ، العدد الثالث ، تونس ١٩٧٩ م .
١٣٥	مشكل إعراب القرآن ،القيسي (مكي بن أبي طالب)، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، مطبعة الأعظمي

	، بغداد ١٩٨٧ م .
١٣٦	معاني القرآن ، الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، تحقيق : فائز فارس، ، الكويت ١٩٧٩م.
١٣٧	معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، الجزء الأول تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، والشيخ : محمد علي النجار ، والجزء الثاني تحقيق : الشيخ محمد النجار ، والجزء الثالث تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٥٥ - ١٩٧٢) .
١٣٨	معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر ، عبد العال سالم مكرم ، ط الكويت . بدون تاريخ
١٣٩	معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب القاهرة ٢٠٠١ م .
١٤٠	معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد نجيب اللبدي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
١٤١	معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، لبنان ١٩٨٧ م .
١٤٢	مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، تحقيق : مازن المبارك ، علي حمد الله ، دار الفكر ، لبنان بيروت ١٩٦٤ م .
١٤٣	مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي (يوسف بن أبي بكر) ، ضبط و شرح : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٣ م .
١٤٤	مقالات في اللغة والأدب ، تمام حسان ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ١٤٠٦ هـ .
١٤٥	المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن)، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢م.
١٤٦	المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٧٩م
١٤٧	من أساليب التعبير القرآني ، طالب محمد الزوبعي، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٩٦ م .
١٤٨	من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ .
١٤٩	مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، محمد آدم الزاكي ، دار الفكر .
١٥٠	مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠ م .
١٥١	نتائج الفكر في النحو ، السهيلي (أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع . بدون تاريخ
١٥٢	النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة . بدون تاريخ
١٥٣	نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٦٧ م .
١٥٤	النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (محمد بن محمد)، أشرف على تصحيحه : علي محمد

	الصباغ ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٥٥	همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٠ هـ .
١٥٦	وفيات الأعيان ، ابن خلكان (أحمد بن محمد بن إبراهيم)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ١٩٤٨ م

فهرس محتويات البحث

أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المقدمة
ج	• أهمية الموضوع وسبب اختياره
د	• أهداف البحث
د	• منهج البحث وخطته
ز	• مصادر البحث ومراجعته
ح	• الصعوبات التي واجهت الباحث
١	التمهيد
٢	• القرآن وأسس وضع النحو
٦	• عودة الدراسات النحوية إلى القرآن
١١	• تعريف الرتبة لغة واصطلاحاً
١٢	• ظهور مصطلح الرتبة ومرادفاته عند القدماء
١٤	• أنواع الرتبة
١٧	• الرتبة والقرائن النحوية
٢٢	• الرتبة (التقديم والتأخير) والبلاغة
٢٥	الباب الأول : الرتبة في تركيب الجملة الاسمية
٢٦	☒ الفصل الأول : الرتبة في تركيب المبتدأ والخبر
٢٧	○ المبحث الأول : الرتبة الأصلية للجملة الاسمية
٣٥	○ المبحث الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ جوازا
٤٨	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر جوازا وهو إذ الفجائية
٥٠	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر فيما يسمى بلغة أكلوني البراغيث
٥٤	○ المبحث الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً
٥٥	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر شبه الجملة والمبتدأ نكرة
٦٥	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر ، والمبتدأ محصور
٦٩	▪ النمط الثالث مخالفة الرتبة بتقديم الخبر في الاستفهام والشرط
٧٤	☒ الفصل الثاني : الرتبة في تركيب النواسخ

٧٥	○ المبحث الأول : الرتبة في تركيب كان وأخواتها
٧٩	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتوسط الخبر بين كان وأخواتها واسمها
٨٤	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم الخبر على كان وأخواتها
٨٨	▪ النمط الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم معمول خبر كان
٩٣	▪ النمط الرابع : مخالفة الرتبة بتقديم خبر ليس
١٠٢	○ المبحث الثاني : الرتبة في تركيب إن وأخواتها
١٠٢	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم خبر إن على اسمها
١٠٩	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم معمول خبر إن على اسمها
١١٢	الباب الثاني: (الرتبة في تركيب الجملة الفعلية)
١١٣	☒ مدخل: الرتبة الأصلية في الجملة الفعلية
١٢٠	☒ الفصل الأول : الرتبة بين الفاعل والمفعول به
١٢١	❖ تمهيد : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل
١٢٣	○ المبحث الأول : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل جوازاً
١٢٨	○ المبحث الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفاعل وجوباً
١٢٨	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل
١٤٧	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به والفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول
١٥٣	▪ النمط الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به والفاعل محصور بإنما
١٥٩	○ المبحث الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - المضاف - على الفاعل مع الفصل بين متلازمين
١٧٥	☒ الفصل الثاني : الرتبة بين المفعول به والفعل
١٧٦	❖ تمهيد
١٧٧	○ المبحث الأول:مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - وهو اسم ظاهر- على الفعل جوازاً
١٨٧	○ المبحث الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به على الفعل وجوباً
١٨٧	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو اسم شرط على الفعل
١٩٤	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به وهو اسم استفهام على الفعل
٢٠٠	▪ النمط الثالث:مخالفة الرتبة بتقديم المفعول به - وهو ضمير منفصل-على الفعل
٢٠٣	☒ الفصل الثالث: الرتبة بين الفعل والفاعل

٢٠٤	○ المبحث الأول : مخالفة الرتبة بتقديم الفاعل على فعله
٢٢٣	الباب الثالث (أحكام أخرى متفرقة في الرتبة)
٢٢٤	☒ الفصل الأول : الرتبة بين العامل ومعموله
٢٢٥	○ المبحث الأول : مخالفة الرتبة بتقديم المعمول على عامله
٢٢٥	▪ النمط الأول : مخالفة الرتبة بتقديم معمول الفعل عليه
٢٣٢	▪ النمط الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم معمول المصدر عليه
١٣٩	▪ النمط الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم معمول الوصف عليه
٢٤٣	▪ النمط الرابع : مخالفة الرتبة بتقديم معمول المضاف إليه على المضاف
٢٤٧	▪ النمط الخامس : مخالفة الرتبة بتقديم معمول اسم الفعل عليه
٢٥٢	○ المبحث الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم النعت على منوعته
٢٥٩	☒ الفصل الثاني : الرتبة بين الحال وعاملها وصاحبها
٢٦٠	○ المبحث الأول : مخالفة الرتبة بتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر
٢٦٥	○ المبحث الثاني : مخالفة الرتبة بتقديم الحال على عاملها الفعل وشبهه
٢٦٨	○ المبحث الثالث : مخالفة الرتبة بتقديم الحال على عاملها المعنوي
٢٧٥	○ المبحث الرابع : مخالفة الرتبة بوجوب تقدم الحال على عاملها وصاحبها للصدارة
٢٧٩	☒ الفصل الثالث : الرتبة وباب الاشتغال
٢٨٠	○ المبحث الأول : الاشتغال عند النحويين وأحواله
٢٨٠	❖ المطلب الأول : الاشتغال عند النحويين
٢٨٥	❖ المطلب الثاني : أحوال الاسم المتقدم في باب الاشتغال (أقسام الاشتغال)
٢٩٢	○ المبحث الثاني : توجيه للشواهد القرآنية في الاشتغال
٣٠٧	خاتمة البحث
٣١٥	توصيات البحث
٣١٦	الفهارس
٣١٧	• فهرس الآيات القرآنية
٣٤٧	• فهرس القراءات الواردة
٣٤٩	• فهرس الأحاديث النبوية
٣٥٠	• فهرس الأعلام
٣٦٠	• فهرس الأشعار

٣٦٢	• فهرس المصادر والمراجع
٣٧١	• فهرس محتويات البحث